الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية – حالة الجزائر 2000-2016

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية

إعداد الطالبة:
عبداللاوي فتيحة

إشراف الأستاذ :
أ.د غزازي عمر

السنة الجامعية : 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية – حالة الجزائر 2000-2016

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية

إعداد الطالبة:

عبداللاوي فتيحة

أمام اللجنة المشكلة من :

غردي محمد	**أستاذ**	**جامعة البليدة 02**	**رئيسا**
غزازي عمر	**أستاذ**	**جامعة البليدة 02**	**مشرفا ومقررا**
معيزي قويدر	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة البليدة 02**	**عضوا مناقشا**
بوشامة مصطفى	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة البليدة 02**	**عضوا مناقشا**
بن عناية جلول	**أستاذ**	**جامعة خميس مليانة**	**عضوا مناقشا**
العيداني إلياس	**أستاذ محاضر أ**	**المركز الجامعي تيسمسيلت**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهدي ثمرة نجاحي إلى من قال فيهما عز وجل،

" وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ".

(سورة الإسراء الآية 24)

إلى ينبوع الرحمة والحنان إلى أمي الغالية حفضها الله لنا.

إلى أبي رمز الشهامة ومصباح حياتي ونور قلبي.

إلى ذكرى جدتي الحنونة رحمها الله.

إلى من شاطرني أيام طفولتي براءتها ونعومتها أخواتي وإخوتي وأبنائهم وفقكم الله.

إلى رفقاء الدرب صديقاتي، إلى زميلاتي وزملائي في الدراسة.

وفي الختام أدعو الله أن يرزقنا رزقا حسنا،

وأن يرضى عنا،

ويجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا.

واللهم صلي وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فتيحة عبداللاوي

كلمة شكر وعرفان

بداية اشكر الله عز وجل على توفيقه ورعايته لي

في انجاز هذا العمل المتواضع.

بكل احترام وتقدير أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور عمر غزازي

على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحه وإرشاداته القيمة.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة

لقبولهم مناقشة هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذتنا لما قدموا لنا

من علم ومساعدة.

إلى كل من ساعدني من قريب أومن بعيد على انجاز هذا العمل

ولو كلمة طيبة.

لكم مني كل الشكر.

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل الكامل، الرفع من معدل النمو الاقتصادي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ضمن ما يعرف بالمربع السحري للسياسة الاقتصادية (كالدور)، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بسياستها النقدية إذ قامت بإصلاحات نقدية واسعة، تجلت في قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعاد الاعتبار للسلطة النقدية في إدارتها للسياسة النقدية، وتأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية، ومختلف التعديلات التي طرأت عليه بصدور الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 90-10، ثم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ثم الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11، حيث نجد كل تعديل تخللته أهداف معينة وفق الأطر الحديثة التي تتماشى والمعايير الدولية العالمية. إلا أن السياسة النقدية في الجزائر لم تكن فعالة في تحقيق كل أهدافها لأن تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شأنه أن يزيد من فعاليتها وهو هدف استقرار الأسعار (محاربة التضخم)، وتتقلص كلما تعدت هدفها إلى تحقيق أهداف أخرى غير هدف التحكم في التضخم.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة الاقتصادية، التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، توازن ميزان المدفوعات، مربع كالدور.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence l'efficacité de la politique monétaire dans la stabilisation du niveau général des prix, la réalisation du plein emploi, l'augmentation du taux de croissance économique, l'équilibre de la balance des paiements, dans ce que l'on appelle le carré magique de la politique économique (Kaldor), et l'Algérie fait partie des pays qui ont intérêt avec sa politique monétaire, comme elle a mené de vastes réformes monétaires, qui se sont manifestées dans la loi monétaire et de prêt 90/10, qui a rétabli l'autorité monétaire dans sa gestion de la politique monétaire, et son impact sur les objectifs de la politique économique, et les différentes modifications qui y ont été apportées par la publication de l'ordonnance 01-01 modifiant et complétant la loi 10-90, ordonnance 03-11 relative à la trésorerie et aux prêts, suivie de l'ordonnance 04-10 modifiant et complétant l'ordonnance 03-11, où l'on constate que chaque amendement a des objectifs spécifiques en conformité avec des cadres modernes conformes aux normes internationales. Cependant, la politique monétaire en Algérie n'a pas été efficace pour atteindre tous ses objectifs car permettre à la politique monétaire d'atteindre un objectif augmenterait son efficacité, qui est l'objectif de la stabilité des prix (lutter contre l'inflation), et elle diminue chaque fois qu'elle dépasse son objectif pour atteindre des objectifs autres que celui de contrôler l'inflation.

Mots-clés: politique monétaire, politique économique, inflation, croissance économique, chômage, balance des paiements, carré magique

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	III
كلمة شكر وتقدير	IV
الملخص	V–VII
فهرس ومحتويات	VIII–XII
قائمة الجداول والأشكال	XIII–XVII
المقدمة	**أ–ي**
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية وأهم أهدافها حسب المربع السحري لكالدور	**11**
تمهيد	**12**
المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية	**13**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية	13
المطلب الثاني: أسس السياسة الاقتصادية	15
المطلب الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية	18
المطلب الرابع: أدوات السياسة الاقتصادية	25
المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي	**34**
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي	34
المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية في الفكر الكينزي	43
المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية في الفكر النقدوي والفكر الكلاسيكي الجديد	46
المطلب الرابع: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي	49
المبحث الثالث: أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية	**55**
المطلب الأول: مفهوم المربع السحري لكالدور	55
المطلب الثاني: هدف مكافحة التضخم	58
المطلب الثالث: هدف التوازن الخارجي	66
المطلب الرابع: هدفي الرفع من معدل النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة	72
خلاصة	**82**
الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية	**84**
تمهيد	**85**
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	**86**

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية والشروط اللازمة لوضعها	86
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية	90
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية	98
المطلب الرابع: قنوات إبلاغ السياسة النقدية	104
المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	**108**
المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي	109
المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكينزي	114
المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر النقدوي	121
المطلب الرابع: السياسة النقدية في تحليل التوقعات العقلانية	127
المبحث الثالث: آلية عمل السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية	**130**
المطلب الأول: السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية	130
المطلب الثاني: تضارب أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية	134
المطلب الثالث: السياسة النقدية وآلية بلوغ الأهداف الحقيقية للسياسة الاقتصادية	141
المطلب الرابع: السياسة النقدية وآلية بلوغ الأهداف النقدية للسياسة الاقتصادية	148
خلاصة	**155**
الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	**157**
تمهيد	**158**
المبحث الأول: نظرة عامة عن إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة التسعينات	**159**
المطلب الأول: الإصلاح النقدي وفق قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض	159
المطلب الثاني: بنك الجزائر ومهامه على ضوء القانون 90-10	163
المطلب الثالث: هيكل بنك الجزائر على ضوء القانون 90-10	165
المطلب الرابع: الإصلاحات النقدية مع المؤسسات الدولية	168
المبحث الثاني: إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	**175**
المطلب الأول: السياسة النقدية في ظل الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض	175
المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل الأمر 01-01 المتعلق بقانون النقد والقرض	177

المطلب الثالث: السياسة النقدية وفقا للأمر 04/10 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض	181
المطلب الرابع: أهم تطورات السياسة النقدية وأهدافها خلال الفترة (2000-2016)	185
المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2016)	**191**
المطلب الأول: معدل إعادة الخصم	192
المطلب الثاني: معدل الاحتياطي الإجباري	197
المطلب الثالث: أدوات التدخل في السوق النقدية	201
المطلب الرابع: الأدوات المستحدثة	206
المبحث الرابع: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	**211**
المطلب الأول : الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2016)	212
المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2016)	220
خلاصة	**227**
الفصل الرابع: مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	**229**
تمهيد	**230**
المبحث الأول: مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق تخفيض البطالة وخلق مناصب شغل خلال الفترة (2000-2016)	**231**
المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر	231
المطلب الثاني: خصائص البطالة وسوق العمل في الجزائر	235
المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	240
المطلب الرابع: آليات وأجهزة مكافحة البطالة في الجزائر	244
المبحث الثاني: مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع خلال الفترة (2000-2016)	**248**
المطلب الأول: قياس النمو الاقتصادي	248
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	250
المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي وأهم عناصره	251

المطلب الرابع: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	253
المبحث الثالث: مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة التضخم خلال الفترة (2000-2016)	**261**
المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر	261
المطلب الثاني: أنواع التضخم في الجزائر	263
المطلب الثالث: سياسة استهداف التضخم في الجزائر	265
المطلب الرابع: أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	271
المبحث الرابع: مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي خلال الفترة (2000-2016)	**279**
المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)	279
المطلب الثاني: المربع السحري للاقتصاد الجزائري على المدى (2000-2016)	290
خلاصة	**299**
الخاتمة	**301**
قائمة المراجع	**311**

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الفرق بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الهيكلية.	24
(1-2)	نظام سعر الصرف وفعالية السياسة النقدية	154
(1-3)	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2016)	195
(2-3)	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000-2016)	199
(3-3)	تطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2000-2016)	209
(4-3)	تطور معدلات تسهيلات الودائع خلال الفترة (2000-2016)	211
(5-3)	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2016)	213
(6-3)	تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2016)	216
(7-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2016)	221
(1-4)	تطور مؤشر التشغيل والبطالة مع الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	240
(2-4)	تطور المؤشرات النقدية والناتج الداخلي الخام (PIB) خلال الفترة (2000-2016)	254
(3-4)	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)	259
(4-4)	معدلات التضخم المستهدفة والفعلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	269
(5-4)	تطور الكتلة النقدية M2 ومعدل التضخم والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	272
(6-4)	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (200-2016)	280
(7-4)	تغير رصيد بنود ميزان بنود ميزان المدفوعات مقارنة بمعدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة (2000-2016)	284
(8-4)	تغير رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في المعروض النقدي خلال الفترة (2000-2016)	286

(4-9)	تغير رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في سعر الصرف الدينار (2000-2016)	289
(4-10)	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2001-2004)	291
(4-11)	متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (2005-2009)	293
(4-12)	متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (2010-2014)	295
(4-13)	متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (2015-2016)	297

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	20
(2-1)	مخطط توضيحي لسياسة الانكماش	21
(3-1)	رسم توضيحي لكيفية عمل سياسة التوقف ثم الذهاب	22
(4-1)	هيكل السياسة الاقتصادية الكلية	25
(5-1)	رسم توضيحي للعلاقة بين أهداف السياسة الاقتصادية من خلال المربع السحري لكالدور	56
(1-2)	منحنى عرض النقود	117
(2-2)	منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة	119
(3-2)	منحنى فيليبس الكلاسيكي الجديد	129
(4-2)	منحنى فيليبس	136
(5-2)	التغير في كمية الائتمان	147
(1-3)	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2016)	196
(2-3)	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000-2016)	200
(3-3)	النسب المئوية لمكونات الكتلة النقدية M2 للفترة (2000-2016)	217
(4-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (2000-2016)	222
(1-4)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	241
(2-4)	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام مع كل من معدل السيولة ومعدل قروض للاقتصاد إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016)	256
(3-4)	تطور النمو الاقتصادي وسعر الصرف في الفترة (2000-2016)	258
(4-4)	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)	260
(5-4)	تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة خلال الفترة (2000-2016)	270
(6-4)	تطور الكتلة النقدية ومعدل التضخم الفعلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2006)	273
(7-4)	مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2004)	291
(8-4)	مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)	293

(4-9)	مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)	296
(4-10)	مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2016)	297

المقدمة

تتمثل السياسة الاقتصادية الكلية في مجموعة من القرارات المتخذة من طرف السلطات العمومية من اجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما، سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، إذ تستهدف السياسة الاقتصادية إلى الوصول إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، فالاستقرار يعتبر من أهداف السياسة الاقتصادية الأساسية، ويتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وكذا التوازن في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى هذه الأبعاد يكتمل المربع السحري لكالدور الذي يعطينا صورة عن أهداف السياسة الاقتصادية، ووضعية الاستقرار الاقتصادي ضمن ما يعرف بالمربع السحري للسياسة الاقتصادية (لا تضخم، لا بطالة، نمو اقتصادي مرتفع، وتوازن في ميزان المدفوعات).

ولقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من الكساد، البطالة، التضخم، الكساد التضخمي، وغيرها، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة، عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها، وقد شكلت السياسة النقدية ظهورا هاما في تلك الأفكار فمرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية، والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، ثم جاء" كينز" في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، واسترجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينات من القرن العشرين على يد " فريدمان"، وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية، وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العامل خاصة الدول النامية في القرن الماضي.

وكما تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي يعتمد عليها كثيرا في الإصلاحات الاقتصادية، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه النقود في النشاط الاقتصادي، فالسياسة النقدية هي التي تحدد الكتلة النقدية وتداولها وكذا حجمها، والجزائر تعتبر من الدول التي اهتمت بسياستها النقدية التي بدأت تأخذ دورها مع صدور قانون النقد والقرض 90-10، الذي أعاد للسلطات النقدية الصلاحيات المخولة لها من حيث الرقابة والإشراف على البنوك التجارية بمختلف أدوات الرقابة المعروفة. فهو بمثابة الإصلاح الذي مس المنظومة المصرفية، وترك أثرا كبيرا عليها واهم ما جاء به هو إعطاء استقلالية للبنك المركزي باعتباره المسؤول عن إدارة السياسة النقدية، وبذلك تم ولأول مرة فصل الدائرة

النقدية عن الدائرة المالية. وكما أعيد الاعتبار للسلطة النقدية في إدارتها للسياسة النقدية، وتأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية، وانطلاقا من هذا التاريخ بدأ يتضح دور السياسة النقدية في رسم أهداف السياسة الاقتصادية، وهو ما أكدته المادة 55 من قانون النقد والقرض التي نصت " بان مهمة البنك المركزي في مجال النقد والصرف هي توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي، والخارجي للنقد" وبهذا يتضح أن أهداف السياسة النقدية تتوزع بين تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم، وتحقيق التشغيل الكامل في المقام الأول، إلى جانب هدف استقرار الأسعار، والحفاظ على استقرار العملة خارجيا في المقام الثاني. وليعرف في مطلع الألفية الثالثة فانون النقد والقرض تعديلات أخرى حيث نجد كل تعديل تخللته أهداف معينة للسياسة النقدية، والتي تغير ترتيبها بصدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ثم الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11، حيث نصت المادة الثانية المعدلة والمتممة للمادة 35 من الأمر 03-11 على أن "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار كهدف نهائي صريح للسياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف، والحفاظ عليها لنمو مدعم للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي". وهكذا أصبح هدف استقرار الأسعار يتصدر مقدمة أهداف السياسة الاقتصادية، وعليه فان إدراك تلك الأهداف مجتمعة أو ما يعرف بالمربع السحري لكالدور يسمح بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

وعليه نظرا للدور الذي تلعبه السياسة النقدية في رسم أهداف، ومعالم السياسة الاقتصادية، ارتأينا طرح الإشكالية العامة لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: **ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية في الجزائر، خلال الفترة 2000-2016؟**

***الأسئلة الفرعية**

من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، يمكن طرح تساؤلات فرعية لخدمة الموضوع الأساسي كالتالي:

- ما السياسة الاقتصادية؟ وما أهدافها ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور؟
- ما السياسة النقدية؟ وكيف تؤثر على أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية؟

– ما هي مختلف الإصلاحات التي شهدتها السياسة النقدية في الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة إلى يومنا هذا؟

– ما هي الأدوات المستعملة من طرف البنك المركزي، وما مدى قدرتها في تحقيق الأهداف المسطرة؟

– إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في استقرار مستوى العام للأسعار، والتخفيض من معدلات التضخم؟

– إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، والتخفيض من معدلات البطالة؟

– إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي؟

***فرضيات الدراسة**

من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث وكذا مجموع الأسئلة الفرعية ارتأينا وضع الفرضيات التالية التي تعتبر كإجابات أولية لانطلاق هذا البحث:

– إن المنهج المتبع لدى دولة ما للتعامل والداخل في نشاط اقتصادي، يتم باعتمادها على سياسة اقتصادية، أو نظام الأنشطة الحرة أي سياسة السوق المفتوح، تكمن أهدافها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبما يعرف مربع كالدور.

– يستخدم البنك المركزي السياسة النقدية لمراقبة عرض النقود، وكأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وبمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على النشاط الاقتصادي عن طريق أدواتها المباشرة، وغير المباشرة.

– أدت أدوات السياسة النقدية المستحدثة من البنك المركزي خاصة سياسة استرجاع السيولة إلى التخفيف من حدة التضخم.

– يعتبر الإصلاح الاقتصادي المتمثل في قانون النقد والقرض من أهم الإصلاحات التي مرت بها السياسة النقدية.

– في ظرف فائض السيولة النقدية السائد منذ 2002، سمحت إدارة السياسة النقدية بالامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية، ومن ثم احتواء التضخم.

– تمكنت السياسة النقدية من تحقيق هدف التشغيل والرفع من معدل النمو الاقتصادي مع مطلع الألفية الثالثة التي تزامنت مع برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وهي تعتمد في مرجعيتها على النظرية الكينزية .

– استطاعت السياسة النقدية في الجزائر المحافظة على الاستمرار في استقرار ميزان المدفوعات الذي يخضع بالأساس إلى تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

*** أهمية الموضوع**

تبرز أهمية الموضوع من الأهمية التي تكتسيها السياسة النقدية في الواقع العملي، فمن التحديات التي تواجهها الجزائر في الوقت الراهن تصحيح سياستها النقدية لمواكبة التطورات العالمية، وما يكسب هذا الموضوع أيضا أهمية هي الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2002، والتبعية المفرطة لقطاع المحروقات في مجال التصدير، وكذا زيادة كمية وقيمة الواردات وخاصة الغذائية منها وهو السبب في التضخم في الداخل، وبالتالي تظهر فعالية السياسة النقدية في الحد من الضخ في الداخل، بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى ضمن ما يعرف بالمربع السحري للسياسة الاقتصادية (النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزن المدفوعات).

*** أهداف البحث**

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوردها فيما يلي:

– الوقوف على حقيقية الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال الألفية الثالثة؛

– تحليل مسار السياسة النقدية، أدواتها، وتطور أهدافها منذ بداية فترة الإصلاحات الفعلية المتمثلة في قانون النقد واقرض 90–10؛

– إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار وتخفيض التضخم؛

– إبراز دور السياسة النقدية في الرفع من معدل النمو الاقتصادي؛

– إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي؛

– إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق التشغيل الكامل والتخفيض من معدلات البطالة؛

– إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق مثولية أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية؛

– اقتراح توصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عليها البحث، والتي من شانها أن تبين الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية.

*** أسباب اختيار الموضوع**

– الرغبة الشخصية في البحث في مثل هاته المواضيع المتعلقة بالسياسة النقدية والسياسة الاقتصادية الكلية؛

– الأهمية التي تكتسيها السياسة النقدية في اقتصاديات الدول.

– محاولة إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية؛

*** المنهج المستخدم**

لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها هذا البحث وفي إطار الإجابة على الإشكالية العامة والوصول إلى اختبار صحة الفرضيات من عدمها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يعد مناسبا لعرض الآراء والأفكار التي قدمها الاقتصاديون في مجال السياسة الاقتصادية والنقدية، فقد تم الاعتماد على هذا المنهج لوصف الملامح الأساسية للسياسة النقدية، والسياسة الاقتصادية، وعرض العلاقة النظرية بينهما وطبيعة تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الأربعة (التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، التوازن الخارجي)، والتي تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة. إضافة إلى تحليل المعطيات المتعلقة بهذه المتغيرات الأربعة في الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة، للوصول إلى النتائج المسطرة كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال تتبع المسار التاريخي لتطور هذه المتغيرات خلال الفترة المدروسة.

*** الدراسات السابقة**

فضلا عن العديد من الدراسات الموثقة في الكتب، والمجلات العلمية، والدوريات، والملتقيات العلمية، فقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات الجامعية والأبحاث التي تناولت موضوع السياسة النقدية، وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية، ومدى تأثيرها على كل متغير من المتغيرات الأربعة (التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، التوازن الخارجي)، والتي تعرف وهي مجتمعة بأهداف المربع السحري لكالدور (لا تضخم، نمو اقتصادي مرتفع، لا بطالة، توازن خارجي)، كأهداف كبرى للسياسة الاقتصادية. لكن ما يميز هذه الدراسات أنها لم تهتم بدراسة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق كل هذه الأهداف أي دمجها في دراسة متكاملة، وإنما اقتصرت فقط للتطرق إلى أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية (متغيرات المربع السحري) بصورة منفصلة، وذلك في دراسات قياسية، أو تحليلية، وكمحاولة منا أردنا من خلال هذا البحث معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية، حالة الجزائر (2000–2016)، ومن بين المواضيع التي لها علاقة مباشرة بالموضوع نذكر:

– **بوزعرور عمار**: السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990–2003)، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008، تمحورت إشكالية البحث حول محاولة الإجابة عن ما هو أثر السياسة النقدية في الجزائر على بعض المتغيرات

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2003)، لا سيما منها التضخم، واستقرار الأسعار وعرض الكتلة النقدية، وتوازن ميزان المدفوعات؟ فهي دراسة تحليلية، حاول فيها الباحث تحليل نتائج السياسة النقدية في الجزائر من خلال بعض المتغيرات الكلية، معتمدا في ذلك على تقديم الإحصائيات الى غاية سنة 2001، وكما قام بدراسة أثر بعض المتغيرات العالمية على فعالية السياسة النقدية كالتطور التكنولوجي، العولمة المالية والتكتلات الاقتصادية. ولكن لم تستهدف هذه الدراسة الأهداف النهائية الأخرى للسياسة النقدية كالرفع من معدلات النمو الاقتصادي، والتخفيض من معدلات البطالة، وكما لم تتعرض للمستجدات الجديدة للسياسة النقدية الجزائرية ولا لأدواتها المستحدثة بحيث توقفت حدود الدراسة في سنة 2001.

- **بركان زهية:** فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2009-2010)، تمحورت إشكالية البحث حول محاولة الإجابة عن كيفية تفعيل السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة، فهي دراسة تحليلية، حاولت فيها الباحثة الوقوف على أثر المتغيرات العالمية المالية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، وبالتالي ركزت على الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية الجزائرية لمكافحة التضخم في ظل التغيرات العالمية التي تحيط بالاقتصاد الجزائري، وخاصة فيما يتعلق بالأزمات المالية الدولية. وهي أيضا لم تتعرض للمستجدات الجديدة للسياسة النقدية الجزائرية ولا للأهداف الكبرى الأخرى للسياسة الاقتصادية (الرفع من معدل النمو الاقتصادي،تخفيض معدلات البطالة، التوازن الخارجي) وبالإضافة إلى أن الإحصائيات التي اعتمدت عليها لم تتعدى 2009.

- **معيزي قويدر**: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008، تمحورت إشكالية البحث حول محاولة الإجابة عن مدى مساهمة السياسة النقدية الجزائرية في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة (1990-2006)، حاول فيها الباحث إبراز أهمية ومكانة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مع التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ومحاولة إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري. ولكن هذه الدراسة لم تستهدف المتغيرات الاقتصادية الأخرى (النمو الاقتصادي، البطالة)، وركزت على التوازن

الداخلي والخارجي (التضخم، توازن ميزان المدفوعات)، وكما لم تتعرض للمستجدات الجديدة للسياسة النقدية الجزائرية بحيث توقفت حدود الدراسة في سنة 2006.

- **بنابي فتيحة:** السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس،2009، دراسة نظرية، تمحورت إشكالية البحث حول محاولة الإجابة عن: هل للسياسة النقدية أثر على النمو الاقتصادي؟ وإن كانت تؤثر كيف ذلك؟، حاولت فيها الباحثة إبراز أهمية النمو الاقتصادي كأهم هدف تسعى مختلف الحكومات لتحقيقه، وذلك من خلال سياستها الكلية ومن بينها السياسة النقدية، هذه الأخيرة التي تؤثر على النمو الاقتصادي ومعظم الاقتصاديون يقرون بهذا التأثير، معتمدة في ذلك على نماذج نظرية حول العلاقة بين النقود والنمو الاقتصادي. ولكن لم تقم بمحاولة إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري، كما لم تستهدف الأهداف الأخرى (التضخم، التوازن الخارجي، البطالة).

لعزازي حسيبة: دور وفعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،(2010-2011)، تمحورت إشكالية البحث حول محاولة الإجابة عن مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر، دراسة تحليلية، حاولت فيها الباحثة توضيح دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، وكذا التعرف على مسار هذه السياسة في الجزائر، بالتطرق إلى أهدافها ومختلف الأدوات المستعملة، بالإضافة إلى وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، وأهم المؤشرات الدالة على التوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري. إلا أن هذه الدراسة لم تستهدف الأهداف الأخرى للمربع السحري للسياسة الاقتصادية فهي تتزامن مع أزمة مالية عالمية كبرى (2008-2012)، وعودة المفاضلة بين أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالإضافة إلى أن الإحصائيات التي اعتمدت عليها لم تتعدى 2010.

صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1990-2000)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003، تمحورت إشكالية البحث حول محاولة الإجابة عن ما مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خاصة في فترة الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية في الفترة (1990-2000)؟، حاول فيها الباحث إعطاء صورة شاملة عن الجانب النظري للسياسة النقدية، أما الجانب التطبيقي قام بإسقاط الجوانب النظرية على حالة الجزائر بالتركيز على الفترة الممتدة من (1990-2000)، وبالتالي هذه الدراسة لم تعرف التغيرات التي

عرفتها السياسة النقدية من إصلاحات وتعديلات لأدواتها، وأهدافها خلال الفترة (2000-2016) في ظل تطبيق الجزائر لبرامج التنمية الاقتصادية.

من خلال كل ما تقدم فإننا نلاحظ أن جل الدراسات وإن لم يكن كلها، سعت فقط إلى إظهار تأثير السياسة النقدية على بعض متغيرات المربع السحري وليس كلها، التوازن الاقتصادي، وكما لم تعالج الإصلاحات الجديدة للسياسة النقدية في الجزائر خاصة الأمر 10-04.

وعليه سنحاول من خلال دراستنا هذه تكملة جوانب النقص والقصور في بعض هذه الدراسات وذلك من خلال محاولة معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الأربعة (متغيرات المربع السحري) للسياسة الاقتصادية، والإجراءات والوسائل المستعملة لبلوغ ذلك، وكذا الإصلاحات الجديدة المعتمدة وتأثيرها على أداء السياسة النقدية، معتمدين في ذلك على إحصائيات حديثة تغطي الفترة الممتدة من 2000-2016.

*** تقسيمات البحث**

من أجل تناولنا لهذا الموضوع والإحاطة بكل جوانبه والإجابة عن الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي، تتصدرهم مقدمة عامة، جاءت فيها التفاصيل السابقة من طرح الإشكالية وتحديد الفرضيات، وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا شاملا للبحث، وأهم النتائج المتوصل إليها وكذا التوصيات.

جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للسياسة الاقتصادية وأهم أهدافها حسب المربع السحري لكالدور، حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية السياسة الاقتصادية، أسس، أنواع، وأدوات السياسة الاقتصادية، إضافة إلى عرض تطور السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي، وفي الأخير تم التطرق إلى مفهوم المربع السحري لكالدور وأهدافه، والمتمثلة في كل من التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، وتوازن توازن المدفوعات.

وبخصوص الفصل الثاني الذي خصصناه للإطار النظري للسياسة النقدية، تم التركيز في هذا الفصل على ماهية السياسة النقدية أهداف وأدواتها وقنوات إبلاغها، إضافة إلى عرض تطورها عبر المدارس الاقتصادية، وفي الأخير تم التطرق إلى علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية، وإشكالية تضارب أهداف المربع السحري لكالدور، وآلية بلوغ تحقيق السياسة النقدية لهاته الأهداف.

أما بالنسبة للفصل الثالث الذي خصصناه لتطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، فقد ركزنا في هذا الفصل على إعطاء نظرة عامة عن إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر

خلال فترة التسعينات، للوصول إلى الإصلاحات النقدية خلال الألفية الثالثة، وكما تم التعرض إلى توضيح أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، وكذا تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بالفصل الرابع والأخير الذي جاء تحت عنوان مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية، فقد أوردنا فيه مدى فعالية السياسة النقدية في الرفع من معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، بالإضافة إلى مدى فعالية السياسة النقدية في التخفيض من معدلات التضخم، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي)، مع الإشارة إلى المربع السحري للاقتصاد الجزائري على المدى (2000-2016).

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الاقتصادية وأهم أهدافها حسب المربع السحري لكالدور

تمهيد:

تعبر السياسة الاقتصادية عن مجمل توجهات وسلوك السلطات العمومية، التي لها انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على مختلف النشاطات الاقتصادية، والتي تقوم بها الدولة من خلال بعض مؤسساتها كالخزينة العمومية والبنك المركزي بالخصوص.

ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور النظرية الاقتصادية وتفاقم الأزمات الاقتصادية في البلدان المتقدمة وتردي الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتخلفة، زاد الاهتمام أكثر بالسياسة الاقتصادية الكلية لما لها من قدرة كبيرة على التكييف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة، حيث تتمحور أهم أهدافها في أربعة أهداف، تم تلخيصها من طرف العالم الاقتصادي "كالدور"، فيما يعرف بالمربع السحري:

- تحقيق استقرار الأسعار داخليا من خلال محاربة التضخم؛
- تحقيق التوظيف الكامل من خلال محاربة البطالة؛
- تحقيق التوازن الخارجي من خلال محاربة اختلالات ميزان المدفوعات؛
- تحقيق النمو الاقتصادي من خلال محاربة الركود الاقتصادي.

وعليه سوف نناقش الأفكار المطروحة مسبقا بشكل مفصل من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

ليس هناك اقتصاد في وقتنا الحاضر، يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائيا بالمستوى المطلوب، دون وجود سياسة اقتصادية، تعبر عن دور الدولة وطبيعة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تستهدف بمكوناتها كافة، ولاسيما النقدية، المالية، التجارية، تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة والمجتمع، ولذلك سنحاول في هذا المبحث إبراز مفهوم هذه السياسة، أسسها، أنواعها، وأدواتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

يختلف مفهوم السياسة الاقتصادية باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، فمعظم التعريفات اقتصرت على المهمة التي تؤديها هذه السياسة.

أولا: تعريف السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية في مفهومها الواسع "مجمل القواعد والأساليب، والإجراءات، والتدابير، التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة "[1].

كما يعرفها البعض بأنها "مجموعة التدابير والأدوات المختارة للتعبير عن قرارات السلطات العامة"[2]، وعلى أنها "مجموعة الوسائل المطبقة من قبل الدولة، لتحقيق الأهداف المحددة، بهدف تحسين الوضع الاقتصادي، وتحديد الترتيبات اللازمة لتخصيص الموارد وتنظيم الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل القومي"[3].

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوي الاقتصاد القومي – تحليل كلي–**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003)، ص.14

[2] Ahmed Tonil, "Radia Bouchaour, Choix de la politique économique et cohérence de la décision publique: Comprendre le retard économique", **Revue cahiers de cread**, volume 32, N°115, 2016, p.3

[3] Yamna Achour Tani, **Analyse de La politique economique Algérienne**, Thèse de doctorat en sciences économiques, (Université Paris 01– Parathéon Sorbonne, 2013), p.24

ويعرفها البعض الآخر على أنها "تصرف عام للسلطات العمومية، واع ومنظم، منسجم وهادف، يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات، وتكوين رأس المال"[1].

وتعرف أيضا بمعناها الضيق أنها: "التدخل المباشر من جانب السلطات العامة في حركة، أو مجرى النظام الاقتصادي، عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد الوطني مثل: الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، العمالة، الصادرات والواردات"[2]، وتسعى هذه السياسة إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل[3].

يتضح من التعاريف السابقة، أن السياسة الاقتصادية، تتمثل في مجموعة من القرارات والخطوات التي تتخذها الدولة في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، من خلال اعتماد مجموعة من الأدوات والوسائل، والإجراءات من شأنها تحقيق الأهداف المرغوبة.

ثانيا: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهر خاصا من مظاهر السياسة عامة، ولإعدادها بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات يجب أن تتضمنها السياسة الاقتصادية وهي:

1- تحديد الأهداف

والتي تترجم مساعي الدولة المراد تحقيقها، حيث تهدف السياسة الاقتصادية في العادة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والوصول إلى التشغيل الكامل والتوازن في ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار.

2- وضع تدرج بين الأهداف

ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة، يصعب ترجمتها إلى سياسات واضحة، وأخرى تستلزم أهداف أولية لتحقيقها، لذا كان لزاما على الدولة أن تضع تدرج منطقي للأهداف، يسهل ترجمتها إلى

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006)، ص.29

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية** -، (بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، 2010)، ص.73

[3] أعمر عزاوي، أسماء عدائكية، "تقييم السياسة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، جامعة الوادي الجزائر، العدد الرابع، 2013، ص.52

سياسات تؤدي إلى تحقيقها، فمثلا خفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار، مما يؤدي إلى عرقلة النمو، المداخيل، وتراجع مستويات التشغيل.

3- تحليل الارتباط بين الأهداف

بعدما يتم الوضع التدريجي للأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، مثل رفع معدل الربح يكبح الكتلة الأجرية، آخذا بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار، لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.

4- اختيار الوسائل

والتي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد والمتمثلة في السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية،...الخ[1].

المطلب الثاني: أسس السياسة الاقتصادية

إن الوصول إلى إعداد إطار فعال للسياسة الاقتصادية يقتضي الانطلاق من جملة أسس وتتجلى أهمها فيما يلي:

أولا: الواقعية

يقصد بالواقعية عند بناء أية سياسة اقتصادية، لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي السائد في المجتمع، فالموائمة بين الأهداف المراد تحقيقها والإمكانيات المتاحة، تعد أمرا ضروريا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المخططة.

فتحديد أهداف السياسة الاقتصادية المخططة تفوق الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة يحول دون تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي يحول دون تنفيذ السياسة الاقتصادية، كما أن تحديد أهداف أقل من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة، يؤدي إلى قصور في عمل السياسة الاقتصادية المخططة، وبالتالي بقاء جزء من الموارد الاقتصادية معطلة، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني[2].

---

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص.30

[2] منى عويس، عبلة الأفندي، **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، (القاهرة: دار النهضة المصرية، 1997)، ص.65

كما أن تحديد أهداف غير واقعية، يقترن بالضرورة اختيار وسائل واقعية لا يسمح الواقع استخدامها، مما يجعل عملية تنفيذ السياسة الاقتصادية المخططة غير ممكن[1].

ثانيا: التنسيق

يعني التنسيق أن لا يتم تخصيص أداة بذاتها لتحقيق هدف واحد معين بذاته، وإنما يجب التنسيق بين عدد من الأدوات لتحقيق نفس العدد من الأهداف، بحيث أن قيمة أي أداة بذاتها لا يجب تحديدها بمعزل عن تحديد قيم الأدوات الأخرى[2]، وأن تكون السياسة الاقتصادية المخططة متكاملة ومتناسقة، تناسقا مبررا عمليا، سواء كان فيما بين الأهداف أو فيما بين الوسائل معا[3].

فعدم تطبيق مبدأ التنسيق يؤدي إلى المزيد من التعارض بين الأهداف والوسائل، كأن يكون أهداف السياسة الاقتصادية، رفع مستويات العمالة، واستخدام أساليب إنتاجية متطورة[4].

وكذلك كأن يقوم المصرف المركزي برفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، بينما نجد السلطة المالية تحقق عجزا في الموازنة العامة السنوية.

لذلك تطوير الاقتصاد الوطني، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، تتطلب الأخذ بمبدأ التنسيق، ووضع النسب الصحيحة بين جميع المتغيرات الاقتصادية، (الإنتاج والاستهلاك)، (الادخار والاستثمار)، (الأجور والأسعار)، (العمالة المتاحة ومتطلبات الاقتصاد الوطني من العمالة)،...الخ[5].

ثالثا: وضع الأهداف حسب أولويتها

ويقصد به التفرقة بين الأهداف الرئيسية و الأهداف الفرعية بحيث يجب أن تعمل الأهداف الفرعية على تحقيق هدف واحد أو أكثر من الأهداف الرئيسية[6]، وحتى الأهداف الرئيسية لكل منها أولوية في التنفيذ بناءا على المعطيات الاقتصادية الموجودة، أو التي قد تحدث خلال فترة تنفيذ السياسة،

---

[1] عبد الله عقيل جاسم، **المدخل إلى التخطيط الاقتصادي**، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1997)، ص.34

[2] سلامي تومي، **ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية، دراسة حالة الجزائر (1933-2000)**، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002)، ص.8

[3] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (عمان: دار زهران، 1997)، ص.149

[4] عبد الله عقيل جاسم، **مرجع سابق**، ص.37

[5] حربي محمد عريقات، **مرجع سابق**، ص.150

[6] موسى بوشنب، **نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي**، أطروحة الدكتوراه، (جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015)، ص.8

فالأهداف الرئيسية لأية سياسة اقتصادية قد تكون أهداف شاملة مثل تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما الفرعية فهي الأهداف التي يمكن أن تعمل كوسائل لتحقيق واحدة أو أكثر من الأهداف الرئيسية، وبناءا عليه يتحدد أيضا هيكل السياسة الاقتصادية[1].

رابعا: التساوي العددي بين الأهداف والأدوات

حيث يجب أن يراعي كقاعدة عامة، أن يتوفر عدد من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية مساو لعدد الأهداف التي تتضمنها، فإذا كان للسياسة الاقتصادية في دولة ما هدفان هما، توازن ميزان المدفوعات، وتحقيق مستوى معين مرتفع من التوظيف، فإنه عند تصميم نموذج السياسة الاقتصادية يجب أن يشمل على وسيلتين، مثل معدل التبادل ومستوى الإنفاق العام، ومعدل التبادل اللازمين لموازنة ميزان المدفوعات في ظل مستوى معين مرتفع من التوظيف أو التشغيل.

وعلى ذلك فإنه لتحقيق عدد معين من الأهداف يتعين أن يكون لدى صانع السياسة الاقتصادية نفس العدد من الأدوات، ولا يجب وضع عدد من الأهداف أكبر من عدد الأدوات المتاحة[2].

خامسا: المرونة

ويعني مبدأ المرونة قابلية السياسة الاقتصادية المخططة للتعديل سواء كان ذلك سبب ظهور خلل في تصميم السياسة الاقتصادية أو سبب ظهور بعض المتغيرات لم تأخذ بعين الاعتبار عند تصميم السياسة الاقتصادية، إلا أن مبدأ المرونة يجب أن يكون مبررا بمتطلبات ضرورية تستدعي اللجوء إليها، وبالتالي ألا يكون إطار لعدم تنفيذ السياسة الاقتصادية المخططة.

سادسا: الشمولية.

يتطلب تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى الوطني أن تشمل جميع القطاعات (الزراعة، الصناعة، البناء، الخدمات،...الخ)، وجميع المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج، الاستهلاك، الادخار،...الخ)، لأن الاقتصاد الوطني وحدة مترابطة ومتكاملة، لا يمكن تخطيط جزء منه، وإهداء الأجزاء الأخرى، وكذلك لابد أن تشمل جميع أقاليم الدولة لتقليل درجة التفاوت بين المناطق الحضرية،

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997)، ص. 224

[2] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، **مرجع سابق**، ص.29

والمناطق الريفية، ولتحقيق الاستخدام الأمثل بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة لجميع السكان[1].

المطلب الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية

تختلف السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة باختلاف الأهداف المرسومة وتنقسم طبقا لمعيار الزمن إلى دورية/ظرفية وهيكلية، إذ نجد بالأولى سياسة ميزانية، سياسة سعر الصرف وسياسة الدخول، بحيث تشكل الميزانية والنقدية مدار القيادة، وتتعدد أنواع الثانية حسب اهتمامات الحكومة والدول.

أولا: السياسة الاقتصادية الظرفية.

تهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية القصيرة الأجل، تتمثل هذه السياسة في كل من السياسات المالية والنقدية بما في ذلك سياسات سعر الصرف، تهدف التوازنات على المدى القصير[2] ونذكر منها:

1- سياسة الاستقرار

وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي، ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه[3]، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية)[4].

2- سياسة الإنعاش

تعتبر سياسة الانكماش الاقتصادي، إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، **مرجع سابق**، ص.227

[2] عبد الغفور مزيان، أحمد سلامي، "فعالية السياسة الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية، دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة (2000- 2022)"، **مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية**، العدد 3، 2017، ص.86

[3] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2004)، ص.204

[4] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص.31

دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي، عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري)، قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.[1]

فهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي، عن طريق زيادة الإنتاج والشغل، وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات[2]، فإذا كان مستوى الناتج الكلي منخفضا جدا وكان مستوى البطالة مرتفعا جدا، تكون الوصفة التقليدية للحكومة هي رفع مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات عن طريق سياسة نقدية أو مالية توسعية، مما يساعد على تنشيط الناتج والعمالة[3]، وذلك بالتأثير على جانب الطلب، بهدف زيادة النمو في الناتج المحلي ومكافحة البطالة إما بأدوات مباشرة كزيادة الإنفاق الحكومي، أو بالتأثير بطريقة غير مباشرة، بتخفيض مختلف الاقتطاعات المفروضة على الدخل، كالتقليل من حجم ضريبة الدخل، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح، ومن تم ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي هذه السياسة، ما هي إلا سياسة حقن الدخل الكلي بقوة شرائية إضافية من شأنها التأثير بالزيادة على الطلب الكلي[4].

---

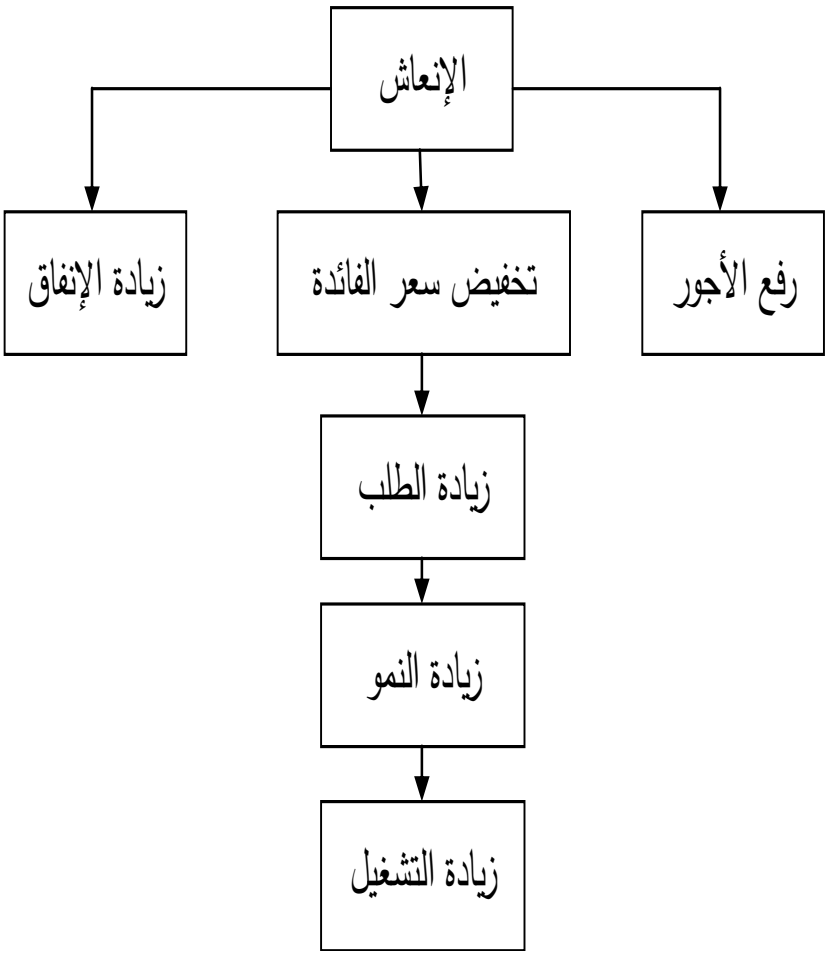
[1] محمود مسعي، سياسة الإنعاش في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث**، العدد 10، 2012، ص.148

[2] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص.79

[3] عبد الواحد عطية، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر**، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1992)، ص.46

[4] صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي- مع تمارين ومسائل محلولة-**، (الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص.39

الشكل رقم (1-1): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص.79

3- سياسة الإنكماش

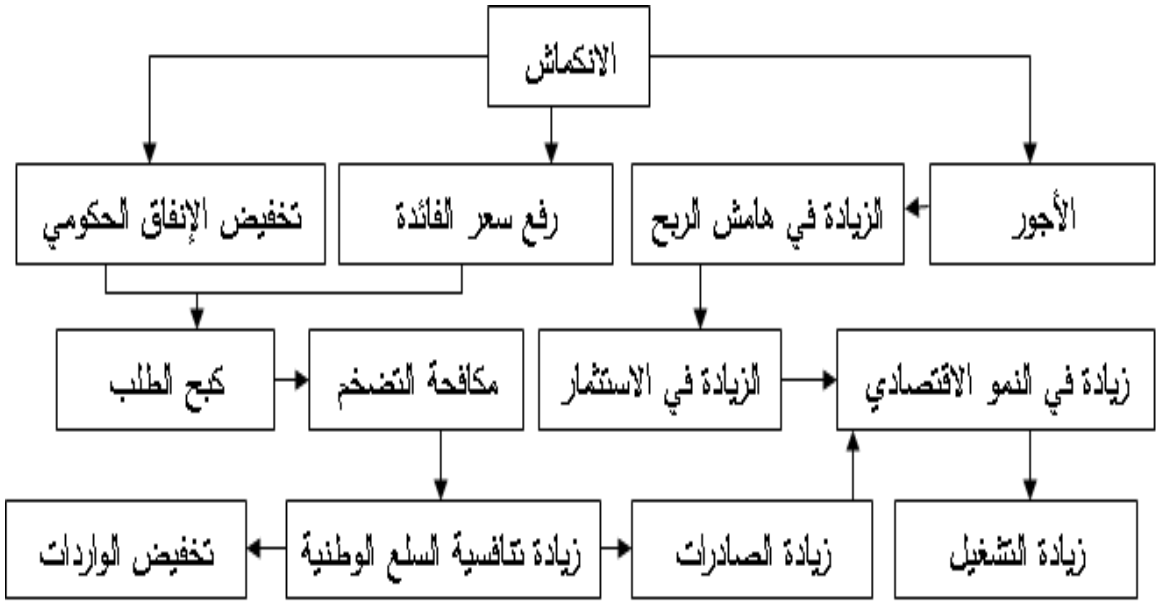
وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.[1]

فإذا كان التضخم هو المشكلة، فمن المحتمل أن يكون السبب في ذلك ارتفاع الطلب الكلي ارتفاعا كبيرا جدا، ولا يستطيع معدل الناتج الاستجابة لهذا الطلب بموارد الدولة الموجودة وبأسعار ثابتة، فتقوم الدولة بالتدخل من أجل مواجهة حالات التضخم من خلال محاولة تقليص حجم الطلب الكلي عن

[1] رشيد بلخريصات، سعيد بن محمد، **مداخلة بعنوان: فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، التشغيل الكامل** ، الملتقي العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، (يومي 08، 09 مارس 2005)، ص.167

طريق إتباع سياسة نقدية أو مالية انكماشية ويساعد ذلك في تخفيض الضغط التصاعدي على الأسعار الناتج عن فائض الطلب الكلي[1]، وبالتالي السياسة الانكماشية ما هي إلا استعمال مختلف الوسائل التي هي تحت تصرف السلطات العمومية لتقليص النشاط الاقتصادي، وهي في أغلبها سياسات تؤثر على جانب الطلب إما باللجوء إلى الوسائل التقليدية سواء كانت مالية أو نقدية بحيث تسمح بتسرب الدخل خارج الدائرة الاقتصادية[2]، كزيادة حجم الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، مع تقليص الإنفاق الحكومي ومراقبة الكتلة النقدية وفق ما يحتاجه النشاط الاقتصادي.

الشكل رقم (1-2): مخطط توضيحي لسياسة الانكماش



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص.79

4- سياسة التوقف ثم الذهاب (Stop and Go)

وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا، وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش، حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي[3]، لها علاقة بمراحل الدورة الاقتصادية، حيث تارة ينخفض النشاط الاقتصادي عن الاتجاه العام، فيجب تطبيق سياسات توسعية، فينطلق النشاط الاقتصادي، إلا أنه لا يتوقف عند المستوى المرغوب فيه، مما يدفع بالطلب إلى الزيادة إلى مستويات

---

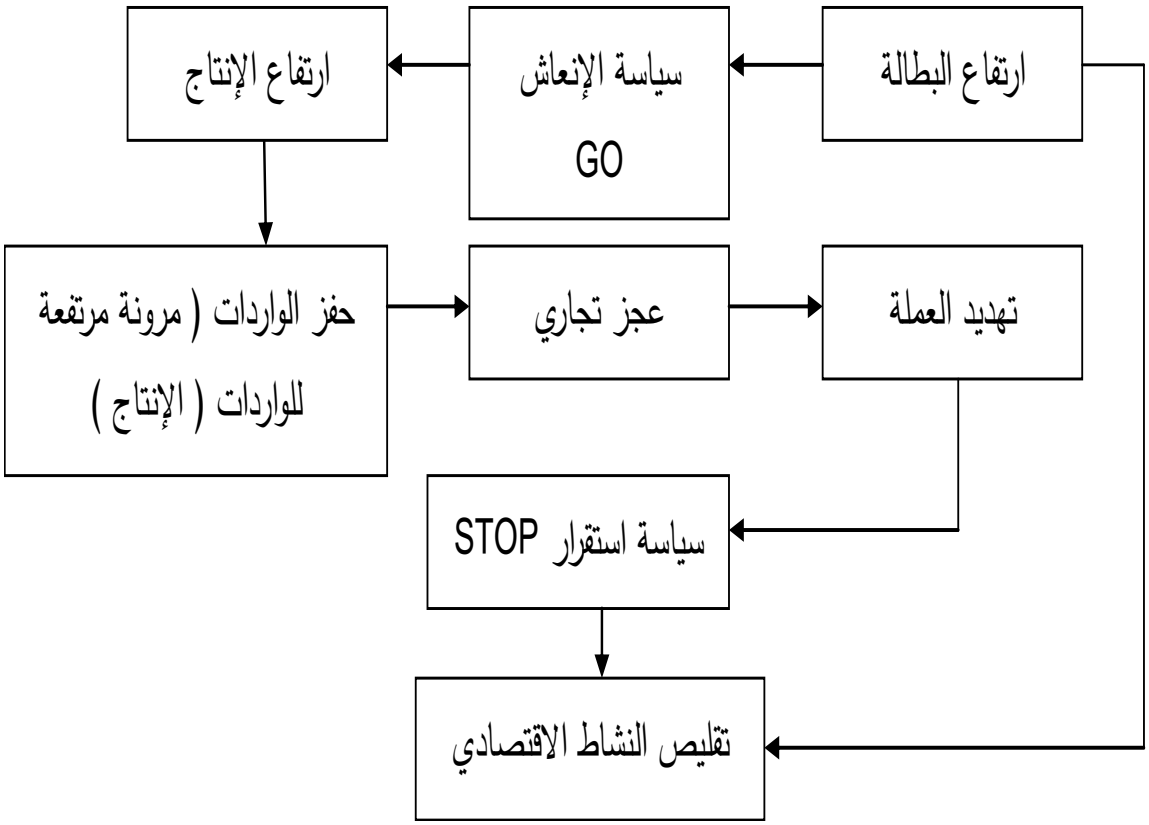
[1] عبد الواحد عطية، **مرجع سابق**، ص.46

[2] صالح تومي، **مرجع سابق**، ص.39

[3] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص.32

تفوق العرض، وعليه يجب توقيف ذلك الرواج، وإلا زادت حدة التضخم، مما يستلزم سياسات انكماشية.

الشكل رقم (1-3): رسم توضيحي لكيفية عمل سياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر: عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص.33

ثانيا: السياسة الاقتصادية الهيكلية.

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، فهي تهدف إلى تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع، كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها، ومهامها وأنشطتها، تغيير النظام المالي وأساليب التمويل.

والسياسات الهيكلية على خلاف السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير، تعمل على تحقيق الأهداف في المدى البعيد، إذ يتعلق الأمر بجعل الهياكل الاجتماعية الاقتصادية، تنمو تدريجيا بشكل يسمح بتحسين الفعالية والأداء الدائم للجهاز الإنتاجي، وبالتالي تؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي، ومن جهة أخرى نجد السياسة الاقتصادية الهيكلية من منظور صندوق النقد الدولي، تهتم

بالمواضع الخاصة بالخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العام، الاستثمار الأجنبي، إصلاح نظام الأسعار وتحديدها، إصلاح القطاع المالي، وتحديد التجارة الخارجية، وكذا السياسة الصناعية.[1]

وكما توضع سياسة صندوق النقد الدولي في شكل برنامج يتم تطبيقه يسمى ببرنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي، وقد سمي أيضا في بعض الدول ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وهو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية تسمى سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي أو بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، فالمعنى واحد، وتنقسم إلى نوعين هما:

1- سياسات جانب الطلب

وتستهدف كبح التضخم، وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، إلى المستوى الذي يتفق والقضاء على الضغوط التضخمية، ووضع حدود للتوسع النقدي، وتوحيد وتحرير سعر الصرف، ورفع أسعار الفائدة إلى المستويات التي تجعلها ذات قيمة حقيقية إيجابية، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات إلى مستويات يمكن احتمالها.

2- سياسات جانب العرض

وتستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وتصحيح هياكل الإنتاج، وإزالة الإختلالات فيما يسمى بالاقتصاد الحقيقي للوصول إلى معدل نمو اقتصادي مرتفع، وزيادة الاستثمار، وزيادة الصادرات، وزيادة دور القطاع الخاص، وإزالة التشوهات السعرية والتحول إلى آليات السوق لتعكس التكلفة الحقيقية، بالإضافة إلى تحرير التجارة الدولية، والتحول إلى نظام الحماية السعرية عند مستويات منخفضة من التعريفة الجمركية، وإلغاء نظام الحماية الكمية بتعظيم الصادرات والعائد من التجارة الدولية.

ويلاحظ أن برنامج سياسات التثبيت والتصحيح (التكييف) الهيكلي يركز في الأجل القصير على إحداث قدر كبير من الإصلاحات النقدية المالية، والقليل من الإصلاحات الهيكلية وفي الأجل المتوسط والطويل يركز على قدر كبير من الإصلاحات الهيكلية، وقليل من الإصلاحات النقدية والمالية.[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.235

[2] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، **مرجع سابق**، ص ص.407-417

ثالثا: مقارنة بين السياسات الاقتصادية الظرفية والسياسة الهيكلية.

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وإزالة القيود التي تواجهها السياسات الظرفية، إلا أن السياسات الهيكلية قد تحتاج بالموازاة إلى سياسات ظرفية منسجمة معها، فمثلا في دول الاتحاد الأوربي تزامن القرار بالانضمام إلى اليورو، وهو مسألة هيكلية، مع اعتماد سياسة ميزانية موجهة لتقليص العجز الموازي والمديونية العمومية، كما يمكن للسياسات الهيكلية أن تساهم في إنجاح السياسات الظرفية، فالدول التي اعتمدت برامج خصوصية استعملت الأموال الناتجة عن الخوصصة، قضية هيكلته لمواجهة الإنفاق العمومي الموجه لامتصاص التراجع الاقتصادي[1]، وعموما يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الهيكلية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): الفرق بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الهيكلية.

	السياسة الظرفية	**السياسة الهيكلية**
المدة	المدى القصير	المدى الطويل
الهدف	التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل	تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الأجل الطويل
الأدوات	السياسة المالية والسياسة النقدية	السياسة الصناعية، سياسة الخوصصة
الآثار	كمية	نوعية
مستوى التأثير	جانب الطلب	جانب العرض

Source: Jaque Muller, **Economie manuel d'application**, (Paris: Dound, 2002), p.188

ويتضح من الجدول أن هناك علاقة وطيدة بين هذين النوعين من السياسات، فعند الحاجة لإجراء تغييرات هيكلية لتحسين العرض الكلي، لابد للحكومات التصدي لبعض المعوقات، وقد ينطوي ذلك على إجراء تعديلات في الهيكل الأساسي للاقتصاد، مثل أساليب تحديد الأسعار، وكيفية إدارة الموارد العامة، والمؤسسات المملوكة للدولة، والقواعد التنظيمية للقطاع المالي، والقواعد والأنظمة الداخلية

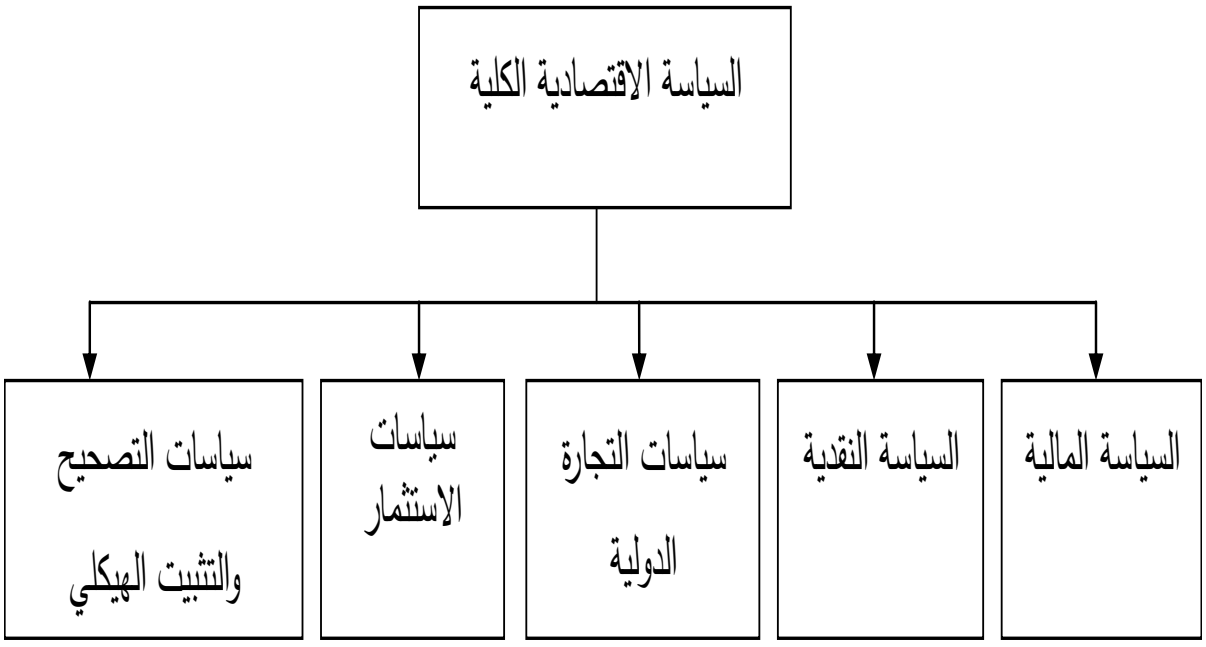
[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص ص.235،236

لسوق العمل وشبكة الأمان الاجتماعي، والمؤسسات الاقتصادية، ولا يقتصر دور السياسات الهيكلية على المساعدة على رفع معدل النمو الاقتصادي بل تعمل على تهيئة الأوضاع لنجاح سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الرابع: أدوات السياسة الاقتصادية

إن نجاح أية سياسة اقتصادية، يتوقف على مدى اختيار الوسائل والأدوات الكفيلة بتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، ولهذا فإن صانعي السياسة الاقتصادية يعتمدون على مجموعة من الأدوات التي أثبتت فاعليتها في تحقيق تلك الأهداف، وتتمثل هذه الأدوات في: السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية الدولية، سياسات الاستثمار، وسياسات التصحيح والتثبيت الهيكلي، وهو ما يعبر عنه هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، الذي هو عبارة عن جملة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.

الشكل رقم (1-4): هيكل السياسة الاقتصادية الكلية



المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، **مرجع سابق**، ص.229

أولا: السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من بين أهم الوسائل أو السياسات التي تستخدمها الحكومة إلى جانب السياسة النقدية، في تحقيق أهدافها الاقتصادية العامة وكذا التوازنات الاقتصادية الكلية.

1- مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية هي عملية تغيير حجم الإنفاق الحكومي أو الإيراد العام للدولة، وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة، أو بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة إيرادات الدولة، تقوم الدولة بتغيير أحد جانبي الميزانية لغرض خلق التوازن بينها[1]. ولذلك أهم اختلاف بين السياسة النقدية والسياسة المالية يكمن في الأداة ذاتها (الموازنة العامة)، فإذا كانت السياسة النقدية قد سايرت نشأة النقد وتطور مفهومه، فإن السياسة المالية التي أصبحت تعرف بسياسة الموازنة العامة، هي الأخرى محصلة تطور عناصر عدة وتداخلها فيما بينها، إلى أن أفرزت ما يعرف حاليا بسياسة الموازنة العامة للدولة[2].

فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة والمتعلقة باستخدام الإيرادات العامة، والنفقات العامة للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية[3].

كما تعرف بأنها آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات، بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن، تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال ضمان ثبات مستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع ومن هنا تعد السياسة المالية كحاجز أمام كل التقلبات الاقتصادية[4].

---

[1] عبد العزيز علي السوداني، **أسس السياسة المالية، مدخل تحليل قرارات المالية العامة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1996)، ص.10

[2] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في عالج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر– مصر**، أطروحة دكتوراه، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012–2013)، ص ص.3،4

[3] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007)، ص.210

[4] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.27

2- أنواع السياسة المالية

يمكننا التمييز بين الأنواع التالية للسياسة المالية:

أ- السياسة المالية التوسعية: يستعمل هذا النوع من أنواع السياسة المالية في حالة وجود كساد اقتصادي، بحيث يعاني الاقتصاد من انخفاض في مستوى الطلب الكلي وتباطئ النمو، وحصول عجز في تصريف المنتوجات مما يقلل من فرص العمل و زيادة البطالة، فتلجأ الحكومة إلى استعمال السياسة المالية التوسعية، من أجل معالجة الاختلال الحاصل، وعندما ينخفض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، فإن ذلك يؤدي إلى حصول ما يسمى بالفجوة الانكماشية، وهي تشير إلى كمية الإنفاق التي تلزم إضافتها للطلب الكلي، حتى يرتفع مستوى الدخل إلى مستوى التوظيف الكامل.

ب- السياسة المالية الانكماشية: عندما يتحقق التوازن في الاقتصاد الوطني عند مستوى توازن للدخل يزيد عن مستوى دخل العمالة الكاملة يؤدي إلى حصول ما يعرف بالفجوة التضخمية، ناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل[1].

وفي حالة وجود تضخم اقتصادي، وهو ذلك الارتفاع المستمر في الأسعار الناتج عن ارتفاع تضخم حجم الطلب الكلي بالمقارنة مع العرض الكلي، فتتدخل السياسة المالية الانكماشية من أجل خفض الطلب الكلي.

3- أهداف السياسة المالية

وهي الأهداف العامة المعروفة والمتمثلة في:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استبعاد ظاهرتي التضخم والكساد من الاقتصاد، حيث تعمل السياسة المالية على استقرار المستوى العام للأسعار، ومحاصرة التضخم في حالة ظهوره، كما تهدف إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والتخفيف من ظاهرة البطالة، عن طريق تهيئة الفرص الوظيفية المنتجة للأفراد المؤهلين الذين يبحثون عن فرص عمل عند معدلات الأجور السائدة؛

---

[1] يحي عبد الله قوري، **الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات السياسة المالية في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية 1970-2012**، أطروحة دكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2016/2015)، ص.11

- تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال النفقات العامة في تمويل التنمية، حيث تساهم السياسة المالية بشكل إيجابي في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع ورفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي عم طريق جذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار داخل الدولة؛
- ضبط الاستهلاك وتعبئة المدخرات القومية، حيث تعمل السياسة المالية والضريبية تحديدا إلى الحد من الاستهلاك الغير ضروري من اجل زيادة الادخار وتنمية الموارد المالية للدولة، وذلك عن طريق فرض الضرائب وهو ما يتكفل بتمويل البرامج والخطط الاقتصادية التنموية خاصة في الدول النامية، التي تتميز بارتفاع حجم الاستهلاك القومي والفردي؛
- الزيادة في حجم الاستهلاك العائلي، وتشجيع الاستثمار (ارتفاع الطلب الكلي)؛
- تحقيق العمالة الكاملة من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب حيث تعمل على زيادة الطلب الكلي وبالتالي انتعاش الاستثمار الذي بدوره يقلل من حدة البطالة؛
- التوزيع العادل للمداخيل والثروة، حيث تعمل السياسة المالية على تقليل التفاوت بين المستويات المختلفة للدخل لأفراد المجتمع وفئاته، والتي يمكن أن تنتج عن اختلاف عوائد ومكافئات عوامل الإنتاج، فالتوزيع الأولي للدخل يتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج، ويمكن من خلال السياسة المالية إعادة توزيع الدخل من أجل التقليل من التفاوت وتحقيق نوع من العدالة ويتم ذلك عن طريق التحكم في توزيع كل من الضرائب والنفقات؛[1]
- المحافظة على قيمة النقود من خلال إجراءات مالية كالاعتماد على الموارد المحلية مما يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعارِ؛
- مساهمة السياسة المالية بتأثيرها في الدورة الاقتصادية عن طريق تكييف نفقاتها وفقا للوضع الاقتصادي القائم[2]؛
- تسيير ومعالجة الأخطار الاقتصادية المختلفة، وهو من شأنه أن يزيد من ثقة المتعاملين الاقتصاديين، ومن بين هذه الأخطار نجد الأخطار الطبيعية والأمنية، وأيضا الأخطار الناجمة

---

[1] عبد الرحمان تومي، "إشكالية التوازن الاقتصادي بين السياسة النقدية والسياسة المالية، النموذج الجزائري 1990-2009"، **دراسات اقتصادية**، العدد 17، 2014، ص.143.

[2] لحضر مرغاد، فطوم حوحو، "فعالية السياسة النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية الجزائر"، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، العدد 03، جانفي 2015، ص.8.

عن ظاهرة العولمة الاقتصادية، حيث أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يعمل على التقليل من الخطر الخارجي في حالة الاقتصاد المفتوح على الخارج [1]؛

- تخصيص الموارد ويقصد به، عملية توزيع الموارد المادية والبشرية، بشكل يحقق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، وذلك بضمان استخدام أمثل للموارد على غرار رأس المال العمل والموارد الطبيعية، ويمكن تمييز حالة عدم التخصيص الأمثل للموارد بوجود بعض الظواهر الاقتصادية السلبية، كظاهرة الاحتكار والمضاربة، وأيضا مدرة أو انعدام بعض السلع والخدمات في الأسواق، فتتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية موجهة نفقاتها نحو تلك المجالات لتصحيح الخلل.

4 – أدوات السياسة المالية

وتقوم على استخدام ثلاثة أدوات رئيسية:

أ– الإنفاق العام: يعرف الإنفاق العام بأنه مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها، في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ويتضح من هذا التعريف، أن النفقة العامة تتكون من ثلاثة أركان، الركن الأول أن النفقة العامة مبلغ نقدي، أما الركن الثاني أن النفقة العامة تصدر من الدولة أو أي شخص معنوي، وأخيرا الركن الثالث أن النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة.

ونقصد بالسياسة الإنفاقية الحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، بهدف تخفيض حجم الإنفاق العام والطلب الكلي على سوق السلع والخدمات، مما يساهم في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والذي بدوره يؤدي إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي انخفاض مستويات الدخول التي تولدها النفقة.

ب– الإيرادات: يقصد بالإيرادات العامة مجموع الأموال التي تتحصل عليها الحكومة، لغرض تمويل الإنفاق العام، وتحصل الدولة على إيراداتها، بغرض تغطية نفقاتها وتحقيق مجموعة من الأهداف والتأثير في النشاط الاقتصادي، وتنقسم إلى إجراءات ضريبية وأخرى غير ضريبية، وتعتبر الإيرادات الضريبية الشق الثاني والأهم للسياسة المالية للدولة، فالضرائب سواء كانت مباشرة، كضرائب الدخل

---

[1] RODRIK.D, "Comment les Economies ouvertes sont une taille plus grande pour l'Etat ", **Journal de la politique économique**, vol.106, N°5, 1998, p.25

[2] سليمان علي خليل، أحمد اللوزي، **المالية العامة**، (عمان: دار زهراء للنشر والتوزيع، 2000)، ص.89

أو غير مباشرة كضريبة الاستهلاك، أهميتها لا تقتصر على كونها أداه للإيرادات بل تستخدم للتحكم في النشاط الاقتصادي والتأثير على قرارات المستثمرين[1].

ت- الموازنة العامة للدولة: الميزانية العامة هي وثيقة مالية تبين إنفاق الحكومة وإيراداتها، والموازنة بينهما بما يحقق أهداف الدولة، والتي تعد من قبل السلطة المالية سنويا، وتصادق عليها السلطة التشريعية، والميزانية العامة تعتبر أداة هامة وأساسية من أدوات السياسة المالية والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية، ومن أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ويمكن أن تمثل خطة تنفيذية قصيرة الأجل تحاول أن تترجم برنامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية وخططها المتوسطة والبعيدة المدى في حالة وجودها إلى برامج سنوية يتم من خلالها تنفيذ البرامج والخطط العامة، وتسبق مختلف النشاطات الاقتصادية، وتوفر الرقابة والإشراف على نشاط الحكومة، وبالذات في الجانب المالي، من أجل تحقيق الأهداف العامة للدولة والمجتمع.[2]

ثانيا: السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، تعمل على تحقيق هدف أو أكثر من أهداف السياسة الاقتصادية، وسوف نتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثاني.

ثالثا: سياسة التجارة الدولية

تعتبر السياسة التجارية أهم ركائز السياسة الاقتصادية والتي تتعلق بالتجارة الدولية، وما هي إلا وسيلة من بين الوسائل الأخرى كالإجراءات النقدية والمالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها.

1- مفهوم سياسة التجارة الدولية

سياسة التجارة الدولية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة مسبقا.[3]

---

[1] فطوم حوحو، سهام عيساوي، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية، سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر"، **مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية**، العدد 04، مارس 2018، ص.16

[2] عبد الحميد شعباني، **فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتوج الفلسطيني**، المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، رايم الله فلسطين، (أيام 16-17/ 10/2012)، ص.7

[3] أحمد نصير، عبد النور غريس، "فعالية السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد الأول، العدد السادس، 2013، ص.182

سياسة التجارة الدولية هي مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية، لتعظيم العائد، وكذا لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي، ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة التجارية الدولية هي سياسة اقتصادية تعبر عن مختلف الأدوات والإجراءات التي تلجأ لها الدولة من أجل التأثير على التجارة الخارجية وتنميتها وتطويرها، وكذا تحقيق أهداف اقتصادية كلية.

2- أدوات السياسة التجارية الدولية

من أهم أدوات السياسة التجارية، تحديد سعر الصرف، فرض رسوم على الواردات، تشجيع العمليات التصديرية، تحديد حصص الواردات، الدخول في اتفاقيات التجارة، تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية وغيرها، حيث يتم اختيار السياسة التي تتلائم والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ففي حالة الركود يمكن إتباع السياسات الهادفة إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، والعكس صحيح في حالة الضغوط التضخمية.[2]

3- أنواع السياسات التجارية الدولية

هناك نوعين رئيسيين من سياسات التجارة الدولية، هما سياسة حماية التجارة الدولية، وسياسة حرية التجارة الدولية، حيث يطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية فهي تعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة التي تسوي بها هذه المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة.

أ- سياسة حماية التجارة الدولية: يمكن تعريفها على أنها عبارة عن "مجموعة من القواعد والإجراءات، والتدابير، التي تصنع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة". ومن أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية نذكر:

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي- تحليل كلي-، **مرجع سابق**، ص.124.

[2] عامر وحيد مهدي، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي-النظرية والتطبيق-**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2010)، ص.24.

- ✓ **الرقابة على الصرف الأجنبي:** والذي يعني احتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه، وبالتالي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي.
- ✓ **الرسوم الجمركية:** وهي ضريبة تفرضها الدولة على سلعة بمناسبة عبورها الحدود الوطنية[1]، ودخولها إقليمها الجمركي في شكل واردات، أو خروجها منه في شكل صادرات ويكون مجموع الرسوم المطبقة في الدولة خلال فترة زمنية معينة التعريفة الجمركية.
- ✓ **نظام الحصص:** وهو ذلك النظام الذي يتحدد بمقتضاه كمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها.[2]
- ✓ **نظام حظر الاستيراد:** وهو من القيود الكمية المباشرة على الواردات ويكون مصاحب لنظام الحصص وتراخيص الاستيراد، حيث تعد قوائم محددة يمنع استيرادها نهائيا خلال فترة معينة، وتراجع من فترة لأخرى من خلال لجان متخصصة، مثل لجان ترشيد الاستيراد.
- ✓ **إعانات التصدير والإغراق:** وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بهدف تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق العالمية، أما سياسة الإغراق فتتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة، التي تتم بموجبها بيع السلع في الخارج بأسعار اقل من الأسعار المحلية.
- ✓ **اتفاقيات التجارة والدفع:** يتم العمل تبعا لاتفاقيات الدفع بنظام المقاصة، أي تسوية ديون أحد الأطراف قبل الطرف الآخر، مقابل الحقوق التي تنشا قبل الثاني نتيجة لعمليات التبادل التجاري الدولي.
- ✓ **اتجار الدولة:** يتمثل في قيام الدولة أو الحكومة نفسها ممثلة في مؤسساتها بالقيام بعمليات الاستيراد والتصدير، حيث تتدخل الدولة مباشرة في إدارة عمليات التجارة الدولية للاتجار الجزئي بالنسبة لسلع معينة أو مع دولة معينة، وفي هذه الحالة قد تحتاج الدولة لإتباع بعض أدوات السياسة التجارية السابقة، وقد يكون الاتجار كلي شامل فيصبح لا مكان لمعظم هذه الأدوات.

ب- سياسة حرية التجارة الدولية: عبارة عن " مجموعة من القواعد والإجراءات التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية على تدفق

---

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، (مصر: المكتبة العصرية، 2007)، ص.111

[2] Maurice Bye, **Relation Economique Internationale**, (Paris : Dalloz,1971), p.342

التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة"[1]. ويمكن تحديد أهم الأدوات المستخدمة في ظل هذه السياسة ما يلي:

- ✓ تحرير التعامل في الصرف الأجنبي وتعويم العملة؛
- ✓ التخفيض التدريجي لرسوم الجمركي وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية؛
- ✓ إزالة القيود الكمية المباشرة؛
- ✓ حوافز التصدير؛
- ✓ إقامة المناطق الحرة والتي تعتبر شكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية.

4- أهداف السياسة التجارية الدولية:

هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:[2]

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد؛
- حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق؛
- حماية الصناعات الناشئة والصناعات الإستراتيجية؛
- حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية؛
- التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

رابعا: سياسات الاستثمار.

السياسة الاستثمارية هي سياسة تحديد الأولويات التي يستند إليها عند اختيار المشروعات الاستثمارية في إطار عملية التنمية الاقتصادية، بما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الاستثمار وتوزيعه على مجالاته المختلفة، وتزداد أهمية السياسة الاستثمارية نظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار، في خلق طاقات إنتاجية جديدة واستغلال الموارد المتاحة في البلاد[3].

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **النظرية الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي للمبادئ** -، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)، ص ص.409-412

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، (مصر: دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2004)، ص.105

[3] ناصر حمود مزيان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009)، ص.89

خامسا: سياسات التصحيح والتثبيت الهيكلي

تنقسم السياسة الاقتصادية إلى نوعين، سياسة اقتصادية ظرفية تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية في المدى القصير، أو المدى المتوسط الأجل، وإلى معالجة الاختلالات الاقتصادية الظرفية أو الدورية (كالتضخم والبطالة)، وسياسة اقتصادية هيكلية، تهدف إلى تغيير هيكل الاقتصاد في المدى الطويل، والتي تعرف بسياسة التنمية، وترمي إلى تحقيق التنمية الدائمة والشاملة، عن طريق إحداث تغييرات عميقة في عمل وهيكل الاقتصاد، ولقد أشرنا إلى هذا النوع من السياسات في المطلب الثالث.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

يقصد بالفكر الاقتصادي، الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية، الذي يتولى القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، ويستنبط النظريات ويكشف القوانين الاقتصادية، التي تفسر وتحكم هذه الظواهر، بينما يقصد بتطور الفكر الاقتصادي، دراسة التطور الذي يصيب الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية.

ومن أهم الجوانب التي تعطي دراسة هذا الفكر الاقتصادي، جانب السياسات الاقتصادية[1]، الذي تطور بمختلف أشكاله من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى، وذلك باختلاف النظام الاقتصادي المتبع، وبتغير دور الدولة في الاقتصاد ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي

تعتبر أفكار المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية امتداد لأفكار المدارس والدراسات التي سبقوها، خاصة فيما يتعلق بأفكار التجاريين والطبيعيين، حيث قام الكلاسيكيون بمناقشتها وتحليلها وصياغتها في قوالب موضوعية جديدة.

أولا: مدى مساهمة الفكر التجاري والفكر الطبيعي في وضع أسس السياسة الاقتصادية

لقد ساهم كل من الفكر التجاري والفكر الطبيعي في وضع أسس ومعالم السياسة الاقتصادية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

---

[1] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2008)، ص.20

1- الفكر التجاري

يعد المذهب المركنتيلي الدعامة الأولى التي أسس عليها المذهب الكلاسيكي، وبداية التفكير الاقتصادي السياسي الذي بدأت معالمه الأولى تظهر مع نهاية القرن الخامس عشر في بريطانيا وفرنسا، فعصر التجارية يمتد من القرن السادس عشرة إلى القرن الثامن عشرة[1] وظهور هذا الفكر لم يكن محض صدفة بل كان انعكاسا للتغيير الذي طرأ على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول، وتعبيرا عن طبقة الرأسمالية التجارية وكنظرية لصراعها مع الطبقة الاقتصادية، حيث يشترك جميع التجاريين في تقديرهم الكبير للنقود، وذلك يعود إلى اعتقادهم أن المعادن النفيسة كالذهب والفضة هي عماد الثروة، وأن النقود هي مستودع للقيمة وليست وسيلة للتبادل فقط،[2] فكانت سياسة التجاريين تقوم على تدخل الدولة في كل جوانب النظام الاقتصادي، اتقاء لتضارب المصالح الشخصية بعضها ببعض، على اعتبار تدخل الدولة في نظرهم يؤدي إلى تحقيق التوافق والانسجام بين أوجهالنشاط الاقتصادي الذي يساهم بفعالية في تحقيق الثروة القومية[3]، حيث دافع المركنتليون* عن السياسة الاقتصادية التي كان هدفها زيادة الثروة عن طريق تجميع الذهب والفضة بإتباع جميع

---

[1] Simon Vaut et al, **Economie et Démocratie Sociale**, (Académie politique: Edition Almande, 3em édition, 2009), p.12

[2] سمير عبد الرسول العبيدي، "مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي : نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 4، (أوت 2013)، ص ص. 183، 184

[3] زينب صلاح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي- نظرة تاريخية مقارنة -**، (جامعة الأزهر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، 1997)، ص.49

*المركنتليون أو التجاريون: يطلق على جميع الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت عصر الرأسمالية التجارية في بلدان اوروبا الغربية أي من بداية القرن السادس عشرة إلى نهاية الربع الثالث من القرن الثامن عشرة (أي من 1500-1775)، وقد عرف المركانتليون عدة اتجاهات فكرية تعبر كل منها عن فترة تاريخية وبنية اقتصادية معينة، وكانت تعمل على تركيز السلطة الملكية وقوة الدولة، أي أن مذهب التجاريين جعل الثروة متمثلة في المعادن النفيسة، وأبرز رواد المدرسة التجارية توماس مان(Thomas mun) ، جان كولبير (Jean.colbert) ، وليم بيتي(William Betty).

الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف[1]. وكما شرح "أدم سميث"[**] السياسة التجارية بأنها سياسة اقتصادية هدفها الرئيسي تراكم الذهب والفضة، وتحقيق القوة الاقتصادية للدولة داخليا وخارجيا، من خلال ميزان ملائم للتجارة يحقق للدولة فائضا في ميزان مدفوعاتها، وعجزا في ميزان مدفوعات الدولة المنافسة، والتي عليها أن تحققها بكل الطرق الممكنة من تقييد الواردات والضرائب الجمركية والمنح والإعانات والتنظيمات[2].

2- الفكر الطبيعي

أدى الإسراف في تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية، بعد فترة من تطبيق سياسة التجاريين إلى خمول التجارة والتخلف في القطاع الصناعي[3]، حيث صاحب تطبيق هذه السياسة العديد من الصعوبات، وظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، وازدادت حدة النزاعات الاستعمارية، وكثرة الحروب بين الدول للحصول على المعادن النفيسة[4]، ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية، بدأ فكر جديد في الظهور في أواخر القرن السابع عشرة يناهض الفكر التجاري، عدم

---

[1] أحمد سبع، "دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد 07، (جويلية 2016)، ص.156.

[**] أدم سميث: من رواد المدرسة الكلاسيكية ومن مؤسسيها، ولد سنة 1723 ولقب ب "أبو الاقتصاد"، وكتابه "ثروة الأمم"، يمثل بداية جديدة في التحليل الاقتصادي، ركز على الثروة وتقسيم العمل، وكان متأثرا بآراء الطبيعيين بدرجة كبيرة، وسعى إلى هدم أفكار التجاريين ومن المؤلفين الآخرين الذين ساهموا في بناء المدرسة الكلاسيكية "دافيد ريكاردو" و"لجان باتيست".

[2] جورج نايهنز، **النظرية الاقتصادية: الإسهامات الكلاسيكية 1720- 1980**، (جامعة المنوفية: المكتبة الأكاديمية، 1997)، ص ص 43-45

[3] زينب صلاح الأشوح، **مرجع سابق**، ص.51

[4] عبد الرحمان يسرى، **تطور الفكر الاقتصادي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1997)، ص.284

جدوى السياسات والتنظيمات التجارية، وهو الفكر الطبيعي أو المذهب الفيزيوقراطي*، الذي يعد الدعامة الثانية التي أسس عليها المذهب الكلاسيكي إلى جانب الدعامة الأولى (المذهب المركنتيلي)[1].

فكانت أفكار الطبيعيون رافضة لأفكار التجاريين، حيث اعتقدوا أن الظواهر الاقتصادية، تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها وفي انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية، وتقوم هذه القوانين على مبدأ المنفعة الشخصية ومبدأ المنافسة[2]، ومن ثم فهم يعتقدون بالتنظيم التلقائي للاقتصاد عن طريق آليات السوق، ويرفضون أفكار التجاريين في تدخل الدول في الحياة الاقتصادية[3].

وكما اهتمت المدرسة الطبيعية بتحديد مفهوم الثروة، وتوزيعها عن طريق الدورة الاقتصادية، وحصرها في الإنتاج الزراعي، ولذلك فقد عرف الطبيعيون الإنتاج بأنه كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا، ويضيف مقدارا من المواد أكثر من التي بذلت في الإنتاج، واستنتجوا من ذلك أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر نشاطا منتجا، أما التجارة والصناعة فليستا من النشاطات المنتجة لأنهما يقتصران على تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل، رغم أن الطبيعيون يقرون بأن التجارة والصناعة نافعتان.

ويعتبر"فرانسو كيناي" أول من تكلم عن دورة الناتج الصافي في الاقتصاد القومي، ويمكن تلخيص مفهوم الدورة الاقتصادية كما يراها "كيناي" كما يلي:

- يتم تحقيق الناتج الصافي بواسطة المزارعين فيقدمون جزءا من الناتج إلى ملاك الأراضي الزراعية مقابل استخدامهم لأراضيهم واحتفاظهم بالباقي؛
- ينفق الملاك ما آل إليهم من أجل الحصول على ما يلزمهم من منتجات المزارعين فيعطون بعض نقودهم للمزارعين، ولشراء ما يلزمهم من التجار؛

---

* الفيزيوقراطيون أو الطبيعيون: يطلق على أتباع التيار الفكري الذي ظهر كرد فعل ضد أفكار المدرسة الرأسمالية التجارية، ولقد سيطر على الأفكار الاقتصادية منذ صدور كتاب " الجداول الاقتصادية' للفرنسي "فرانسو كيناي" سنة 1758، وجوهر فلسفتهم أن الأرض و الطبيعة مصدر للتقدم البشري، ومن أهم رواد مدرسة الطبيعيين : فرانسو كيناي (François Quesnay 1694–1774)، و تورغوت (Anne Robert, Jacques Turgot)س

[1] مير عبد الرسول العبيدي، **مرجع سابق**، ص.184

[2] عادل أحمد حشيش، زينب عوض الله، **مبادئ الاقتصاد**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1999). ص.91

[3] M.Baslé et A.Gélédon, **histoire des pensés économiques**, **les fondateurs**, (Paris : Edition Dalloz, 1993), p.88

- يتلقى التجار والصناع من المزارعين جزءا من دخولهم مقابل ما يشتريه المزارعين من هؤلاء التجار والصناع، وهكذا يؤول إلى التجار والصناع دخل من مصدرين هما الملاك والمزارعون؛
- ينفق التجار هذا الدخل الذي اكتسبوه لدى المزارعين للحصول على ما يلزمهم من المنتجات الغذائية والمواد الأولية لنشاطهم الاقتصادي.

وهكذا فإن كل الدخل يؤول في النهاية إلى المزارعين، ولهذا فإن المنتجات والدخول، تمر بدورة تبدأ من الزراع وتنتهي بهم، ومن ثم تتبين أهمية الزراعة في النشاط الاقتصادي[1].

يعتبر الطبيعيون أول مدرسة تدخل الفكر الاقتصادي ويقوم هذا المذهب على فكرتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بالنظام الطبيعي والثانية تتعلق بالناتج الصافي الزراعي، وتستنتج هاتين الفكرتين سياسة اقتصادية مميزة[2]، فمن ناحية ندى الطبيعيون بسياسة الحرية الاقتصادية، أي أن يترك النشاط الاقتصادي حرا، مخالفين بذلك سياسة التجاريين، ونادوا أيضا بتطبيق تلك الحرية الاقتصادية في الداخل، والتي انعكست بالشعار (دعه يعمل)، وفي مجال العلاقات الاقتصادية مع الخارج انعكست بالشعار (دعه يمر)، وهذا معناه ترك الناس يعملون بحرية، وترك السلع وعناصر الإنتاج تمر بحرية عبر الحدود، وحجتهم في ذلك هي أن هذه السياسة وحدها تمكن من انطباق القوانين الطبيعية، وتؤدي بذلك إلى تحقيق الحيز الذي تكفله هذه القوانين[3].

ومن ناحية أخرى ندى الطبيعيون بإتباع السياسات الاقتصادية التي تساهم في زيادة إنتاجية الأرض وبالتالي الناتج الصافي، هذا فضلا عن زيادة قيمته من خلال إحلال الزراعة العامة على نطاق كبير، وتوجيه رؤوس الأموال إلى الإنتاج الزراعي، وحفز ملاك الأراضي على القيام بالتحسينات العقارية، وتحديد سعر الفائدة على القروض ولما كان الناتج الصافي هو قوام الثروة عند الطبيعيين فقد نادوا بفرض ضريبة واحدة على هذا الناتج يقوم الملاك بأدائها مع إلغاء كل أنواع الضرائب الأخرى[4].

وبخصوص عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فإنه لا يعني إلغاء الدولة، بل يعني الحد الأدنى من التشريعات الاقتصادية والتدخلات، وأن يقتصر عمل الدولة على مهمة الكشف عن القوانين

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص.104،103

[2] زينب عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، (لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004)، ص.40

[3] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص.104،105

[4] عادل أحمد حشيش، زينب حسن عوض الله، **مرجع سابق** ، ص ص 104، 105

الطبيعية، وإصدار التشريعات الناجمة عنها، وكذلك تحقيق الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الفردية من الاعتداء[1].

ثانيا: ظهور المدرسة الكلاسيكية ومبادئها.

ظهرت المدرسة الكلاسيكية خلال الفترة (1776-1871)، نتيجة للتطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية[2]، حيث بدأت مع "أدم سميث"، الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (بحث حول طبيعة، أسباب ثروة الأمم سنة 1776)، فالمدرسة الكلاسيكية معاصرة الثروة الصناعية، وتطور الرأسمالية الصناعية (التي بدأت في منتصف القرن الثامن عشرة تقريبا والتي ساهمت في حتمية الاهتمام بالصناعة، وإزالة كافة القيود الداخلية والخارجية التي تفرضها الدولة)، وأزمات النصف الثاني من القرن التاسع عشرة، وكان سؤال الكلاسيكيين الرئيسي حول النمو الاقتصادي، أي تراكم الثروة، أسبابها (عملية الإنتاج، آليات تقسيم العمل، وآليات التبادل)، طبيعتها (طبيعة المال، مفاهيم القيمة والسعر)، توزيعها (تحديد الدخل وإعادة التوزيع)، والحدود المحتملة التي قد تواجهها عملية تراكم الثروة خاصة أثناء تحليل الأزمات والدورات الاقتصادية[3].

وفي إطار الفكر الكلاسيكي ككل تتمثل المبادئ التي تعتمد عليها المدرسة الكلاسيكية فيما يلي:

- المذهب الكلاسيكي هو مذهب حر، أو مذهب فردي ينادي بترك النشاط الاقتصادي، ليباشر الأفراد بحرية تامة دون تدخل من قبل الدولة، فالفرد هو الوحدة الرئيسية لهذا النشاط، ويخضع في ذلك لدافع المصلحة الخاصة التي تمثل المحرك الأمامي له؛
- الحرية الاقتصادية والمنافسة هي الضمان لتحقيق أهداف المجتمع، إذ أن اقتصاد السوق الخالي من التدخل الحكومي، هو الأكثر كفاءة في عملية تخصيص الموارد؛
- كل فرد يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة في الحصول على أكبر نفع شخصي، وفي هذا تطبيق لمبدأ المنفعة، في نطاق النشاط الاقتصادي، والذي يؤكد أن الفرد هو أحسن من يقدر مصالح نفسه، ولا يوجد أي تعارض بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، لأن المصلحة

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص.105

[2] **المرجع نفسه**، ص.115

[3] Chislain de la place ,Christophe la vialle, **histoire de la pensée économique**, (paris : Dunod, 2^{em}edition, 2008), p.39

العامة، ليست سوى مجموع المصالح الخاصة، وأن المبادلات تحصل في النظام الاقتصادي مقابل أثمان تتغير طبقا للعرض والطلب[1].

فرغم سعي كل شخص إلى تحقيق صالحه الخاص، إلا أن نظام السوق، يعمل لصالح الجميع، كما ولو كانت هناك يد خفية تدير العملية ككل، لذا يعتبر عند الكلاسيك أي تدخل حكومي في عمل المنافسة الحرة داخل السوق، سيكون ضارا بالتأكيد لأنه سيخل بالتوازن الذي يحدث من تلقاء نفسه[2].

وكما يعتقد الكلاسيك بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وهذا ناتج عن تأثير أفكار المدرسة الطبيعية، ويرى الكلاسيكيين أن مهمة الاقتصاديين أنها تنحصر في البحث عن هذه القوانين[3].

ثالثا: الحرية الاقتصادية كقاعدة للسياسة الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية.

اعتبر الكلاسيك أن الهدف الأساسي من السياسة الاقتصادية، هو تحقيق النمو الاقتصادي، وأن مدى ملائمة أي سياسة اقتصادية يجب أن تقاس من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال وتخصص العمل، وأن نمط المدرسة التجارية في التدخل الحكومي غير مقبول، لأنه يعيق توسع السوق ويحرف النشاط الاقتصادي عن وجهته الطبيعية، ويعمل على معاقبة البلد المعني من خلال التضحية بمنافع التخصص الدولي وتقسيم العمل، واستند في ذلك إلى الفرضية القائلة بأن المنافسة تعظم النمو[4].

ولهذا ندى الكلاسيكيون بتطبيق سياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية، على الصعيد المحلي والدولي، عكس المدرسة التجارية التي عارضت سياسة الحرية الاقتصادية، وكانت تتبنى سياسة ضرورة تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية المختلفة لضمان تحقيق القوة المنشودة للاقتصاد القومي، باستجلاب أكبر حجم ممكن من الثروات المتمثلة أساسا في المعادن النفسية خاصة من الذهب والفضة، غير أن سياسة الحرية التي ندى بها الكلاسيكيون تتفق مع السياسة الاقتصادية التي ندى بها الطبيعيون والتي تقوم بصفة أساسية على "الحرية"، والتي صيغت في عبارتهم الموجزة

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص120-134

[2] محمد حامد دويدار وآخرون، **الاقتصاد السياسي**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 1997)، ص.234

[3] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص.120

[4] **المرجع نفسه**، ص.133

المشهورة "دعه يعمل، دعه يمر"[1] ويبرز الكلاسيك سياستهم هذه على أساس أن الحرية وحدها الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي.

فإذا تركت الحياة الاقتصادية حرة، فإن هناك من القوى ما يكفل تصحيح جميع صور الاختلال، سواء كانت فجوات تضخمية، أو انكماشية، ولهذا فإن الكلاسيك لا يبيحون للدولة التدخل لحماية الطبقات الضعيفة أو لإعانة العمال في وقت البطالة، لأن مثل هذا التدخل يترتب عليه في نظرهم إعاقة الجهاز التلقائي[2].

وكما قامت أفكارهم على وجود قوانين طبيعية، تعمل على تحقيق التوازن الكلي بافتراض حالة التشغيل الكامل، فالحياة الاقتصادية دائما تسير في توازن، وإذا حدث اختلال لأي سبب فسرعان ما يتجه تلقائيا إلى التوازن من جديد[3].

وقد ترتب على ذلك أن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد واقتصار دورها على القيام بجباية الضرائب التي تمكنها من تغطية وظائفها التقليدية[4].

وأما ما يسمح به الكلاسيك للدولة القيام به، بالإضافة إلى القيام ببعض الوظائف المحددة، التي لا يقوى الأفراد عليها ولا يرغبون القيام بها، كالخدمات العامة مثل حماية الأمن في الداخل والخارج، والزام الجميع باحترام العقود التي يبرمونها، وحماية الملكية الخاصة، والقيام بالمشروعات التي لا تستطيع الأفراد القيام بها، نظرا لكثرة ما تتطلبه من رؤوس أموال وضآلة ما تدره من أرباح[5].

رابعا: السياسة الاقتصادية في الفكر النيوكلاسيكي.

في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ظهرت بوضوح عيوب وانحرافات النظام الرأسمالي الحر، الذي يقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي، وكان من أبرز العيوب: تدني أجور العمال وظروفهم المعيشية، سوء توزيع الدخل، الاحتكار، وغيرها.

---

[1] زينب صلاح الأشوح، **مرجع سابق**، ص.69

[2] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص.133

[3] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008)، ص.9

[4] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص.12

[5] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص.134

وكرد فعل لهذه العيوب والانحرافات، ظهر الفكر الاشتراكي في منتصف القرن التاسع عشرة على أيدي "كارل ماكس"، وقد ندى بإحلال الملكية العامة، مكان الملكية الخاصة، وجعل الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي، هو إشباع الحاجات الجماعية وليس تحقيق الربح، وإحلال رغبات الجماعة مكان اقتصاديات السوق، وقد طالب بتدخل الدولة تدخلا فعليا في الحياة الاقتصادية، لتحدد وتشرع وتوجه[1].

ولكن رغم صحة الكثير من التفسيرات الماركسية لحركة النظام الرأسمالي، وبعض الظواهر الاقتصادية، مثل حدوث الكساد المتكررة والبطالة، وازدياد حجم المشروعات الصناعية، أخفقت تنبؤات "كارل ماركس"، بصدد زوال النظام الرأسمالي، فقد ازداد حجم القوة العاملة وارتفع مستواها المعيشي تدريجيا، وظهرت بذلك المدرسة النيوكلاسيكية (فكر المدرسة الحدية)، في بداية التسعينات من القرن التاسع عشرة، كخليفة للمدرسة الكلاسيكية[2]، حيث اقتنع النيوكلاسيك بأسلوب الإنتاج الرأسمالي، وأصبح شغلهم البحث عن السلوكيات الرشيدة للأفراد، التي تمكنهم من تحقيق أكبر منفعة.

ومن أهم رواد هذه المدرسة "ألفرد مارشال" الذي لم يخرج عن فكرة الاعتماد على فلسفة الحرية الاقتصادية، والإيمان بفعالية المنافسة الكاملة وأن الوصول إلى أوضاع التوازن، تقضى وجود الفرد الحر الذي يبحث عن منفعة بشكل إداري، وذلك في ضوء الملكية الخاصة وحرية العمل وآليات السوق الحرة.

وهذا فقد سارت المدرسة النيوكلاسيكية على دمج المدرسة الكلاسيكية في الدفاع عن مبدأ الحرية الاقتصادية، وضرورة ترك الاقتصاد يسير وفقا للقوانين الطبيعية وعدم تدخل الدولة فيه، إذا ما كان الهدف هو تعظيم المنفعة للمجتمع ككل[3].

ففي مجال السياسة الاقتصادية يؤمن النيوكلاسيك بالحرية الاقتصادية، شبه المطلقة كأسلافهم الكلاسيك، ولذلك فقد نادوا بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إلا في بعض المسائل الاستثنائية، ويفترضون وجود مجتمع رأسمالي، لأن تحليلهم يستند على افتراض وجود سيادة الملكية الخاصة

---

[1] عابد عبد الكريم غريسي، **دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية)، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مدرسة دكتوراه، قسم المالية العامة، تلمسان، 2011/2010)، ص.25.

[2] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص.135.

[3] سمير عبد الرسول العبيدي، **مرجع سابق**، ص.187.

والمنافسة الكاملة، وتولي الأفراد النشاط الاقتصادي، وما على الدولة إلا أن تتولى حماية المجتمع، وتقسيم العدل بين أبنائه واحترام العقود المبرمة بينهم[1].

وهو ما يراه كذلك "ليون ولراس"، من أبرز رواد الفكر النيوكلاسيكي أن تدخل الدولة لا يتعارض مع المنافسة بل هو مكمل لها، وأن وجود منافسة تامة لا يعني بالضرورة غياب كل تدخل للدولة، فهذا التدخل ضروري لإنشاء والمحافظة على المنافسة التامة، ولا يجب تزويد الفرد بكل الفضائل والدولة بكل النقائص.

وأن مجال تدخل الدولة يختلف عن مبادرة الأفراد، فالحاجات العمومية تتكفل بها الدولة، بينما الحاجات ذات المنفعة الخاصة فتترك لحرية المبادرة الفردية، وذلك لا يعني فسح المجال لإنتاج السلع العمومية، فالمنافسة الحرة هي الوسيلة الوحيدة لازدهار الأمة بشرط توفر المصلحة الخاصة[2].

ففي رأيه أن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج سوف تحتل الحوافز على العمل لدى العنصر الإنساني ومن توقف عجلة التطور الاقتصادي، لهذا فلا يمكن السماح بالاشتراكية في رأيه، إلا إذا كان هناك اعتقاد من الناس جميعا، أن المصلحة العامة يجب أن تأتي قبل المصلحة الخاصة، من خلال تكريس أنفسهم للصالح العام، ولكنه لا يعتقد أن هذا ممكن الحدوث باعتباره مسألة نادرة في رأيه.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية في الفكر الكينزي

أدت الحرية الاقتصادية للأسواق غير الموجهة، إلى حدوث أزمات كبيرة وأشهرها أزمة الكساد الكبير (1923–1929)، وعجز الفكر الكلاسيكي على إعطاء تفسير واضح لتلك الأزمات، وإيجاد حلول ناجحة، ولم تعد أدوات سياسته الاقتصادية قادرة على التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية[3]، فكانت هذه الأوضاع كبداية لظهور أفكار مدرسة جديدة وهي المدرسة الكينزية.

أولا: أسباب ظهور الأفكار الكينزية.

ألقت أزمة الكساد الكبير بثقلها على معظم الدول الرأسمالية وخاصة الأوروبية منها، فتوقفت الآلة الإنتاجية نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما أدى إلى غلق معظم المؤسسات المالية

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق** ، ص.201

[2] عبد الوحيد صرارمة، **تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق – مداه وحدوده** –، أطروحة دكتوراه، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، 2007/2006)، ص.190

[3] أحمد سبع، **مرجع سابق**، ص.157

الإنتاجية وإفلاس العديد منها، نتيجة تحقيق خسائر معتبرة، فأدى ذلك إلى ضعف دافع الاستثمار فكانت النتيجة الحتمية والمباشرة لذلك، تصريح العمال وانتشار البطالة، مما أدى إلى ظهور مجموعة من الأفكار الاقتصادية تنتقد أفكار الكلاسيكيين والمناداة بتدخل الدولة لمواجهة الأزمة، وكان على رأس أصحاب تلك الأفكار الاقتصادي "جون مينارد كينز"[1]، حيث ارتبطت المدرسة الكينزية باسمه، وقد لاقت أفكاره رواجا لدى الكثير من المفكرين المعاصرين، وكان يأمل بإنهاء عهد الكلاسكيين وإيمانهم بعدم تدخل الدولة، حيث يرى في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة 1936"، بأن النظام الرأسمالي، لا يصل إلى حالة التشغيل الكامل لوحده، وأن توزيع الدخل يكون بصورة عشوائية، وأن تدخل الدولة مسألة ضرورية لضمان بقاء الحضارة المهددة من جميع الجهات، تعنيها البطالة والفقر، وأن السياسات الاجتماعية هي السبيل لحماية الرأسمالية حيث يقول أن توسيع وظائف الدولة تبدو الوسيلة الوحيدة لتفادي تهديم المؤسسات الاقتصادية وكشرط جيد لممارسة المبادرة الفردية[2].

ولا يعتبر كينز معارض للرأسمالية، وأنه ضد الفردية وإنما كان يبحث عن كيفية إدارة النظام الرأسمالي بكفاءة من خلال التوفيق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وكان منهجه في هذا التحليل كليا، دون أن يهتم بالكميات الجزئية وسلوك الوحدات الاقتصادية بصفة انفرادية[3].

ثانيا: السياسة الاقتصادية التدخلية لكينز.

لقد رفض كينز الاعتراف بما جاءت به المدرسة الكلاسيكية، بأن الفرد وهو يحقق مصلحته الخاصة لا يضر مصالح الآخرين[4]، وانتقد كل من قانون "ساي"، لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج، والدخل ومستوى التوظيف، وأكد عجز وأساليب وسياسات الكلاسيك في تحقيق التوظيف الكامل، وأوضح عدم صحة فكرة "اليد الخفية"، من خلال تأكيده على وجود تناقض وتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، فهو يرى أن الدولة قد تكون أكثر رشدا من الفرد، في بعض النشاطات، وليس أقل منه إنتاجية، فضلا على أنها أكثر منه قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع.

---

[1] بلعزور بن علي، **مرجع سابق** ، ص.31

[2] Grilles Dostalor, "le retour de kynes", **Revue économique**, volume 01, N°1, 2009, pp.5,6

[3] عادل أحمد حشيش، زينب عوض الله، **مرجع سابق**، ص .132

[4] رفيقة حروش، **الاقتصاد السياسي**، (الجزائر: دار الأمة، 2011)، ص.214

كما جاءت أفكاره معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، ونظرا لأن النظام الكلاسيكي يعجز عن أن يولد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه والقضاء على البطالة وهو يمر بمرحلة الكساد الدوري، فقد ندى بأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب دور العامل الموازن أو التعويضي في الطلب الكلي[1].

وأكد بأن الطلب الكلي الفعال، هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف، والناتج القومي، وأن توازن الاقتصاد الوطني بإمكانه أن يتحقق عند مستويات متعددة للدخل تقل عن مستوى التوظيف الكامل الذي يعد بدوره حالة استثنائية، وهذا على خلاف ما جاء به الفكر الكلاسيكي، وأنه لا وجود للتوازن التلقائي للاقتصاد الوطني، بل ضروري من تدخل الدولة لتصحيح إختلالات السوق في مرحلة الأزمات[2].

وهذا من خلال جملة من السياسات الاقتصادية التدخلية للدولة لتنشيط الطلب على الاستهلاك باتخاذ إجراءات تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي، في صالح الطبقات الفقيرة، ذات الميل الكبير للاستهلاك، كذلك يمكنها أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار، عن طريق قيامها ببعض المشروعات، مما يترتب عليه زيادة إنفاقها الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، بنسبة أكبر من الإنفاق الاستثماري، كما يمكن أن تقوم أيضا بخفض سعر الفائدة حتى تشجع المنتجين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة[3].

فهكذا كان للفكر الكينزي تأثير كبير في تغيير السياسات الاقتصادية في المجتمعات والدول الرأسمالية، من خلال التدخل الواسع للدول في النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر كينز البطالة سمة من سمات المجتمع الرأسمالي المتطور الحديث، وتمثل خطرا على النظام الاقتصادي الرأسمالي، لأن ذلك

---

[1] سامية مساهل، **المراجحات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، (أيام 20، 21، أكتوبر)، 2009، ص.5

[2] صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي، بين النظرية الكينزية، وإستراتيجية النمو غير المتوازن، الفترة 2001-2014**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، جامعة سطيف01، (يومي 11، 12 مارس 2013)، ص.7

[3] عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص ص.131،132

قد يدفع العمال العاطلين إلى الثورة على النظام، وإقامة النظام الاشتراكي، لذلك ينادي بأنه من الممكن تفادي هذه النتيجة، وإنقاذ النظام الاشتراكي إذا قضينا على البطالة، فينصح كينز بالتنازل نهائيا عن الحرية الاقتصادية، وضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال البيانات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، وتحقيق النمو الاقتصادي.

ولما كانت البطالة ناشئة عن عدم كفاية الطلب الكلي الفعال على السلع، فإن السياسة الاقتصادية التدخلية التي ينصح بها كينز تنحصر في العمل على رفع مستوى الطلب حتى يزيد الإنتاج، من خلال زيادة الاستثمارات، وعندئذ يقضي على البطالة ويتحقق التشغيل الكامل[1]

المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية في الفكر النقدوي والفكر الكلاسيكي الجديد

واجه الاقتصاد الكينزي والسياسات الكينزية في أواخر الستينات وخلال السبعينات، مشكلات كبيرة وتحديات تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معا، وهو ما عرف فيما بعد بظاهرة الركود التضخمي[2]، أدى إلى ظهور مدارس جديدة تشترك جميعها في تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وحصر تدخلها في الحدود الدنيا ومن أبرزها: المدرسة النقدية، والمدرسة الكلاسيكية الجديدة.

أولا: السياسة الاقتصادية في الفكر النقدوي

لم تستطع النظرية الكينزية من تفسير ظاهرة الركود التضخمي، كما لم تنفع معها السياسات الكينزية فأفكار كينز الأساسية كانت لمعالجة أزمة الكساد، التي تمثلت في انتشار البطالة، وهبوط الأسعار، ولم يكن هناك اهتماما بالتضخم عند أوائل الكينزية ولا كيفية التحكم فيها سياسيا، فالتضخم لم يظهر بشكل قوي مثلا في الولايات المتحدة إلا بعد عام 1966 ليتجاوز في 1975 حاجز الرقم 10، فبدأ النظر في زيادة الضرائب بدل خفضها وخفض الإنفاق بدل رفعه[3].

وعندما ظهرت المدرسة النقدية المعاصرة على يد الاقتصادي المشهور "ميلتون فريدمان" الذي طور نظريته النقدية منذ الأربعينيات، لكن أفكاره لم تلقى القبول إلا بعد عدة عقود وبالتحديد في السبعينيات، نتيجة لقوة الحجج التي جاءت بها هذه المدرسة من جهة، وضعف الأداء في الاقتصاد الكلي للولايات

---

[1] مدحث القريشي، **مرجع سابق**، ص ص.247-251

[2] **المرجع نفسه**، ص.291

[3] جون كينث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000)، ص.285

المتحدة الأمريكية خلال هاته الفترة من جهة أخرى، مما خلق بيئة مناسبة لتقبل أفكار جديدة والتخلي عن الاقتصاد الكينزي، فقد ناصر "فريدمان" حرية السوق وحارب فكرة تدخل الحكومات في شؤون الفرد، سواء كان دافع ضرائب أو رجل أعمال منتجا يخلق الثروة، كما أمن بحرية الفرد السياسية والاقتصادية، والتي تطلق إبداعاته الإنتاجية والاقتصادية، كلما قل تدخل الدولة في شؤونه، ومن أشهر عبارات "فريدمان": صيانة حرية الفرد تتطلب تقليص دور الحكومة والتركيز على أهمية الملكية الخاصة، وحرية السوق والاتفاقات التطوعية بالتراخي وليس بفرض القوانين. وكما رأى أن الإنفاق الحكومي من المصادر الضريبية، يجب أن يقتصر فقط على خدمات تتعلق بالصالح العام كالدفاع القومي عن مصالح الأمة.

فالنقدويين لا يعتقدون بأن الاقتصاد يخضع إلى حالة عدم التوازن، الذي يتعين أن يتعادل بواسطة التدخل الحكومي، بل أن الاقتصاد في نظرهم يحقق التوازن بشك آلي مع تقلبات بسيطة، وأن التغيرات في السياسة الاقتصادية نقدية أو مالية لها تأثير قصير الأمد فقط على الناتج الحقيقي، ويكون في مستوى يتوافق ويتسق مع المعدل الطبيعي للبطالة، ونتيجة لذلك فإن التأثير الأمد للتغير في عرض النقد ينعكس بشكل كامل في التغير في مستوى الأسعار، وأن المحاولات لاستغلال التأثير قصير الأمد للسياسة النقدية التوسعية ينتج عنها تضخم.

ولهذا يعتقد النقدويون بأن السياسة الاقتصادية للحكومة تؤدي إلى تفاقم أثار الدورة التجارية، وخاصة بالنسبة لأثار السياسة النقدية، ولإثبات وجهة نظرهم فإن النقدويين يربطون بين التغيرات في نمو عرض النقد وبين تقلبات الدورة التجارية، ويشيرون إلى أن الفترات التي يكون فيها النمو في عرض النقد سريعا يتبعها التوسع الاقتصادي والتضخم، وأن الفترات التي يكون فيها النمو في عرض النقد بطيئا يتبعها فترة ركود اقتصادي.

وكما يفضل النقدويون السياسة غير نشطة لأنهم يعتقدون أن محاولات الحكومة لتحسين وضع الاقتصاد من خلال استخدام السياسات النقدية، والسياسات المالية لتحقيق معدل تضخم منخفض ومعدل بطالة منخفض غالبا ما يجعل الأمور أكثر سوءا، ويعود السبب في ذلك إلى أن السياسة الاقتصادية القوية الفعالة تعمل مع فاصل زمني طويل، ويتعين على صانعي السياسات أن يعترفوا بأن هناك مشكلة بخصوص الفاصل الزمني ولذلك عليهم أن يرسموا سياسة ملائمة والقاعدة بشأن السياسة النقدية قد تكون استهداف نمو عرض النقد بمعدل معين خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن تلخيص أبرز النقاط لدى المدرسة النقدية بخصوص السياسة الاقتصادية فيما يلي:

- لا يعتقد النقدويون بأن الاقتصاد يخضع إلى حالة عدم التوازن في سوق العمل وسوق السلع، أو أن الحكومة يجب أن تلعب دورا فعالا في الاقتصاد، ويؤكد النقدويون على الدور الذي تلعبه السياسة النقدية (التغيرات في عرض النقد) في تحديد الناتج الحقيقي التوازني ومستوى الأسعار، وأن السياسة المالية غير فعالة إلا إذا ترافقت مع تغيرات في عرض النقد، وحتى في هذه الحالة فإنها تكون غير فعالة في ظل وجود التوقعات الرشيدة؛
- تأثير السياسة الاقتصادية يعمل بفاصل زمني طويل ومتغير، فالمحاولات من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد تجعل الأمور أسوأ، ويعتقد النقديون بأن القواعد الرسمية يجب أن تحكم عملية صنع السياسات الاقتصادية[1].

ثانيا: السياسة الاقتصادية في الكلاسيكي الجديد

ظهرت خلال التسعينات أفكار جديدة عن الأفكار الكينزية، وأفكار المدرسة النقدية وهي مدرسة الكلاسيكيين الجدد، وهي بمثابة استجابة للمشكلات المتعلقة بمواجهة أهداف السياسة الاقتصادية في السبعينات والاقتصاد الكلاسيكي الجديد يرفض بشكل أساسي المقاربة الكينزية وفلسفتها، ويتجه إلى المدرسة الكلاسيكية لاستلهام الأفكار منها، ورغم أن المدرسة الكلاسيكية الجديدة لم يكن لها تأثير على الاقتصاد الكلي، وعلى الاقتصاد عموما حتى منتصف التسعينات أو ما بعدها، لكن جذورها تعود إلى عام 1961، حيث تطور فيها ما يعرف الآن بالفكرة الأساسية في الاقتصاد الكلاسيكي وهي نظرية التوقعات الرشيدة، وكان العنصر الرئيسي لتطوير هذه النظرية هو "روبيرت لوكاس (Robert Locas) "، من جامعة شيكاقو.

إن منطوي الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، كما هو الحال مع النقويين يرجعون عدم الاستقرار في الاقتصاد إلى السياسات الاقتصادية الحكومية الخاطئة، وأن الدور الإستراتيجي الذي تلعبه التوقعات هو أنها تلغي أي احتمال لأي عمل لسياسة اقتصادية فعالة من قبل الحكومة.

فليس هناك سياسة تطبقها الحكومة يمكن أن تكون ناجحة، إذا كانت التوقعات تشكل عقلانيا، فإذا كان هدف السياسة الاقتصادية الكلية، التأثير على مستوى الإنتاج فسوف تعمل فقط في حالة كونها غير متوقعة.

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص.292- 295

وفكرة عدم فعالية السياسة الاقتصادية هي المضمون الأهم الذي يعتمد عليه الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، وأن دور الحكومة في نظر هذه المدرسة هو السيطرة على مستوى الأسعار، وتأمين زيادة الإنتاج، والسيطرة على السياسة النقدية بضبط التضخم، وعلى الحكومة أيضا أن تعلن عن سياستها مقدما وبدقة حتى تسمح للأفراد أن يتوقعوا تلك السياسات وبالتالي يستطيعون تحديد الأجور والأسعار تتلاءم مع مستوى التشغيل الكامل[1].

المطلب الرابع: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

إن الفكر الاقتصادي الإسلامي بمثابة اجتهاد المسلمين في مجال بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية، التي واجهت مجتمعاتهم في العصور المختلفة[2]، وتستند الأفكار الاقتصادية الإسلامية إلى الشريعة الإسلامية، التي تستمد قواعدها من مصادر الدين الإسلامي، فقد كان للدولة الإسلامية سياسة اقتصادية متميزة تنبثق من سياستها الشرعية في ظل اقتصاد له سمات خاصة[3].

أولا: الاقتصاد الإسلامي

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بزوغ علم جديد الذي يجمع بين الدراسة الفقهية والاقتصادية، أطلق عليه الباحثون "علم الاقتصاد الإسلامي"، وقد كان ذلك بالتحديد في أعقاب المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بمكة عام 1976م.[4]

1- مفهوم الاقتصاد الاسلامي

يعرف الاقتصاد الإسلامي، بأنه "ذلك الاقتصاد الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام، وسياسته الاقتصادية"[5].

كما يعرف أنه: "ذلك العلم الذي يبحث في كيفية استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات، وذلك لإشباع الحاجات الإنسانية في ظل إطار معين من القيم والتقاليد

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص ص.300-306

[2] **المرجع نفسه**، ص.60

[3] عوف محمد الكفراني، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997)، ص.181

[4] كمال توفيق، "منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي"، **مجلة جامعة ملك عبد العزيز**، مجلد16، عدد2، 2003، ص.6

[5] عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، **أسس ومبادئ وأهداف الاقتصاد الإسلامي**، (بريدة: مؤسسة الجريبي للنشر والتوزيع، الطبعة الحادي عشر، 2009)، ص.18

والتطلعات الحضارية للمجتمع الإسلامي، أي أن تتم العملية الإنتاجية في ظل تعاليم الدين الإسلامي الحنيف"[1].

وقد عرف كذلك بأنه: "العلم الذي يبحث في أحسن الطرق للكسب الحلال وإنفاقه وتوزيعه وتنميته، لتحقيق مصالح الأمة الإسلامية وزيادة قوتها "[2].

ومنه يمكن القول أن الاقتصاد الإسلامي مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي، تهدف إلى تنظيم وتوجيه الحياة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وإنتاج أقصى قدر ممكن للسلع والخدمات وتوزيعها لإشباع الحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع، في إطار الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

2- مبادئ النظام الاقتصادي الاسلامي

إن النظام الاقتصادي في الإسلام يتميز بارتكازه على نظام عادل في توزيع الدخل، يتم وفق معايير عادلة تتناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المحتملة، أو التكافل الاجتماعي، ولا يوجد فرد أو طبقة تعيش على جهد، وعرق الآخرين[3]، وهو يقوم على المبادئ الثلاثة التالية:

أ- **الملكية المزدوجة:** وهي الملكية الخاصة والملكية العامة، والأخذ بها جميعا يطلق عليه الملكية المزدوجة، والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين في أن واحد كأصل وليس كاستثناء مؤقت، فهو يقر الملكية الفردية ويقر الملكية الجماعية ويجعل لكل منهما المجال الواسع الذي تعمل فيه، فمن خصائص الاقتصاد الإسلامي التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما أو كان التوفيق بينهما ممكنا، وأما إذا كان هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وتعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما فإن الإسلام يقدم الجماعة على مصلحة الفرد.

---

[1] محمود سحنون، **الاقتصاد الإسلامي – الوقائع والأفكار الاقتصادية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص.199.

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، **الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق**، (المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، 2000)، ص.18.

[3] عبد اللطيف مصطفي، عبد الرحمان بن سانية، "انطلاق التنمية بين النظريات ومنهج الاقتصاد الإسلامي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 12، 2011، ص.81.

ب- الحرية الاقتصادية المقيدة: تقييد الحرية في الاقتصاد الإسلامي، يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه بخلاف النظام الرأسمالي الذي أطلقها بلا قيود أو ضوابط، وجعل لدى الفرد الحرية المطلقة في الكسب والإنفاق.

وبخلاف النظام الاشتراكي الذي صادر تلك الحرية، فمنع الناس من التملك فإن الضوابط الشرعية جعلت تلك الحرية تستهدف تحقيق ثلاث أمور:

- أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعا ومتفقا مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية؛
- كفالة حق الدولة في التدخل لحماية المصالح العامة ودراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، وللسلطة الإسلامية العليا الحق في الطاعة في ذلك ما دام الأمر في نطاق الشريعة؛
- تربية المسلم على الإيثار بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل تصرف يعود بالنفع الذاتي عليه ويضر بالآخرين؛
- التكافل الاجتماعي في التوازن بين أفراد الأمة وذلك منعا لتناقضات الصارخة في مستوى المعيشة فشرع الإرث تفتيتا للثروة، وشرع الزكاة وأوجب على ولي الأمر أن يسعى لسد حاجة المعوزين وأن يقرض لهم من بين المال ما يمونهم، ونهى عن الإسراف كي يتقارب مستوى المعيشة بين أفراد الأمة، ويتحقق التوازن الاجتماعي[1].

ثانيا: سياسة الاقتصاد في الإسلام

إن ما يميز السياسة الاقتصادية في الإسلام عن مثيلاتها هو أنها متضمنة في إطار أوسع سماه رجال الشريعة بالسياسة الشرعية، فلا يمكن الحديث عن السياسة الاقتصادية إلا إذا أحطنا بالإطار العام الذي ستشغل فيه هذه السياسة أولا وهو السياسة الشرعية[2].

---

[1] عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، **مرجع سابق**، ص ص.18-20

[2] محمد فرحي، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام – الإطار العام والمقومات-، **مجلة الباحث**، العدد 02، (جوان 2003)، ص.16

1- مفهوم السياسة الشرعية

تعرف السياسة الشرعية بأنها "علم يبحث فيه عما تدبر به شؤون الدولة الإسلامية، من القوانين والنظم التي تتفق وأصول الإسلام، وإن لم يقم على كل تدبير دليل خاص، وموضوعه النظم والقوانين التي تتطلبها شؤون الدولة من حيث مطابقتها لأصول الدين، وتحقيقها مصالح الناس و حاجتهم"[1].

كما تعرف بأنها "سياسة الأمة بأحكام الشرع، بحيث تستطيع الدولة المسلمة تحقيق كل مصلحة بأحكام خالصة أو راجحة، ودرء كل مفسدة خالصة أو غالبة، وهي في ظل الشريعة السمحة لا تخرج عنها ولا تحتاج إلى غيرها"[2].

فقال الشافعي: "لا سياسة إلا ما وافق الشرع، وقال إبن عقيل السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يصغه الرسول ﷺ، ولا نزل به وحي، فإن أردت بقوله إلا ما وافق الشرع، أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح، وإن أردت لا سياسة إلا ما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة".

وعلى ذلك فإذا كانت السياسة موافقة لروح الشرع ومقاصده العامة ومبادئ الشريعة الكلية، وعدم مخالفتها، لنص من النصوص التفصيلية التي يراد بها التشريع العام للناس في كل زمان ومكان فهذا هو المراد، وهو القول الصحيح الذي تؤيده الشريعة، ويشهد له عمل الصحابة والخلفاء والأئمة المجتهدين[3].

فغاية السياسة الشرعية على هذا الأساس تحقيق مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم، لذا سعى المسلمون على تنفيذ هذه المصالح بالإطار الشرعي الذي يضمن عدم التلاعب في اعتباراتها أو إلغائها[4].

---

[1] جمال لعمارة، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007)، ص.98

[2] محمد فرحي، **مرجع سابق**، ص.18

[3] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تطبيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر – دراسة مقارنة–** ، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص.5

[4] محمد فرحي، **مرجع سابق**، ص.16

2- مفهوم السياسة الاقتصادية في الاسلام

سياسة الاقتصاد في الإسلام هي "مجموعة الإجراءات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق مقاصد الشريعة في المجتمع الإسلامي في جانبها المتعلق بالنشاط الاقتصادي، ومن مهام ولي الأمر إعداد هذه السياسة وتنفيذها في المجتمع بالتعاون مع أهل العقد و الحل و ذوي الخبرة في الاختصاص"[1].

وهي ضمان تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد إشباعا كليا وتمكينه من إشباع الحاجات الكمالية بقدر ما يستطيع، باعتباره يعيش في مجتمع معين، له طراز خاص من العيش، فهو ينظر إلى كل فرد بعينه، لا إلى مجموع الأفراد الذين يعيشون في البلاد، وينظر إليه باعتباره إنسانا أولا، لا بد من إشباع جميع حاجاته الأساسية إشباعا كليا، ثم باعتباره فرديته المشخصة ثانيا بتمكينه من إشباع حاجات الكمالية بقدر ما يستطيع، وينظر إليه في نفس الوقت باعتباره مرتبطا مع غيره بعلاقات معينة، تسير تسيرا معينا حسب طراز خاص.

وعلى هذا فإن السياسة الاقتصادية في الإسلام ليست لرفع مستوى المعيشة في البلاد فحسب، دون النظر إلى ضمان انتفاع كل فرد، ولا هي لجلب الرفاهية للناس وتركهم أحرارا في الأخذ منها بقدر ما يتمكنون، دون النظر إلى ضمان حق العيش لكل فرد منهم أيا كان، وإنما هي معالجة المشاكل الأساسية لكل فرد باعتباره إنسانا يعيش طبق علاقات معينة، وتمكينه من رفع مستوى عيشه، وتحقيق الرفاهية لنفسه في طراز خاص من العيش وبهذا تختلف من غيرها من السياسات الاقتصادية[2].

3- أهداف السياسة الاقتصادية في الإسلام

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية في الإسلام أهداف الإسلام نفسها في الحياة الاقتصادية، والتي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها وهي أربعة أهداف:

- تحقيق الرفاه المادي الاقتصادي وتوفير حاجيات الناس المعاشية الضرورية، فلا بد أن يكون هذا الهدف مشمولا في الأهداف الاقتصادية للمجتمع المسلم، ولا بد أن تعني السياسات الاقتصادية بتحقيقه، كما فيه من دلالة على وجوب المثابرة على بذل الجهد للانتفاع بما سخر الله من نعم لخدمة الإنسان وتحسين معاشه تحقيقا للغاية التي خلق من أجلها، والتمكن من

---

[1] جمال بن عباس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة-**، (الجزائر: منشورات المحلية الأعلى للغة العربية، 2008)، ص.99

[2] تقي الدين النبهاني، **النظام الاقتصادي في الإسلام**، (بيروت، لبنان: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، 2004)، ص.60

استغلالها والاستمتاع بها على الوجه المشروع، وقد أقر الإسلام السعي في توفير المتطلبات المادية بالعمل الصالح في كثير من نصوص وفي المقابل نهى عن المسألة، وأمر بأن ينهض كل فرد يرفع مستواه المادي بالعمل والإنتاج؛

- تحقيق التوازن الاقتصادي سواء في السلوك أو في الملكيات، أو في السياسات فتغني السياسات الاقتصادية بهذا الهدف من عدة أوجه، فالمطلوب تحقيق التوازن في السلوك المستهلك فلا إفراط ولا تفريط في الاستهلاك، ولا إسراف ولا تقتير في الإنفاق والشواهد على ذلك كثيرة والمطلوب تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، فلا إطلاق للحريات في المال الاقتصادي بالشكل الذي يسود الأنظمة الرأسمالية، مما يولد الاحتكار وسوء توزيع الدخل، ولا السماح بالتدخل الحكومي المفرط بالشكل الذي يسود الأنظمة الاشتراكية مما يقتل الحافز الفردي وروح المبادرة والمطلوب تحقيق التوازن بين المطالب المادية والمطالب الروحية؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخول، فلا يتصور أن السياسات الاقتصادية في الإسلام ترمي إلى تساوي الجميع في الدخول فالإسلام يقر التفاوت بين الناس في الأرزاق والدخول، فبعد ضمان حد الكفاية والمستوى اللائق من المعيشة بفرضية الزكاة وباقي إيرادات الدولة المسلمة، فإن عدالة التوزيع في المجتمع الإسلامي تجيز التفاوت في الكسب؛
- تحقيق حرية الفرد في حدود الرفاهية الاجتماعية، فالإسلام دعا إلى الحرية وإلى التحرر من جميع أشكال القيود التي تكيل العقل والجوارح في ممارسة النشاط الاقتصادي، فالمطلوب إذن تحقيق السياسات الاقتصادية للحرية الاقتصادية، ضمن آداب الإسلام، والعمل على أن لا تتعارض هذه الحرية مع المصالح العامة للمجتمع[1].

4- الوظائف الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي

توصف السياسة الشرعية في مجال الاقتصاد بأنها سياسة اقتصادية أو مالية أو نقدية، وهي عبارة عن تدخل الدولة، والاقتصاد الإسلامي يقر بحرية السوق وشرع ما ساعد على استمرارها، إلا أنه كذلك أقر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تلك الحرية، وتوفير شروط المنافسة الكاملة اللازمة

[1] محمد فرحي، **مرجع سابق**، ص ص.19،20

لتحقيق كفاءة السوق، وتلبية ما قد يعجز السوق عن تلبيته من السلع عامة أو معالجة المؤشرات الخارجة المصاحبة لبعض النشاطات الاقتصادية.

ويمكن تلخيص الوظائف الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي كالتالي:

- توزيع الموارد والثروات الطبيعية، وتحديد ماهو للقطاع العام منها، وماهو للقطاع الخاص، وماهو للقطاع المختلط، حسب ضوابط الشريعة الإسلامية؛
- إدارة المالية العامة من إيرادات ونفقات وفروض ذلك عن طريق جباية الفيء والصدقات، وعلى أوجه الشرع نصا واجتهادا من غير عسف، وتقدير العطاء وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقصير ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير؛
- إصدار النقود وإدارتها، وتأمين إنتاج السلع العامة وخدمات البنية التحتية؛
- تقليل التفاوت في الدخول وإشاعة المساواة والالتزام والرقابة الإدارية؛
- اعتماد الطرق العلمية والموضوعية التي تحقق أحسن أداء ممكن لهذه الوظائف تحقيقا للمصالح ودرء المفاسد وهو ما تتكفل به السياسة الشرعية[1].

المبحث الثالث: أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الدول فيما بينها، واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها، وبالرغم من هذه الاختلافات في مضمون السياسة الاقتصادية بين الدول، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية الكلية، يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين، والتي تم تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالمربع السحري لكالدور وشكله، ومفهوم كل هدف من أهدافه الأربعة كأهداف للسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المربع السحري لكالدور

يقصد بالمربع السحري لكالدور، تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وكما يمكن اعتبار السياسة الاقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها في هذا المربع ، حيث قام

---

[1] بكر أحمد عصمت، "تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي"، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 05، العدد 14، 2009، ص.108

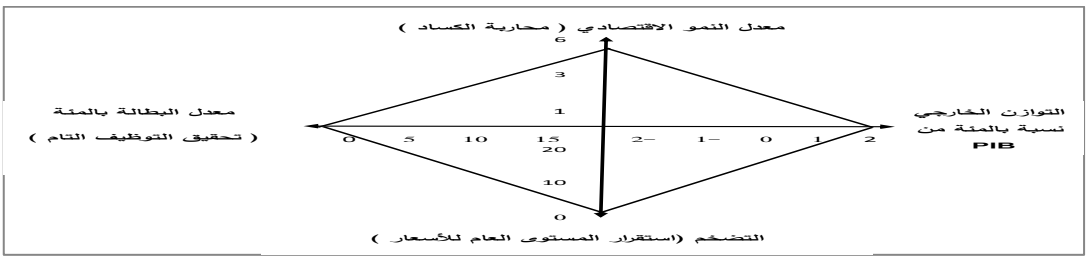
بتصميمها "نيكولاس كالدور" سنة 1960،[1] وأصبحت تعرف بالمربع السحري الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوى الأهداف الأربعة التالية:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB %)؛
- تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة)، ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان النشطين؛
- الاستقرار في مستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم؛
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

ويلخص الشكل (1)، الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذي الأربعة مؤشرات وهي:

- PIB : معدل النمو الاقتصادي؛
- BTC: رصيد حساب المدفوعات الخارجية (نسبة بالمئة من PIB)؛
- INFL: معدل التضخم؛
- CHO: معدل البطالة.

الشكل رقم (1-5): رسم توضيحي للعلاقة بين أهداف السياسة الاقتصادية من خلال المربع السحري لكالدور



المصدر: من إعداد الطالبة، بناءا على معطيات أولية لكالدور وبالاعتماد على:

- http://www.ses.ac_versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html
- « Les politiques économiques, »Sky Minds (7 avril 2009),< http://www. sky Minds.net/économie-et-sociologie/la régulation –des- activités- sociales les- politiques- économiques/> أطلع عليه بتاريخ: 2017/06/11 على الساعة 14:30

[1] Christian de Boissieux, **Principes de la politique économique**, (Paris : Economica, 1980), p.35

ونظرا للتعارض الموجود بين هذه الأهداف الأربعة مجتمعة، يصعب الوصول إلى نتائج جيدة، لذلك قام كالدور سنة 1966، باقتراح قانون يعرف بقانون "كالدور – فيدورن"، ينص على وجود علاقة بين هدف النمو الاقتصادي والثلاثة الأهداف الأخرى، والذي حاول من خلاله تمثيل هذه العلاقة بيانيا بين معدل النمو في الاقتصاد والمعدلات الثلاثة الأخرى الباقية وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي:

- النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB): 5% سنويا؛
- معدل التضخم السنوي معدوما: 0 %؛
- معدل البطالة معدوما: 0%؛
- رصيد ميزان المدفوعات كنسبة مئوية من PIB معدوما أو موجبا.

وبالاعتماد على المربع السحري لكالدور، يمكننا قياس اثر السياسات الاقتصادية من خلال الربط بين المحاور المكونة له فإذا كان معدل النمو في الاقتصاد مرتفعا، وكان هناك استقرار في المستوي العم للأسعار، وانخفاض في معدل البطالة، مع رصيد حساب المدفوعات الخارجية موجبا، فان واجهة المربع مهمة جدا، وتعبر عن أمثلية سير الاقتصاد الوطني، وعن الكفاءة الجيدة للسياسة الاقتصادية، وكما تبين مدى فعالية السياسة النقدية المنتهجة.

ونجد في أقطاب المربع السحري الوضعية المثلى الآتية :

- معدل النمو الاقتصادي في حدود 5%؛
- قيمة الصادرات /الواردات من الناتج المحلي الإجمالي الساري 2%؛
- معدل البطالة يساوي 0%؛
- معدل التضخم 0%.

وبالتالي الوصل بين الأقطاب الأربعة يشكل المربع السحري لكالدور، بحيث كلما اتسعت مساحة المربع وامتداد قممه كان البلد في وضع اقتصادي مريح، وكلما أصبح ضيقا بات الوضع أكثر تأزما، مما يمكننا من تمثيل الوضعية الاقتصادية للبلد على امتداد سنوات مختلفة[1].

---

[1] Kouider Boutaleb, "**Efficacité des politiques économiques et croissance : le cas de l'Algérie**", Communication aux séminaire internationale sur la problématique de la croissance économique dans les pays de moyen et Nord d'Algérie, Alger, (novembre, 2005), p.107

المطلب الثاني: هدف مكافحة التضخم

يعد التضخم أحد المشاكل التي تعاني منه الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وعدم التحكم فيه يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية، ولذا تعتبر مكافحته أولوية لدى الكثيرين، وحتى وإن كان ذلك يتعارض مع أهداف اقتصادية أخرى.

أولا: تعريف التضخم

عرف البعض التضخم كظاهرة نقدية على أنه "كل زيادة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، دون أن يصاحب زيادة النقود أي زيادة في حجم الإنتاج"[1] وعلى أنه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما، مصحوبا بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية".[2] فحسب هذا التعريف فإن السبب الرئيسي للتضخم هو الزيادة في كمية النقود، دون زيادة في الإنتاج.

وعرف البعض الآخر التضخم، كظاهرة سعريه على أساس الخصائص والآثار الناتجة عنه، وأهمها ارتفاعات الأسعار فلا يمكن القول بأن كل ارتفاع في الأسعار عبارة عن تضخم، إلا إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- صفة الاستمرار أي أن الارتفاع لا يكون لفترة واحدة ثم تستقر بل يجب أن تكون حركة متواصلة، وبمعدلات محسوسة من قبل المتعاملين الاقتصاديين؛
- صفة الانتشار والمقصود بها أن هذا الارتفاع لا يمس فقط مجموعة من السلع والخدمات بل تمس كل السلع والخدمات الموجودة في اقتصاد ما[3].

---

[1] حكيمة بن علي، "أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990- 2012) "، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد 13، ديسمبر 2017، ص.18.

[2] أمحمد بن البار، أحمد بن السيلت ، "أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)"، **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد رقم 2، العدد 1، ديسمبر 2016، ص.2.

[3] حكيمة بن علي، **مرجع سابق**، ص.19.

وكما عرفه فريق ثالث محاولا الجمع بين التضخم كظاهرة نقدية وكظاهرة سعريه في آن واحد، على أنه: حالة الاختلال التي يكون فيها التوسع في القوة الشرائية سببا أو نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار مميزا بذلك بين التضخم النقدي وتضخم الأسعار[1].

وعليه من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التضخم ظاهرة اقتصادية تحدث نتيجة لتوفر أسباب معينة منها زيادة كمية النقود وبالتالي زيادة في الدخل وزيادة في الإنفاق، مع بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات مما ينتج عنه ارتفاع عام ومستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات، فالتضخم إذن يعني أن هناك عدم توازن بين السلع والخدمات المعروفة وبين ما يحتاجه الأفراد ويطلبونه منها، مما يترتب على هذا الاختلال ارتفاع في مستوى العام للأسعار.

ثانيا: أنواع التضخم

يمكن التمييز بين الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير التالية:

1- من حيث مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار

تنطوي ثلاثة أنواع من التضخم نذكرها كما يلي:

أ- التضخم الظاهر "المكشوف" أو "الطليق": ينشأ هذا النوع من التضخم تلقائيا، دون تدخل السلطات فمن خلاله يظهر الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب، أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات.[2]

ب- التضخم المقيد (المكبوت): في هذا النوع من التضخم تحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى لا تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعاتها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية تبقي موجودة، ويكون هدف الدولة هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية واستفحال أثارها في المجتمع، عن طريق إجراءات متعددة مثل تجميد الأسعار، الرقابة على الصرف، تثبيت أسعار الفائدة وغيرها.[3]

---

[1] Paul Einzig, **Contre les changes flottants**, (Paris : édition maison mame, 1971),p.45

[2] عبد اللطيف حدادي، إلياس صالح، السياسة النقدية كآلية لمكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، **مجلة دراسات**، العدد 27، سبتمبر 2016، ص.216.

[3] إمامة مكي محمد السيد، طارق محمد الرشيد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 16، 2015، ص.18

ت- التضخم الكامن "الخفي": يصيب الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول، دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على السلع، الاستهلاك والاستثمار[1]، ويسود هذا النوع خاصة في أوقات الحروب بفضل تدخل الدولة.

2- من حيث مدى حدة التضخم

ونميز في هذا المجال بين نوعين من التضخم، التضخم الزاحف والتضخم الجامح:

أ- التضخم الزاحف: هو الارتفاع المتواصل للأسعار، الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا، وقد يتراوح هذا الارتفاع بين (2 - 3 %) سنويا، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية السيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداولة وإلى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح[2].

ب- التضخم الجامح: وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم، بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية كما حصل في كل من ألمانيا خلال عامي (1921 و1923) وهنكاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية.[3]

3- من حيث مصدر التضخم

يفرق الاقتصاديون وفق هذا المعيار بين المصادر التالية للتضخم:

أ- تضخم الطلب: ويحدث هذا التضخم عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي أي زيادة في الإنتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.[4]

ب- تضخم التكاليف: يحدث نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأولية وعناصر الإنتاج، محلية كانت أو مستوردة مما يؤثر على ارتفاع أسعار السلع والخدمات.[5]

---

[1] عبد القادر مطاي، كريمة بن شنانة، فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم، دراسة تجارب دولية، **مجلة الاقتصاد المالية**، العدد 3، ديسمبر 2016، ص.12

[2] أمحمد بن البار، أحمد بن السيلت، **مرجع سابق**، ص.3

[3] حسين بن سالم، جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011)، ص.21

[4] رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، (عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2012)، ص.14

[5] رجاء الربيعي، **مرجع سابق**، ص.15

ت- التضخم المستورد: عندما يكون اقتصاد الدولة معتمدا بشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للإصابة بالتضخم المستورد، أي عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كان فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها[1]، ويمكن حساب نسبته كما يلي:

نسبة التضخم المستورد = (قيمة الواردات / قيمة الناتج الوطني الإجمالي) x التضخم العالمي

4- من حيث تعدد القطاعات الاقتصادية

يفرق الاقتصادي "كينز"، وفقا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم، التضخم في أسواق السلع والتضخم في أسواق عوامل الإنتاج

أ- التضخم في أسواق السلع: ونميز بين الأنواع التالية

- ✓ **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار.
- ✓ **التضخم الرأسمالي:** يحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها.[2]
- ✓ **التضخم الركودي:** يشير هذا النوع من التضخم إلى وجود الكساد وتدهور معدلات الإنتاج وارتفاع معدل البطالة، ومع هذا فإن معدلات التضخم آخذة بازدياد مستمر وتتضمن هذه الحالة ارتفاع الأسعار، انخفاض حجم الإنتاج، انخفاض الاستثمار، انخفاض درجة استخدام للموارد، انخفاض درجة استغلال الطاقات، ارتفاع البطالة، وعدم ارتفاع الأجور بشكل يناسب مع ارتفاع الأسعار.

ب- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: وهنا يميز كينز بين نوعين من التضخم

- ✓ **التضخم الربحي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحا قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.
- ✓ **التضخم الدخلي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات أجور العمال.[3]

---

[1] عناية غازي حسين، **مرجع سابق**، ص.60

[2] د.رجاء الربيعي، **مرجع سابق**، ص.32

[3] غازي حسين عناية، **مرجع سابق**، ص.61

ثالثا: قياس التضخم

تعتبر الأرقام القياسية من أهم المؤشرات المتعلقة بقياس التغيرات في الأسعار، وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات بالاعتماد على المقارنة بين سنتين احدهما نسبة الأساس، وهي ثابتة تنسب إليها التغيرات السعرية ونسبة أخرى هي النسبة التي يراد قياس مقدار التضخم فيها. وتتعدد الأرقام القياسية للأسعار حسب أنواع السلع التي تدخل أسعارها عملية الحساب ومن أهمها:

1- الرقم القياسي لأسعار الجملة

يعتمد عند قياسه على أسعار الجملة لأهم المجموعات السلعية في البلاد، ولحساب معدل التضخم من خلال الرقم القياسي لأسعار الجملة يتم من خلاله جمع جميع أسعار السلع الرسمية من السلع الاستهلاكية للمستهلكين وإحصائها في جميع مناطق الوطن بما فيها البدو والريف والحضر، اعتمادا على الإحصائيات المعلن عنها من طرف الهيآت المختصة في هذا الشأن، ليتم بعدها مقارنة جملة هذه الأسعار الرسمية للسنة قيد الدراسة بالنسبة لسنة الأساس[1].

2- الرقم القياسي لأسعار التجزئة

تستخدم كأداة لدراسة تطور القدرة الشرائية للمستهلكين ويتعلق بجميع أسعار السلع التي تدخل ضمن تجارة التجزئة، ويعرف بمؤشر كلفة أو غلاء المعيشة.

3- الرقم القياسي لسعر المستهلك

عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك، يستخدم على نطاق واسع كمؤشر لاتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي، وكدليل يسترشد به عامة الناس فيما يتعلق بميزانية الأسرة، يقتصر على قياس التغير خلال فترة زمنية معينة في تكلفة مجموعة ثانية من السلع والخدمات تسمى سلة المستهلك.[2]

---

[1] زكي رمزي، **مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**، (القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980)، ص.107

[2] صالح العصفور، **الأرقام القياسية، سلسلة دورية رقم 19**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2003)، ص.10

وفي الجزائر يستخدم الديوان الوطني للإحصاء لقياس معدل التضخم مؤشر الأسعار عند الاستهلاك صيغة لاسبير، بعد إجراء تحقيقات ميدانية وطنية حول استهلاك العائلات[1] حيث أن:

$$\text{الرقم القياسي لاسبير} = 100x \frac{\text{مجموع(السعر في سنة المقارنة x الكمية في الأساس)}}{\text{مجموع(السعر في سنة الأساس x الكمية في الأساس)}}$$

كما أن هناك أسلوب آخر لقياس التضخم وذلك من خلال الفجوة التضخمية التي أوردها كينز في تحليله للتضخم.

4- معدل الضغط التضخمي

يتم فيه مقارنة معدل التغير للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل التغير لكمية النقود، وتؤدي إلى معرفة ما إذا كان الاقتصاد يعني من تضخم أو انكماش نقدي.

5- **معيار الإفراط النقدي**

يستند هذا المعيار إلى التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود وهو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار.

6- فائض الطلب النقدي (الفجوة التضخمية*)

يستخدم معيار فائض الطلب النقدي كمقياس للفجوة التضخمية حيث تنشأ إذا لم يترتب على الزيادة في جانب الطلب زيادة مناظرة في جانب الإنتاج فينشأ فائض طلب ينعكس بارتفاع المستوى العام للأسعار.

رابعا: تفسير التضخم من وجهة نظر المدارس الاقتصادية

يختلف تفسير ظاهرة التضخم باختلاف الظروف الاقتصادية السائدة على مدار الزمن، وباختلاف درجة تقدم الدول وللتعرف على هذا الاختلاف نتعرض لمختلف المدارس الاقتصادية التي حاولت كل منها إعطاء تفسير مقنع للتضخم:

---

[1] عبد الله بلوناس، **مرجع سابق**،ص.237

* يعتبر لفظ الفجوات التضخمية من الإصلاحات التي اتبعها كينز، وكان الهدف الرئيسي من استخدامها هو قياس الضغط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبر كينز الفجوات التضخمية بمثابة القوة الدافعة للتضخم، تنشأ في الاقتصاد في فترة معينة من الزمن إذا حدث إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو إفراط في عرض النقود وهذا من خلال تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية التي يملكها المستهلكون.

1- المدرسة الكلاسيكية وتفسير التضخم

يركز الفكر الكلاسيكي في تفسير التضخم على النظرية الكمية للنقود التي ترى أن هناك ارتباط وثيقا بين كل زيادة في كمية النقد المتداول وزيادة في المستوى العام للأسعار، أي أنه كلما ألقيت في السوق كميات من النقد للتداول حصلت مظاهر تضخمية تنعكس أساسا في ارتفاع الأسعار بافتراض ثبات العوامل الأخرى مثل سرعة دوران النقد وحجم المبادلات. ويرجع التضخم وفقا لهذه النظرية إلى الإفراط في عرض النقود وذلك لأن أي زيادة في الإصدار النقدي ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود، ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار، ويترتب على زيادة عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها، انخفاض في قيمتها أي حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما في حالة زيادة الطلب على النقود بالنسبة لعرضها فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار.

ولقد وجهت لهذه النظرية انتقادات كبيرة، فالتحليل الذي استندت عليه النظرية ونتائجها في تحديد وتفسير التضخم أضحى غير مجدي، خاصة مع ظهور أزمة الكساد العالمي في 1929 بحيث لم ترتفع الأسعار رغم زيادة كمية النقود.

2- المدرسة الكينزية

ركز كينز على أن المستوى العام للأسعار يتحدد بناءا على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، ولبيان ذلك التفاعل يتم التفريق بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وحالة ما بعد بلوغه، ففي الحالة الأولى فإن زيادة الطلب الكلي الفعال لا تؤدي إلى زيادة محسوسة في الأسعار، وما إن يزيد الاقتصاد الوطني سيرا نحو مرحلة التوظيف الكامل، حتى تظهر ضغوط تضخمية طفيفة يسميها كينز بالتضخم الجزئي وهو مفيد للاقتصاد لما يخلقه من أرباح وفرص عمل. وفي الحالة الثانية التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل، أين مرونة العرض معدومة فإن أي زيادة في حجم الطلب الكلي الفعال ينتج عنها ضغوط تضخمية في الأسعار.

بالإضافة إلى ذلك فإن النظرية الكينزية، ترى أنه ليس من الضروري أي ينتج عن زيادة كمية النقود بعد بلوغ مرحلة التشغيل الكامل، ارتفاع في مستوى العام للأسعار بفعل ميل الأفراد للاكتناز، ومن ثم لا يؤدي ذلك إلى زيادة في حجم الطلب الكلي الفعال أي أن التضخم وفقا لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة، مما يؤدي

إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار.[1] وما ساعد عل ترسيخ الإيمان بالسياسة الكينزية وفعاليتها تلك العلاقة العكسية الموجودة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، والتي كشف عنها من طرف "فيليبس"، وكما تم استخلاص النتيجة التي مفادها أن تحقيق الاستخدام التام يعني حدوث تضخم، لذلك لابد من القبول بنسبة معينة من البطالة مقابل استقرار مستوى الأسعار.

3- المدرسة النقدية وتفسير التضخم

التضخم حسب اعتقاد هذه المدرسة ظاهرة نقدية بحتة، يعبر عن الإخلال بين عرض النقود وبين الطلب عليها، وبما أن الطلب على النقود مستقر نسبيا، فإن ظاهرة الإفراط في عرض النقود من جراء أخطاء السلطات النقدية على نحو يزيد عما يزيد الأفراد الاحتفاظ به، فهي المسؤولة عن ظاهرة التضخم. ويرى النقدويون أن مكافحة التضخم لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي بل في التأثير على العرض الكلي من خلال زيادة الإنتاج وهذا يتطلب تقليل الضرائب المفروضة على الدخل والثروة.

وكما يرى أنصار هذه المدرسة أن عمل الاقتصاد عند مستوى الاستخدام التام في الأجل الطويل لا يعني انعدام البطالة، إذ أن في كل مجتمع معدل توازي للبطالة يقابله تضخم مستقر لا يستطيع العمل دونه، وبالرغم من أن السياسة النقدية التوسعية يمكنه أن تخفض معدل البطالة عن المستوى الطبيعي في الأجل القصير إلا أن مثل هذه السياسة سوف تؤدي إلى التضخم في الأجل الطويل بدون نقص دائم في البطالة.

4- مدرسة اقتصاديات جانب العرض وتفسير التضخم

يتفق أنصار هذه المدرسة في تفسير مشكلة التضخم، مع النقديين فيما ذهبوا إليه من أن التضخم ما هو إلا إفراط في عرض النقود بصورة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي، ويشيرون إلى فكرة جديدة مفادها أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سببا جوهريا من أسباب التضخم، وينظرون إلى الضرائب على أنها تكاليف عندما ترتفع أو تتناقص الإيرادات والأرباح ينخفض الإنتاج، ولكن الطلب يستمر فترتفع الأسعار للسلع المتبقية.[2] وكما تعطي هذه المدرسة أهمية للجانب الحقيقي من الاقتصاد وهو جانب العرض في تفسيرها للتضخم ويولون أهمية أكبر للسياسة المالية والسياسة الضريبية خصوصا،

---

[1] زكي رمزي، **أزمة القروض الدولية**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994)، ص.57.

[2] د. بتول سطر عبادي، "التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970-2004)"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 02، 2007، ص.114.

ذلك أن تخفيض الضرائب يؤثر على زيادة العرض حيث أن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وضعف نمو العرض الحقيقي للسلع والخدمات تعد من الأسباب القوية في تفسير التضخم.

5- مدرسة التوقعات الرشيدة وتفسير التضخم

تفسر هذه المدرسة التضخم على أنه ينشأ نتيجة لاختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار، فلو زاد الاستثمار المتوقع عن الادخار المتحقق فإن ذلك يعني أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، ولهذا تميل الأسعار نحو الارتفاع والتضخم في هذه الحالة يعبر عن نفسه في شكل فجوة أو فائض طلب أو خطط شراء لم تتحقق في أسواق السلع وفي أسواق عوامل الإنتاج، ويؤكد أنصار هذه المدرسة أن مستوى الأسعار المتحقق في الفترة ما يتأثر بالتوقعات السعرية لكل من المنتجين والمستهلكين، وأن هذه التوقعات تكون سليمة إذا كانت مبنية على معلومات صحيحة.[1]

6- المدرسة الهيكلية وتفسير التضخم: يذهب تفسير هذه المدرسة للتضخم خاصة في البلدان النامية التي تسعى إلى تحديث وتنمية اقتصادياتها إلى أن التضخم ينجم عن الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، وأن العوامل المالية والنقدية تلعب دورا ثانويا في إحداث الضغوط التضخمية، أي أن التضخم قصوره الذاتي يكمن داخل الهيكل الاقتصادي زيادة على المشكلة السكانية وتفاقم فجوة الموارد المحلية (معدل الاستثمار أكبر من معدل الادخار).[2]

المطلب الثالث: هدف التوازن الخارجي

وهو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موفق الاقتصاد القومي اتجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي اختلاله الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها وإلى تدهور قيمة عملتها. وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، ويعبر عنه صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائمة مع مجموع البنود المدينة.[3]

---

[1] زكي رمزي، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملائمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة، التضخم في العالم العربي"، **بحوث ومناقشات**، اجتماع عقد في الكويت، 16- 18 مارس 1985، ص ص.32-36

[2] عبد الله بلوناس، **مرجع سابق**، ص.236

[3] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص.41

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات في وضع معالم سياستها الاقتصادية، ورغم تعدد تعاريف ميزان المدفوعات لكنها تتفق في معنى واحد كونه عبارة عن بيان موجز بكافة المعاملات الاقتصادية التي تجرى بين أحد البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة، وتشمل هذه المعاملات الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الأموال المختلفة.[1]

ثانيا: هيكل ميزان المدفوعات

يضم مجموعة معتبرة من الحسابات منها:

1- الحساب الجاري

يشمل جميع المبادلات من السلع والخدمات وينقسم إلى:

أ- **الميزان التجاري:** ويشمل الصادرات وواردات الدول من السلع فقط ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاحا بميزان العمليات المنظورة.

ب- **ميزان الخدمات:** تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، ويسمى بحساب أو ميزان المعاملات غير متطورة، وتسجل فيه صادرات واردات الخدمات.

2- حساب التحويلات من جانب واحد

تشمل التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية عينية، أو موارد مالية من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل أو عوض في الحال كالهبات، المنح، الهدايا والمساعدات، وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.[2]

3- حساب رأس المال: ويشمل حركة رؤوس الأموال وهي نوعين هما:

أ- **رؤوس الأموال الطويلة الأجل:** تشمل العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة كالقروض الطويلة الأجل والاستثمارات المباشرة والأوراق المالية (أسهم وسندات).

---

[1] جليل شيعان خسر، عقيل عبد محمد الحمدي، "أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة دراسة)"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد السابع، العدد 27، (ديسمبر 2011)، ص.2

[2] سمية حاجي، صالح مفتاح، "السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990 – 2014"، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول، (أفريل 2016)، ص ص.64،65

ب- رؤوس الأموال القصيرة الأجل: تشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل ...الخ.[1]

4- حساب التسويات الرسمية

ويشمل جميع التغيرات التي تجرى على الاحتياطات الرسمية من عملات أجنبية أو ذهب أو أوراق مالية أجنبية في أي سنة من السنوات، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب أو عملات قابلة للتحويل إلى الخارج أو يطلب قرض، كما يمكنها في حالة وجود فائض بزيادة احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة من الخارج أو تقديم قروض.

ثالثا: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات:

1- التوازن المحاسبي

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازنا دائما وفقا لقاعدة القيد المزدوج، وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين، ولكي يحدث التوازن يجب توازن الطرفين محاسبيا، فعندما لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات يتم إضافة بند اصطناعي والمسمى ببند " السهو والخطأ "، تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي لميزان المدفوعات.

2- التوازن الاقتصادي

يستوجب التوازن الاقتصادي بميزان المدفوعات تساوي أصول وخصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية وتعرف أيضا بالمعاملات فوق الخط، وهي المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات، سواء كانت منظورة أو غير منظورة، أي المعاملات الجارية، يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض تحقيق الربح، وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم بغرض المضاربة، أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية أو عمليات مشتقة، الهدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات.[2]

---

[1] جمال الدين لعويسات، **إلعلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000)، ص.49

[2] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص.103

3- الاختلال في ميزان المدفوعات

الاختلال في ميزان المدفوعات هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة ومقبوضاتها الخارجية، ويمكن القول أن ميزان المدفوعات يكون متوازنا عندما تتعادل قيمة الجانب الدائن في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل مع قيمة الجانب المدين في هذين الحسابين، ويكون مختلا في شكل فائض عندما تزيد قيمة الجانب الدائن في هذين الحسابين عن قيمة الجانب المدين فيهما، ويكون مختلا في شكل عجز عندما تزيد قيمة الجانب الدائن فيهما.

أ- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات: إن اختلال ميزان المدفوعات يأخذ عدة أشكال، فقد يكون الاختلال مؤقت يدوم فترة قصيرة، أو دائم يستمر لفترة طويلة.

- ✓ **الاختلال المؤقت:** يعود هذا الاختلال إلى ظروف غير عادية ولا يعني بالضرورة أي تدهور في المركز الاقتصادي للدولة، وعليه فهو لا يستدعي اتخاذ إجراءات عكسية للحد منه ونميز بين الاختلال العرضي، الموسمي والدوري.
- ✓ **الاختلال الهيكلي (الدائم):** هو اختلال يصيب ميزان المدفوعات وليس اختلالا طارئا حيث أن أسبابه تظل قائمة دون زوال وهو نتيجة حتمية لوجود خلل أساسي في اقتصاد الدولة، ولا يحدث بسبب ظروف غير عادية وعلاجه يحتاج إلى جهود عملية أكثر من مجرد تقديم الحلول على أسس محدودة ومؤقتة.

ب- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات: توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات من أهمها:

- أسباب هيكلية وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة.
- أسباب دورية وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي.
- تقلبات الدورات الاقتصادية (حالة الرخاء أو الكساد).
- التغير في الدخل النقدي، وقد يكون تغيرا تضخميا يؤدي إلى زيادة الدخل أو انكماشا يؤدي إلى نقص الدخل.
- تقلبات سعر الصرف ومعدل تدفق رؤوس الأموال.

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة كالحروب، الكوارث الطبيعية، وتغير أذواق المستهلكين ...الخ.[1]

ت- آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات: يمكن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال:

✓ **التصحيح عن طريق آلية السوق:** تتم تسوية الاختلال عن طريق آليات السوق وذلك بالاعتماد على تحليل النظريات التالية:

- **النظرية الكلاسيكية (التقليدية):** تقوم هذه النظرية على فكرة مبدأ التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، والعمل بقاعدة الذهب وحيادية النقود وربطها بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وأن هناك علاقة طردية بين كمية الذهب في دولة ما ومستوى النشاط الاقتصادي، إذ تؤثر هذه العلاقة على مستويات الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية، وكذلك افتراض النظرية لمبدأي المنافسة الكاملة وحرية التبادل التجاري. وأن توازن ميزان المدفوعات يتحقق بتغيرات الائتمان في الداخل والخارج ومن ثم التأثير على حجم الصادرات والواردات، فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه من خلال قوى السوق دون تدخل مباشر من السلطات العامة.[2]

ففي حالة فائض في ميزان المدفوعات، حيث أن هذا الفائض يدخل في صورة ذهب (قاعدة الذهب)، يترتب استمرار تدفق الذهب إلى أن ترتفع الأسعار في الداخل (النظرية الكمية للنقود) فترتفع تكاليف الإنتاج ومن ثم مستويات الأجور، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى سعر المنتج النهائي فينخفض الطلب عليه، وتنخفض بذلك الصادرات ويزول الفائض. أما في حالة عجز في ميزان المدفوعات، تقوم الدولة بتسديد ما عليها من ديون من خلال الذهب، فينخفض كميته في الداخل، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار والأجور تدريجيا وبالتالي أسعار الصادرات بطريقة آلية فيزيد الطلب ويزول العجز تدريجيا.

---

[1] كريمة بسدات، "دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر"، **مجلة المالية والأسواق**، العدد 03، 2016، ص ص. 246،247

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي علي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، 2003)، ص.119

- **النظرية الكينزية:** تقوم هذه النظرية على فكرة ثبات أسعار الصرف وجمود الأسعار، والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل، تحت تأثير مضاعف الإنفاق[1]، ويعتمد كينز في تحليله للتوازن على فكرة أساسية أي أن الاختلال يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل، معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد* ومضاعف التجارة الخارجية**، فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد.

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا، يزداد مما يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال. أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات، مرجحا مضاعف التجارة الخارجية هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال.

✓ **التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:** تلجأ الدولة إلى العديد من السياسات لعلاج الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات ومن بين الإجراءات المتخذة داخل الاقتصاد الوطني ما يلي:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية حالة العجز في ميزان المدفوعات[2]؛

---

[1] زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، (الإسكندرية: الفتح للطباعة والنشر،2003)، ص.88

*الميل الحدي للاستيراد يعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادة أو نقصانا، ومقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي.

**مضاعف التجارة الخارجية هي نسبة التغير في الدخل الوطني إلى ذلك التغير الذاتي أو الأصلي الذي تولد عن تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات دولة مع الدول الأخرى.

[2] Pierre Jacquemont, "Rôle de taux de change dans l'ajustement d'une économie à faible revenu", **revus tiers monde Txxx,** N°118, (avril/juin 1989),p.65

- استخدام الذهب والاحتياطات الرسمية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في الميزان؛استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو فرض الرسم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من اجل تحقيق التوازن في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة (صندوق النقد الدولي، البنوك المركزية، أسواق المال الدولية وغيرها).
- بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الاقتصادية لموظفي تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي[1].

المطلب الرابع: هدفي الرفع من معدل النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة

تهدف معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية إلى الوصول إلى العمالة الكاملة ومعدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وما تزال هاته الأهداف أهدافا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، حيث يرتبط هدف النمو بالأهداف النهائية الأخرى خاصة هدف التشغيل الكامل فالنمو الاقتصادي يكون سبب في امتصاص الفائض من عمالة، إلى جانب أن استقرار الأسعار وتحسين ميزان المدفوعات عاملان أساسيان للنمو الاقتصادي.

أولا: هدف الرفع من معدل النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، ومن الضروري تحديد بعض المفاهيم المتعلقة به كما يلي:

1- مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه التوسع والزيادة في الناتج القومي الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يحقق من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.[2] وبالتالي فمفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية كون هذا الأخير لا يقتصر فقط على حدوث زيادة في الدخل الحقيقي، وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغير حذري في هيكل الإنتاج وفي

---

[1] عرفان تقي الحسين، **التمويل الدولي**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1999)، ص.141

[2] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم**، (مصر: دار القاهرة للنشر، 2001)، ص.09

النبيان الاقتصادي للمجتمع وتطوير وسائل الإنتاج بالإضافة إلى تغيير هيكل العمالة ونوعيتها وتغيير أنواع السلع المنتجة، تغيير الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع وغيرها.

2- قياس النمو الاقتصادي: يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة الحقيقية في الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه، يتعلق أساسا بنمو الناتج والدخل الفردي.

أ- الناتج الوطني: باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فإنه يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج، وبهذا الصدد فإنه يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات وهي:

- ✓ **معدل النمو السنوي:** يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى.
- ✓ **معدل النمو الكلي:** يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن تأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.
- ✓ **معدل النمو السنوي المتوسط:** ويعني بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة آخذا في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية.

ب- الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كمقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفعه.[1]

3- النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي

يحتل النمو الاقتصادي، موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، باعتباره من أهم المتغيرات الاقتصادية المعبرة عن الأداء الاقتصادي للبلاد، لذلك اهتمت النظريات الاقتصادية بموضوع النمو، مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي، من خلال إبراز عوامله ومحدداته ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

أ- النظرية الكلاسيكية: تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من" أدام سميث ودافيد ريكاردو، المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى أراء كل من "جون ستيوارت ميل" حول الأسواق، و"روبرت مالتوس" حول السكان، حيث يؤكد أدام سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار،

---

[1] أ. قويدر قوشح بوجمعة، عبد القادر أبريش، "الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 15، المجلد 02، 2016، ص ص.181،182

وتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن التخصص في العمل[1]، بالإضافة إلى زيادة دخول الأفراد من جهة وتوسع السوق وزيادة حجم المبادلات من جهة أخرى. ويرى دافيد ريكاردو، أن الزيادة السكانية، يمكن أن تشل النمو الاقتصادي، وتحدث حاجز أمام تزايد معدلاته، وينعدم بذلك الحافز لتراكم رأس المال إذا ما استمر نمو السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي، حيث يعتبر القطاع الصناعي هو المصدر الأساس للأرباح وأن من الممكن تطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة في هذا القطاع، على العكس منه في القطاع الزراعي لأنه يتسم بتناقص الغلة.[2] بينما ركز اهتمام " مالتوس " على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، موضحا أن النمو السكاني يكون وفق معدلات هندسية متزايدة بينما النمو الإنتاجي يكون بمعدلات حسابية ثابتة، وبالتالي فنصيب الفرد من الدخل يتجه للانخفاض حتى يصل إلى مستوى الكفاف.[3]

ب- النظرية النيوكلاسيكية: ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمة أبرز اقتصاديتها أمثال: "ألفريد مارشال"، "فيسكل وكلارك"، والتي ارتكزت بشكل كبير على تكوين رأس المال، إلى جانب العمل باعتباره مصدرا هاما يساهم في زيادة الإنتاجية، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.[4]

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات-**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007)، ص.56.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد على السيلي، **التنمية الاقتصادية- مفهومها ونظرياتها وسياستها-**، (مصر: الدار الجامعية، 2004)، ص.71.

[3] ميشل نودارو، **التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن ومحمود حامد محمود**، (الرياض، السعودية: دار المريخ، 2006)،ص.276.

[4] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص.68.

ت- النظرية الكينزية: يرى كينز أن الناتج الوطني يرتبط باستخدام اليد العاملة وهذا الاستخدام يرتبط بالاستثمار، وهو يستعمل نظرية المضاعف للتأكيد على أهمية الاستثمارات العامة في إيجاد فرص العمل، وعليه فإن الدخل الكلي هو عبارة عن دالة في مستوى التشغيل على الطلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوى الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث عرف "كينز" الطلب الفعلي بأنه الجزء الذي ينفق على الدخل الوطني والاستهلاك والاستثمار، حيث اعتمد كينز في تحليله على متغيرات ديناميكية تتمثل في التحول التكنولوجي والنمو السكاني.[1]

4- محددات النمو الاقتصادي

توجد عدة عوامل أساسية تؤثر في عملية النمو وأهمها ما يلي:

أ- التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي: تناولت البحوث التجريبية أثر التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي على النمو في الأجلين الطويل والقصير، إذ أوضحت أن التضخم يعكس فقدان الحكومة متابعة ومراقبة وضعية الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يحد من الاستثمار ويخفض من النمو الاقتصادي، لوجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي.[2]

ب- التربية والتكوين: للتربية والتكوين دور مهم في التأثير على النمو الاقتصادي، من خلال إعداد الرأس المال البشري، فعائد الاستثمار من التربية والتكوين يفيد الاقتصاد الوطني ككل، وكما أن لنفقات الاستثمار آثار موجبة وأكثر ديمومة على الاقتصاد الوطني.

ت- التجديد والابتكار: تأثير التجديد والابتكار على الإنتاجية يعكس الكفاءة في استعمال اليد العاملة ورأس المال والتحسن في الإنتاجية يعود إلى عوامل تكنولوجية وغير تكنولوجية، كتطبيق أحسن تقنيات التسيير، طرق جديدة في التنظيم وكذلك فعالية في الإنتاج بما تستجيب لحاجيات المستهلكين.

---

[1] صباح زروخي، عبد الحميد برحومة، "دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 15، (جوان 2014)، ص.100.

[2] Ficher.S, "The rôle of macroeconomic factors in growth, **journal of monetary economics**", N°32,1993, p.48

ث- المجهود الاستثماري: يعد الاستثمار المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وليس بالضرورة أن يكون الاستثمار عموميا، فالاستثمار الخاص أصبح يلعب دورا كثيرا في ظل تحول نمو اقتصاد السوق في التأثير على النمو الاقتصادي وفي خلق فرص العمل.[1]

5- عناصر النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاثة عناصر أساسية وهي:

أ- تراكم رأس المال: يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

ب- النمو السكاني (العمل): يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.[2]

ت- التقدم التقني: وهو التقدم التكنولوجي، الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات، ويؤدي ذلك إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة، أكثر كفاءة من الطرق القديمة[3]، وبالتالي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

ثانيا: هدف تخفيض البطالة

تنتج البطالة نتيجة الاختلالات التي تحدث في سوق العمل، بسبب تجاوز منحنى عرض العمل عن الطلب عليه، أي الباحثين عن العمل (الأفراد)، أكبر من الطلب على العمل من قبل المؤسسات، بينما توازن سوق العمل يحدث نتيجة تفاعل كل من قوى العرض والطلب على العمل في السوق،

---

[1] عبد الله بلوناس، **مرجع سابق**، ص ص.273،274

[2] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990- 2010**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/ 2014)، ص.10

[3] طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، (عمان: معهد الدراسات المصرفية، 2006)، ص.183

الأمر الذي ينتج عنه تحديد مستوى الأجور، وساعات العمل المعروضة والمطلوبة[1]، وفي حالة التساوي يتحقق التوازن.

1- تعريف البطالة

تعرف البطالة بالطريقة الشمولية على أنها: "الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين عن العمل ومؤهلين له، وراعيين فيه وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع. وتشكل البطالة بذلك جزء غير مستغل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بذلك العنصر البشري، الذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج.[2] ويتوافق هذا مع التعريف الذي أوصيت به منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه: "كل فرد قادر على العمل وراغب فيه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ويبحث عنه لكن دون جدوى".[3]

2- أنواع البطالة

للبطالة أنواع كثيرة، وفيما يلي نذكر أهمها:

أ- البطالة السافرة أو المطلقة أو الصريحة: وتعني وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل ولكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل بالرغم من رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه.

ب- البطالة الجزئية أو الاحتكاكية: وتعني عجز العامل عن العثور على عمل منظم، أو تدني الدخل من العمل إلى حد الكفاف أو أقل، أو ترك العمل لفترة من الوقت (مثل الحصول على إجازة بدون مرتب)، كوسيلة للبحث عن عمل أفضل، ومن أسباب حدوثها دخول عمال جدد إلى قوة العمل، ورجوع عمال قدامى إلى ميدان العمل، والتنقل الاختياري بين الوظائف المختلفة.

ت- البطالة الهيكلية: وتنجم عن الخلل الهيكلي لمجموعة السياسات الاقتصادية المطبقة في مجالات الاستثمار من ناحية، وسياسات التشغيل من ناحية أخرى، وتنشأ أحيانا من إلغاء الوظائف بسبب تغير

---

[1] حدة طويل، فيروز سلطاني، " تقييم فعالية سياسات التشغيل والبرامج الحكومية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال** ، العدد الأول، 2018، ص.226.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي من خلال حالة الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص.45.

[3] مراد محمود، عبد اللطيف جاري، "تأثير البطالة على السياسات التنموية للدول العربية، دراسة في الأساليب والنتائج"، **مجلة المفكر**، العدد 17، 2018، ص.264.

المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة تدهور مستمر في صناعة ما أو التعديل الجغرافي للهيكل الوظيفي لصناعة ما.[1]

ث- البطالة المقنعة: وهي البطالة التي تنتج عن وجود حجم معين من العمالة الفائضة عن الحاجة الحقيقية للمنشأة، بحيث أنه لو تم استبعادهم بشكل نهائي عن العمل، فإن ذلك لا يؤثر على مستوى الإنتاج، أو بعبارة أخرى لا توجد قيمة مضافة يتم توليدها من قبل هذا الفائض من العمل.

ج- البطالة الاختيارية: وهي البطالة التي ننشأ عن عدم الرغبة في العمل بسبب عدم ملائمة بعض النشاطات الاقتصادية الموجودة، من حيث الجهد أو الأفراد، المكان أو طبيعة العمل.[2]

ح- البطالة الإجبارية: وهي وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عن الأجور السائدة ولكن لا يجدونه.

خ- البطالة الموسمية: تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية فهناك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في مواسمها مثل القطاع السياحي والزراعي، وتقل الطلب على الأيدي العاملة في هذه القطاعات خارج موسمها مما يؤدى إلى حدوث بطالة في فترات زمنية خارج الموسم.[3]

د- البطالة الدورية: ينتج هذا النوع عن تعاقب الدورات الاقتصادية بين مرحلتي الرواج والركود، التي تتميز بتقلص الطلب الاستهلاكي، مما يجبر أصحاب الأعمال على التخفيض من الإنفاق الاستثماري، وما يترتب عليه من تخفيض لساعات العمل في مرحلة أولى، ثم تسريح العمال في مرحلة ثانية وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.[4]

---

[1] زينب صلاح الأشوح، **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة**، (القاهرة: الدار غريب للنشر والتوزيع، 2013)، ص.77

[2] عبد الرحمان عبد القادر، حساني بن عودة، "دور تدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في القضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، العدد الأول، (مارس 2008)، ص.151

[3] حازم حسانين محمد، فطيمة نسمن، "قياس وتحليل سياسة التشغيل بماليزيا وتجربتها في الحد من البطالة"، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، العدد الأول، (مارس 2018)، ص.221

[4] ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي وآخرون، "البطالة في الجزائر-دراسة تحليلية-"، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، العدد الأول، 2002، ص.120

3- قياس البطالة

لقياس معدل البطالة يجب التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي وذلك كما يلي:[1]

أ- المقياس الرسمي للبطالة: يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين حيث:

معدل البطالة = (عدد العاطلين / قوة العمل) X 100

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن: قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادر على العمل.

القادرين على العمل = (قوة العمل / عدد السكان القادرين) X 100

ب- المقياس العلمي للبطالة: وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع. فإذ كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5 % مثلا فإن: قوة العمل وفقا للمفهوم = 0.95 من قوة العمل الكلية.

معدل البطالة = 1 – (الإنتاجية المتوسطة الفعلية / الإنتاجية المتوسطة المحتملة)

حجم البطالة = معدل البطالة X قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي.

4- النظرية الاقتصادية وتفسير البطالة

لقد حظي موضوع البطالة باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى، وسوف نحاول عرض أهم هذه الأفكار بشيء من الإيجاز كما يلي:

أ- البطالة عند الكلاسيك: يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد. ويؤمن الكلاسيك بالتوازن العام، بأن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له، أو ما يسمى بقانون المنافذ عند ساي، فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة، ولا مكان للنقود فيه، بمعنى

---

[1] مصطفى حيمور، محمد عيسى محمد محمود، "دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2003-2015"، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، العدد 1، 2018، ص.187.

تساوي الادخار والاستثمار، واستجابة حدوث البطالة على نطاق واسع، وأن التوازن الاقتصادي، هو توازن التوظيف الكامل.[1] وبالتالي فإن التفكير الكلاسيكي يرى أنه ليس هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات معالجة لمشكلة البطالة، وإن وجدت البطالة الإجبارية فهي مؤقتة سرعان ما يترتب عليه تخفيض في الأجور الحقيقية ويحدث بذلك التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة.

ب- البطالة عند النيوكلاسيك: لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية " التوازن العام " الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة (السوق الحرة)، ومن أهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة، ودور المنافسة في بيع وشراء السلع، وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق. وافترضت النظرية النيوكلاسيكية، حالة التوظيف التام، ولم تولي البطالة اهتماما كبيرا، بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت التغير التكنولوجي، هو متغير خارجي، يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، وبالتالي التحليل النيوكلاسيكي لم يختلف عن التحليل الكلاسيكي في تفسير البطالة.[2]

ت- تفسير البطالة عند المدرسة الكينزية: يمكن القول أن أزمة الكساد الكبير التي تعرض إليه الاقتصاد الرأسمالي، كانت بمثابة نقطة البداية للتحليل الفكري لهذه النظرية حيث يقوم تفسير كينز للبطالة على تناقص الطلب الكلي الفعال مقابل العرض الكلي، فالطلب هنا هو الذي يحدد العرض وليس كما يعتقد الكلاسيك. وتنشأ بذلك البطالة الاختيارية نتيجة لانخفاض حجم الاستثمارات (تناقص الطلب الفعال)، وكما دعا " كينز" إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالرفع من الإنفاق العام وتحفيز الطلب الفعال للحد من معدلات البطالة المرتفعة، وإلى تخفيض معدلات الفائدة والضرائب للمساهمة في تخفيض تكاليف الإنتاج.

---

[1] عبيرات مقدم، ميلود زيد الخير، "**مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح**"، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع،جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، (أيام 26-28 أفريل 2006)، ص.300.

[2] نور الدين مناقر، سميرة جمعي وآخرون، "محددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2014) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات الإبطاء الموزعة ARDL"، دراسة قياسية"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، العدد 8، (أفريل 2016)،ص.33.

وبالتالي يمكن القول أن البطالة الكينزية هي نتيجة لعدم كفاية الطلب الكلي، أما البطالة الكلاسيكية، مصدرها ارتفاع التكاليف لدى المؤسسات، بما في ذلك الأجور المرتفعة.[1]

ث- النظرية النقدية في تفسير البطالة: يرى رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة، وأن علاج البطالة لا يتحقق إلا من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، ولهذا فإن تقلبات مستويات الدخل والناتج والتشغيل تعود إلى أخطاء السياسة النقدية[2]، وبالتالي فالبطالة عندهم اختيارية ولا مكانة للبطالة الإجبارية في تحاليلهم ويرون أن مواجهة البطالة تكمن في عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق.

---

[1] مولود كبير، دور البرامج التنموية في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1995-2011)، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد الرابع، (جوان 2014)، ص.177.

[2] نورالدين بوالكور، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) في إطار نموذج ARDL، **حوليات جامعة الجزائر 1**، العدد 32، الجزء الثاني، (جوان 2018)، ص.442.

الخلاصة

بشكل عام يمكن أن نلخص ما تطرقنا إليه في هذا الفصل من خلال الإشارة إلى أن السياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأساليب والإجراءات والقرارات التي تصدرها الدولة لتسهيل عملية تحقيق الأهداف المرغوبة في المجال الاقتصادي وضمان تنفيذها، وكما تعد إحدى أهم الأدوات المطبقة لتحقيق تلك الأهداف من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

وتقوم السياسة الاقتصادية على مجموعة من الأسس والتي بدونها لا تستطيع الدولة أن تسير بالاقتصاد نحو تحقيق الأهداف المنشودة، بحسب أولويتها والتي يتحدد على أساسها هيكل كل سياسة اقتصادية، بما فيها القدرة على التعامل مع الأهداف المتناقضة. وكما يمكن التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية حسب الأجل، فهناك سياسة اقتصادية ظرفية وسياسة اقتصادية هيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية الطويلة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.

ويندرج تحت السياسة الاقتصادية ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في كل من السياسة النقدية، السياسة المالية والسياسة التجارية، فالسياسة النقدية هي سياسة البنك المركزي لمراقبة عرض النقود كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، أما السياسة المالية تمثل السياسة التي تتخذها الدولة والمتعلقة باستخدام الإيرادات العامة، والنفقات العامة للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف اقتصادية، فيما تعمل السياسة التجارية في التأثير على التجارة الخارجية وتنميتها وتطويرها، وكذا تحقيق أهداف اقتصادية كلية.

ورغم اختلاف المدارس الفكرية حول درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا انه لم يعد هناك اختلاف على ضرورة تدخلها عن طريق سياسات اقتصادية ملائمة ففي الفكر الكلاسيكي كان الكلاسيك يؤمن بالحرية الاقتصادية وندى بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومع ظهور الفكر الكينزي وضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال البيانات المالية والنقدية لتحفيز التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي، كان له تأثير كبير في تغيير السياسات الاقتصادية في المجتمعات والدول الرأسمالية، ليظهر بعد ذلك فكر النقدويين الذي ينطلق من إنكار أي دور للسياسة المالية رغم اعترافهم بأهمية دور الحكومة في تحقيق التنمية والاستقرار حتى لا تسترجع الدولة قواها كأداة مؤثرة في النشاط الاقتصادي، فبدأت بذلك السياسة النقدية تسترجع بعضا من مكانتها كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية إلا أن استخدامها كان دائما إلى جانب السياسة

المالية. أما الفكر الإسلامي فقد ندى بسياسة اقتصادية متميزة تنبثق من السياسة الشرعية، وأهدافها هي أهداف الإسلام نفسها في الحياة الاقتصادية.

وبذلك يتفق معظم الاقتصاديون على وجود أهداف مشتركة للسياسة الاقتصادية ولكن يبقى الاختلاف موجود على مستوى مفهوم هذه الأهداف في مختلف الدول، وكذا ترتيب الأهداف وفق الأولويات التي تعتمد بشكل أساسي على المشكلة التي تعانيها الدولة، ويتم ذلك من خلال إستراتيجية تعتمدها المؤسسات الحكومية في تنفيذ سياستها من خلال تحديدها للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فحسب "نيكولاس كالدور" فان أهداف السياسة الاقتصادية تتمثل في أربعة أهداف أساسية ممثلة في تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل التام، استقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات والتي تعرف بالمربع السحري لكالدور.

الفصل الثاني

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وأداة هامة من أداوتها وتلعب دورا مهما في الإسهام في تحقيق أهدافها، خاصة تلك الأهداف التي صاغها العالم الاقتصادي "نيكولاس كالدور" عام 1971 ضمن ما يعرف بالمربع السحري، والتي تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة)، الاستقرار في المستوى العام للأسعار(محاربة التضخم)، وتحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

ولقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، وتطور مفهومها وأهميتها باختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية، وبتطور الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها النظام العالمي الاقتصادي، إلا أن هذه الأهمية تختلف عند الاقتصاديين بحسب مبادئهم وتوجهاتهم، فمنهم من يرى أن السياسة النقدية ذات فعالية كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي كالنقديين، ومنهم من يرى أنها ليست فعالة ويشككون في قدرتها الإستقرارية، وهذا نجده عند الكنزيين الذين اعتبروا النقد عنصر نشط في الاقتصاد وأن للسياسة النقدية تأثير على مستوي النشاط الاقتصادي رغم أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد السياسة المالية.

وعليه سوف نناقش الأفكار المطروحة مسبقا بشكل مفصل من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية باعتبارها ذلك التصرف القائم على مراقبة عرض النقود من طرف السلطة النقدية بغية تحقيق الأهداف العامة أو النهائية للسياسة الاقتصادية، وللوقوف على ذلك سنتناول في هذا المبحث مفهوم السياسة النقدية والشروط اللازمة لوضعها، أهدافها، أدواتها، وقنوات إبلاغها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية والشروط اللازمة لوضعها

تطور مفهوم السياسة النقدية عبر مختلف الأدبيات الاقتصادية ولفهم ذلك، سنقوم من خلال هذا المطلب إعطاء مفهوم للسياسة النقدية، والتطرق إلى مختلف المعلومات الواجب توفرها لوضع هذه السياسة.

أولا: مفهوم السياسة النقدية

سنتطرق فيما يلي إلى تعريف السياسة النقدية، واتجاهاتها.

1- تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة وأجهزتها المختلفة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية[1].

كما تعرف السياسة النقدية على أنها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتغيير عرض النقود، ومعدل الفائدة بما يؤثر على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني.[2]

وتعرف السياسة النقدية أيضا بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.[3]

---

[1] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص.112.

[2] Alexis Jacquemin et l'autre, **fondement de l'économie, analyse macro-économique et analyse économique internationale**, (paris: édition payés bleues internationales, 2001), p.86

[3] Jean pierre patat, **monnaie institutions financières et politiques monétaires**, (Paris: économica, 4^{em} édition, 1987), p.277

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي "Einzig" وهو أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف في التأثير في النظام النقدي[1].

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة النقدية هي إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية، المتمثلة في مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الأسعار، والعمالة، للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والحفاظ على المستوى العام للأسعار، فهي تمتد لخلق تدابير متوازنة ومتناسقة ومتكاملة تسعى في محصلتها النهائية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العليا.

وبالتالي أي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية، لا بد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة المتمثلة في الإجراءات، والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية، وبالتالي على سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية لتحقيق الأهداف المحددة[2].

2- اتجاهات السياسة النقدية:

هناك اتجاهان للسياسة النقدية وهما:

أ- الاتجاه التوسعي: ويسمى بالسياسة النقدية التوسعية، ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون الهدف منه زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومكافحة البطالة، أي أن هناك ركود وانكماش في الاقتصاد (التدفق الحقيقي اكبر من التدفق النقدي)، حيث يلجأ البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي عن طريق إحدى الإجراءات المتمثلة في التقليل من نسبة الاحتياطي القانوني، التخفيض من سعر إعادة الخصم، قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية في السوق المفتوحة، أو إقناع البنوك التجارية بزيادة الإقراض، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات[3]، فينتج عن ذلك زيادة في الضغوط التضخمية،

---

[1] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم- الأهداف- الأدوات)**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005)، ص.98

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.98،99

[3] عبد القادر بن شيني، "اثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر"، **مجلة المالية والأسواق**، العدد الثالث، (سبتمبر 2015)، ص.76

وكذا تدهور في الحساب الجاري، وذلك نتيجة زيادة المداخيل التي يخصص جزءا منها لاستهلاك المستوردات.

ب- الاتجاه الانكماشي: ويسمى بالسياسة النقدية الانكماشية، ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون الهدف منه الحد من التضخم أو تخفيض العجز في التوازن الخارجي، فتسعى السلطات النقدية عن طريق هذه السياسة إلى سحب كمية النقود من السوق[1]، وبالتالي الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود، وتخفيض المعروض النقدي من خلال عملية البيع في السوق المفتوحة، أو رفع سعر الخصم، أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات[2]، إلا انه ينتج من ذلك انخفاض في النمو الاقتصادي وزيادة البطالة .

ثانيا: المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية

تحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة وهذه الوحدات الرئيسية تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي وهي:

1-القطاع الحكومي

للقطاع الحكومي تأثير في الحياة الاقتصادية بصفة عامة وفي العلاقات النقدية بشكل خاص، فعلى الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم إلا أن دور القطاع الحكومي يبقى عاملا أساسيا في توجيه وتحريك الاقتصاد، وذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها.

تقوم الحكومة بفرض الضرائب وبعملية الإنفاق العام حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي، كما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد والمشروعات المختلفة ومن الجهاز المصرفي وتقوم أيضا بعملية الإقراض، بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي، وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية

---

[1] الطيب لحيلح، "فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي"، **مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية**، العدد الأول، 2014، ص.234

[2] أمحمد بن البار، أحمد ابن السيلت، **مرجع سابق**، ص.4

والاجتماعية وحتى السياسية، ثم إن تقلبات حالة الميزانية من العجز أو الفائض لها دور في استقرار الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية (عرض النقود)، وعلى وضع القطاع الخارجي[1].

2-القطاع العائلي

ويقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك، حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخول التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض، العمل ورأس المال)، فهذا القطاع العائلي يحصل على الدخول النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص، وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع.

3-قطاع الأعمال

يؤدي قطاع الأعمال الخاص دورا أساسيا في الإنتاج وخاصة في الدول التي يكون فيها هذا القطاع المحرك الأساسي لكل المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره في الاستهلاك والادخار والاستثمار، وكذا تأثيره على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض وعلى وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة في حالة الصادرات وبالانخفاض في حالة الاستيراد.

فقطاع الأعمال العام والخاص يتأثر بتوجيهات الدولة وقوانينها، وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها الأخر، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فان الدولة تؤثر على ذلك من حيث نوع الإنتاج وكمياته والاستثمار وكذلك طرق التسعير المستخدمة لما في ذلك من أثار هامة على تخصيص الموارد والدخول والأداء الاقتصادي.

4-القطاع المالي الخاص والعام

يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية، والاقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية التي تقوم برسمها السلطات النقدية، وهذا انطلاقا من سياستها العامة واحتياجات الاقتصاد أو استجابته لتعليمات الحكومة.

---

[1] سليمان شيباني، **فعالية السياسة النقدية (980-2015)**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص.31،32

فالقطاع المالي يوفر للحكومة موارد مالية للقيام بالإنفاق ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، تقوم بالاقتراض من الجهاز المصرفي إما من البنوك التجارية أو البنك المركزي، كما أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية، وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه وتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة باحتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية في البنك المركزي.

وكما أن القطاع الخاص يقترض من الجهاز المصرفي إما قروضا للاستهلاك، أو للاستثمار،أو للاستغلال، كما يودع موارده المالية لدى القطاع المالي الخاص أو العام، وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد إلى معلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

5-القطاع الخارجي

تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، وأصبح هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يعرف بالواردات، كما أنه سبيلا لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة المجتمع محليا وأن هذا التبادل سيدر تدفقات رأسمالية بالنسبة للمصدرين، ويسرب أموالا خارج البلد في حالة الواردات وفي كلتا الحالتين سيكون له تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي للدولة إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات، أو بانخفاض عرض النقود في حالة زيادة الواردات.

وأخيرا فإن هذه القطاعات ترتبط مع بعضها البعض من خلال دخولها في تعاملات ومبادلات، سواء كان في سوق العمالة أو سوق السلع والخدمات أو أسواق المال، وأداة التداول في هذه الأسواق هي النقود، وبالتالي فان أثر السياسة النقدية سيكون واضحا في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية[1].

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية دوما إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوما السياسة الاقتصادية العامة، وبلوغ هذه الأهداف النهائية لن تأتي إلا من خلال المرور بأهداف وسيطة تعتبر كحلقة وصل لتحقيق الأهداف النهائية، وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية

[1] صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص ص.110-112

النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام.

وكما تسعى السياسة النقدية أيضا إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام بشرطيه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي، فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار(محاربة التضخم)، تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (محاربة البطالة)، وتحقيق النمو الاقتصادي، أما الشطر الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيرتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري المالي والرأسمالي.[1]

أولا: الأهداف الأولية

الأهداف الأولية هي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسطية، فهي تمثل حلقة ربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسطية.[2]

وكما تعتبر الأهداف الأولية أيضا كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، فمثلا عندما يقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل[3].

ولهذا فالأهداف الأولية تتكون من مجموعتين من المتغيرات، تسمى الأولى بمجمعات الاحتياطات النقدية أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد.

1- مجمعات الاحتياطات النقدية

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة[4]، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور (الأوراق النقدية والنقود المساعدة) ونقود الودائع، وكذا الاحتياطات المصرفية لدى البنك المركزي (الاحتياطات الإجبارية والإضافية) والنقود الموجودة في خزائن البنوك. فيما تشمل احتياطات الودائع الخاصة الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك

---

[1] نصيرة بن نافلة، "استهداف السياسة النقدية للتضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2014)"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، العدد7، (ديسمبر 2016)، ص.37

[2] فريد بن طالبي، "اثر السياسة النقدية على المتغيرات الكلية مع الإشارة لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1990 و2009"، **مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي**، العدد10، 2011، ص.8

[3] صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص124

[4] نصيرة بن نافلة، **مرجع سابق**، ص.38

المركزي والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة[1].

2- ظروف سوق النقد

تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة.[2]

ثانيا: الأهداف الوسطية

وهي المتغيرات النقدية المراقبة من طرف البنك المركزي، والتي من خلال التأثير عليها وضبطها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية.[3]

ومن بين الأهداف الوسيطة التي تستعملها السلطة النقدية ما يلي:

1- معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية

تتخذ السلطات النقدية معدلات الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، لما له من أهمية في التأثير على الأهداف النهائية، إلا أن هذا الخيار هو في منتهى الدقة، فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، ومن جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضا بمثابة أدوات للسياسة النقدية وتستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية و خارجية.

---

[1] فتيحة بنابي، "علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية"، **مجلة معارف**، العدد22، (جوان 2017)،ص ص. 59،60

[2] علي سنوسي، **مطبوعة بعنوان محاضرات في النقود والسياسة النقدية**، (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015/2014)،ص.144

[3] Jeane Pierre patat, **op.cit**, p.299

فعلى المستوى الداخلي تؤثر على مستوى الاستثمارات، وعلى المستوى الخارجي تؤثر على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير، وفي كل الأحوال ينبغي أن تكون معدلات الفائدة إيجابية تؤدي إلى الاستقرار قدر الإمكان، ولهذا يرى بعض الاقتصاديين أن استقرار المعدلات الحقيقية للفائدة في الأجل القصير تشجع عملية الاستثمار والنمو المنتظم[1].

واعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية قد أثار موجة من الانتقادات خاصة من الاقتصاديين النقديين، وكانت حجتهم في ذلك أن اتجاه المتغير في معدل الفائدة يتماش مع اتجاه التغيير في الدورة التجارية، وهذا يعني أن معدل الفائدة يميل إلى الارتفاع في الأوقات الرواج الاقتصادي، في حين انه يميل إلى الانخفاض في أوقات الكساد، وبالتالي فإنه من الصعب على البنك المركزي أن يحدد بدقة الآثار المترتبة على سياسة النقدية، من خلال مراقبة معدلات الفائدة لوحدها[2].

2- معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى

يعتبر سعر صرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد و يرفع القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية[3]، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، ولذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم، له نتائج ثقيلة منها:

- إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد؛

---

[1] عمار بوزعرور، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر-**، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015)، ص.124

[2] نصيرة بن نافلة، **مرجع سابق**، ص.38

[3] لحلو موسى البخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، (لبنان: مكتبة حسين المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص.59

- إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر، يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل.[1]

لذلك فلا يمكن للاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي، أن تركز جميع الأهداف الوسيطة لسياستها النقدية على معدل الصرف، فالهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على نقد معين، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية، يمكن للبنك المركزي أن يستنفد احتياطاته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا[2].

3- المجمعات النقدية

إن استخدام الأهداف الوسطية يختلف غالبا من بلد لأخر، فالسلطات النقدية لمختلف البلدان تستعمل معطيات ومجاميع معينة كأهداف وسطية لسياستها النقدية، كما أن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقديين الهدف المركزي للسياسة النقدية، ولهذا السبب فان السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدريج، بداية بشكل غير معلن ثم معلن، مثل النظام الفدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتدءا من 1972، بنك ألمانيا الفدرالي انطلاقا من 1974، بنك انجلترا وبنك فرنسا انطلاقا من 1976، و تنص نظرية النقديين على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت(من 3% إلى 5%) للنقد[3]، ويعتقد النقديون بأن كمية النقود هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي ويبين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت وهي:

- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار؛
- زيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فان السياسة النقدية تستطيع أن تجعل أثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى؛

---

[1] علي سنوسي، **مرجع سابق**، ص.147

[2] Philipe Jaffré, **Monnaie et politiques monétaires**, (Paris: Economica, 4em édition, 1996), p.102

[3] صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص ص.128،129

- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك،

وترتكز هذه النظرة لاستعمال المجمعات النقدية على المبررات التالية:

- إن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديدها وحسابها ونشرها؛
- يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور، ولذلك فان الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها، ولكن في السنوات الأخيرة ظهر مشكل رئيسي يتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي، نظرا لتغير سرعة تداول النقد، ونتيجة للابتكارات المالية الحديثة، ولهذا فإنه يبقى الإشكال مطروحا حول المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد، وهل يلجأ إلى المجمع النقدي الضيق M_1 أوM_2 ، أو المجمع النقدي الأوسع M_3 عند وجود ابتكارات مالية مستمرة[1]حيث:
  - M_1: تعرف بمجموع وسائل الدفع، وتشمل الأوراق والنقود المعدنية المتداولة + الودائع الجارية، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا؛
  - M_2: وتشمل M_1 مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار على الحسابات أو الدفاتر وهي أقل سيولة من M_1 ؛
  - M_3: تشمل M_2 مضافا إليها الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات أذونات الخزينة، وهي أقل سيولة منM_2 .

فهناك مبررات لاستخدام المجمع الواسع أو المجمع الضيق، فالمجمع الضيق للنقود يسمح بالتركيز على وظيفة النقد، فهو لم يكن بعيدا عن الابتكارات أو المشتقات المالية الحديثة لأن المجمع النقدي M_2 الذي يضم M_1، وتوظيفات في حسابات على الدفاتر، يتأثر بشدة باجتذاب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعمليات الإيداع في حسابات على الدفاتر لدى البنوك.

---

[1] عمار بوزعرور، **مرجع سابق**، ص ص.107،108

كما أن المجمع النقدي M_1 يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية عندما يكون يحتوي على مبالغ كبيرة من الأموال غير المستثمرة، فيستطيع أصحابها تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى، تخرج عن المجمع M_1 لكونه يدر مردودية أفضل، أما المجمع الموسع فإنه يسمح بالاقتراب من تحديد كل التوظيفات المالية، لكنه قد لا يصبح دقيقا ولا يمكن ضبطه بسبب إعادة تركيب جديدة لمحفظات الأوراق المالية، مثل انتقال أصحاب الاستثمار من السندات إلى شهادات الإيداع نتيجة تنبؤات حول معدل الفائدة.

ولكن الملاحظ هو أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية لمعظم البلدان المتقدمة والنامية معا.[1]

هذا ويشترط في الأهداف الوسطية بعض المعايير حتى يكون لها اثر على الأهداف النهائية وهذه المعايير هي[2]:

- **القابلية للقياس:** يعتبر قياس الهدف الوسيط بدقة وفي الوقت المناسب أمرا أساسيا للحكم على مدى فعالية إجراءات السياسة النقدية، وبالنسبة للقياس فان البيانات تتاح في فترة قصيرة قد تكون شهريا أو بتأخيرها لمدة أسبوعين مثلا وقد تصل حتى السنة، ومن ناحية أخرى فان بيانات الناتج القومي أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية، والقاعدة النقدية هي أهداف وسطية بدلا من التركيز على أهداف أخرى مثل الناتج القومي، ولذلك فالأهداف الوسطية تقدم إشارات أوضح على اتجاهات سياسة البنك المركزي.[3]
- **القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط:** للتأكد من بناء الإستراتجية بشكل جيد يجب على البنك المركزي أن يكون لدية القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، وذلك لإعادة ذلك المتغير للمسار المستهدف في حالة خروجه عن ذلك المسار، ولا تعني القدرة على السيطرة معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط عن الاتجاه الصحيح فقط، وإنما يجب أن يكون لديه القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي، ويمكن للبنك أن يسيطر على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، ولكن قد تفوق سيطرة البنك على سعر الفائدة أكثر من المعروض النقدي، ولكن البنك المركزي لا يستطيع أن يحدد سعر الفائدة

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، **مرجع سابق**، ص.85

[2] عمار بوزعرور، **مرجع سابق**، ص.102

[3] معهد صندوق النقد الدولي، **إطار السياسة النقدية**، (واشنطن: الدورة الدراسية عن سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، 2005)، ص.2

الحقيقي لأنه لا يمكن السيطرة على توقعات التضخم، ولهذا لا يمكنه أن يجزم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط[1].

- **إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** يعتبر هذا المعيار الأكثر أهمية، إذ يجب أن تتوفر إمكانية التنبؤ على الهدف النهائي لكي يلعب الهدف الوسيط دوره بشكل جيد، ولا يزال النقاش قائما حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية، إلا أن التجارب العملية تتجه إلى تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على التنبؤ بأثر سعر الفائدة مما يؤدي باستخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط[2].

ثالثا: الأهداف النهائية

تعرف على أنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية[3]، وطالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها إجمالا، ورغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة بما تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى، إلا أن هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص[4] يمكن حصرها في أركان المربع السحري الذي جاء به كالدور Kaldor (والتي تطرأنا إليها قي البحث الثالث من الفصل الأول) والمتمثلة في:

- تحقيق معدل عالي من النمو
- العمالة الكاملة
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار
- توازن ميزان المدفوعات.

---

[1] صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص.123

[2] لحو موسى بوخاري، **مرجع سابق**، ص.64

[3] الطيب فتان، نوال بوشنتوف،" أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر"، **مجلة المغرب للاقتصاد والتسيير**، المجلد 4، العدد 2، (سبتمبر 2017)، ص.102

[4] Fridmen Milton, **The Optimum Quantity of Mony and Other Essay**, (London: Macmillan, 1973), p.95

وجاءت هذه الأهداف الرئيسية لمعرفة دور السياسة النقدية، بحيث قبل 1929(أزمة الكساد)، كان هدف السياسة النقدية المطبقة من طرف السلطات النقدية، هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، لكن "كينز" جاء بسياسة مغايرة وهي السياسة المالية، حيث ظهر هدف أخر للسياسة النقدية، وهو تحقيق العمالة الكاملة، ومع منتصف خمسينات القرن الماضي، ظهر هدف تحقيق معدل عال من النمو، وتلاه الهدف الرابع وهو توازن ميزان المدفوعات[1].

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تعبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية[2]، ويمكن تقسيمها أو تصنيفها إلى أدوات كمية (غير مباشرة)، وأدوات كيفية (مباشرة) كما يلي:

أولا: الأدوات الكمية (الغير المباشرة) للسياسة النقدية

يهدف البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية من خلال هذه الأدوات إلى فرض رقابة غير مباشرة على الائتمان حيث يتجه تدخله أساسا نحو إعادة تمويل البنوك، عن طريق أساليب غير مباشرة تسمح له بالتحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي، مع مراعاة قوى العرض والطلب في سوق النقد[3].

كما يهدف إلى التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على مستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من سياسة معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني[4].

---

[1] Marie Delaplace, **Monnaie et Financement de l'économie**, (Paris: Dunod, 4em édition, 2013), p.118

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص.79

[3] Sylvie Diaktine, **Institutions et mécanismes monétaires**, (paris: édition Armand Colin, 1996), pp.124-127

[4] عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي -البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية-**، (عمان: مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة نشر)، ص.202

1- سياسة معدل إعادة الخصم

يعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان، ويعبر عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، مقابل خصم ما لديها من أوراق تجارية، مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق[1].

واستنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين.

أما فيما يخص تأثير معدل إعادة الخصم فله تأثُير مباشر على احتياطات البنوك لدى البنك المركزي وعلى حجم القروض المخصومة، وتأثير غير مباشر على العرض النقدي[2].

فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ لتخفيض سعر إعادة الخصم فيزداد خصم الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية، وزيادة حجم الاحتياطات النقدية لديها مما يخفض تكلفة قروض البنوك التجارية الممنوحة للأفراد والشركات، فيتوسع الطلب على الائتمان وبالتالي يزيد العرض النقدي[3] .

وبالعكس إذا رغب البنك المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية، فإنه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من تكلفة اقتراض البنوك التجارية، فترتفع تكلفة قروض هذه الأخيرة المقدمة للعملاء وبالتالي يقل الحجم الائتماني المصرفي وعرض النقد.

وتتوقف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم على عدة عوامل منها:

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية؛

---

[1] زهرة سيد أعمر، د. دحمان بن عبد الفتاح، "اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر – دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014-"، **مجلة الحقيقة**، العدد 41، 2017، ص.761

[2] أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، (مصر: الدار الجامعية، 2007)، ص.20

[3] محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009)، ص ص.26،27

- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية، وكذلك مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.[1]

2- سياسة السوق المفتوحة

ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية ببيع وشراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة، بغرض التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة[2].

وتعد هذه الأداة من أهم أدوات السياسة النقدية بالنسبة لعدد كبير من الدول في العالم خاصة المتقدمة منها، حيث تحدث أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، فقيام البنك المركزي بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية، يمكن هذه الأخيرة من التوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع ومن ثم يزداد المعروض النقدي.

بينما قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية الحكومية تزيد من مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطياتها من النقود السائلة، وتنخفض قدرتها على خلق الائتمان، ويقل بذلك عرض النقود.

كما أن دخول البنك المركزي بائعا يخفض من سعر الأوراق المالية في السوق، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة، وتقل رغبة رجال الأعمال من الاقتراض من البنوك ويحدث العكس في حالة دخوله كمشتري[3].

ويتوقف فعالية هذه الأداة على عدة عوامل منها :

- احتياطات البنوك التجارية وكمية النقد المتداولة يجب أن تتغير وفقا لعمليات السوق؛
- البنوك التجارية تستجيب للزيادة أو الانخفاض في الاحتياطات النقدية في تقديم التسهيلات الائتمانية للوحدات الاقتصادية؛
- مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه البنك المركزي، حيث تزداد فعالية عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح وتقل بتصادمها،

---

[1] د. صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص.150

[2] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، (عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010)، ص.251

[3] عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، **مرجع سابق**، 2013، ص.25

- توفر سوق سندات حكومة كبيرة ومتطورة ومنظمة، فعدم وجود مثل هذا السوق لا يمكن تصور وجود عمليات السوق المفتوحة تتسم بالفعالية في التأثير على كمية النقد المتداولة؛
- درجة تقدم الوعي الائتماني والمصرفي يعتبر محددا هاما لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة.

ونذكر أن استخدام سياسة السوق المفتوحة في البلدان النامية لا تزال محدودة لسبب ضيق أسواق الأوراق المالية في معظم هذه البلدان، لذا يتم الاستعاضة عنها بالأساليب والسياسات المباشرة كسياسة الاحتياط القانوني وسياسة سعر الخصم[1].

3- سياسة الاحتياطي الإجباري

تتمثل سياسة الاحتياطي الإجباري بما يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية من الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطات وبدون مقابل تلتزم البنوك التجارية بتقديمها له[2]. وتعتبر هذه السياسة من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي[3].

ويلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها، وبالعكس يعمد إلى خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع وبالتالي زيادة عرض النقود.

وتكون هذه الأداة أكثر فعالية ونجاعة إذا كان وعاء الاحتياطات الإجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع، وعدم وجود تسرب نقدي أو الاكتناز وكذا عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات من قبل السلطات النقدية. وكما تعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات فعالية خاصة في الدول النامية، أين يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام الأسواق المالية.[4]

---

[1] محمد ضيف الله القطابري، **مرجع سابق**، ص ص.28،29

[2] Edwin Mans field, **economics**, (Norton company: Newyork, 1989), p.297

[3] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ، 2009)، ص.224

[4] بلعزرز بن علي، **مرجع سابق**، ص.128

ثانيا: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان، أدوت كيفية والتي تهدف إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات الأخرى، ويمكن توضيح أبرز هذه الأدوات التي قد يلجأ إليها البنك المركزي فيما يلي:

1- سياسة تأطير القرض

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية ويسمى أيضا تخصيص الائتمان[1]، وتعني هذه السياسة أن تقوم السلطات النقدية بتحديد حجم محدد للقروض المقدمة من طرف البنوك التجارية، بواسطة قوانين إدارية مباشرة تكون محددة في السنة، مثل أن لا يتعدى ارتفاع مجموع القروض الممنوحة نسبة محددة وكل بنك يخالف هذه النسبة يسلط عليه البنك المركزي عقوبة يحددها القانون، ويكون الغرض من هذه السياسة هو الحد من خلق النقود[2].

2- السياسة الانتقائية للقرض

تهدف هذه السياسة إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها وتحفيزها، أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى أخر[3].

3- الودائع المشروطة من اجل الاستيراد

تكمن هذه السياسة في إلزام البنوك المركزية المستوردين بإيداع مبلغ تسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لديهم لمدة محددة، وبما أن المستوردون غير قادرين في غالب الأحيان على تجميد أموالهم

---

[1] صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص.156.

[2] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة مقارنة الجزائر وتونس-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2014/2013)، ص.32.

[3] Michelle de mourgue, **la monnaie-système financière et théorie monétaire**, (France: Economica, 3^{em} édition, 1993), p.238

الخاصة، فهم يلجئون عادة إلى القرض البنكي، فتعمل هذه الأداة على تقليص حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، وعلى رفع تكلفة الواردات.

4- النسبة الدنيا للسيولة

يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم وهذا للتحكم في الإقراض من طرف البنوك التجارية[1].

5- تنظيم القروض الاستهلاكية

تتسم اقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الاستهلاكي، وخاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط، والتي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع وسداد بقية القيمة بالتقسيط، وفي ظل تنامي عملية البيع بالتقسيط، وظهور البوادر التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة كالأثاث والسيارات، يتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الاستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض مدة التقسيط وذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليه[2].

ثالثا: الأدوات (الحديثة المساعدة) للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية هناك أدوات أخرى تسمى بالأدوات الحديثة أو المساعدة للسياسة النقدية وهي:

1- أسلوب الإقناع الأدبي

للبنك المركزي قدرة التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي الذي يعبر عن قبول البنوك التجارة لتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة[3].

---

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص ص.81،82

[2] ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق**، ص.272

[3] السيد عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، (عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2010)، ص.22

2- إصدار التوجيهات والتعليمات

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب ممل يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة.

3- الإعلام

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا بذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات.[1]

4- الودائع الخاصة

يقوم البنك المركزي من خلال هذه الأداة بفرض اقتطاع نسبة من أرصدة البنوك التجارية على شكل ودائع مجمدة عنده تمنح عليها فائدة معينة، بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني، ويهدف هذا الاقتطاع إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها المصارف عن طريق التقليل من أرصدته[2].

المطلب الرابع: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

إن انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي يتم من خلال ما يعرف بقنوات السياسة النقدية، فقناة الإبلاغ تعبر عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط[3]، أي بمعنى آخر الطرق التي تمارس عبرها السياسة النقدية التأثير على قرارات الأعوان، وسير الاقتصاد[4] وتصنف هذه القنوات إلى قنوات تقليدية تعبر عن تأثير

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الإصلاح النقدي**، (الجزائر: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1993)، ص.40

[2] عبد الله عقيل جاسم، **النقود والمصارف**، (الإسكندرية: الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، 1994)، ص.214

[3] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص.77

[4] Bichot Jacques, **La monnaie et les systèmes financiers**, (France: Ellipses/ édition Marketing S.A, 1997), p.54

السياسة النقدية من منظور النقود (جانب الطلب)، وقنوات حديثة تعبر عن تأثيرها من منظور القرض (جانب العرض)[1].

أولا: قناة سعر الفائدة

قناة سعر الفائدة هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو[2]، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل في إطار نموذج الكينزي **(IS-LM)** ، الذي يمثل التوازن الآني في سوقي السلع والخدمات وسوق النقد في الاقتصاد المغلق والتي يمكن تلخيص مضمونها على النحو التالي :

$$M\uparrow \Longrightarrow i_r \downarrow \Longrightarrow I\uparrow \Longrightarrow Y\uparrow$$

حسب المفهوم الكينزي عند القيام بسياسة نقدية توسعية(↑ **M**) سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية (↓ i_r) ومن ثم فيؤدي ذلك إلى انخفاض تكلفة رأس المال أو الاقتراض، وهو ما يعمل في رفع نفقات الاستثمار(↑**I**) فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وحجم الإنتاج (↑**Y**)، أما في الحالة العكسية أي عند القيام بسياسة نقدية انكماشية سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة الحقيقي (↑ i_r) وهذا ما يرفع من تكلفة رأس المال وهذا له تأثيره على نفقات الاستثمار التي تنخفض، ومن ثم أثره على خفض الإنتاج[3].

وكما تكمن الآلية الأساسية في إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي بدفع له سعر الفائدة الذي يسمى سعر إعادة الخصم، فعندما يريد البنك المركزي انتهاج سياسة نقدية مقيدة فإنه يرفع من معدل إعادة الخصم، والعكس في حالة انتهاج سياسة نقدية انكماشية .

ثانيا: قناة سعر الصرف

قناة سعر الصرف هي قناة تقليدية ولقد حضيت بالاهتمام من خلال النموذج الكينزي-IS) (LM/PB المتمثل للتوازن الاقتصادي الكلي في ظل الاقتصاد المفتوح (التوازن الآني لأسواق السلع والخدمات وسوق النقد وسوق حركات رؤوس الأموال)، وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت والمرن.

تعمل هذه القناة من خلال تأثيرات أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض أسعار الفائدة سوف تخفض من حجم الودائع الأجنبية في البلد المعني، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية بالمقارنة

---

[1] Rossi Sergio, **Macroéconomie monétaire-théories et politiques**-,(Zurich: Schulthess Verlag, 2008), p.256

[2] عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، **مرجع سابق**، 2013، ص.125

[3] أحمد شعبان محمد علي، **مرجع سابق**، ص.120

مع العملات الأجنبية، والتي أصبحت نادرة نسبياً، يعبر عن ذلك في انخفاض قيمة العملة المحلية (E)، في مقابل العملات الأجنبية، هذا ما يجعل السلع المحلية أرخص من السلع الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع (NX)[1]، ومن ثم زيادة الناتج الكلي المحلي (Y) ويتضح تأثيرات السياسة النقدية التوسعية من خلال قناة صافي الصادرات في معادلة الاتجاهات الآتية[2]:

$$i\downarrow \Longrightarrow E\downarrow \Longrightarrow NX\uparrow \Longrightarrow Y\uparrow$$

وعند إتباع سياسة نقدية انكماشية ينخفض العرض النقدي فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة بالخارج، وهو ما يؤدي إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية ورفع الطلب على العملة المحلية، فتتجه هذه الأخيرة إلى الارتفاع أكثر، وذلك ما يؤثر سلبا على الصادرات بالتالي ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وينتهي الاقتصاد إلى حالة كساد وركود اقتصادي.

ثالثا: قناة أسعار السندات المالية

هذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدوية في تحلليهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين، وهما قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار(q) وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.[3]

1- قناة توبين للاستثمار

إن نظرية توبين (Tobin 1969) للاستثمار وكما تعرف كذلك بنظرية q لتوبين تشرح تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد من خلال تأثيرها على قيم الأسهم، حيث يرى توبين أن الاستثمار للمنشآت يرتبط بالقيمة السوقية لرأس المال، مقارنة مع تكلفة إحلاله أو كما يسميها بالقيمة البورصية أي قيمة المستثمر في البورصة، فـq لتوبين إذن تمثل النسبة بين قيمة رأس المال الموجود حاليا إلى تكلفة إحلاله أو استبداله، علما أن هذه الأخيرة تعكس الأرباح الحالية والمتوقعة لرأس المال وتتخذ

---

[1] الطاهر عبد الله، علي الخليل موفق، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، (الأردن: مركز يزيد للنشر، الطبعة الأولى، 2004)، ص.343

[2] Mishkin Frèderic, **Monnaie banque et marché financiers**, (France: Pearson Education, France, 2010), p.205

[3] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص.78

المنشات قراراتها الاستثمارية بناءا على هذه النسبة، وعليه فان النسبةq تساوي القيمة السوقية للشركة مقسومة على نفقة إحلال رأس المال.

ووفق هذه النظرية فان السياسة النقدية التوسعية التي تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، تؤثر على الأسعار السوقية للأصول المالية بارتفاعها، وبالتالي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من الاستثمار في هذه الأصول المالية، نتيجة لذلك ترتفع q لتوبين ويزيد طلبات المنشات على الاستثمار، ومنه زيادة الطلب الكلي الذي ينعكس على ارتفاع حجم الناتج الوطني.[1]

2- قناة أثار الثروة على الاستهلاك

وفق نظرية دورة الحياة للاقتصادي فان الإنفاق الاستهلاكي يتحدد بموارد الأفراد الاستهلاكية طيلة حياتهم والتي تتكون من رأس المال البشري، رأس المال الحقيقي، والثروة المالية، وطبقا لأثار الثروة على الاستهلاك فان السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، مما يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم ويترتب عنه حدوث زيادة في قيمة الثروة المالية، مما يؤدي زيادة موارد المستهلكين على مراجل حياتهم المتاحة للاستهلاك الأمر الذي يرفع من الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم حدوث ارتفاع في الناتج الكلي[2].

رابعا: قناة الائتمان

تلعب السياسة النقدية تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي عن طريق قناة الائتمان من خلال القناة الضيقة للقرض التي تؤدي دورها تبعا لما تمتلكه البنوك من احتياطات نقدية، والقناة الموسعة للقرض والتي تلعب دورها من خلال ميزانية الوحدات الاقتصادية (محافظهم المالية).

1- قناة القرض البنكي(القناة الضيقة للقرض)

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي، ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطيات والودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم

---

[1] ليلى أسمهان بقبق، "دراسة قياسية لقنوات تاثير السياسة النقدية في الجزائر(1964-2012)"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، العدد 2، (سبتمبر 2014)، ص.160

[2] علي ذهب، "آليات انتقال اثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي"، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد 02، (جوان 2017)، ص ص.279،280

الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي (المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة)، وهو ما ينعكس على زيادة ألأسعار والناتج الإجمالي وتحدث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية التقييدية.

وتجدر الإشارة أن الآثار السابقة للسياسة النقدية تمس خصوصا المشروعات الصغيرة والوحدات الاقتصادية التي لا تتوفر لها مصادر أخرى للتمويل غير الائتمان المصرفي[1].

2- قناة ميزانية المؤسسات

هذه القناة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الصدمات النقدية وقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات من خلال تأثير هذه الصدمات في الوضع المالي للشركة، ومضمون هذه القناة أن علاوة التمويل الخارجي التي يعتمد عليها المقترض(المتمثل في الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمنشأة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية) تعتمد في الأساس على وضعه المالي، أي وضع المؤسسة المقترضة حيث يؤدي انخفاض صافي قيمة أصول الشركات إلى تزايد مخاطر مشكلة تماثل المعلومات(مخاطر الاختيار السيئ) أي سوء النية، مما يؤثر على حجم الائتمان الممنوح لتلك الشركات وبالتالي انخفاض الاستثمار، والناتج هذا في حالة الانكماش، أما عند إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى حدوث ارتفاع في أسعار الأسهم مما يؤدي إلى زيادة صافي الثروة للشركات، ويترتب عن هذه الزيادة انخفاض أو نقص مشاكل كل من الاختيار السيئ والخطر المعنوي، وهو ما يؤدي بدوره زيادة الإقراض لهذه الشركات الأمر، الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري ومن ثم زيادة الناتج الكلي[2].

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره المختلفة، حيث تطور مفهومها بتطور النظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة، والتي تشكل الإطار الأساسي لفهم هذه السياسة وكيفية تطبيقها، وكما حظيت هذه النظريات باهتمام الكثير من الاقتصاديين، وتباينت أرائهم حول النقود وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

---

[1] ليلى اسمهان بقبق، أ.بورقعة سنوسي، "دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة- حالة الجزائر-، دراسة قياسية (1990-2014)"، **مجلة الاقتصاد والمالية**، العدد 01، (جانفي 2016)، ص.5

[2] علي ذهب، **مرجع سابق**، ص.280

وعليه سنتناول في هذا المبحث السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي، السياسة النقدية في الفكر الكينزي، السياسة النقدية في الفكر النقدوي، وفي الأخير السياسة النقدية في تحليل التوقعات العقلانية.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

لقد بني التحليل النقدي الكلاسيكي على مبدأ حيادية النقود الذي ينص على أن النقود ما هي إلا ستار يخفي الجوانب الحقيقية للاقتصاد، ومن ثم يقتصر دورها على تسيير النشاط الاقتصادي دون التأثير على مستواه، الأمر الذي ينعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار دون سواه[1].

وكما اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود بينما نظر البعض الآخر إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلا لهم، فظهرت كنتيجة لذلك نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود ونظرية الدخل، وجهت الأولى اهتماما من ناحية عرض النقود والمعروفة بمعادلة فيشر للتبادل، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها والمتمثلة في معادلة كمبريدج.

ويستند النموذج الكلاسيكي إلى الافتراضات التالية[2]:

- يتم النمو تلقائيا دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية(حيادية النقود)؛
- تحقق قانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب المساوي له)؛
- تسود كل أسواق السلع والخدمات بما فيها سوق العمل المنافسة الكاملة، كما أن الاقتصاد دوما في حالة التشغيل الكامل؛
- المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع والخدمات؛
- لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي، بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس فقط على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي، ولكن تبنى قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج، وعندما يقرر العمال كمية العمل التي

---

[1] عبد الحق عتروس، محمد دهان، "أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد الخامس، (جوان 2009)، ص.3

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، **مرجع سابق**، ص.41

يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي، وليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.

أولا: نظرية كمية النقود (معادلة فيشر للتبادل)

تعتبر نظرية كمية النقود الإسهام الرئيسي للاقتصاديين الكلاسيك وخلاصة تطور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في نظرته للظواهر النقدية، وتعود أول محاولة لصياغة نظرية كمية النقود في شكل رياضي للاقتصادي (سيمون نيوكمب) عام 1886م، إلا أنها لم تنتشر ولم تطبق، حتى جاء العالم الاقتصادي (إيرفنج فيشر) بصيغته الرياضية المشهورة عام 1917م، والذي أطلق عليها صيغة فيشر نسبة إلى مكتشفها أو معادلة التبادل أو صيغة دوران المعاملات، الذي تم تطويرها لاحقا على يد مجموعة من الاقتصاديين في جامعة (كامبردح) وعلى رأسهم الاقتصاديون (مارشال و بيجو)، وأطلقوا على معادلتهم اسم معادلة كمبردج نسبة إلى الجامعة، وتسمى من قبل البعض بصيغة الأرصدة النقدية أو أثر بيجو تمييزا لها عن صيغة فيشر.[1]

1-افتراضات نظرية كمية النقود

قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معدلة التبادل "لفيشر"، و معادلة الأرصدة النقدية "كمبريدج"، على مجموعة من الفرضيات التالية[2]:

أ- ثبات حجم المعاملات: تعتبر هذه الفرضية أحد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد أن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية، حيث تقوم النظرية الكمية في بناء صيغتها على فرضية أن حجم المعاملات، ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها، وكما يعتبر متغير خارجي لا يتأثر بالمتغيرات التي تشمل عليها المعادلة ومن ثم يعامل أنه ثابت، خاصة وأن العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات هي ثابتة.

فالنقود حسب النظرية الكلاسيكية ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط للمبادلة ودورها محايد في الاقتصاد، فهي تستند إلى قانون ساي الذي مفاده " كل عرض يخلق طلبا مساويا له"، فالعرض الكلي دائما يساوي الطلب الكلي.

---

[1] محمد ضيف الله القطابري، **مرجع سابق**، ص ص.38،39

[2] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص ص.10-12

ب- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة: تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بالنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار. فزيادة النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة تداول النقود.

ت- ثبات سرعة دوران النقود: يقصد بسرعة تداول النقود متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول النقود في المعاملات المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

وتنص هذه النظرية على أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، وتتمثل هذه العوامل في درجة كثافة السكان، وتطور عادات التعاملات المصرفية ومستوى تطور، وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية، وكل هذه العوامل لا تتغير في الأجل القصير.

2- معادلة التبادل لأرفنج فيشر

يعتبر الاقتصادي أرفنج فيشر أول من قدم الصياغة الكاملة للنظرية الكمية من خلال وضعه لمعادلة التبادل[1]، التي تؤكد على وجود علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة في السوق والمستوى العام للأسعار، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويقها، ويمكن صياغة المعادلة رياضيا كما يلي[2]:

$$M.V=P.T$$

حيث أن:

M: كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية محددة؛

V: سرعة دوران النقود؛

P: المستوى العام للأسعار؛

T: كمية المبادلات من السلع والخدمات خلال نفس اللحظة الزمنية.

ولتحديد مستوى الأسعار، يمكن صياغة هذه المعادلة على النحو التالي:

---

[1] Christian Tatin, **Les grands textes de la pensée monétaires**, (Espagne: champs classiques, 2014), p.311

[2] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص ص.13،14

$$P=M.V/T$$

إن نظرية كمية النقود تقوم على الاعتقاد بثبات حجم المبادلات (T)، وسرعة تداول النقود(V)، وفي أن كمية النقود(M) هي المتغير المستقل، والمستوى العام للأسعار(P) هو المتغير التابع، وعليه إذا بقيت سرعة التداول للنقود ثابتة (على الأقل في الأجل القصير)، مع عدم تغير حجم الناتج خلال هذه المدة، فإن المستوى العام للأسعار سوف يتغير (صعودا و هبوطا)، وفقا لتغيرات كمية النقود المتداولة في المجتمع، لأن الزيادة التي تطرأ على كمية النقود المتداولة لا يقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج، ولا تأثير على مستوي الدخل الحقيقي، وذلك باعتبار أن كل زيادة في كمية النقود تنفق بالكامل (أي زيادة الطلب) في ظل وجود الاقتصاد في وضعية التشغيل الكامل[1].

ثانيا: معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج)

لقد صاغ هذه المعادلة الاقتصادي ألفريد مارشال "Marshal Alfred" واستكمل جهوده الاقتصادي بيجو"Pigou" من جامعة كامبردج[2]، والتي تسمى بمعادلة الأرصدة النقدية وتعني أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة معينة من دخولهم النقدية في شكل أرصدة نقدية، ولهذا ارتكز تحليل كامبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة، وذلك لمقابلة ما يقومون بشرائه من السلع والخدمات والمعاملات، وهو ما يطلق عليه عندهم بالتفضيل النقدي[3]. باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثير غير مباشر، وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة كما يلي[4]:

$$M.V=P.Y.....(1)$$

بحيث تمثل:

M: كمية النقود؛

P: المستوى العام للأسعار؛

---

[1] د.صالح تومي، **مرجع سابق**، ص.100

[2] لحلو موسى البخاري، **مرجع سابق**، ص.44

[3] عمار بوزعرور، **مرجع سابق**، ص.134

[4] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص.17

V: سرعة دوران النقود؛

Y: الدخل الحقيقي.

ولما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي(K) وسرعة دوران النقود هي علاقة عكسية حيث:

$$K=1/v.....(2)$$

بحيث تمثل:

(K): النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية؛

وبمقارنة المعادلة (1) بالمعادلة (2)، نحصل على الصيغة الرياضية النهائية لمعادلة كامبردج:

$M/K=Y.P$ أي أن: $M=P(Y.P)$

وعليه نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، بشرط ثبات كل من الدخل أو الإنتاج (Y)، والتفضيل النقدي (K).

وبالرغم من اختلاف صيغة كامبردج عن صيغة فيشر في التغير الذي أحدثه "مارشال" بتعويضه الإنتاج (الدخل) محل حجم المعاملات وبتعويض سرعة دوران النقود بالتفضيل النقدي، لم يكن ليحدث الشيء الكثير على النظرية الكمية، حيث بات الاختلاف بين معادلة "كامبردج"، ومعادلة "فيشر"، تكمن أساسا في استبدال سرعة دوران النقود(V) بالطلب على النقود (التفضيل النقدي K)، ومن ثم فالأول كان يبحث عن أسباب الإنفاق وأن النقود وسيط للتبادل، والثاني كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود وأن النقود وسيط للتبادل ومخزن للقيمة، وبذلك فان سرعة دوران النقود والتفضيل النقدي هما بدلان عن بعضهما البعض، والنتيجة المستخلصة من كلايهما متماثلة حيث نجد في كلتا الحالتين أن الأسعار تتغير بنفس التغير في كمية النقود أو مستوى الدخل، كما أن السياسة النقدية في نظر الكلاسيك تبقى محايدة ودورها خلق النقود والتي ما هي إلا وسيلة للتبادل.

ثالثا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود

لقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- تجاهل أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار؛[1]
- الاهتمام بوظيفة واحدة من وظائف النقود وهي وسيط في المبادلات وإهمال الوظائف الأخرى؛
- افتراض أن الأسعار تتغير تبعا لتغير كمية النقود المعروضة، ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، **مرجع سابق**، ص.43

أخرى وهذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب أخرى غير نقدية على سبيل المثال كفشل الموسم الزراعي؛[1]

- عدم واقعية افتراض ثبات العرض الكلي للسلع والخدمات الذي يستند إلى افتراض ثبات حجم المعاملات، تحقق التشغيل الكامل بصفة تلقائية ومستمرة، وعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن أن تستخدم لزيادة الإنتاج الكلي[2]، فمع أزمة الكساد الكبير 1929 أثبتت أنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى مستوى التشغيل الكامل إذا ابتعد عنه؛
- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود إذ يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات أو نتيجة لظروف السوق أو توقعات والتأثيرات النفسية للأفراد والمشروعات، فيمكن أن تؤثر على سرعة تداول النقود في الأجل الطويل خاصة وأن الاقتصاد لا يعمل دائما عند حالة التشغيل الكامل.[3]

هذه الانتقادات السابقة التي وجهت لنظرية كمية النقود مهدت لظهور النظرية الكينزية .

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكينزي

بعد ظهور أزمة الكساد العالمي، واستفحالها في النظام الرأسمالي سنة 1929، والتي جعلت الفكر الكلاسيكي عاجزا كل العجز من حيث التنبؤ بها أو تفسيرها أو علاجها، وفي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بأن النقود محايدة ليس لها تأثير على الاقتصاد الحقيقي، وأن التغير في المستوى العام للأسعار هو نتيجة للتغير في كمية النقود، بدأ يظهر جليا ضعف فعالية السياسة النقدية الكلاسيكية، ومن هنا ظهرت المدرسة الكينزية التي جاء بها الاقتصادي الانجليزي "جون مينارد كينز"، حيث تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة، الإنتاج، الاستهلاك، الادخار، والاستثمار، وبالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل.

أولا: فرضيات وأسس التحليل الكينزي

لقد انطلق كينز من فرضيات وأسس تختلف تماما عن فرضيات الكلاسيكيين وهي:

---

[1] أنس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009)، ص.79.

[2] محمد عزت عزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، (بيروت: دار النهضة العربية، 2002)، ص.193

[3] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص ص.24،25

- ركز كينز في دراسته على الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، وأثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلا من اقتصاره على تفسير قيمة النقود والتي هي حسبه مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية، و هي مستوى العمالة والدخل الوطني، وبالتالي مستوى الطلب الفعال؛[1]
- انتقد كينز الفرض الكلاسيكي القائل بان قوة النقود لا تطلب لذاتها كونها مجرد وسيلة للتبادل، ولا تأثير لها على النشاط الاقتصادي، وأكد أن النقود تطلب باعتبارها مخزن للثروة (طلب النقود لغرض المضاربة)، وهو ما يميز التحليل الكينزي عن التحليل الكلاسيكي، الذي أوضح إمكانية أن تحدث التغيرات النقدية تأثيرا على النشاط الاقتصادي، مما يفسر إمكانية عدم حدوث توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي؛
- رفض كينز قانون المنافذ ل"ساي" القائل بأن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، وأنه يحافظ على بقاء الاقتصاد متوازنا عند مستوى التشغيل الكامل، حيث أكد إمكانية حدوث البطالة واستمرارها في حال عدم تدخل الدولة من خلال تحفيز الطلب الفعال، وفيما يتعلق بأثر زيادة كمية النقود يتفق كينز مع الكلاسيك في أن زيادتها في حالة التشغيل الكامل لا تتحقق بشكل دائم، وبالتالي فان زيادة كمية النقود ستؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل في حال وجود موارد عاطلة، وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار في حال كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل؛[2]
- جاء بنظرية عامة للتوظيف، تتميز عما سبقها من نظريات العمالة في معالجتها لكل مستويات التشغيل، فالنظرية العامة جاءت لتفسير التضخم كما تفسر البطالة حيث أن كلا منهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال، فحينما يكون الطلب ضعيفا يحدث بطالة، وحينما يزيد يحدث تضخما؛
- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية ولم يولي اهتماما كبيرا للجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع كالتشغيل العام، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني.....الخ؛

---

[1] إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2005)، ص.126

[2] محمد ضيف الله القطابري، **مرجع سابق**، ص ص.50-68

- يرى كينز أن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الشأن عند التقليديين، فباعتبار أن حالة التوازن تحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل، فان زيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الذي يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار؛
- اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير سبب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار وانتشار البطالة فهو يرى أن حجم الإنتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي لفعال، حيث يتكون من عنصرين أساسيين هما: الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية، فيتوقف الطلب على السلع الاستهلاكية على عوامل موضوعية وعوامل ذاتية ونفسية، أما الطلب على السلع الإنتاجية يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.[1]

ثانيا: النقود في التحليل الكينزي

تعتبر نظرية "كينز" لدى الكثير من علماء الاقتصاد بمثابة ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي النقدي لأنها قامت على فروض تخالف الفروض التي قامت عليها نظرية الاقتصاديين الكلاسيك التي سادت لفترة من الزمن، ففي الوقت الذي قررت فيه نظرية الاقتصاديين الكلاسيك حيادية النقود، قامت نظرية "كينز" على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي[2]، حيث يعتبر "كينز" من بين أهم الاقتصاديين الذين أعطوا اهتماما كبيرا للنقود في النظرية الاقتصادية من البداية، فهو يرفض حيادية النقود في النشاط الاقتصادي، ويستخدم "كينز" مصطلح الكمية النقدية للدلالة على عرض النقود، وتفضيل السيولة للدلالة على الطلب على النقود، ويقصد بتفضيل السيولة تلك الحوافز التي تدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بثرواتهم في شكل نقود سائلة[3].

فلا يخفى أن الكنزيون يدافعون بشراسة عن سعر الفائدة وأهميته كآلية لتنشيط الاقتصاد لان نقل الأثر إلى النشاط الاقتصادي يعتمد كلية على سعر الفائدة، وبما أن تفعيل دور سعر الفائدة سيؤدي

---

[1] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص ص.34،35

[2] حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك- المبادئ والأساسيات-**، (عمان: دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، 2014)، ص.92

[3] إسماعيل محمد هاشم، **مرجع سابق**، ص.125

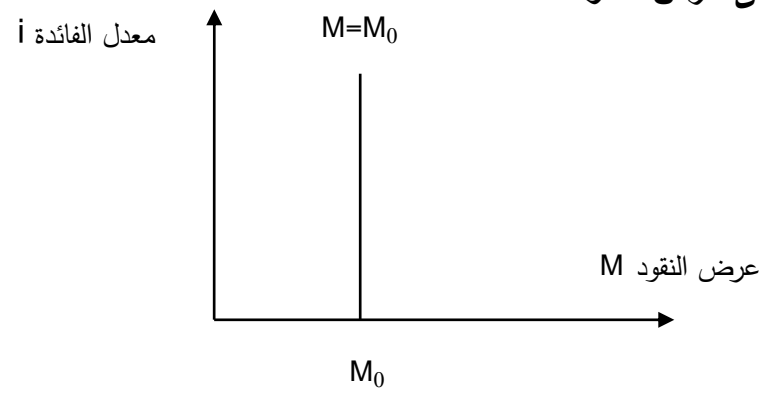
إلى تفعيل مفهوم الطلب على النقود من اجل المضاربة، وهذا منطقيا يعني أن الطلب على النقود وعرض النقود هما اللذين يحددان سعر الفائدة في السوق.[1]

فالاحتفاظ بالنقود بدلا من استثمارها جاء كنتيجة لعنصر الشك والمخاطرة بالمستقبل الذي يسيطر على الأفراد وبما يؤديه سعر الفائدة من انكماش في حجم الاستثمار، ومن ثم نقص في الطلب الكلي الفعال والذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل والإنتاج والعمالة، والعكس صحيح عند ميل التفضيل النقدي للانخفاض، وعليه يعد التفضيل النقدي طبقا للتحليل الكينزي مصدرا مهما من مصادر التقلبات الاقتصادية، حيث يركز التحليل الكينزي بصفة أساسية على اثر التغير في المعروض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي على المسار الاقتصادي[2].

1- عرض النقود:

يرى كينز ضرورة تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية من أجل تصحيح الاختلالات، وهو ما يجعله يوكل للسلطة النقدية مهمة الإشراف على عرض النقود، حيث يعتبر كينز عرض النقود متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية، ومستقل تماما عن متغير سعر الفائدة بمعنى أن عرض النقود غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة[3]، وهو ما يبرر رسم منحنى عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (2-1): منحنى عرض النقود



[1] عبد الرزاق نذير، الطيب داودي، السياسة النقدية بين المرونة ومنهج القواعد في ميزان الاقتصاد الإسلامي، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 15، جوان 2014، ص.341

[2] عباس كاظم الدعمي، **السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010)، ص.31

[3] ناظم محمد الشمري، محمد موسى الشريف، **مدخل في علم الاقتصاد**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص.332

2- طلب النقود

يري كينز أن النقد لا يطلب فقط لأداء المبادلات، بل يطلب أيضا لذاته، وبذلك يعد مخزنا للقيمة، فالنقد يحتفظ في ذاته على قدرة تسمح للفرد بالاختيار بين عدة استعمالات و هي قدرة لا تتوفر في السلع الأخرى، ولهذا السبب يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بالسيولة، أو ما يطلق عليه كينز تفضيل السيولة فمهما كانت الأسباب والدوافع للاحتفاظ بالنقد فان قرار الفرد يتناسب مع تلك المنفعة.

وفي هذا الإطار، يذكر كينز في النظرية العامة ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقد وهي: دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة، ورغم أن دافعي الاحتياط والمضاربة يعدان بمثابة إضافة في الصياغة الكينزية، بالنسبة للصياغة التقليدية التي انحصرت في دافع المعاملات فقط، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن دافع الاحتياط في الحقيقة كان معروفا منذ ظهور النقد، ولذا تعتبر الإضافة الأصلية التي قدمها كينز في دافع المضاربة.

وفيما يلي دوافع النقد كما صاغها كينز في النظرية العامة:

أ- دافع المعاملات: ويقصد به الاحتفاظ بالنقد لغرض استعماله كوسيط في المبادلات وحيث أن كينز يقسم المتعاملين إلى أفراد ومؤسسات (بمختلف أشكالها)، فانه يقسم هذا الدافع بدوره إلى قسمين:

- ✓ **دافع الدفع (المدفوعات):** ويعد أهم الدوافع ومبرره هو الفاصل الزمني بين الدخل وصرفه، ولذلك كلما زاد هذا الفاصل الزمني (فترة الحصول على الدخل)، كلما زاد الحجم من الدخل الذي يجب الاحتفاظ به لهذا الغرض وكما أن هذا الحجم يتناسب طردا مع مستوى الدخل.
- ✓ **دافع المشروع:** ويهدف إلى سد الفاصل بين وقت إجراء النفقات المهنية ووقت استلام حصيلة البيع ويمثل هذا النوع ذلك النقد الذي يحتفظ به التجار لسد الفاصل بين الشراء والتحصيل ويأخذ هذا الدفع نفس خصائص دافع الدفع.[1]

ب- دافع الاحتياط: يقصد بدافع الاحتياط رغبة الأفراد (المشروعات) في الاحتفاظ بالنقود قي صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة والغير متوقعة، أو الاستفادة من الفرص الغير متوقعة كانخفاض أسعار بعض السلع، أما المشروعات فهي تهدف إلى هذا النوع من الإجراء لمواجهة ما قد يحدث من طوارئ أو كوارث تتطلب القيام بنفقات إضافية متعلقة بالإنتاج، أو الاستفادة من فرص نفقات رابحة.

---

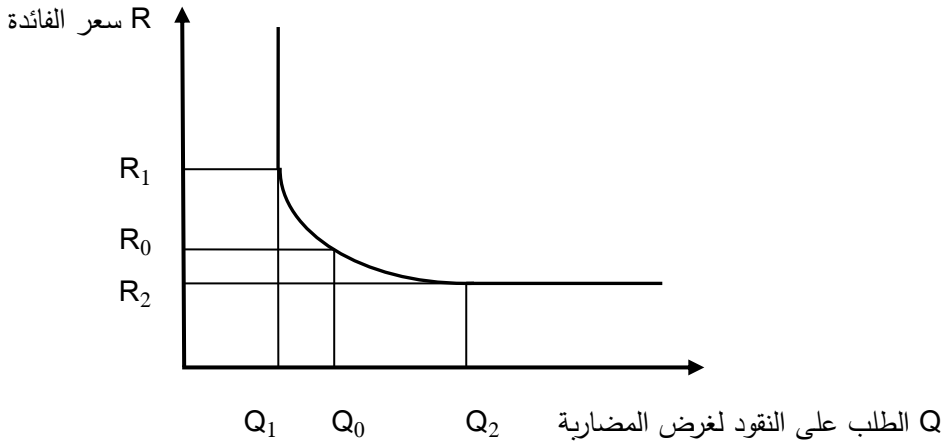
[1] رحيم حسين، **النقد و السياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، (عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006)، ص ص.91،92

وتزداد رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود سائلة لغرض الاحتياط كلما زادت حالة عدم التأكد السائدة في المجتمع، ويتوقف هذا الدافع على حجم الدخل فهو يتناسب طرديا معه.

ت- دافع المضاربة: إن الاحتفاظ بالنقود لدافع المضاربة يمثل توافر أرصدة نقدية في شكل سيولة يخصص للمضاربة ويحقق الأرباح نتيجة التغير في أسعار الأوراق المالية في البورصات (الأسواق المالية)، حيث ترتفع قيمتها أو تنخفض وفقا لتغيرات أسعار الفائدة في السوق النقدي[1]، فإذا كانت قيم السندات مرتفعة فإنهم يلجؤون إلى بيعها والاحتفاظ بالنقود السائلة، أما إذا كانت منخفضة فإنهم يشترون المزيد منها من خلال دخولهم السوق النقدية، أو الاقتراض من السوق من اجل تحقيق أرباح في المستقبل.

إن الطلب على النقود بدافع المضاربة يرتبط بوظيفة قيام النقود بدور كمخزن للقيمة، فهو دالة عكسية لسعر الفائدة في السوق، فانخفاض سعر الفائدة سوف يزيد من الطلب على النقود لأغراض المضاربة[2]، ويمكن توضيح ذلك بيانيا:

الشكل رقم (2-2): منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة



المصدر: بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص.54

[1] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص ص.52،53

[2] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **لنقود والبنوك والمصارف المركزية** ،(عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010)، ص.101

نلاحظ من الشكل رقم (2-2)، انه عند أعلى مستوى لسعر الفائدة (R) يتجه الأفراد والمشروعات إلى استثمار كل الأموال التي بحوزتهم لشراء السندات، وعند هذا المستوى يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة (Q) عديم المرونة، فيعبر عنه بخط مستقيم موازي للمحور الرأسي.

وعند أدنى مستوى لسعر الفائدة (R_2) يفضل الأعوان الاقتصاديين الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة، فيكون الطلب على النقود مرن مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة، ويتجه المنحنى ليصبح خط مستقيم موازي للمحور الأفقي، وهنا لا يجد الأفراد ورجال الأعمال أي فائدة من استثمار أموالهم في شراء السندات[1]. وهو ما قد أثبته كينز عن وجود حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن تنخفض دونه، فأي زيادة في عرض النقود سوف لن تؤثر بعد في سعر الفائدة لامتصاص الطلب على النقود، وهو ما يسمى "بمصيدة السيولة" عند كينز.

ثالثا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية

رغم أن النظرية الكينزية أحدثت تطورا كبيرا وتحليلا جادا في الفكر الاقتصادي الحديث إلا أن البعض يرى أن الأفكار الكينزية احتوت على بعض القصور المتمثل فيما يلي:

- يعتبر البعض أن الأفكار الكينزية هي مجرد صياغة أخرى لنظرية كمية النقود تبحث نفس الشيئ (تأثير كمية النقود في الأسعار)، وبدلا من أن تسلم بالتأثير المباشر لتغير كمية النقود في مستوى الأسعار حاول "كينز" البحث عن وجود وسيط آخر تؤثر فيه النقود، ويؤثر هو بدوره على الأسعار، والنتيجة واحدة كمية النقود والأسعار، والخلاف في أن التأثير مباشر في النظرية الكلاسيكية، وغير مباشر في النظرية الكينزية؛[2]
- إن التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط، يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة في حين أهمل عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد هذا الدخل؛[3]
- إن ظاهرة مصيدة السيولة هي حالة خاصة في الطلب على النقود ولا يحصل ذلك إلا في الظروف غير الاعتيادية، وأن الطلب على النقود لغرض المضاربة مبني على افتراض الاختيار ما بين الاحتفاظ بالثروة بالكامل بالشكل النقدي أو بشكل سندات، بينما الحالة الأكثر احتمالا

---

[1] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص.55

[2] محمد ضيف الله القطابري، **مرجع سابق**، ص ص54،55

[3] محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، (الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع، 2014)، ص.88

هي توزيع الثروة ما بين النقود والسندات من خلال الاختيار بين المضاربة في توزيع ثرواتهم بين النقود، والسندات على أساس الموازنة بين العوائد والمخاطر؛

- إن "كينز" لم يشر إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة، لأنه اعتبر سعر الفائدة ظاهرة نقدية يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها لأغراض السيولة. كما أنه من الصعب تحديد الطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية دون معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر على الطلب على النقود للأغراض المختلفة التي ذكرها "كينز"؛
- لم تتناول النظرية النقدية الكينزية توضيح مستوى سعر الفائدة في الأجل الطويل وإنما اكتفى كينز بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير، وهذا فيه إهمال لأثر الزمن في تقرير سعر الفائدة خاصة في أسواق الائتمان المصرفية. وكما تتميز النظرية الكينزية بالطابع الستاتيكي وليس الديناميكي، حيث أنها تهتم بالعلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة معينة من الزمن، دون الاهتمام بأنماط الاستهلاك المتغيرة بمرور الزمن[1].

وهكذا فلم تسلم النظرية النقدية لكينز من النقد والمعارضة خاصة مع ظهور أزمات جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل، والتي عجز التحليل الكينزي على احتوائها والمتمثلة بالخصوص في معايشة التضخم مع الكساد جنبا إلى جنب، مما أدى إلى ظهور تحليل نقدي جديد بزعامة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان ممثل ومؤسس مدرسة شيكاغو ورائد تيار "النقديين".

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر النقدوي

بعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية على مسرح الفكر الاقتصادي لمدة عقدين من الزمن تقريبا، أعيدت الحياة لهذه النظرية وبالتحديد سنة 1956 على يد الاقتصادي المعروف "ميلتون فريدمان"، ولكن بتحليل جديد قدم تبريرا لأبرز الانتقادات التي وجهت للنظرية الكمية التقليدية من قبل "كينز" حول فرض ثبات سرعة دوران النقود، إذ انصب اهتمامه على دور النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد وشدد على أهمية معادلة التبادل بوصفها وسيلة تحليلية، وعلى أهمية النظرية الكمية للنقود كأداة للسياسة الاقتصادية بوصفها خير تعبير عن كمية النقود في الوقت نفسه تعتبر همزة وصل بين

---

[1] ناظم محمد نووي الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2006)، ص.316-318

السياسة النقدية ومقدار الإنفاق الكلي في الاقتصاد[1]. وكما أكدت النظرية الكمية الحديثة على أهمية النقود واعتبرت أنها مسيطرة على بقية الأصول والأدوات المالية، لذلك يطلق البعض على أصحاب هذه المدرسة اسم "النقديين" بعكس "الكنزيين"، الذين يرون بان السياسة المالية هي أكثر فعالية وتأثيرا في حل المشكلات الاقتصادية، كونها تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي أكثر من السياسة النقدية.

أولا:فرضيات المدرسة النقدوية

- تعتبر النقود العامل الأساسي الذي يحدد كل تطورات الاقتصاد؛[2]
- الاهتمام بالعلاقة بين النظرية النقدية وعملية إعادة الإنتاج، مما يعني اعتبار السياسة النقدية والائتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي؛[3]
- دالة الطلب على النقود ثابتة، أما دالة عرض النقود فهي متغيرة باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على النقود؛
- يعتبر فريدمان التضخم ظاهرة نقدية يجد مصدره في نمو كتلة النقود اكبر من نمو الإنتاج، وهذا ما هو إلا تأكيد للنظرية الكمية للنقود، غير أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار هي علاقة سببية وليست تناسبية؛[4]
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود؛
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع، والخدمات؛[5]

---

[1] محمد بلوافي، "السياسة النقدية في الجزائر"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد 2، (جوان 2012)، ص.479.

[2] عبد المنعم مبارك وآخرون، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، (الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، 2007)، ص.209.

[3] جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، (الجزائر: دار خلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007)، ص.108.

[4] عمار بوزعرور، **مرجع سابق**، ص.143.

[5] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص.65.

- الكمية الاسمية للنقود في وقت معين تتحدد من طرف السلطات النقدية، و أن سرعة دورانها غير مستقرة يمكن التنبؤ بها في دالة الطلب على النقود[1]، و تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فان التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغير في عرض النقود؛
- حصر دور الدولة في أضيق الحدود[2]، و في ذلك تأكيدا على فعالية و قوة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار، وعدم اليقين في كفاءة السياسات المالية.[3]

ثانيا: محددات الطلب على النقود لفريدمان

يتحدد الطلب على النقود عند فريدمان على ثلاثة عوامل تتمثل فيما يلي[4]:

1- الثروة الكلية

حدد فريدمان الثروة الكلية بأنها عبارة عن الثروة البشرية وغير البشرية، أي أنها تشمل كل مصادر الحصول على الدخل والثروة، وهي تقابل قيد الميزانية الذي يعتبر فيه الدخل القيد الأساسي لإمكانية حصول الفرد على السلع والخدمات، والثروة حسب فريدمان تتضمن عدة أصول أهمها النقد والأصول النقدية (السندات ذات الدخل الثابت)، والأصول المالية (الأسهم)، والأصول الطبيعية (رأس المال العيني)، ورأس المال البشري.

وكما يرى أن الأفراد يراعون ثلاثة عوامل في طلبهم للنقود، العامل الأول يتمثل في المنفعة التي يجنيها الأفراد من الاحتفاظ بالنقود لمواجهة الظروف غير المتوقعة، أما العامل الثاني فيتمثل في التكلفة التي يتحملها الفرد نتيجة احتفاظه بالنقود وتتمثل بتكلفة الفرصة البديلة فيما لو استمر المبلغ المحتفظ به، وكلفة خسارة القوة الشرائية في حال ارتفاع مستوى الأسعار، أما العامل الثالث الذي يراعيه الفرد عند احتفاظه بالنقود فهو قيد الدخل، ويرى فريدمان أن طلب الفرد للنقود يزداد بزيادة الدخل وبنسبة أكبر من زيادة الدخل.

---

[1] أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007)، ص.227

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، **مرجع سابق**، ص.66

[3] Jean François Goux, **économie monétaire et financière- théories- institutions politiques**, (Paris: Economica, 3^{em} édition, 1998), p.301

[4] محمد ضيف الله القطابري، **مرجع سابق**، ص ص.63،64

2- الائتمان والعوائد من الثروة الكلية

يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها، فالعائد بالنسبة للنقود يتمثل في سيولتها، حيث توفر لحائزها الأمان، وهو عائد غير نقدي بالإضافة إلى عائدها النقدي المتمثل في سعر الفائدة في حال إيداعها في البنك، أي قيمتها الحقيقية التي تمثل نسبة مبادلتها بالسلع والخدمات، أما السندات فتمثل دخلا ثابتا كنسبة من قيمتها السنوية (سعر الفائدة السنوي)، والشكل الثالث من الثروة يتمثل في الأسهم التي تدر عائدا سنويا يتمثل في الأرباح السنوية، أما رأس المال المادي فبحسب العائد عليها من خلال تقدير أثمانها وتغيراتها بنسبة لمدة استخدامها، أما رأس المال البشري فقد حدد الطلب عليه بنسبة رأس المال البشري، إلى نسبة رأس المال غير بشري، أو نسبة الدخل من المصدر البشري إلى الدخل من المصدر الغير بشري.

3- العوامل التي تؤثر في الأذواق وترتيب الافضليات لحائزي الثروة

يقرر هذا العامل أن العائد ليس المحدد الوحيد لتوزيع الثروة، حيث يرى "فريدمان" أن الطلب على النقود يمكن أن يتغير مستقلا عن حجم ثروة الفرد، وعن معدلات العوائد من الأصول المختلفة لمجرد حدوث تغير في الأذواق.

ثالثا: دالة الطلب على النقود لفريدمان

ينظر فريدمان إلى النقود على أنها إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري، وبناءا على هذا التحليل فان دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم، والثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبة الثروة الغير البشرية إلى الثروة البشرية، وأية متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق والتفضيلات، ويمكن صياغة دالة الطلب على النقود وفقا لتحليل فريدمان بالشكل الآتي:

$$M^d=f(p, rp, re, \Delta p/\Delta t*1/p, yp/p, w, u)$$

حيث تمثل :

M^d: دالة الطلب على النقود؛

P: المستوى العام للأسعار؛

rp: عائدات السندات ويتمثل في سعر الفائدة السوقي؛

re: عائد الأسهم ويتمثل في الأرباح السنوية؛

$\Delta p/\Delta t_{*}1/p$: معدل التضخم المتوقع؛

yp/p: الثروة بوصفها رصيد مرتبط بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة؛

w: رأس المال البشري الذي يمثل العلاقة ما بين رأس المال البشري، ورأس المال غير البشري؛

u: الأذواق وترتيب الأفضلية.

ويتضح من هذه المعادلة أن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية والنقدية وهي متغيرات خارجية، وكذلك معدل التضخم المتوقع هو الأخر متغير خارجي، في حين أن الدخل الدائم والعنصرين الآخرين متغيرات داخلية (w,u)، واعتبر فريدمان تأثيرهما ضئيلا في المدى القصير ليصل إلى أن دالة الطلب على النقود أنها متجانسة من الدرجة الأولى إلى الأسعار ليعود بذلك إلى النظرية الكمية للنقود ولكن بطريقة تحليلية مختلفة.

وبالتالي يمكن القول أنه حسب تحليل فريدمان فان أية زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة تكون بسبب زيادة ثروة الفرد، وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الأصول النقدية والمالية، وانخفاض معدل التضخم المتوقع، وارتفاع نسبة الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة وزيادة درجة تفضيل الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة.

رابعا: عرض النقود لفريدمان

لاحظ فريدمان أن لعرض النقود أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأن للنقود دور كبير في النشاط الاقتصادي، ويؤكد أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي، أي ضبط معدل التغير في عرض النقود، وبنسبة ثابتة ومستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي، والذي يحقق بدوره استقرارا نقديا، وهو ما يعبر عن دور السياسة النقدية[1].

حيث أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي يعتبر متغيرا خارجيا له أثار واسعة النطاق على الطلب الكلي، ومن ثم على الناتج الوطني ومستوى التشغيل الأسعار، وهذه الآثار تختلف في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، ففي الحالة الأولى (الأجل القصير)، سوف ينصرف أثر التغير في المعروض النقدي على الطلب الكلي من خلال قناتين رئيسيتين، قناة مباشرة تتعلق

[1] عباس كاظم الدعمي، **مرجع سابق**، ص ص.39،40

بالإحلال المباشر للنقود محل أي الأصول الأخرى، أي تحويل النقود إلى طلب مباشر، والأخرى قناة غير مباشرة، وهي نتيجة لتغيير الأفراد والبنوك لطلبهم وعرضهم للسندات، وما يترتب عليه من تغيير في سعر الفائدة الذي سيؤثر بدوره على الإنفاق الاستثماري وإنفاق الأفراد على السلع المعمرة والمساكن، فمن خلال هاتين القناتين سوف يتأثر الناتج الوطني الحقيقي، وكذلك معدلات البطالة وبصورة اقل من معدلات الأسعار. وأما في الحالة الثانية (الأجل الطويل)، فسوف ينصرف الأثر على مستوى الأسعار فقط، كما في الحالة الكلاسيكية، ولن يمتد تأثيره على أي من المتغيرات الحقيقية.[1]

خامسا: نقد النظرية النقدية المعاصرة

تعرضت النظرية النقدية المعاصرة لفريدمان لعدة انتقادات كبقية النظريات التي سبقتها، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اعتبر النقديون أن السياسة النقدية تأثر فقط على تطور الناتج القومي، من خلال محاولتهم البرهان على أن الإنفاقات العامة تطرد أو تبعد دائما الإنفاقات الخاصة، لكنهم لم يتوصلوا لإيجاده، إذ أنه على العكس من ذلك تشير المعطيات إلى أن الإنفاق سواءا في قطاع الأسر أو في قطاع المشروعات يزداد في نفس الوقت مع ارتفاع الإنفاق العام، غير أن استبعاد الإنفاق الخاص لا يمكن أن يحصل إلا في اقتصاد يسود فيه التشغيل الكامل؛[2]
- عدم واقعية افتراض استقرار دالة الطلب على النقود، وهذا يعود إلى أن الطلب على النقود يتغير على وجه غير منتظم كلما تغير سلوك الأفراد، فعندما يقدم الجمهور على تحويل النقد الذي بحوزته إلى أصول مالية، لكي يفعل العكس على الفور فلا توجد عندها أية وسيلة للحفاظ على عرض منتظم للنقد.

---

[1] سامية نزالي ، **أثر أنظمة الصرف الأجنبي على فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص.9

[2] يونس إكن، **تقييم فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص.22

[3] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص ص.80–81

وكما أنه عند صياغة المعادلة النهائية ل"فريدمان" تعترضها العديد من الصعوبات نوجزها فيما يلي:

- اعتمادها على العديد من المتغيرات
- يصعب حساب وتقدير هذه المتغيرات كعائد رأس المال البشري، ومتغيرات الأذواق،.....الخ؛
- تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع والابتكار، ولكن يصعب تطبيقها في المجال العملي أي أن هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي فلسفي؛
- هي صورة معدلة وموسعة لمعادلة فيشر.[1]

المطلب الرابع: السياسة النقدية في تحليل التوقعات العقلانية

ظهرت مدرسة التوقعات الرشيدة (العقلانية) خلال عقد السبعينات من القرن العشرين بقيادة "روبرت لوكس" من جامعة شيكاغو، والى جانب آخرين مثل "توماس سارجنت" ،و"مل والس" و،"روبرت بارو" من جامعة هارفارد، حيث لا تخرج هذه المدرسة عن التفسير الكلاسيكي من حيث دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض و الطلب، و لكنها تضيف سمة جديدة ألا وهي سمة التوقعات العقلانية للوحدات الاقتصادية.

أولا: المنطلقات الأساسية لنظرية التوقعات العقلانية

تتلخص المنطلقات الأساسية لنظرية التوقعات العقلانية فيما يلي[2]:

- إن دور النقود حيادي وينصرف أثرها على الأسعار فقط؛
- وجود معلومات كافية عن حالة الاقتصاد لا سيما معلومات عن معدلات تضخم سليمة، يستعملها الأعوان الاقتصاديين لوضع توقعاتهم وتحقيق الرشادة؛
- لا يوجد تبادل أو مفاضلة بين التضخم والبطالة سواءا في الأجل القصير أو الطويل عكس النقدويون الذين يعتقدون بوجود تبادل أو مفاضلة بين البطالة والتضخم في الأجل القصير؛
- الاعتقاد بمرونة التغير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية والتي من شانها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق، وبشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل؛

---

[1] Jean François Goux, **op.cit**, pp.213-215

- تفترض نظرية التوقعات العقلانية أن توقعات الأعوان الاقتصاديين توقعات عقلانية بمعنى أن تلك التوقعات التي تقوم على الاستخدام الكفئ لجميع المعلومات المتاحة، والتي تمكن الأفراد من توقع أثر التغييرات في السياسة وتكييف أفعالهم بشكل يلغي أو يشل تماما أية سياسة. وكما أن هذه التوقعات غير متحيزة إحصائيا كونها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الاقتصادية السائدة لا تختلف عن تلك المتاحة للحكومات[1].

ثانيا:مدرسة التوقعات الرشيدة و حيادية النقود

إن أهم ما جاءت به مدرسة التوقعات العقلانية بأن سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن، وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، كما أن أمام كل وحدة اقتصادية كما معينا من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن يتم استخدامها بكفاءة عالية، وتستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الواقعية والصحية بشان كل متغيرات السياسة الاقتصادية، وبالتالي لن يكون لهذه المتغيرات وخاصة النقدية منها سوى تأثير ضئيل لا يتم أخذه في الحسبان، خاصة في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالإنتاج والاستخدام.

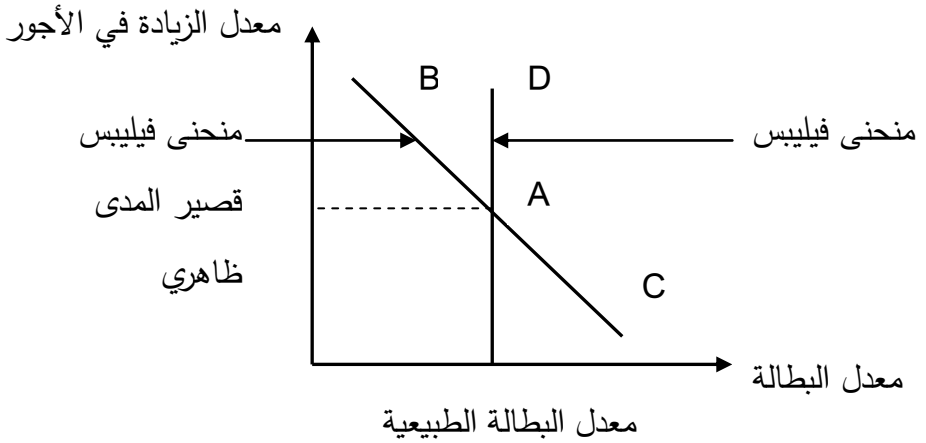
وعليه يرى أتباع هذه النظرية حيادية النقود، فزيادة الكتلة النقدية مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها سوف تترجم إلى ارتفاع متكافئ في المستوى العام للأسعار، حيث توصلوا إلى اقتصار أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاسمية دون تأثيرها على المتغيرات الحقيقية، مما يعني حيادية السياسة النقدية فهي في نظرهم لا تمارس أي تأثير على مستوى الإنتاج ما عدا التضخم المتوقع، الأمر الذي يسمح بانخفاض وقتي في معدل البطالة بل إنهم اعتقدوا بعدم وجود علاقة بين التضخم والبطالة على الأمد القصير. ذلك أن إتباع سياسة نقدية تقوم على زيادات متتالية في عرض النقد وبافتراض العمالة الكاملة ستزيد من الأسعار والأجور نسبيا تاركة الآجر الحقيقي دون تغيير، وبالتالي فان معدل البطالة لن يتغير على الرغم من تزايد معدل التضخم، ولذلك نجد أن منحنى فيليبس يأخذ عندهم شكل الخط المستقيم العمودي على المحور الأفقي،[2] كما هو موضح في الشكل التالي:

---

[1] زكي رمزي، "الاقتصاد السياسي للبطالة– تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة –"، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، العدد226، (أكتوبر 1998)، ص.42

[2] مايكل أيدمجان، **الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ترجمة محمد إبراهيم**، (الرياض المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1989)، ص ص.412،413

الشكل رقم (2-3): منحنى فيليبس الكلاسيكي الجديد



المصدر: بول ساموبلسون، **الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله،** (عمان، الأردن: الدار الأهلية، الطبعة الأولى، 2001)، ص.644

وفقا لأتباع مدرسة التوقعات العقلانية فان منحنى فيليبس الحقيقي يكون عموديا موازيا للمحور العمودي، غير انه يمكن ملاحظة منحنى فيليبس ظاهريا قصير المدى يمر عبر النقاط A,B,C حيث أن النقطة b تنشا عند توقع صدمة تضخمية، حيث تكون الأجور النقدية فوق مستوياتها المتوقعة، وبالتالي يعتقد العمال بأن الأجور الحقيقية قد ارتفعت مما يدفعهم إلى العمل أكثر مما يسهم في خفض البطالة، وينتقل الاقتصاد من A إلى النقطة B، وبالطريقة نفسها يمكن تتبع كيفية ترك العمال لوظائفهم حتى يولدوا النقطة C.

ثالثا: نقد نظرية التوقعات العقلانية

على الرغم من قبول فكرة التوقعات العقلانية من الناحية النظرية فقد تعرضت لانتقادات جعلت صلاحيتها كأداة تحليل نظري لرسم السياسات الاقتصادية في موضع الشك والتساؤل، وأهم هذه الانتقادات ما يلي[1]:

- عجز النظرية عن تفسير كيفية ارتفاع معدلات البطالة طالما أنها كانت تفترض بأن سوق العمل يتجه دائما نحو التوازن، وبشكل تلقائي بفضل مرونة في الأجور.

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، (عمان، الأردن: دار الحامد، الطبعة الأولى 2004)، ص.446

- تشير أكثر الدلائل الإحصائية إلى عدم تغير الأسعار بمرونة كبيرة وإن حدث ذلك فانه يتم بشكل بطيء وكذلك الحال بالنسبة للأجور وخاصة في البلدان المتقدمة إذ تتحكم بأسواق العمل نقابات قوية للعمال تحدد الأجور بعقود لا تقل مدتها عن سنة كاملة؛
- تحمل هذه النظرية قصورا واضحا في في فرضياتها، ويظهر ذلك أكثر في اقتصاديات الدول النامية التي تعاني من نقص في البيانات وعدم وجود اتفاق وتناسق في المعطيات، إضافة إلى التضارب الرقمي وعدم توافر نماذج تصف الاقتصاد بالشكل المطلوب، لذلك ما أسهل صياغة الفروض لبناء النماذج ولكن ما أصعب بناء فرضيات من الواقع لمعالجة الواقع.[1]

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية

تسعى السياسة النقدية دائما إلى تحقيق الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية العامة والتي تعرف بأهداف المربع السحري لكالدور الذي يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار وتوازن ميزان المدفوعات (أهداف نقدية)، وتحقيق النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة (أهداف حقيقية)، وذلك نظرا لاعتبار السياسة النقدية أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان. وعليه سنتناول في هذا المبحث علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية، إشكالية تضارب أهداف المربع السحري لكالدور، وآلية عمل السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول:السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية

تستهدف السياسة الاقتصادية تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة والتي تصبوا في النشاط الاقتصادي للدولة، باستخدام مجموعة من الوسائل، كالسياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة سعر الصرف، وغيرها بحيث لا تطغى إحداهما على الأخرى، ولا تمنع تحقيق أهدافها ومن هنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى.

أولا: موقع السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية

تعد السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها في علاج التضخم وحماية العملة الوطنية من الانخفاض، وتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة

[1] عباس كاظم الدعمي، **مرجع سابق**، ص45

الإنتاجية المختلفة، وللسياسة النقدية دور تفضيلي في هذه الأنشطة والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية التي ترغب الحكومة في الوصول إليها[1].

فإذا كان أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن فهذا يعني أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي، ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية (البطالة، التضخم، تدهور العملة)، بالحلول النقدية.

وكما يجب التأكيد على أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لامتصاص فائض القوة الشرائية في سوق السلع والخدمات، وذلك عن طريق استقطاب الفائض في شكل أوعية ادخارية والتأثير على سعر صرف العملة الوطنية، بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات، كما تستخدم أيضا لحماية العملة الوطنية من التدهور كل ذلك من أجل التقليل من حد الاختلال بين الجانب النقدي والجانب السلعي و الحقيقي[2].

ثانيا:كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي

حسب النظرية الكلاسيكية فإن التغير في كمية النقود له تأثير على المستوى العام للأسعار، كما أن كينز أشار إلى أن التغير في كمية النقود التي في حوزة الوسطاء الاقتصاديين في اقتصاد ما يؤثر على الطلب، وعن طريق التغيير في هذا الطلب يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على الأسعار، وإذا كانت زيادة الطلب مدفوعة بزيادة الإصدار، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة العرض لأن الطاقة الإنتاجية لم تستغل بالكامل بعد (أي في حالة عدم التشغيل الكامل)، وأن الأسعار سوف لا تتأثر بالارتفاع وذلك تأكيد على عدم وجود علاقة بين التغير في كمية النقود، وبين التغير في كمية النقود وبين التغير في الأسعار إلا في حالة استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل.

إلا أن فريق النقدويين بزعامة ملتون فريدمان يعترف بوجود العديد من الآثار للسياسة النقدية بالنسبة للحياة الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وهذه التأثيرات يمكن أن تكون ذات علاقة غير مباشرة بين وسائل الدفع المتاحة بمستوى الإنتاج ومستوى الأسعار.

---

[1] عمار بوزعرور، **مرجع سابق**، ص.28

[2] علي صاري، "السياسة النقدية الغير تقليدية: الأدوات والأهداف"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد4، 2013، ص ص.57،58

فعند زيادة وسائل النقد المتاحة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة كما أن ذلك سوف يؤدي إلى ظاهرة الاكتناز، وتزداد هذه الظاهرة حدة، ويمكن أن تتواصل حتى في حالة ثبات أسعار الفائدة وبالتالي فإن التغير في كمية النقود هو المؤشر الرئيسي لطلب الإنتاج والأسعار أيضا، وبهذا يمكن القول أن زيادة كمية النقود تلعب دور المحرك للنشاط الاقتصادي، وخاصة في حالة الركود الاقتصادي أي حالة عدم التشغيل الكامل، كما يمكن أن تلعب دور المفرمل لحدة التوسع لإيقاف التيارات التضخمية عن طريق السياسة النقدية، وبالتالي فعن طريق السياسة النقدية يمكن التأثير على الاقتصاد والخروج من الكساد إلى الانتعاش الاقتصادي ومن التضخم إلى الحالة التوازنية للاقتصاد.[1]

ثالثا: علاقة السياسة النقدية بالتوازن الاقتصادي

في أي سياسة اقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل محاربة التضخم، المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي كاف يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، كما يجب تحقيق معدل إدماج مقبول للاقتصاد الوطني في المحيط الدولي الذي يظهر في بعض المؤشرات مثل (توازن المدفوعات الخارجية، استقرار معدل الصرف)، ولإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فإن السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيولات اللازمة، وتؤثر بصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي وخاصة الإنتاج والأسعار.

تستطيع السياسة النقدية أن تؤدي دورا هاما بالنسبة لسياسة التصنيع، وذلك باستخدام السياسة التفضيلية في منح القروض، فإذا أرادت الدولة أن تشجع قطاعات في الاقتصاد الوطني فإن السلطات النقدية تستطيع أن تقرض بأسعار فائدة تفضيلية ومدة تمييزية للقطاعات التي تريد أن تدعمها، ولا تراها سببا في حدوث التضخم، والعكس أيضا صحيح، كما يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تطوير وتقوية القطاعات الرائدة والأساسية بالنسبة للتصدير من ناحية، وكما تسمح أيضا عن طريق معدل سعر الصرف المرغوب فيه أن تدعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنية أمام المؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى. ولذلك تستطيع أن تؤثر السياسة النقدية على الاستهلاك إما بالزيادة أو التقييد، فعن طريق التوسع في التسهيلات الائتمانية يزداد الاستهلاك، أما تخفيض الاستهلاك فيكون عن طريق تقييد الاقتراض من أجل تقييد الاستهلاك وتشجيع الإنتاج، وخاصة في البلدان التي تعاني من قلة

[1] عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، **مرجع سابق**، ص ص.109،110

الإنتاج وزيادة الاستهلاك، وهذا بالتنسيق مع السياسات الأخرى كالسياسة المالية وسياسة الأجور لتحقيق هذه الأهداف، وهذا ما يؤكد علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية[1].

رابعا:السياسة النقدية والدورات الاقتصادية

إن للدورات الاقتصادية عواقب وخيمة على الاقتصاديات الرأسمالية وهذا ما أفرزته عبر التاريخ وما يرافقها من زيادة كبيرة في مستوى البطالة، وانخفاض مستوى الإنتاج، وكساد التجارة الخارجية وعجز كبير في ميزان المدفوعات، حيث قدم الاقتصاديين عدة نظريات وأطروحات توضح الأسباب الحقيقية اللازمة، حيث تنطلق هذه النظريات في تفسير الدورات الاقتصادية من عوامل نقدية بحتة، إذ يعتقد أن سبب الدورات الاقتصادية ناتجة عن التوسع والانكماش في المعروض النقدي، والائتماني قبل أو أثناء التوسع الاقتصادي[2].

وهذا يؤكد ارتباط السياسة النقدية بالاستقرار الاقتصادي، ودورها في محاربة التضخم أو الكساد على حد سواء، ولما كانت أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تحقيق معدل عالي للنمو، فان هذا يبرز علاقة المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة، والتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية، وبالتالي فيمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخاصة في البلدان المتخلفة، وكما تستطيع عن طريق السياسة النقدية محاربة التضخم ومحاربة الكساد وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية.

خامسا: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

يمكن تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود، سواء تعلق الأمر بتكلفة وتوفير النقود للقيام بدوره في النشاط الاقتصادي، وشمول الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام والنفقات العامة[3].

ويكمن أساس العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الارتباط الوثيق بين النشاط النقدي والمالي، وبالنشاط الاقتصادي ومن خلال تشابك الأهداف، ويظهر ذلك بارتباط المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة والتضخم وانخفاض قيمة العملة بالحلول النقدية والمالية، وبذلك يمكن للسياستين النقدية والمالية لو توفرت لهما الظروف الملائمة أن تحقق نوعا من الاستقرار الاقتصادي.

---

[1] صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص ص.104،105

[2] لخضر مرغاد، أ. فطوم حوحو، **مرجع سابق**، ص.11.

[3] عبد الحميد عبد المطلب،السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، **مرجع سابق**، ص ص.111،112

وتعتبر كل السياسات النقدية والمالية عناصر ذات أهمية لسياسة الاقتصاد الكلي الشاملة، ومن ثم لا يمكن أن تتحقق الأهداف الرئيسية مثل النمو الاقتصادي المرتفع على أساس ملموس، ودرجة معقولة من استقرار الأسعار، والتوظيف الكامل إلا بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلا انه ليس من الممكن أن تكون هذه الأهداف منسجمة، ومن الممكن أن تكون الاهتمامات الرئيسية لكل عنصر مختلفة، بالإضافة إلى الاختلافات في أفق الزمن بالنسبة لتركز اهتمام السياسة ذات الصلة[1].

وإذا كان في السابق قد ندى كينز (J.M.Kyenz) بضرورة استخدام السياسة المالية بدلا من السياسة النقدية، وبالمقابل ندي ملتون فريدمان (M.Friedman) بضرورة استخدام السياسة النقدية بدلا من السياسة المالية، ولكن هذه المناقشة قد تجاوزتها الأحداث وتقرر أن كل من سياسة مسوغة لأهدافها، وبل يمكن أن تمارس السياستين تأثيرات مختلفة لتحقيق نفس الهدف في ظل التكامل والتنسيق بينها.

فيمكن استخدام كل من السياستين النقدية والمالية من اجل تحقيق أهدافهما ولا سيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من حالة الركود تستخدم الدولة سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وفي نفس الوقت يتم تطبيق سياسة نقدية توسعية والتي تتم عن طريق القروض، وبأسعار فائدة منخفضة، وهذا يساعد على زيادة الاستثمار الذي ينعكس على زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة التضخم فتستخدم سياسة مالية انكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي، وفي نفس الوقت يتم تطبيق سياسة نقدية انكماشية والتي تتم عن طريق القروض وبأسعار فائدة مرتفعة، مما يساعد على انخفاض الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي في الاقتصاد.

المطلب الثاني: إشكالية تضارب أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية

يعد تحقيق الأهداف الأربعة للمربع السحري لكالدور ليس بالأمر السهل وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، وهي المشكلة التي يواجهها واضعي السياسات الاقتصادية عند محاولة تحقيق أكثر من هدف في نفس الوقت ويمكن توضيح أهم أشكال هذا التعارض فيما يلي:

---

[1] السيد عبد الواحد عطية، **مرجع سابق**، ص.42

أولا: التعارض من خلال فكرة المربع السحري

إن العلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل، هي إحدى الحالات التي توضح التعارض بين الأهداف الأربعة للمربع السحري للسياسة الاقتصادية، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات.

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط) فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازما[1].

ثانيا: التعارض بين هدف تخفيض البطالة وهدف تخفيض التضخم

من المعتقد على نطاق واسع أن هناك علاقة عكسية بين مستوى البطالة ومستوى التضخم في الاقتصاد، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل التضخم منخفضا، والعكس بالعكس، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، لأنه من الممكن أن تكون العلاقة بين التضخم والبطالة إيجابية، حيث تكون العلاقة طردية بين البطالة والتضخم

1- العلاقة بين التضخم والبطالة ومنحنى فيليبس

إن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم تعرف باسم منحنى فيليبس "Phillips"، ففي سنة 1958 قام الاقتصادي فيليبس بنشر دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الانجليزي مستخدما بيانات ل98 سنة تمتد بين(1867،1957)، وكان موضوع بحثه العلاقة بين توأمة منحنيات الظاهرتين التضخم والبطالة[2].

وجد فيليبس بأن الأجور ترتفع بشكل واضح حينما تنخفض معدلات البطالة وعندما ترتفع هذه الأخيرة تنخفض معدلات الأجور وكانت النتيجة أن هناك نوع من المفاوضة بين التضخم والبطالة، أي

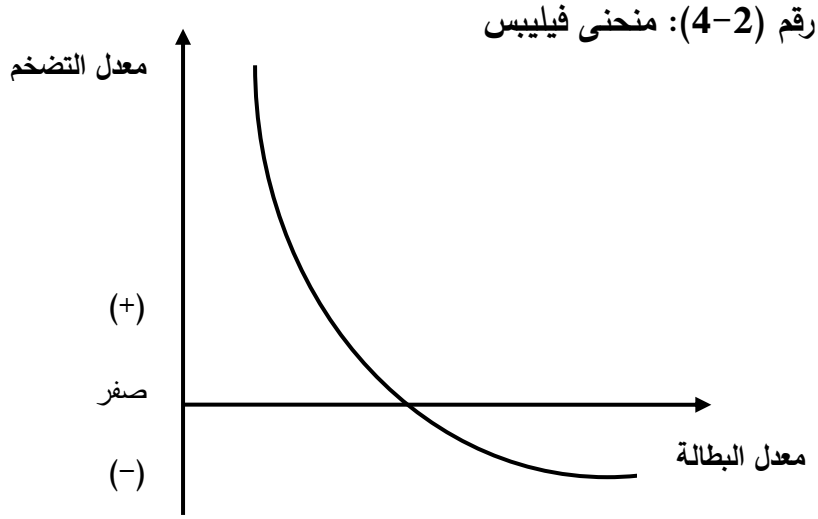
---

[1] أحمد ضيف، **أثر السياسة النقدية على النمو المستديم بالجزائر(1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2014)، ص.208

[2] خالد واصف، أحمد حسني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999) ، ص.265

أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم[1]. وقد تم تمثيل تلك العلاقة لمنحنى فيليبس كالتالي:

الشكل رقم (2-4): منحنى فيليبس



المصدر: د.أحمد الفتوح علي الناقة، **نظرية الاقتصاد الكلي-مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية**، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2001)، ص.14

يعود تفسير منحنى فيليبس إلى انه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد كبير فان المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغرائهم بأجور مرتفعة، وهذا يعني اقتراب الاقتصاد من التوظيف الكامل، وإذا اقتربنا من التوظيف الكامل زاد معدل الارتفاع في الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بفعل زيادة الأجور وبالتالي يخلق التضخم، إذن البطالة انخفضت في حين أن معدلات التضخم ارتفعت وهذا ما يوضح العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، لذلك فإن منحنى فيلبس سالب الميل.

استنتج فيليبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية هو2% سنوياً، فإن وجود معدل البطالة يبلغ 2.5% يتماشى مع تحقيق استقرار الأسعار، وللمحافظة على استقرار الأجور فإنه يتوجب قبول معدل بطالة يساوي 5.5%.

[1] رجاء الربيعي، **مرجع سابق**، ص.57

أما في حالة الركود والكساد، فإن ذلك يعني أن الوضع الاقتصادي في تراجع، وأن الطلب إما ثابت أو في انكماش مما يعني ثبات الأسعار نسبيا أو تراجعهما، أي انخفاض معدلات التضخم أو اختفاؤه وظهور البطالة، فالبطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع الرأسمالي لمكافحة التضخم[1] .

2- منحنى فيليبس ومشكلة الكساد التضخمي

لقد سادت معظم الدول الصناعية في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي، هذه الظاهرة كما يوحى الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم، حيث وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايد معا، أي ما كان مفترض من أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم لم يعد موجودا، وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، الأمر الذي شد انتباه الاقتصاديين ودعي إلى مزيد من البحث عن الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي يتعين اتخاذها حيال هذه المشكل.

فلم تعد القضية هي المفاضلة بين التضخم والبطالة والبحث عن حل وسط بينهما، وإنما القضية أصبحت في تواجد البطالة مع التضخم في إطار من الركود الاقتصادي، وهي أمور تتنافى مع منطق صحة منحنى فيليبس الكينزي .

فظهرت العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة، من أهم هذه الأسباب أن ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973، أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة، مما أدى إلى نقص العرض الكلى من السلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة[2].

ثالثا:التعارض بين هدف الرفع من النمو الاقتصادي وهدف تخفيض التضخم

هناك أراء متباينة في علاقة النمو الاقتصادي بالتضخم، فالبعض يرى أن التضخم يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي، فالبنسبة لكينز زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على افتراض بقاء الطلب عليها ثابت، وانخفاض سعر الفائدة مع بقاء الكفاية الحدية لرأس المال ثابتة سوف يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي زيادة طلبهم على السلع والخدمات الإنتاجية ويزيد مستوى التشغيل، والنمو نتيجة زيادة

---

[1] ليزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، "دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-2010)"، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد 7، (ديسمبر2014)، ص ص.10،11

[2] نورالدين بوالكور، "تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار منحنى فيليبس"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، العدد7، (جوان2017)، ص.651

الكميات المنتجة، فالنقود يمكنها أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الطلب الفعال، أما في حالة بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل فزيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة وهو ما يشجع الاستثمار وطلب سلع وخدمات إنتاجية، وفي ظل عدم وجود طاقات عاطلة في الاقتصاد يخلق هذا الأمر جو تنافسي بين المنتجين لاجتذاب الطاقات الإنتاجية، فترتفع أسعارها خالقة زيادة في التكاليف الحدية الإنتاج دون زيادة فعلية في حجم الإنتاج الحقيقي[1].

ومن جهة أخرى يوفر التضخم ادخار إجباري يخدم عملية تمويل التنمية، فعندما تقدم الدولة بتمويل العجز في الموازنة العامة بالإصدار النقدي، تقوم البنوك التجارية بالتوسع في الائتمان، بما يؤدي ذلك إلى رفع الأسعار ويقلل الدخل الحقيقي للمواطنين ويقل استهلاكهم للسلع والخدمات.

ويرى البعض الأخر أن التضخم يعوق النمو الاقتصادي لأنه يقلل من حجم المدخرات نظرا لأن النقود تقل قيمتها بمرور الزمن، فيزيد الأفراد من الإنفاق ويقللون من الادخار، وإذا رغبوا في استثمار أموالهم فإنهم يقبلون على المضاربة أو شراء المجوهرات والعقارات، أو الاستثمار في الخارج بدلا من القيا بمشروعات إنتاجية في الداخل[2].

رابعا: استخلاص العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة

يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ⟵ ارتفاع نسبة التشغيل ⟵ انخفاض معدل البطالة

وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب، وهو اعتقاد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية، ومردودية المشاريع[3].

---

[1] حكيمة بن علي، **مرجع سابق**، ص.20

[2] عمار بوزعرور، **مرجع سابق**، ص.25

[3] حسين المدهون، "العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية (1980–2014)"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، العدد 6، (ديسمبر 2015)، ص.383

إذ أن أغلب الاقتصاديين يفسرون هذه العلاقة عن طريق قانون أوكن (Okun 1962) الذي ينسب للاقتصادي الأمريكي"Okun Arthur"، الذي حاول من خلال الإحصائيات الموجودة تقدير نسب الخسارة في الناتج المحلى الإجمالي جراء ارتفاع معدلات البطالة.

نجح أوكن في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة، والنمو الاقتصادي إذ بين أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة(1%) فإن ذلك يكون راجعا إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (3%) والعكس صحيح، كما بين أنه عند مستوى معين من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في العمالة.

طور(Okun 1962) نموذجين لقياس العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي وهما:

- **نموذج الفجوة:**

$$Y_t - Y_t^* = B(U_t - U_t^*) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Y_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Y^*_t: الناتج المحلي الإجمالي الممكن .

B: معامل Okun

U_t: المعدل الفعلي للبطالة

U_t^*: المعدل الطبيعي للبطالة.

- **نموذج الفرق:**

$$\Delta Y_t = B_0 - B_1 \Delta U_t + e_t \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta U_t = (B_0 - B_1) \backslash \Delta Y_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

e_t: معدل الخطأ.

حيث تستخدم المعادلة رقم (2) لاستقصاء أثر البطالة على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لأثر النمو الاقتصادي على البطالة يتم قياسه من خلال تقدير المعادلة رقم (3).

إن معظم الدراسات التي حاولت استقصاء أو تقدير العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة اعتمدت على تقدير معامل اوكن، إلا انه لوحظ اختلاف في قيمته ما بين الدول، وبالرغم من ذلك فانه يبقى يشكل أساسا مهما في تحليل هذه العلاقة، وفهم مشكلة البطالة والبطالة الدورية بشكل خاص[1].

خامسا: التعارض بين هدف التوظيف وهدف توازن ميزان المدفوعات

هناك صعوبة بين تحقيق هدف التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات في نفس الوقت، فزيادة حجم الصادرات تتأتى من انخفاض الأسعار وتحسين الجودة والقدرة التنافسية بالمقارنة بالدول الأخرى، وبالتالي زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة العمالة والدخل، وهذا سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع الأسعار المحلية.

فيمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار، حيث يمارس التضخم على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، فزيادة معدلات التضخم تؤدي إلى صعوبات في التصدير في الوقت الذي تتجه فيه الدولة لإشباع فائض الطلب عن طريق زيادة الاستيراد[2].

إذ أن زيادة الدخول التي تتولد أثناء فترة التضخم يؤدي إلى زيادة الاستيراد إذا كان الإنتاج المحلي لا يواكب الزيادة في الدخول، ويزداد التأثير عندما تكون مرونة الطلب السعرية على الاستيرادات مرتفعة، إضافة إلى أن في فترات التضخم تكون السلع المحلية ذات أسعار أعلى من مثيلاتها في الخارج، مما يؤدي إلى تفضيل السلع الأجنبية محل المحلية كونها تملك ميزة سعرية وهذا يؤثر على وضع ميزان المدفوعات أي أن التضخم يمارس تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات، لأنه يعني قوة شرائية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد على التصدير، وتهتز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية، ويقل الميل الحدي للتصدير وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات[3].

---

[1] سومية شهيناز طالب، أ.د محمد البشي لبيق، " أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990-2012)"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية** ، العدد6، (ديسمبر2016)، ص ص.112،113

[2] Bouzidi Abdelmadjid, **les années 90 de l'économie algérienne**, (Alger: édition ENAG, 1999), pp.52,53

[3] الرجاء الربيعي، **مرجع سابق**، ص.24

وبذلك يساعد التضخم الناتج عن التوظيف الكامل على حدوث تدهور في كمية الصادرات من ناحية، وزيادة الواردات من ناحية أخرى وهروب رؤوس الأموال الوطنية، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، والذي بدوره قد يضيف ضغوط أخرى إلى الضغوط التضخمية الموجودة في الاقتصاد.

المطلب الثالث: السياسة النقدية وآلية بلوغ الأهداف الحقيقية للسياسة الاقتصادية

تتمثل الأهداف الحقيقية التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية في محاربة البطالة، وتحقيق النمو الاقتصادي بمفهوميهما الاجتماعي والاقتصادي، اللذان يعبر عنهما برفاهية المجتمع التي يجب على الدولة السعي لتحقيقهما بأقل تكلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ولما كانت السياسة النقدية إحدى الأدوات الرئيسية للاقتصاد الكلي بوصفها إحدى مقومات السياسة الاقتصادية، سنحاول توضيح كيفية عملها في تحقيق هذه الأهداف.

أولا: الرفع من معدل النمو الاقتصادي

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية، التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة، وعليه اهتمت مختلف المدارس الاقتصادية بالعلاقة بين السياسة النقدية وأدواتها والنمو الاقتصادي، وأجمعت جميع هذه النظريات على وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتاحة في الاقتصاد، بحيث يأتي تأثير السياسة النقدية على الأداء الاقتصادي من خلال التأثير في حجم الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري (عن طريق سعر الفائدة)، فزيادة عرض النقود يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وهذا بدوره يعمل على زيادة حجم الادخار و من ثم الاستثمار[1].

لقد اعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل ومن بينهم أدام سميث ودافيد ريكاردو وجون باتيست ساي، كما اعتقدوا اعتقادا تاما بأن أثر التغيرات في كمية النقود تتصف بالحياد التام، ولهذا فان الثروة الحقيقية في نظر الكلاسيك تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، أما النمو الاقتصادي فيقاس بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية واهتموا

[1] خيرة أجري، عبد القادر بابا، "دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة:1970-2014"، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد 3، العدد 6،(مارس 2017)، ص ص.33،34

اهتماما خاصا بمشكلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، والادخار والاستثمار وتوازنهما والسبب في ذلك هو المشكلة التي تطرح حول تغير قيمة النقود مع الزمن[1].

حيث تشير نظرية كمية النقود إلى وجود علاقة بين كمية النقود، والمستوى العام للأسعار دون أي تأثير على النشاط الاقتصادي، وهو ما يعرف "بحيادية النقود" بمعنى أن النقود تؤثر فقط على القيم الاسمية (مستوى الأسعار)، دون أن تؤثر على المتغيرات الحقيقية (الاستثمار، الإنتاج)[2].

وعموما يظهر من خلال التحليل الكلاسيكي استقلال الجانب النقدي عن الجانب الحقيقي، أي انه لا يوجد قنوات تأثير بين الجانبين النقدي والحقيقي للنشاط الاقتصادي، ويكون هدف السياسة النقدية هنا تحقيق الاستقرار النقدي.

انتقد Keynes الكلاسيك الذين يؤمنون بحيادية النقود، ويؤكد على الدور الفعال الذي تلعبه النقود في التأثير على المتغيرات الاقتصادية سواءا الحقيقية أو الاسمية، حيث يرى كينز أن النقود بالإضافة لكونها وسيلة للمبادلة، هي أيضا مخزن للقيمة، فالاحتفاظ بالنقود يؤدي لارتفاع سعر الفائدة ومنه انخفاض حجم الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب الكلي، ومنه انخفاض مستويات الناتج، وهو بذلك يؤكد أن للسياسة النقدية إلى جانب السياسة الميزانية دورا مهما في حل المشكلات الاقتصادية، حيث يجب على السلطات النقدية مراقبة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، فزيادة كمية المعروض النقدي ستؤدي إلى زيادة الدخل، وكذلك انخفاضها سيؤدي إلى انخفاضه، من خلال المرور على سعر الفائدة التي تعتبر كقناة لنقل أثار السياسة النقدية للمتغيرات الاقتصادية الحقيقية[3].

وتأتي أهمية السياسة النقدية عند المدرسة النقدية من أن أي تغير في حجم الأرصدة النقدية في الأجل القصير يتسبب في تغيرات طردية في حجم الناتج، ومستوى أسعار السلع والخدمات.

---

[1] فطوم حوحو، سهام عيساوي، "تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي"، **مجلة الباحث الاقتصادي**، العدد 5، (جوان 2016)، ص.119.

[2] أحمد حسين الهيتي، أيوب أوس فخر الدين، "دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 4، العدد 8، 2012، ص.20.

[3] قاسم قادة، شهرزاد عبان، "الآثار الطويلة للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد 7، 2016، ص.17.

فانخفاض الأرصدة النقدية في الأجل القصير يؤدي إلى فائض في الطلب على الأرصدة النقدية، وبالتالي خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى أسعار تلك السلع والخدمات ومستوى الاستخدام، وبالتالي انخفاض معدل نمو الناتج في الاقتصاد.

أما الزيادة في الأرصدة النقدية ستؤدي إلى فائض في عرض النقود، وبالتالي نمو الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى أسعار تلك السلع والخدمات وزيادة مستوى الاستخدام، وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج.

وفي الأجل الطويل يرى أنصار المدرسة النقدية أن تغير حجم الأرصدة النقدية، سيؤثر فقط على مستوي أسعار السلع والخدمات دون أي تأثير على مستوى الاستخدام ومعدل نمو الناتج، بمعنى أن مستوى الاستخدام ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل يتحددان بعوامل حقيقية مثل قرارات الإنتاج، الاستثمار، الادخار، التصدير والاستيراد وهيكل الصناعة، وأن الزيادة السريعة في حجم الأرصدة النقدية ستؤدى فقط إلى ارتفاع معدلات التضخم وليس ارتفاع معدل نمو الناتج في الاقتصاد.

ومن خلال كل ما سبق يمكننا القول أن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر بطرق غير مباشرة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي في مستوى النمو الاقتصادي عبر مجموعة من المجالات تعرف بقنوات تأثير السياسة النقدية بالرغم من تعددها إلا أن أهمها: العرض النقدي، قناة سعر الفائدة، قناة الائتمان والتي تعرضنا لها في المطلب الرابع من المبحث الأول.

فتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي يعتبر من الأهداف الطويلة الأجل، في حين يعتبر استقرار الأسعار والاستقرار النقدي من الأهداف القصيرة الأجل، والتوفيق بين هذين الهدفين يعتبر أمرا صعبا خصوصا في البلدان النامية التي تعاني الكثير من العقبات وبالذات فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والتجارية وموازين المدفوعات، وتعمل السياسة النقدية على المساهمة في رفع معدلات النمو في هذه البلدان من خلال تحقيق معدل مرتفع للمدخرات، والتأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال التوسع الائتماني حتى يمكنها الوصول إلى معدلات النمو المطلوبة، وتوجيه الائتمان المصرفي والادخارات نحو الأهداف التنموية، بالإضافة إلى دعم وتشجيع إقامة المؤسسات المالية والائتمانية المتخصصة[1].

[1] محمد ضيف الله القطابري، **مرجع سابق**، ص.23

ومن المعلوم أن العرض النقدي يتم من خلال قيام المصرف المركزي بعرض القاعدة النقدية، بمعنى أي تأثير يحصل نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي فعند اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فإنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود، وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الاستثمارات (نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة)، والذي ينجم عنه زيادة الدخل وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي، أي أنها تؤدي إلى زيادة أحد أو بعض أو كل مكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الاستيراد) وهذه الزيادة في الدخل وبالتالي الطلب الكلي ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وبالعكس في حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية، فإنها ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة)، وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وارتفاع أسعار الفائدة والذي يدفع نحو تقليل الاستثمارات، وهي إحدى مكونات الطلب الكلي وبالتالي فان انخفاضها سوف يسبب انخفاضه، وهذا يفضي إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فعرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة [1].

إذن تحقيق النمو الاقتصادي يعد من أهم الأهداف التي تسعى إليها جل الدول، وتستخدم كل ما أوتيت من سياسات اقتصادية من أجل رفع نسبه، ويرتبط تحقيقه بالهدفين الأوليين، فالوصول إليه يتطلب الوصول للتوظيف الكامل، والتحكم في استقرار الأسعار، لذلك تسعى الدولة جاهدة لتحقيق معدل نمو مستمر يتماشى مع تشغيل الإضافات السنوية في الأيدي العاملة الجديدة والعاطلة، وما نستطيع قوله أن السياسة النقدية تصب اهتمامها على تحقيق نسب مرتفعة من النمو الاقتصادي، ويكون ذلك عن طريق استعمال آلياتها وأدواتها المختلفة وخصوصا تأثيرها على الائتمان كما يلي:

---

[1] عبد الحسي جليل ألغالبي، سوسن كريم الجبوري، "أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 10، 2008، ص ص.9،10

1- سياسة معدل إعادة الخصم

عندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية، يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضه على قروضه للجهاز المصرفي، بمعنى يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الإقراض منه، فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد ودفع عملية التنمية في البلاد خاصة إذا كانت القروض موجهة إلى إنشاء مشاريع صناعية وتنموية، مما يجنب الاقتصاد حالة الركود.

نتيجة لذلك سيكون على البنوك التجارية تخفيض تكلفة القروض التي تمنحها بدورها إلى العملاء عن طريق عملية الخصم (تخفيض سعر الخصم)، ومن ثم تحفيز الاستثمار والطلب الكلي، وبالتالي زيادة الإنتاج الوطني ومستويات التشغيل لتبدأ مرحلة من التوسع الاقتصادي.

2- سياسة السوق المفتوحة

تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، فعندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الكساد، يقوم بشراء كمية من الأوراق المالية وبدفع مقابلها نقدا لدى للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والإنتاج والدخل والعمالة.[1]

3- سياسة الاحتياطي النقدي القانوني

إذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية لإنعاش الاقتصاد في حالة وجود ركود اقتصادي، أو توقع حدوثه يقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي، مما يمنح البنوك قدرة أكبر على القيام بعمليات الإقراض، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود الأمر الذي يؤدي إلى تدوير عجلة الاقتصاد والرفع من معدل النمو الاقتصادي [2].

---

[1] صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص.119

[2] هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، (عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 2000)، ص.190

ثانيا: محاربة البطالة

إن دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة البطالة ومحاولة الوصول إلى الاستخدام الكامل يختلف باختلاف المدارس الاقتصادية، فيرى الكلاسيك أن قوى العرض والطلب على العمل هي المسؤولة عن وصول سوق العمل إلى حالة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل، إذ يحدث ذلك بسبب مرونة الأجور والأسعار، دون تدخل الدولة مستندين بذلك على قانون ساي، بينما يؤمن الكينزيون بضرورة تدخل الدولة من خلال الإنفاق الحكومي لزيادة الطلب الكلي الفعال، وبالتالي زيادة الإنتاج وما يتطلبه ذلك من زيادة في الطلب على الأيدي العاملة أي تخفيض معدلات البطالة، وأبرز الآراء هنا هو ما ذهب إليه الاقتصادي الكينزي فليبس (A.W.Phillips) الذي أكد وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين تغيرات الأجور النقدية، ومعدلات البطالة في المملكة المتحدة. والذي بين من خلال نموذجه المشهور بمنحنى فيلبس، أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، حيث يرى أن السبيل لتخفيض معدلات البطالة يكون من خلال زيادة الأسعار عن طريق زيادة عرض النقود، وبالتالي زيادة معدلات التضخم ولم يدم ذلك طويلا إذ طفت على السطح ظاهرة التضخم الركودي الظاهرة التي تعايش فيها التضخم مع البطالة جنبا إلى جنب، ومن أهم مظاهرها تزايد المستوى العام للأسعار، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الإنتاج وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد القومي، وهنا جاء اعتقاد النقديين في حل المشكلة بأنه يأتي من خلال التحكم بعرض النقود الذي هو السبيل للوصول إلى حالة الاستخدام الكامل والقضاء على البطالة[1].

فالمعدلات العالية للبطالة تؤدي إلى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، وتعمل السياسة النقدية على التأثير في عرض النقد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فيتسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل، مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، وقد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشروعات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، كما أن القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي[2].

---

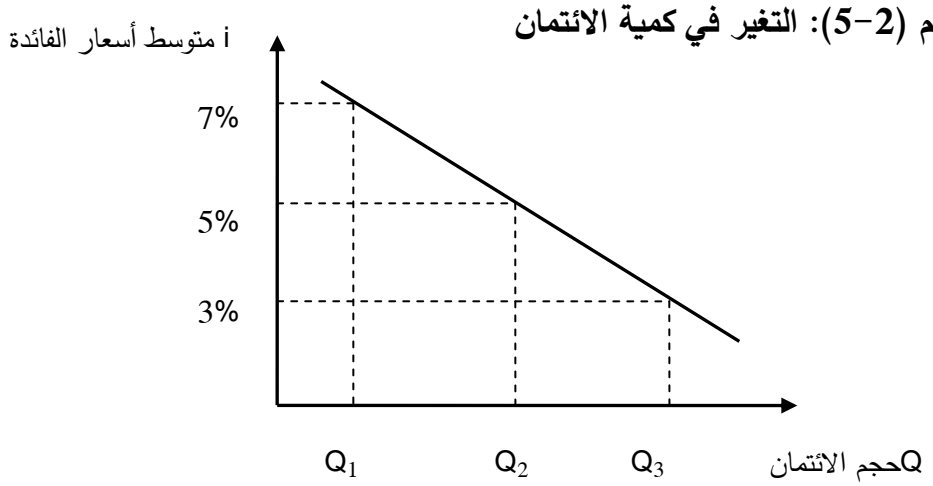
[1] عبد الحسي جليل ألغالبي، سوسن كريم الجبوري، **مرجع سابق**، ص ص.9،10

[2] محمد ضيف الله القطابري، **مرجع سابق**، ص.23

تظهر فعالية السياسة النقدية في استعمال معدل إعادة الخصم على حجم الائتمان، طبقا للتأثيرات التي يحدثها على أسعار الفائدة من جهة، وكمية وسائل الدفع من جهة أخرى ففيما يتعلق بأسعار الفائدة، فإن البنك المركزي عندما يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية، فإنه يطلب مقابلا لذلك يتمثل في سعر الفائدة الذي يحدده بإرادته الخاصة تبعا للدورة الاقتصادية. وكنتيجة لذلك فإن البنوك التجارية تحدد أسعار الفائدة الخاصة بها لمنح القروض على أساس سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي لذلك يجب أن تكون أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية موازية لسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي. فارتفاع معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والمشروعات، وبالتالي انخفاض حجم الائتمان، ومن ثم انخفاض مستويات الاستثمار والتشغيل. أما في حالة انخفاض معدل إعادة الخصم فإنه يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة في السوق النقدية مما يشجع الأفراد والمشروعات على الإقراض، ومن ثم زيادة حجم الائتمان الذي يترتب عليه التوسع في النشاط الاقتصادي، وزيادة مستويات الإنتاج والتشغيل.

وبالنسبة للتأثير الثاني المرتبط بكمية وسائل الدفع تظهر أهميته عند قيام البنوك التجارية بتحويل جزء من أصولها من نقود ودائع إلى نقود قانونية، فعندما يخفض البنك المركزي من هذا المعدل فإنه يحفز البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها إلى نقود قانونية، مما يؤدي إلى زيادة إمكانيات البنوك التجارية في خلق نقود الودائع، وبالتالي زيادة حجم الائتمان والعكس صحيح في حالة ارتفاع معدل إعادة الخصم[1]، ويتم توضيح آلية هذه السياسة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-5): التغير في كمية الائتمان



المصدر: أسامة بشير الدباغ، **مرجع سابق**، ص.152

[1] مصطفى رشدي شيحة، **اقتصاديات النقود والمصارف والمال**، (بيروت: دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة، 1996)، ص ص.222،223

يوضح الشكل رقم (2-5) أنه في حالة رفع البنوك التجارية لأسعار الفائدة من 3% إلى 5%، ثم إلى 7%، نتيجة لرفع البنك المركزي لمعدل إعادة الخصم، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان من Q_3 إلى Q_2، ثم إلىQ_1 أما في حالة تخفيض البنوك التجارية لأسعار الفائدة من7% إلى5% ثم إلى 3%، نتيجة لانخفاض معدل إعادة الخصم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان منQ_1 إلى Q_2، ثم إلى Q_1.

تؤثر سياسة السوق المفتوحة تأثيرا مباشرا على سعر الفائدة وكمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية، ففي حالة الكساد يدخل البنك المركزي إلى السوق المالي مشتريا للأوراق المالية، فتصبح لدى البنوك التجارية سيولة هائلة تسمح لها بتخفيض سعر الفائدة الذي يشجعها على زيادة عملية الإقراض، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار والدخل والعمالة.

أما في حالة التضخم يتبع البنك المركزي سياسة معاكسة للأولى، إذ يدخل إلى السوق االمالي كبائعا للأوراق المالية، فتتقلص بذلك الاحتياطات النقدية المتواجدة لدى البنوك التجارية، وتقل قدرتها على منح القروض، مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة[1].

المطلب الرابع: السياسة النقدية وآلية بلوغ الأهداف النقدية للسياسة الاقتصادية

تتمثل الأهداف النقدية التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية في محاربة التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إلا أن الإجراءات التوسعية للسياسة النقدية الرامية إلى تحقيق الأهداف الحقيقية للسياسة الاقتصادية والمؤدية إلى حصول فترات من البطالة دون الاعتيادية ، فضلا عن زيادة مستوى الإنتاج قد تكون صحيحة على نحو مؤقت ولكنها قد تكون مختلفة في الأمد البعيد، إذ تسبب البطالة المنخفضة ارتفاعا في مستوى التضخم[2] الذي يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، ويحدث اختلالات في توازن ميزان المدفوعات.

أولا: محاربة التضخم

يعتبر هدف استقرار المستوى العام للأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية في تفادي مشكلة التضخم التي تعرض العملة للتدهور في قيمتها، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، بالإضافة إلى

---

[1] صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص.151

[2] سالم توفيق النجفي، حمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008)، ص.164

عرقلة مسار التنمية الاقتصادية، ويتحقق هذا الهدف من خلال التدخل المستمر من قبل السلطة النقدية عبر ثلاثة أنواع أساسية من القرارات التي يمكن أن تكون حول كمية النقود المتداولة ومستوى سعر الفائدة ووظائف أسواق الائتمان والنظام المصرفي[1].

وبالتالي هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود، وتخفيض المعروض النقدي ومنه الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات، بإتباع البنك المركزي لمجموعة من السياسات النقدية الانكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك على الائتمان وذلك بهدف التقليل من حجم السيولة النقدية في التداول، فيمكن للسياسة النقدية محاربة التضخم عن طريق أدواتها الكمية والكيفية كما يلي:

1-سياسة معدل إعادة الخصم

عندما تواجه السلطات النقدية ضغوط تضخمية ناشئة عن النمو المفرط في الطلب الكلي تقوم بإتباع سياسة نقدية انكماشية بهدف تقليص الإنفاق الكلي (الطلب الكلي)، ووفقا لهذه السياسة تقوم برفع سعر إعادة الخصم أي رفع كلفة القروض والسيولة التي يقدمها البنك المركزي، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان وبالتالي التقليل من التوسع في عرض النقد الذي يهدد استقرار مستوى الأسعار، وفي الوقت نفسه فان البنوك التجارية تلجا إلى رفع سعر الفائدة على القروض التي تقدمها للقطاع الغير مصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية والمالية، بمعنى أن البنوك سوف تقوم بنقل عبئ كلفة الاقتراض إلى الأفراد والمؤسسات، مما يقلل من طلب الائتمان ووضع حد للتوسع في منح الائتمان المصرفي والتقليل من الإنفاق النقدي، وبالتالي التقليل من حدة الضغوط التضخمية[2].

2- سياسة سوق المفتوحة

تعتبر سياسة سوق المفتوحة وسيلة هامة من وسائل التحكم في التضخم والحد من التوسع في الائتمان، وفي عرض النقد وبالتالي التقليل من حجم الإنفاق النقدي، فيتدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية، بإتباع سياسة نقدية انكماشية وبهذا يؤدي إلى حدوث انكماش في الاحتياطات النقدية لدى البنوك فتقل قدرتها على منح الائتمان، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإقراض من المصارف التجارية، وإلى ارتفاع أسعار الفائدة.

---

[1] سليمان شيباني، **مرجع سابق**، ص.83

[2] حسين شاكر، **السياسة النقدية**، محاضرة مقدمة إلى الدكتور عباس كاضم الدعمي، (جامعة كربلاء: كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية المصرفية، 2003)، ص.9

وبهذه الطريقة تعمل هذه الوسيلة على الحد من التوسع في عرض النقد، بالشكل الذي يساهم في التقليل من الإنفاق الكلي، وبالتالي التقليص من الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار.

3- تغيير معدل الاحتياطي النقدي الإلزامي

يؤدي تغيير البنك المركزي لنسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي إلى تغير في حجم الفائض الاحتياطي الموجود لدى البنوك التجارية، وفي حالة وجود تضخم يلجا البنك المركزي إلى الرفع من هذه النسبة مما يجبر البنوك التجارية على تقليل الائتمان بسبب انخفاض في حجم احتياطاتها النقدية الفائضة، فينخفض بذلك العرض النقدي[1] وحجم وسائل الدفع في الاقتصاد ويقل حجم الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ينخفض مستوى الأسعار.

وعادة ما تقوم البنوك المركزية باستخدام هذه الوسيلة إذا تأكد لها أن حجم الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية قد جاوز المستوى الطبيعي، وترى ضرورة تخفيضه بهدف الحد من تزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد، كما أن قيام البنوك المركزية برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي دون أن يكون للبنوك التجارية فوائض نقدية لتغطية الزيادة في احتياطاتها النقدية الإلزامية يلزم البنوك التجارية على استدعاء بعض القروض لدى عملائها والتشديد على منح الائتمان[2].

4- أدوات السياسة النقدية الكيفية

تستخدم أدوات هذه السياسة جنبا إلى جنب مع أدوات السياسة النقدية الكمية، وذلك عند عدم تحقيق الأدوات الكمية لهدفها في مكافحة الضغوط التضخمية، لذلك يتدخل البنك المركزي من خلال إصدار التوجيهات إلى البنوك التجارية، والتي تتضمن تحديد حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية وتحديد شروط منح الائتمان وكذا الأوجه التي يخصص الائتمان لتمويلها، نوعية الاستثمارات التي تساهم البنوك التجارية في تمويلها، والقروض التي تقدمها لعملائها وغيرها من التعليمات التي تعمل على توجيه الائتمان نحو قطاعات واستثمارات معينة.

---

[1] Edwin mansfied, **Economies**, (New york : norton company,1989), p.279

[2] نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، 1984)، ص.4

ثانيا: توازن ميزان المدفوعات

يشير التوازن الخارجي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، حيث تستخدم السياسة النقدية المعروض النقدي، وسعر الصرف كأداتين مهمتين لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، والعودة إلى حالة التوازن.

أولا: استخدام المعروض النقدي

ينظر النقديون إلى ميزان المدفوعات على انه ظاهرة نقدية وليست حقيقية، وأن الاختلال فيه ما هو إلا نتيجة الاختلال في سوق النقود في داخل الاقتصاد الوطني، أي أنهم ينظرون إلى العلاقة بين عرض النقود والطلب عليه باعتبارها المحدد للعجز أو الفائض الذي يحصل في ميزان المدفوعات.

فعندما يزداد عرض النقود (السياسة النقدية التوسعية) فان هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وباعتقاد المستثمرين باستمرارية انخفاضها سوف يقومون بزيادة استثماراتهم وهذه الزيادة بالاستمرار، سوف تؤدي إلى زيادة الدخل مما يولد بلا شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات، وذلك سوف يقود إلى حالة عجز في الميزان التجاري[1].

وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإنه يجب إتباع سياسة نقدية انكماشية، من خلال تخفيض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو الدخول في عمليات السوق المفتوحة أو وضع سوق للائتمان وغيرها، ويحدث هذا أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات، يمكن توضيحه كما يلي:

- تخفيض مستوى الأسعار يعني أن تصبح منتجات الدولة أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية، فيزداد الطلب عليها، وفي المقابل تصبح السلع المستوردة مرتفعة السعر فيقل الطلب عليها، وبالتالي فالنتيجة زيادة الصادرات وانخفاض الواردات؛
- تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية والأجنبية، ومع تخفيض الإنفاق الكلي تقل الواردات، ويتوقف ذلك على الميل الحدي للاستيراد؛

[1] عبد الحسي جليل ألغالبي، سوسن كريم الجبوري، **مرجع سابق**، ص.11

- رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة التي تقوم بذلك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع وتدفق رؤوس ألأموال الأجنبية، ويساعد ذلك على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

ثانيا: استخدام سعر الصرف في الـأثير على ميزان المدفوعات:

إن اتجاه السلطات الاقتصادية إلى خلق سياسة نقدية تستطيع تحقيق الأهداف المتعلقة بالاقتصاد الخارجي من خلال ما يلي:

- فرض قيود على أسواق المال والمحافظة على سعر صرف ثابت؛
- اختيار نظام سعر الصرف المرن مع تحرير أسواق رأس المال.[1]

1- السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت

قبل التطرق إلى نظام الصرف الثابت لا بد الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين اقتصاديتين يعمل فيهما نظام الصرف الثابت تتمثل البيئة الأولى في حركة عالية لرأس المال، أما البيئة الثانية فتتمثل في حركة ضعيفة لرأس المال.

إن الزيادة في عرض النقود الناتجة عن التوسع في الائتمان المحلي تؤدي إلى انخفاض مفاجئ في معدل الفائدة المحلي، وهذا ما يدفع برؤوس الأموال نحو الخارج، مما يؤدي إلى اختلال في توازن سوق النقود[2]. وتنتج عن هذه السياسة زيادة في الطلب المحلي الأمر الذي يؤدي إلى تدهور في الميزان التجاري، ويزداد هذا العجز كلما كانت تدفقات رأس المال أكثر حساسية لانخفاض أسعار الفائدة.

يؤدي عجز ميزان المدفوعات والذي يعتبر عنصر استنزاف لاحتياطات الدولة من النقد الأجنبي إلى انخفاض عرض النقد الداخلي، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة وهذا سيجذب تدفق رؤوس الأموال للداخل وفي نفس الوقت إلى انخفاض الطلب الاستثماري، مما ينجم عنه انخفاض الدخل ومن ثم تراجع الطلب على السلع المحلية والمستوردة وانخفاض أسعارها، وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على

---

[1] عماد غزازي، محمد بولصنام، السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة-تجارب بعض الدول النامية، **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد 2، العدد1، جوان 2016، ص.4.

[2] مسعود دواوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر1990-2004**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزار: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006)، ص.278.

السلع المحلية وهكذا تزداد الصادرات ويحدث تحسن في وضع الميزان التجاري، ومن ثم إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

وفي حالة انعدام حركة رأس المال يكون عجز ميزان المدفوعات مساويا لعجز الحساب الجاري الناشئ عن زيادة الدخل، أين يقوم البنك المركزي بتمويل العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي تعقيم التوابع التي تلي استخدام السياسة النقدية ولن يستمر ذلك بصفة دائمة.[1]

وبالتالي في ظل سعر الصرف الثابت نجد عدم قدرة السلطات النقدية على بناء سياسة نقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الحقيقي، وذلك نظرا لافتقاد السلطات الاقتصادية القدرة على السيطرة في ظل حرية تدفقات رؤوس ألأموال على المتغيرات النقدية، وارتفاع درجة حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية[2].

2- السياسة النقدية في ظل نظام الصرف المرن

في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ما يولد تدفقات مالية كبيرة نحو الخارج، وبالتالي ظهور العجز في ميزان المدفوعات، وهذا الأخير سيمارس ضغطا هبوطيا على قيمة العملة المحلية، لذلك سوف يرتفع سعر الصرف، وبالتالي ينخفض الإنفاق على الواردات وتزيد الصادرات، وبهذا يصبح رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال معادلا للصفر، وبالتالي لا يكون هناك مزيدا من الضغوط على قيمة العملة المحلية، ويعد سعر الصرف الجديد هو السعر التوازني، وأخيرا يزيد الدخل الحقيقي بأقصى ما يمكن. لذا فالسياسة النقدية لها أكبر تأثير فوري ممكن على الدخل الحقيقي في ظل سعر الصرف المعوم، والقدرة التامة لرأس المال على التنقل.

وما يمكن استخلاصه أن السياسة النقدية تؤثر على الطلب المحلي من خلال أداتين هما سعر الصرف وسعر الفائدة، ولكن كلما تزداد درجة سيولة رأس المال تتناقص أهمية أداة سعر الفائدة وتزداد أهمية أداة سعر الصرف، حيث يكون الضغط على خفض قيمة العملة أكبر من الضغط على سعر الفائدة وذلك من أجل تحقيق مستويات أكبر من النشاط الاقتصادي وكما أن سياسة الصرف المرن تجعل السياسة النقدية أكثر فعالية وترفع من كفاءتها من خلال الحصول على الاستقلالية الذاتية لهذه

---

[1] بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذجM.F"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد11، (جوان 2012)، ص.248.

[2] عماد غزازي، محمد بولصنام، **مرجع سابق**، ص.4.

الأخيرة، وبالتالي يمكن استخدامها لأغراض مثل تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة التضخم.[1] ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): نظام سعر الصرف وفعالية السياسة النقدية

نظام سعر الصرف	خصائص الاقتصاد	فاعلية السياسة النقدية
المرن	– حرية انتقال رؤوس الأموال. – ارتفاع قيمة السلع التي يتم الاتجار فيها دوليا.	– تتسم السياسة النقدية بالفعالية وإمكانية امتصاص الصدمات الخارجية
المرن	– عدم حرية انتقال رؤوس الأموال. – ارتفاع قيمة السلع التي لا يتم الاتجار فيها دوليا.	– السياسة النقدية تصبح فعالة من خلال تغيرات أسعار الفائدة وسعر الصرف.
الثابت	– حرية انتقال رؤوس الأموال – ارتفاع قيمة السلع التي يتم الاتجار فيها دوليا (ارتفاع حجم التجارة الدولية).	– تصبح السياسة النقدية غير فعالة، وعادة ما يتساوى معدل الفائدة مع المعدلات الدولية.
الثابت	– عدم حرية انتقال رؤوس الأموال. – ارتفاع قيمة السلع التي لا يتم الاتجار فيها دوليا (انخفاض حجم التجارة الدولية).	– تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا في التأثير على الطلب الكلي.

المصدر: عبد الرحمان محمود مناع، **الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية في ظل إتباع برامج التكييف وعلاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة حلوان: قسم العلوم التجارية، القاهرة، مصر، 2004)، ص.79

[1] سامية نزالي، "فعالية السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف المختلفة (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد6، العدد2، (جوان 2015)، ص.220

الخلاصة

بشكل عام يمكن أن نلخص ما تطرقنا إليه في هذا الفصل من خلال الإشارة إلى أن السياسة النقدية هي ذلك التصرف القائم على مراقبة عرض النقود من طرف السلطة النقدية بغية تحقيق الأهداف العامة، أو النهائية للسياسة الاقتصادية وهو ما يعرف بالمربع السحري (تحقيق الاستقرار الاقتصادي، رفع مستوى النمو، التشغيل التام، تحقيق التوازن الخارجي). وتحتاج السلطات النقدية عند وضع أي سياسة نقدية إلى معلومات عن الوحدات الاقتصادية الرئيسية والتي لها صلة بالعلاقات النقدية وهذا الوضع وتنفيذ السياسة المناسبة.

وكما أن الأهداف التي تصبوا إليها السياسة النقدية تتماشى إلى حد بعيد مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، حيث ينتقل أثر السياسة النقدية إلى هاته الأهداف عبر أربع قنوات رئيسة وهي قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة الائتمان و قناة الأصول المالية الأخرى.

ولقد اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطورها، ففي الفكر الكلاسيكي كان هدف السياسة النقدية قد انحصر في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار عن طريق التحكم في كمية النقود المتداولة، ومع ظهور الفكر الكينزي تحول الاهتمام من دراسة تأثير كمية النقود على قيمتها إلى دراسة تأثيرها على النشاط الاقتصادي لأن قيمتها أصبحت تتحدد بعوامل أخري غير كميتها، ليظهر بعد ذلك فكر النقدويين الذي أعاد إحياء النظرية الكمية من جديد بإبرازه لتأثير العرض النقدي على الأسعار من جهة، وعلى النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، وفي الأخير ظهر فكر مدرسة التوقعات الرشيدة الذي أثبت هو الأخر ارتباط التغير في قيمة النقود بكميتها، أي حيادية السياسة النقدية.

ويعد الهدف الرئيسي لأية سياسة اقتصادية هدف تحقيق النمو الاقتصادي الذي يكفل الاقتراب من التشغيل الكامل لمختلف عوامل الإنتاج، في ظل استقرار قيمة النقد داخليا وخارجيا، إلا أن تحقيق ذلك يبدو صعب المنال لإمكانية التعارض بين هذه الأهداف، فالسياسة التي تهدف مثلا إلى الحد من ظاهرة التضخم يترتب عنها تدهور مستوى النشاط الاقتصادي، والإضرار بهدف التشغيل الكامل .

ولكي تبلغ السياسة النقدية لهاته الأهداف تلجا السلطات النقدية إلى انتقاء مجموعة من الأدوات حسب نوعية السياسة النقدية المطبقة، فمنها المباشرة وغير المباشرة إلى جانب أدوات أخرى مساعدة. فإذا تبنت السلطات النقدية سياسة تقييدية فهي تسعى بذلك إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات

الفائدة قصد كبح نمو الناتج الداخلي الخام، وخفض معدل التضخم و ذلك عن طريق رفع معدل إعادة الخصم أو معدل الاحتياطي الإجباري، أو دخول البنك المركزي للسوق المالي كمشتري للأوراق المالية.

أما إذا اتبعت سياسة نقدية توسعية فهي تهدف إلى زيادة العرض النقدي قصد تخفيض معدلات الفائدة، وتشجيع الاستثمار ومنه نمو الناتج الداخلي الخام وانخفاض البطالة وذلك عن طريق تخفيض معدل إعادة الخصم أو معدل الاحتياطي الإجباري، أو دخول البنك المركزي للسوق المالي كمشتري للأوراق المالية.

وكما يظهر دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في جذب الادخارات وتشجيع الاستثمارات، والعمل على تطوير الأسواق النقدية والمالية. وفي تحقيق التوازن الخارجي من خلال تأثيرها على أسعار الفائدة، وعلى أسعار الصرف وفقا لأنظمة الصرف المتاحة، مستخدمة ميكانيكية العرض من النقود والطلب عليه من أحل ذلك.

فإذا اتبعت الدولة نظام الصرف الثابت فهذا يؤدي إلى عدم وجود أي اثر لسياسة الصرف على أسعار الفائدة، وكما أن البنك المركزي لا يتحكم في المعروض النقدي. أما إتباع سعر الصرف المرن يجعل السياسة النقدية أكثر فعالية ويتضح ذلك من خلال زيادة حركة رؤوس الأموال التي تؤدي إلى تقليص الفارق بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، مما ينعكس إيجابا على الناتج والأسعار، وبالتالي على توازن ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث

تطور السياسة النقدية في الجزائر

خلال الفترة 2000-2016

تمهيد:

قبل سنة 1990 لم تكن السياسة النقدية في الجزائر بوزنها الحقيقي فقد ظلت مهمشة طيلة مرحلة التخطيط المركزي المعتمد آنذاك، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 حدثت نقطة تحول كبيرة في إعادة الاعتبار للسياسة النقدية، فعرفت بذلك تحولات كبيرة أبرزت أهميتها ضمن سياسات الإصلاح التي انتهجتها الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، والتي استمرت إلى غاية الألفية الثالثة فبعد أكثر من عشرية من إصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي عزز الاهتمام بالسياسة النقدية، وشكل منعرجا حاسما في مسار الإصلاحات الاقتصادية، فانه تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر بصفته المسؤول الأول، والقائم على تنفيذ السياسة النقدية وفقا للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض.

فشهدت بذلك الجزائر خلال الألفية الثالثة والتي تميزت بارتفاع كبير في أسعار المحروقات، والذي اثر بشكل كبير على أداء السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، إصلاحات اقتصادية ونقدية عميقة وفقا لسياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي تعتبر ذات توجه كنزي مدعمة بذلك سياساتها الاقتصادية.

وعليه سوف نناقش الأفكار المطروحة مسبقا بشكل مفصل من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة عن إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة التسعينات

المبحث الثاني: إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

المبحث الرابع: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

المبحث الأول: نظرة عامة عن إصلاحات السياسة النقدية خلال فترة التسعينات

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 الذي عزز الاهتمام بالسياسة النقدية، فلسفة الإصلاح الاقتصادي ومنه المصرفي، حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية التي تكرست عبر برنامج التعديل الهيكلي، ودعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي خاصة مع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، لإقامة سياسة نقدية أكثر صرامة واستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة. وللوقوف على ذلك سنتناول في هذا المبحث الإصلاح النقدي وفق قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، بنك الجزائر ومهامه على ضوء القانون90-10، هيكل بنك الجزائر على ضوء القانون 90-10، والإصلاحات النقدية مع المؤسسات الدولية.

المطلب الأول: الإصلاح النقدي وفق قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

منذ صدور قانون النقد والقرض، أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر بأهدافها الاقتصادية الحقيقية، عكس ما كانت سابقا في الاقتصاد المخطط، فالقانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض يعتبر الإطار التشريعي الذي يدعم الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف السلطات السياسية سنة 1988، مع الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، وتتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الممكنة، توزيع القرض ويسهر على حسن التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.[1]

أولا: أهداف قانون النقد والقرض

تمثلت أهداف قانون النقد والقرض (90-10) في النقاط التالية[2]:

---

[1] المادة 55 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في14 افريل 1990، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 16 بتاريخ 18 افريل 1990، ص.527

[2] القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **مرجع سابق**، ص ص.522-530

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- إعادة تقييم العملة الوطنية بما يخدم الاقتصاد الوطني؛
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية، والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية؛
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام؛
- إلغاء مبدأ تخصيص البنوك وتحديد، وتوضيح النشاطات المنطوية بالبنوك والهيئات المالية؛
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، بورصة القيم المنقولة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ثانيا: مضمون قانون النقد والقرض

بعد صدور قانون النقد والقرض تميز النظام المصرفي الجزائري بمسار تطور جديد بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، كما أعيدت للبنك المركزي كل الصلاحيات في تسيير النقد والائتمان مع استقلالية أكثر مقارنة بالقوانين السابقة.

1- استقلالية بنك الجزائر

في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية الوطنية والاستقلال المالي، فأصبح بذلك يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 01/88 المؤرخ في 11 جانفي 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يفتح فروعا له أو يختار ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا[1].

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2003)، ص.200

وتتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض فيمل يلي[1]:

- تنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة الائتمان، تسيير المديونية الخارجية، ومراقبة تنظيم سوق الصرف؛
- الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية وعملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية؛
- القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن وإقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية وكما تستطيع الشركات أن تفتح لديها حساب بالعملة الصعبة؛
- القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية؛
- يمنح البنك المركزي قروضا للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في اجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية أو عملات أجنبية، مع عدم القابلية لإعادة تمويل البنوك التي كانت سائدة سابقا؛
- تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10 % من الإيرادات العادية لآخر السنة تفاديا للإصدار النقدي الزائد.

2- مبادئ قانون النقد والقرض

كرس قانون النقد والقرض مبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه من بينها ما يلي:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: إن تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، يعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ بناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي، والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛

---

[1] مجدوب بحوصي، استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والأمر 10/01، **ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، المنعقد يوم 24-25 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار الجزائر، ص.13

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية، وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية، والمؤسسات الخاصة؛
- توسيع السوق النقدية، وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: كانت الخزينة تلجا غالبا إلى النظام المصرفي لتمويل نفقاتها مما أدى إلى التداخل بين صلاحيات وأهداف كل من الخزينة والسلطة النقدية، وفي إطار قانون النقد والقرض لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية الإقراض من البنك المركزي كما كان في السابق، حسب ما نص عليه هذا القانون في مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والمالية، وأصبح بذلك تمويل عجز الميزانية يخضع لشروط، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية، وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛
- أصبح توزيع القرض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.[1]

ت- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: بموجب هذا المبدأ أبعدت الخزينة عن تمويل المؤسسات العمومية، وأصبح هذا الدور يقتصر على البنوك فقط، وبالتالي استعادت هذه الأخيرة مهامها التقليدية، وأصبح منح القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما إلى ما يسمى بالجدوى الاقتصادية للمشاريع.

---

[1] الطاهر جليط، "دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، العدد 6، سبتمبر 2018، ص ص.292،293

ويكمن الهدف الرئيسي لقانون النقد والقرض في توفير أفضل الشروط لنمو اقتصاد منتظم، والحفاظ عليه عن طريق إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ومع التأكد أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار.[1]

ت- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطات النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقد، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف، رغم أن هذه الاستقلالية تبقي نسبية.[2]

المطلب الثاني: بنك الجزائر ومهامه على ضوء القانون 90-10

لقد أوكل القانون الخاص بالنقد والقرض لبنك الجزائر عدة وظائف هامة لاحتلاله موقع أساسي في النظام النقدي والمصرفي، باعتباره مؤسسة مصرفية هدفها يتمثل في الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية التي يقوم هو بوضعها، أو تفرض عليه من طرف الدولة فهو المؤسسة المختصة بالصيرفة المركزية ويقف على قمة النظام المصرفي، لا يهدف إلى تحقيق الربح بل يهدف من خلال إدارته للسياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي.

أولا: نشأة البنك المركزي الجزائري

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962، على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعتبر أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة.[3] وقد ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات البنك

---

[1] حميد رسول، الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية في الجزائر، **معارف (مجلة علمية محكمة)**، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 21، ديسمبر 2016، ص ص.64،65

[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص.30

[3] بلعزرز بن علي، **انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، (مصر: مطبعة معهد التخطيط القومي، 2003)، ص.7

الجزائري الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار، وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبين إرادتها في قطع أي عهد لها بالاستعمار، وإبراز نيتها في وضع المؤسسات المعبرة عن سياستها واستقلاليتها، وقد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في دول العالم، فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات استعماله، وهو حسب قانون تأسيسه بنك البنوك ويجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية والإقراضية، وهو أيضا بنك الحكومة ويحتم ذلك عليه أن يقدم تسهيلاته لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة وإعادة خصم السندات مكفولة من طرفها، والحقيقة أن النصوص بينت بدقة ووضوح هذه المسؤوليات، ولكن الواقع اثبت أن البنك المركزي لم يكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان، والبنوك التجارية كانت تحت سلطة البنك المركزي.[1]

ثانيا: مهام بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض

يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي:[2]

1- إصدار النقود القانونية

يعتبر البنك المركزي الهيئة الوحيدة المخول لها قانونا إصدار النقد القانوني أو تدميره في كل الدول، ويجب أن تكون الكمية المصدرة من النقد تتوافق مع احتياجات الاقتصاد، حيث أن كل نقد مصدر بمثابة خصوم للبنك المركزي يجب أن يكون مغطى بأصول حقيقية أو مالية في جانب الأصول.

2- البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي

وتعني أن البنك المركزي هو الوكيل الوحيد للدولة فيما يخص شؤون النقد والسياسة النقدية، وهو ممثلها أمام الهيئات الدولية والدول الأخرى في هذا المجال، كما تحتفظ الدولة لدى البنك المركزي بحساباتها وينظم لها مدفوعاتها واحتياطاتها من الصرف، ويعمل على استقرار قيمة العملة كما يقدم للدولة سلفات قصيرة الأجل في حالة العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية، وقروضا استثنائية في الحالات الضرورية كالحروب والأزمات في حدود ما يسمح به القانون.

---

[1] محمود حميدات، **النظريات والسياسات النقدية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996)، ص.44

[2] فتيحة بنابي، "علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية"، **مجلة معارف**، العدد 22، جوان 2017، ص ص.64،65

3- البنك المركزي بنك البنوك

وتعني قيام البنك المركزي بعملية الإشراف والرقابة على عمل البنوك التجارية في إطار ما يخوله له القانون، وتكون هذه الوظيفة في عدة أشكال منها منح الاعتمادات لإنشاء بنوك جديدة أو فتح فروع ومكاتب تمثيل لبنوك أجنبية، تقديم التوجيهات والتعليمات للبنوك في تحقيق أهداف السياسة النقدية، الرقابة على أعمال البنوك ومحسابتها ومدى احترامها للقانون، وفرض عقوبة على البنوك المخالفة له، توفير السيولة للبنوك في حالة العجز، الإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك ومراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه وضبطه.

4- البنك المركزي واضع ومنفذ السياسة النقدية

من خلال هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي بإدارة السياسة النقدية لتحقيق أهدافها المسطرة، والتي تتمثل أساسا في استقرار الأسعار، فالبنك المركزي هو المسؤول عن تحديد كمية النقود المعروضة من خلال التأثير على مختلف العوامل التي تكون هذا العرض.

المطلب الثالث: هيكل بنك الجزائر على ضوء القانون 90-10

حسب المادة 119 من هذا القانون "يقوم بتسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يعاونه ثلاثة نواب له، ومجلس النقد والقرض ومراقبان "بصفته مجلس إدارة البنك المركزي وسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية، مالية ومصرفية".

أولا: **المحافظ ونوابه**

يعين المحافظ بمراسيم رئاسية لمدة 6 سنوات وكذلك نوابه لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وكما يتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضا ويكون ذلك في الحالتين العجز الصحي المثبت بواسطة القانون، الخطأ الفادح، وتتمثل المهام الأساسية للمحافظ فيما يلي:

- إدارة أعمال البنك المركزي كاتخاذ الإجراءات التنفيذية؛
- بيع وشراء الأملاك المنقولة والغير المنقولة؛
- تعيين ممثلي البنك في المجالس والمؤسسات؛
- يمكن للحكومة أن تستشيره في سائر المسائل المتعلقة بالنقد والقرض؛

- القيام بتمثيل البنك المركزي لدى السلطات العمومية، والبنوك المركزية الأجنبية بوقع اسم بنك الجزائر.[1]

ثانيا- مجلس النقد والقرض

يعتبر أهم هيئة جاء بها قانون النقد والقرض، بحيث تمثل السلطة النقدية التي توكل إليها كافة القضايا المتعلقة بشؤون النقد والائتمان، كما تمثل مجلس إدارة بنك الجزائر ويتكون مجلس النقد والقرض حسب قانون النقد والقرض مما يلي[2]: المحافظ رئيسا، نواب المحافظ كأعضاء، ثلاث موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، كما يعين ثلاث مستخلفين ليعوضوا الثلاثة إذا اقتضت الضرورة.

وصلاحيات مجلس النقد والقرض واسعة جدا في مجال النقد والقرض منها[3]:

- يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ، كما يهتم بصلاحيات شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها، يحدد ميزانية البنك وإجراء كل ما يحيط به من تعديلات؛
- يقوم بالإشراف على تطوير عناصر الكتلة النقدية بتنظيم إصدار النقود، ويحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية (إعادة التمويل وشروطها)؛
- يسير السياسة النقدية، ويحدد شروط فتح فروع للبنوك الأجنبية وإعطاء التراخيص لها، وكما يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك وتنظيم سوق الصرف.

ثالثا: هيئات الرقابة في النظام المصرفي في الجزائر

بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 تطلب التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري أن تكون للسياسة النقدية آليات وهيئات للرقابة على هذا النظام، من اجل عمله يكون منسجما مع القوانين السارية المفعول، وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

1- اللجنة المصرفية

نصت المادة 143 من قانون 90-10 على إنشاء لجنة مصرفية مستقلة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك، والمؤسسات المالية مع إنزال العقوبة على كل مخالفة

---

[1] المادة 32، قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **مرجع سابق**، ص.524

[2] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص.198

[3] المواد 43....50، قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **مرجع سابق**، ص ص.525،526

وحددت أعضائها وصلاحيتها، فهي تتكون[1] من المحافظ كرئيس لها ويعوضه نائبه في حالة غيابه، وأربعة أعضاء منهم قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا، ويقترحهما رئيسها الأول بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء، وعضوان كفؤان في الشؤون المالية والمصرفية يقترحهما وزير المالية، وصلاحيتهما متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

- إجراء الرقابة على الوثائق والمستندات في مقرات البنوك والمؤسسات المالية؛
- متابعة مدى استيفاء البنوك للمتطلبات التي يفرضها القانون كنسبة الأموال الخاصة إلى الالتزامات، معامل السيولة المطبق، النسبة بين الإدخارات والتوظيفات، وعند الإخلال بقواعد حسن السلوك المهني تقرر اتخاذ مجموعة من التدابير كاللوم والإنذار، ضرورة العمل على إعادة التوازن المالي والتصحيح، أو حتى إلى تعيين مدير مؤقت إذا استدعى الأمر ذلك[3]، بالإضافة إلى إمكانية اللجنة اتخاذ تدابير أخرى من بين التدابير المقترحة في المادة 156 من قانون النقد والقرض.

2- مركزية المخاطر

أسس قانون 90-10 في مادته 160 هيئة تقوم بتجميع المعلومات سميت مركز المخاطر، حيث تقوم هذه الهيأة بمراقبة ومتابعة نشاطات المؤسسات المالية ومعرفة مدى العمل الذي تقوم به في مجال الخضوع لمعايير وقواعد العمل التي يحددها بنك الجزائر، تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة بالبنك المركزي، حيث يسمح هذا بتسيير أفضل لسياسة القرض.[4] وهذا عن طريق التزام هيئات القرض بالتعامل مع هذه المصلحة، خاصة بالإضافة إلى الوظيفة الإعلامية لمركزية المخاطر التي وجودها يسمح بتحقيق غايات متعددة منها[5]:

- مراقبة ومتابعة نشاطات هيئات القرض ومعرفة مدى التزامها بقواعد العمل؛
- منح هيئات القرض فرصة القيام بالمفاضلات بين القروض المتاحة؛

---

[1] المادة 144 قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **مرجع سابق**، ص.536.

[2] المواد 147، 150، 151 قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **مرجع سابق**، ص.537.

[3] المواد 153، 154، 155، قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **مرجع سابق**، ص.537.

[4] المادة 160، قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **مرجع سابق**، ص.538.

[5] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص.207.

- تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في مصلحة واحدة على مستوى البنك المركزي وهذا ما يسمح له بالسيطرة والتحكم اكثر في تسيير القرض.

3- مركزية عوارض الدفع

أنشأ بموجب النظام رقم 92- 02 المؤرخ في 22 مارس 1992، وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية، وتقديم كل المعلومات لها المتعلقة بكل الحوادث التي تعترضهم عند استرجاع القروض أو مشاكل لها علاقة بمختلف وسائل الدفع ومهمتها:[1]

- تنظيم لائحة مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها، وتتضمن كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض؛
- نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وتبليغها إلى الوسطاء الماليين.

4- جهاز مكافحة الشيكات بدون مئونة

يعتبر هذا الجهاز تكملة للهيئات السابقة باعتباره جاء ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك، أنشئ بموجب النظام رقم 32-03 المؤرخ في مارس 1992 ويعمل على جمع المعلومات التي لها صلة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، أو انه غير موجود أصلا والقيام بتبليغها إلى الوسطاء الماليين المعنيين، والغرض من إنشاء هذا الجهاز هو تطهير المعاملات التي تسييء للنظام المصرفي كالغش والتحايل وخلق قواعد للتعامل المالي يقوم على أساس الثقة.[2]

المطلب الرابع: الإصلاحات النقدية مع المؤسسات الدولية

عرفت الجزائر قبل فترة التسعينات وضعية اقتصادية جد سيئة نتيجة لأزمة أسعار البترول التي سجلت فيها الجزائر عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها، ولم تكن لديها فرصة لعلاج هذا الوضع سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة وهذا الأخير بطبيعة الحال يفرض عليها مجموعة من الإجراءات من بينها إصلاح السياسة النقدية.

---

[1] النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم وسير مركزية عوارض الدفع

[2] رشيد سالمي، أسامة بوشريط، "اثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد15، المجلد2، 2016، ص.94

أولا:المرحلة الانتقالية الذاتية للاقتصاد الجزائري

في بداية سنة 1988، اعتمدت الجزائر برنامجا تصحيحيا ذاتيا يعمل على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة البيروقراطية، والانتقال من الاقتصاد الموجه الذي أثبت فشله ليس في الجزائر فقط ولكن حتى في الدول العظمى الى الاقتصاد الحر أي اقتصاد السوق بهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحسين الأداء للاقتصاد الكلي. وكل ذلك بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق هذا من جهة ومن جهة أخرى، إزالة الإختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والناتجة عن تطور الفترة السابقة في ظل النظام الاقتصادي الموجه.

ثانيا: برنامج الاستعداد الائتماني الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990

إن تدهور الوضع السياسي والأمني، جعل من الإصلاحات الذاتية التي قامت به الجزائر محدودة، مما أدى بلجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية أمرا حتميا. ففي ضوء الأزمة الحادة التي واجهت الجزائر بداية الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط عام 1986، ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية، وإصرار الجهات المانحة للقروض على التوصل لاتفاق مع الهيئات المالية الدولية، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في مارس 1989، راضخة لمبادئه العامة نتيجة ارتفاع مديونيتها الخارجية ومتعهدة على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، وافق الصندوق على تقديم 7.155 مليون وحدة سحب خاصة[1]. حيث تم عقد هذا الاتفاق (برنامج الاستعداد الائتماني الأول) الذي ارتكز محتواه على ما يلي[2]:

- تبني سياسة نقدية صارمة بخصوص تسيير الكتلة النقدية وأسعار الفائدة؛
- ضرورة تخلي الدولة على السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر للتضخم والعجز الخارجي ورمز لاقتصاد المديونية، ويتم ذلك من حلال ضغط على عجز الميزانية العامة وتقليل النفقات وتحرير الأسعار تدريجيا ورفع الدعم عنه؛

[1] فتيحة ملياني، " السياسة النقدية في الجزائر في ظل حرية حركة رؤوس الأموال "، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد1، المجلد1، 2018، ص.139.

[2] عبد الله بلوناس، **مرجع سابق**، ص.168.

- مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصاره على دور المعدل والمنظم للنشاط الاقتصادي خلال فترة التحول، أي العمل على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وإن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي[1]:

- ✓ السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية؛
- ✓ إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية، وذلك بإصدار قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الذي يعتبر المحور الذي تدور حوله مجموع البرامج والذي أعطى استقلالية للبنك المركزي وحرر الدائرة الاقتصادية من التدخلات السياسية، ووضع حد لآلية تمويل العجز الميزاني، بحيث جاء في المادة 78 من نفس القانون أن قيمة التسبيقات المقدمة للخزينة من طرف البنك المركزي نسبة لا تتعدى 10 بالمئة من الإيرادات العادية للموازنة التي تعود للسنة المالية الفارطة، والهدف من هذا الإجراء وضع حد للجوء الخزينة البنك المركزي بهدف تمويل النفقات العامة؛
- ✓ تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات، وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة، ومن خلال قانون المالية 1990، تراجعت الجزائر عن دعم بعض القروض الموجهة للمؤسسات العمومية، بإدخال بعض التعديلات وخاصة فيما يخص السجل التجاري وكذلك إصلاح المنظومة الضريبية والجمروكية بإصدار بعض الأحكام الجبائية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك، ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص تمهيدا للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

ثالثا: برنامج الاستعداد الائتماني الثاني من 3 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992

إن مدة الاتفاق السابق والمقدرة بعام لم تكن كافية من أجل استقرار الجزائر اقتصاديا، فلجأت مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي في جوان 1991، من أجل الحصول على أموال كافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية وذلك لاستكمال تطبيق البرنامج السابق[2]. وتم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بتاريخ 3 جوان 1991، تحصلت الجزائر بموجبه على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، تم توزيعها على أربعة أقساط متساوية، حيث تم سحب القسط الأول في جوان 1991، ثم القسط الثاني في سبتمبر 1991، ثم القسط الثالث في ديسمبر

---

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل- التجربة الجزائرية**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009)، ص.13

[2] فتيحة ملياني، **مرجع سابق**، ص.139

1991، وبالنسبة للقسط الرابع فبدلا من أن يسحب في مارس 1992 فقد تم تجميده من طرف الصندوق بسبب عدم احترام الحكومة الجزائرية لرسالة النية التي تم تحديدها في 27 أفريل 1991.[1] وتتمثل أهم أهداف الاتفاق فيما يلي:[2]

- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير، وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة؛
- تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك؛
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رقع صادرات النفط؛
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع واسعة الاستهلاك، بتقليل الإعانات، حيث قامت الجزائر بتحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة، بكل فروع النشاط الاقتصادي خاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسطية والكمالية؛
- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي، حيث قامت الجزائر بإدخال بعض التغيرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.

وتتمثل النتائج المحققة خلال مدة هذا الاتفاق فيما يلي:

- تسجيل فائض في الميزان التجاري بلغ 4.70 مليار دولار حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليارات دولار؛
- استقرار في المديونية الخارجية المرتفعة أصلا، حيث انتقلت من 28.37 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع خدمة المديونية من 73.9% سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992؛
- بلغ رصيد الميزانية 14 مليار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة، وإلى ارتفاع الواردات.

---

[1] ليلى معمري، عائشة سعدون، " فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر "، **مجلة الاقتصاد والتنمية**– مخبر التنمية المحلية المستدامة– جامعة يحي فارس المدية، العدد 6، جوان 2016، ص.116

[2] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص ص.112،113

وابتداءا من سنة 1992 عرفت الإصلاحات تغيرا مفاجئا كان له الأثر البالغ في عودة الاختلالات للمتغيرات الكلية، وذلك نتيجة اعتماد الحكومة على سياسة مالية توسعية تتنافى مع مسار الإصلاح، حيث قامت بزيادة الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي بسبب الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1992-1993)، مما أدى بالدولة إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة، وهذا تسبب في تغيير قيمة الدينار، بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2% ومسببا في ذلك ارتفاع في معدل التضخم، وهذا الأخير الذي سجل في سنة 1989 معدل قدره 9.3% ليرتفع سنة 1990 إلى 17.9، ثم ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31.7%، وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.

رابعا: مرحلة التثبيت الهيكلي 1994-1995

تم الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في 2 افريل 1994 على برنامج الاستقرار الاقتصادي وهو ما يعرف باتفاق (stand by) لمدة سنة واحدة، وعلى العموم استهدفت السياسة النقدية في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي تصحيح الاختلالات التي عرفتها الفترة (1991- 1993) فكانت هذه الأهداف كالتالي[1]:

- تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية M2 من 21 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 14 % سنة 1994؛
- رفع معدل إعادة اخصم من 11 % إلى 15 %؛
- أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية بمعدل محوري يقدر بـ 20 % بعد أن كان 17%؛
- رفع المعدل المطبق على السحب على المكشوف في حسابات البنوك لدى بنك الجزائر من 20 % إلى 24 %؛
- تحديد سقف الهامش البنكي بـ 5 %، و هو معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك التجارية على الحسابات المدينة، وباعتبار أن التكلفة المتوسطة لموارد البنوك في حدود 18.5 % سيكون معدل الفائدة على القروض يف حدود 23.5 %؛

[1] ليلى معمري، عائشة سعدون، **مرجع سابق**، ص ص.117-118

- تمنح الخزينة العمومية معدلات فائدة بـ 16.5 % على سندات التجهيز الجديدة؛
- يطبق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط معدلات فائدة بـ 10 % على حسابات ادخار السكن، و14 %على الدفاتر الأخرى؛
- الحفاظ على سعر الصرف الجديد بعد تخفيض الدينار بـ 40.17 % في أفريل 1994، والحد من الضغوط التضخمية؛
- القضاء على عجز الموازنة العمومية أو على الأقل تخفيضها عن طريق ترشيد الإنفاق العام؛
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق اللجوء إلى التمويل الخارجي، مع إعادة الجدولة لكل الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج؛
- تخفيض الدعم الموجه للأسعار وتثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي، إصلاح هيكل الإيرادات العمومية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين طرق تحصيل الضرائب.

ومن أهم النتائج التي تحققت من جراء هذا الاتفاق نجد:

- ارتفاع معدل التضخم حيث وصل إلى 29 %؛
- تخفيض إجمالي النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار، و هذا ما أدى إلى انخفاض عجز الميزانية بأكثر من أربع نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1994، وثلاث نقاط سنة 1995؛
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10 % سنة 1994.

خامسا: مرحلة التعديل الهيكلي 1995-1998

تم تطبيق اتفاق القرض الموسع بين الجزائر وصندوق النقد الدولي ابتداءا من 22 ماي 1995، يحتوي على إجراءات تتمم وتعمق أسس الاستقرار الاقتصادي، وكذا تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمومية، وتتمثل إجراءات السياسة النقدية في إطار هذا الاتفاق فيما يلي:[1]

- إعادة رسملة المصارف باستخدام جزء من المبالغ الموجهة لتسديد الالتزامات والتي توقفت في منتصف سنة 1996؛
- إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة؛
- تطوير السوق النقدية ما بين البنوك بتوسيع تشكيلة الأدوات والمتدخلين، المزايدة على القروض، المزايدة على أذونات الخزينة، وإدخال عمليات السوق المفتوحة؛

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، **مرجع سابق**، ص.296

- اعتماد معدلات فائدة حقيقية موجبة مقاسة على أساس اتجاهات التضخم المقدرة للثلاثي الرابع 1995؛
- اعتماد هيكلة المعدلات الموجهة، خاصة معدل إعادة الخصم في إطار نظام المزايدة على القروض؛
- انجاز الأعمال التمهيدية لإقامة سوق رؤوس الأموال؛
- إعادة رسملة للبنوك لتطبيق معدل كفاية رأس المال 4%؛
- دعم إعادة هيكلة البنوك بطريقة تحفز القطاع الخاص على المشاركة في رأس مالها؛
- إعادة هيكلة صندوق الادخار ودمجه في النظام المصرفي ووضع نظام لتامين الودائع.

وكما تمثلت المحاور الأخرى للبرنامج فيما يلي:

- تخفيض الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى؛
- تحرير الأسعار وإعادة إصلاح نظام دعم الأسعار الزراعية؛
- الحد من زيادة قيمة الدينار؛
- رفع الدعم نهائيا على أسعار الحبوب، الحليب وإصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي؛
- إنشاء الصندوق الوطني لتشغيل الشباب بالتعاون مع الصندوق والبنك الدولي، وكذا تدعيم نشاط نظام التامين على البطالة والتقاعد المبكر؛
- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية؛
- ترشيد الإنفاق العام والتركيز على تقليص الأجور.

وما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بنتائج هذا الاتفاق الانخفاض الكبير لمعدلات التضخم، فبعدما كانت 29.8% سنة 1995 وصلت إلى 5% سنة 1998 وهذا دليل على الآثار الايجابية لهذا الاتفاق على أهداف السياسة النقدية. فاسترجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لم يعتمد فقط على حسن تنفيذ برنامج التعديل، وإنما يعود أيضا إلى تحسين أسعار النفط والتحسين في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى. ولكن تميزت الوضعية الاقتصادية الجزائرية بشيء من التناقض، فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، احتياطي الصرف، معدلات التضخم، ومن جهة أخرى نجد أن هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة.

المبحث الثاني: إصلاحات السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2016)

بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وتباطئ عملية النمو الاقتصادي أدى بالسلطات إلى الخوض في برامج إصلاحات تستهدف التنقل إلى المرحلة الاقتصادية الجديدة تتمثل في مرحلة اقتصاد السوق، مع مواصلة السلطات النقدية إصلاحاتها في المجال النقدي قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة والحفاظ على النتائج المسجلة، خاصة معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف.

وللوقوف على ذلك سنتناول في هذا المبحث السياسة النقدية في ظل الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض90-10، السياسة النقدية في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، السياسة النقدية وفقا للأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض، وأهم تطورات السياسة النقدية وأهدافها خلال الفترة 2000-2016

المطلب الأول: السياسة النقدية في ظل الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10

كان الأمر رقم 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001، أول تعديل لقانون النقد والائتمان 90-10، والذي مس بصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بصلب القانون وبمواده المطبقة، ومن بين المواد المعدلة والتي مست محافظ البنك المركزي ونوابه: المادة 02 من الأمر 01-01 تتمم وتعدل المادة 19 من قانون النقد والقرض 90-10، "يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان"، أما المادة 03 من الأمر 01-01 فتعدل أخطاء الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من القانون النقد والقرض، "لا تخضع وظائف المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي، وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي" [1].

---

[1] المادة 03 من الأمر 01 -01 المعدل والمتمم للقانون 90 -10 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 14 ، الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2001، ص.4

ويلاحظ أيضا أن تعديل الفقرة الثالثة من قانون النقد والقرض، وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه بالاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، ويزاول هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

وكما يعتبر هذا الأمر المتعلق بالنقد والقرض من أهم الإصلاحات النقدية الهادفة في أساسها إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى قسمين:[1]

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة، وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون؛
- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية، والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر.

فلقد تم تبعا للأمر رقم 01/01 رفع عدد أعضاء مجلس النقد والقرض المعينين من طرف رئيس الحكومة من (03) أعضاء، إلى (06) أعضاء وذلك طبقا للمادة 10 من هذا الأمر، وكما تم بالإضافة إلى ذلك إلغاء المادة 22 من قانون النقد والقرض 10/90 التي تحدد مدة ولاية محافظ بنك الجزائر ونوابه، وكذا شروط إنهائها وذلك من خلال المادة 13 من الأمر رقم 01-01، وإلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغيرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا للأمر 01-01.

والملاحظ من خلال هذا التعديل هو انه قلل من درجة استقلالية بنك الجزائر، والرفع من مستوى تدخل الحكومة في تسيير النظام المصرفي، وهو الأمر الذي تعكسه تركيبة مجلس النقد والقرض وطرق تعيين الأعضاء فيه.

---

[1] علي بطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة،(جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005)، ص.49

المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض

توجهت السلطة التنفيذية انتقاداتها لقانون النقد والقرض من زاوية كونه عائق أمام تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي، بإصدارها للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2008 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تم من خلاله اعتماد آليات جديدة في تسيير الجهاز المصرفي، وإلغاء قانون النقد والقرض 90-10

أولا: أسباب تبني الأمر 03-11

كان من بين الأسباب التي اعتمدتها السلطة لتبني هذا القانون ما يلي:

1- سبب سياسي

إن التشريع الجديد يحقق الانسجام المطلوب بين تصورات الحكومة وتصورات السلطة النقدية ممثلة في بنك الجزائر، وهذا الانسجام شرط ضروري لتكريس التضامن داخل الجهاز التنفيذي عكس ما أحدثه القانون السابق من تنازع في الاختصاص، وتداخل في الصلاحيات، واحتكار أرثوذكسي للسلطة النقدية من مجلس النقد والقرض الأمر الذي جعل الحكومة مجرد تابع له، وهذا الاحتكار هو تطبيق سيئ للاستقلالية لكونه لا يراعي متطلبات برنامج الحكومة، ويفرغ الإصلاحات الاقتصادية من جداولها.

2- سبب اقتصادي

إن القانون الجديد للنقد والقرض يجعل من السياسة النقدية جزء مندمج في السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا الاندماج لا يعني فقدان السلطة النقدية لاستقلاليتها بل على العكس يدعمها من ناحية اعتبارها كأداة للتحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي.

3- سبب تقني

إن قانون النقد والقرض السابق على خلاف التشريع الحالي احتوى على عدة ثغرات خاصة في مجل الصرف، اعتماد البنوك الخاصة والرقابة عليها، وهو ما اثر على مصداقية النظام المصرفي الوطني والذي جعله عرضة لمخاطر لا تمس فقط أموال المودعين، ولكنها تشكل خطرا على الأمن والسلم الاجتماعي، ويستدلون في ذلك بمضاعفات قضية بنك الخليفة كما عبر عنها رئيس الحكومة

(باحتيال القرن)، وكل هذه الأسباب مجتمعة كافية في نظر السلطة للتخلي عن القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، واستبداله بالأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 [1]

ثانيا: أهداف الأمر 03-11

إن الأمر 03-11 عبارة عن تدارك لثغرات ظلت مفتوحة في ظل قانوني 90-10 و01-01 وإعادة صياغة شبه كاملة للقانون مع تأكيد التعديلات التي تم إدخالها في سنة 2001، حيث يستجيب هذا التعديل لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته من خلال: التفرقة على مستوى بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، تأسيس هيئة للرقابة، وتدعيم استقلالية اللجنة المصرفية؛
- تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال: إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر والوزارة لتسيير الموجودات الخارجية والمديونية الخارجية، والتداول الجيد للمعلومات المالية؛
- توفير أحسن حماية للبنوك والمودعين وذلك من خلال: تعزيز الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيريها وإقرار العقوبات الجزائية على مخالفيها، تشديد العقوبات على كل الانحرافات أو التجاوزات في ممارسة المهنة المصرفية، تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر، والمساهمة في صندوق ضمان الودائع، حيث تلتزم البنوك بالمشاركة في هذا الصندوق بعلاوة ضمان سنوية بنسبة 1 % على الأكثر من مبلغ ودائعها.[2]

وفي هذا الإطار نستطيع القول أن الآمر 03-11 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة، فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

---

[1] الجيلالي عجة، "الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 4، 2013، ص.318.

[2] الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد52، الصادر بتاريخ 26 أوت 2003

ثالثا: مضمون الأمر 03-11

مست التعديلات التي تضمنها الأمر 03-11 جانبين أساسيين، الأول يتعلق بالجانب التنظيمي للهيئات المنظمة والمسيرة للعمل المصرفي، أما الجانب الثاني فقد اشتمل على تقوية الإطار الردعي ضد الممارسات التي تضر بحسن سير الجهاز المصرفي بكل أشكالها.

أولا: الجانب التنظيمي

يتعلق هذا الجانب على الخصوص بإجراء تعديلات على تركيبة أعضاء هيئات بنك الجزائر، وكذا الصلاحيات المخولة لها.

1- مجلس إدارة بنك الجزائر

يتشكل من المحافظ رئيسا والنواب الثلاثة له، وثلاثة موظفين من الدرجات العليا يعينون بمرسوم رئاسي، والغاية من التعيين بهاته الطريقة تقوية المركز القانوني للمجلس من جهة، واستعادة للصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية من جهة أخرى، والملاحظ على هذه التركيبة تبعيتها المطلقة للجهاز التنفيذي.

ومن حيث صلاحيات مجلس الإدارة فقد ألغى المشرع بموجب المادة 19 حرية أعضاء المجلس في التداول، وهي الحرية التي كانت مقررة في نص المادة 35 من القانون 10/90، ويمكن تفسير هذا الإلغاء على انه تراجع عن هاته الحرية الغرض منها تكريس التبعية الوظيفية تجاه السلطة التنفيذية، وقد عددت المادة 19 من الأمر 11/03 صلاحيات المجلس التي جردته من بعض الصلاحيات التي استحوذ عليها بموجب القانون 10/90، أين كان مجلس النقد والقرض هو نفسه مجلس إدارة بنك الجزائر.

2- مجلس النقد والقرض

يتشكل من 09 أعضاء وهم أعضاء مجلس الإدارة السبعة، بالإضافة إلى عضوين يختاران نظرا لمؤهلاتهما في مجال النقد والمال، ويكون بذلك مجلس النقد والقرض قد احتفظ بنفس التشكيلة السابقة الواردة في القانون 10/90، إلا أن الاختلاف يكمن في كيفية تعيين الأعضاء حيث انه في ظل القانون السابق كان يتم تعيينهما بناءا على مرسوم تنفيذي يوقعه رئيس الحكومة، أما في ظل التعديل الجديد فقد أصبح يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي.[1]

---

[1] المادة 58 من الأمر 03-11، **مرجع سابق**، ص.9

وفيما يتعلق بصلاحيات مجلس النقد والقرض فان الأمر 11/03 حصرها في المادة 62 في شؤون النقد فقط أي كسلطة نقدية ليس لها أي دور في مجال الاستثمار، وتم هذا الحصر بعد إلغاء المادة 183 من القانون رقم 10/90، كما أصبحت أنظمة المجلس خاضعة لرقابة مجلس الدولة بموجب دعوى إلغاء ترفع من قبل وزير المالية، ويعتبر مجلس النقد والقرض حسب نص المادة 62 الفقرة الأخيرة، المستشار الوجوبي للحكومة في المسائل النقدية دون المسائل الاقتصادية عكس ما هو منصوص عليه في القانون 10/90.

ثانيا: تقوية الطابع الرعدي لقانون النقد والقرض

ما يلاحظ على القانون الجديد للنقد والقرض وكأنه قانون عقوبات مكرر حيث احتوى على أكثر من 11 مادة لها بعد جزائي بصفة مباشرة، ويتجسد الطابع الردعي بصفة خاصة فيما يلي[1]:

1- قمع جريمة تبييض الأموال

حيث ألزم المشرع في نص المادة 80 من الأمر رقم 03/11 مجلس النقد والقرض، بضرورة إجراء تحقيق حول مصدر أموال الشخص المترشح لإنشاء بنك، وفي هذا الإطار لا يجوز منح الاعتماد لهذا المترشح إذا ارتكب جرائم متصلة بتجارة المخدرات أو تبييض الأموال، كما ألزمت المادة 91 من نفس القانون هذا الشخص بتبرير مصدر المال، وهي إشارة إلى تبني المشرع لفكرة محاربة تبييض الأموال خلاف القانون رقم 10/90 الذي لم ينص على هذا الشرط.

2- قمع جريمة إفشاء السر المصرفي

ألزمت المادة 177 موظفي البنك بضرورة الحفاظ على السر المصرفي تحت طائلة المتابعة الجزائية المنصوص عليه في المادة 301 من قانون العقوبات، نظرا لما قد يحدثه إفشاء السر من مخاطر على عنصر الائتمان، والثقة التي تعد الركيزة الأساسية لأي نظام مصرفي غير انه لا يمكن الاحتجاج بهذا السر في مواجهة الهيئات التالية: الهيئات العمومية المكلفة بتعيين إدارة البنك والهيئة المالية، السلطات القضائية التي تتحرك في إطار متابعة جزائية، السلطات العمومية الملزمة بتقديم معلومات إلى الهيئات الدولية المؤهلة في إطار مكافحة الرشوة، تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، اللجنة المصرفية، وفي الأخير بنك الجزائر في تعامله مع بنوك أجنبية شريطة احترام مبدأ المعاملة بالمثل.

---

[1] الجيلالي عجة، **مرجع سابق**، ص ص.223-225

3- قمع جريمة النصب والاحتيال وخيانة الأمانة

وهذه الجرائم تخضع لأحكام المواد 134 إلى 135 من الأمر 03/11، كما تقع هذه الجرائم تحت طائلة قانون العقوبات

4- عرقلة أعمال اللجنة المصرفية

نصت على هذه الجريمة المواد 136 و137 من الأمر 03/11، وتمثل العرقلة كل امتناع عن تقديم معلومات إلى اللجنة أو يقدم لها معلومات خاطئة قصد تضليلها، بحيث يعاقب بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات، وبغرامة من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون.

5- جريمة استغلال أموال البنك لأغراض شخصية

نصت على هذه الجريمة المادة 131 من الأمر رقم 03/11، وتشترط لقيامها توافر سوء النية في المرتكب لها ويعاقب الفاعل بعقوبات تتراوح بين السجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات، وبغرامة من خمس ملايين إلى عشر ملايين دينار.

6- جريمة اختلاس وتبديد أموال البنك

ويعاقب الفاعل حسب نص المادة 132 بالسجن لمدة سنة إلى عشر سنوات، وبغرامة مالية ما بين خمسة ملايين إلى عشرة ملايين دينار.

المطلب الثالث: السياسة النقدية وفقا للأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض

في عام 2010 تم إصدار الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للقانون 11-03، ليؤكد على مسؤولية بنك الجزائر على ضمان سلامة وأمن النظام المصرفي، وذلك من خلال تقوية الإطار القانوني للمحافظة على الاستقرار المالي، وتتمثل مهمة بنك الجزائر بحسب المادة 02 منه في الحرص على استقرار الأسعار والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار النقدي حيث انه بالإضافة إلى المهام التي يتكفل بها بنك الجزائر والمشار إليها في المادة 35 من الأمر 11-03، أضيفت له مهمة التأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

أولا: التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 04-11

إن الأمر 10-04 يهدف إلى تعديل و تتميم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، واهم ما جاء به ما يلي:

- المادة 02 منه تعدل وتتمم المواد 9 و32 و35 من الأمر 03-11 كما يأتي:

- ✓ المادة 09: بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، ولا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري؛
- ✓ المادة 32: يعفى بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما كانت طبيعتها؛
- ✓ المادة 35: تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرس على استقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، وعليه يكلف بنك الجزائر بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة، والسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف؛
- ✓ المادة 36 مكرر: يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر، ويمكن أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية وكل شخص معني بالإحصائيات والمعلومات.

– المادة 04 منه: تعدل و تتمم المادتان 52 و56 من الأمر 03-11 كما يأتي:

- ✓ المادة 52: يحب على كل بنك يعمل في الجزائر أن يكون له حساب جار دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع؛
- ✓ المادة 56: يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها، وتحدد القواعد المطبقة على نظم الدفع عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض.

– المادة 06 منه: تعدل وتتمم المواد 57 ،62 ،72 ،80 ،83 ،90 ،91 ،94، من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض كما يلي:

- ✓ المادة 62: يخول المجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة والتي هي نفسها تلك المنصوص عليها في المادة 62 من الأمر 03-11 بالإضافة إلى منتجات التوفير، والقرض الجديدة، وكذا إعداد المعايير وسير وسائل الدفع وسلامتها، تسيير احتياطات الصرف، قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ المادة 72: يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كالعمليات المنصوص عليها في نص نفس المادة من الأمر 03-11، بالإضافة إلى الاستشارة

والتسيير المالي والهندسة المالية، وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال، وأن لا تتجاوز الحدود التي يضعها مجلس النقد والقرض؛

- ✓ المادة 94: يجب أن يرخص المحافظ مسبقا بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية لا يمس غرض المؤسسة أو رأسمالها أو المساهمين فيها، و كما يجب أيضا أن يرخص المحافظ بصفة مسبقة بأي تنازل عن أسهمهم أو سنداتهم في بنك أو في مؤسسة مالية وفقا للشروط المنصوص عليها في نظام يتخذه المجلس، و لا يرخص للمساهمين في البنوك والمؤسسات المالية برهن أسهمهم أو سنداتهم، و كما تملك الدولة الحق في الشفعة على كل تنازل على أسهم أو سندات مماثلة لكل بنك أو مؤسسة مالية.

– المادة 08 منه: تعدل وتتمم المواد 98 ،100 ،102 ،106 من الأمر 03–11 كما يأتي :

- ✓ المادة 98: ينظم البنك ويسير مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات والعائلات والمستحقات غير المدفوعة؛
- ✓ المادة 100: يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية أن يعين بعد رأي اللجنة المصرفية، محافظين للحسابات على الأقل مسجلين في قائمة نقابة خبراء المحاسبين، والذين يخضعان لرقابة اللجنة المصرفية حسب نص المادة 102؛
- ✓ المادة 106: تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا، ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي و المحاسبي، قاضيين، حيث ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول، وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين، وممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

ثانيا: أهم النقاط التي تطرق إليها تعديل الأمر الرئاسي 10–04

لقد عززت التدابير التشريعية الجديدة (الأمر رقم 10–04 المؤرخ في 26 أوت 2010) الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتقوية الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، وأيضا تعزيز الإجراءات التنظيمية المتخذة في السنوات الأخيرة، على ضوء بعض نقاط الضعف التي تمت معاينتها لا سيما النظام رقم 08–04 المؤرخ في ديسمبر 2008، الذي رفع بصفة جوهرية الرأس مال الأدنى للبنوك والمؤسسات

المالية والنظام رقم 09-03 المؤرخ في ماي 2009 المتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط البنوك والمتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية. فأصبح بذلك لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية. وعليه فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية في هذا الإطار في سبيل تحقيق أفضل رقابة للمخاطر المصرفية (إشراف موجه نحو المخاطر).[1]

وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها هذا التعديل فيما يلي[2]:

- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال؛
- تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الأجنبي؛
- تكمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات؛
- يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية للمخاطر للمؤسسات ومركزية للمخاطر للعائلات ومركزية لعوارض الدفع؛
- تلتزم البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض، بوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة، وأن تكون هذه الأجهزة ناجعة؛
- من جهة أخرى فقد أعطى الأمر 04/10 لبنك الجزائر صلاحيات واسعة جدا في مجال ضمان عمل ومراقبة وسلامة أنظمة الدفع المعتمدة، حيث عليه أن يتأكد من سلامة وسائل الدفع وكذا إعادة المعايير المطبقة في هذا المجال وملاءتها، كما أن له الحق في رفض إدخال أي وسيلة دفع لا سيما إذا كانت لا تقدم ضمانات سلامة كافية، ويمكن لبنك الجزائر

---

[1] بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2001، **تدخل محافظ البنك المركزي**، ص.7

[2] ناصر سليمان، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التجارية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر**، (الجزائر: مكتبة الريام، الطبعة الأولى، 2006) ص. 15

أن يطلب من مقدم طلب إدخال هذه الوسيلة واتخاذ كل التدابير لتدارك ذلك.[1] أما فيما يتعلق بترخيص مساهمة رأس المال الأجنبي في البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل على التراب الوطني، فقد بين الأمر 10-04 بان هذه المساهمة لا يمكن أن تتم إلا في إطار شراكة مع رأس المال المحلي حيث يجب أن تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال المؤسسة المالية والبنكية، كما يشترط زيادة على ذلك أن تملك الدولة سهما نوعيا في رأس مال هذه المؤسسات ذات رأس المال الخاص؛

- بالإضافة إلى هذا فقد جاء هذا التعديل أساسا لدعم الإطار التنظيمي والقانوني لممارسة الرقابة المصرفية بشقيها الداخلي الخارجي، والحرص على احترام المؤسسات المصرفي للمبادئ والمعايير الدولية في مجال التسيير المصرفي.[2]

المطلب الرابع: أهم تطورات السياسة النقدية وأهدافها خلال الفترة (2000-2016)

يمكن إيجاز أهم الأهداف والتطورات التي عرفتها السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2016 فيما يلي:

- لقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 أهداف السياسة النقدية، حيث جاء في مادته 55 ما يلي: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف وفي توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليها بإنماء الطاقة الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد". ويتبين من النص انه تم تحديد هدف تحقيق نمو اقتصادي منتظم إلى جانب تحقيق التشغيل الأمثل في المقام الأول، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا فقد جعل في المقام الثاني؛
- ولكن تم إلغاء أحد هذه الأهداف في الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 وهو هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الذي يعبر عن هدف التشغيل الكامل[3]، كهدف صريح للسياسة النقدية وأن يكون الهدف النهائي لها استقرار الأسعار وسعر الصرف، بما يتوافق مع معدلات

---

[1] المادة 05 من الأمر 10-04 ، **مرجع سابق**، ص .11

[2] Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, **rapport 2010**, Juillet 2011, p.68

[3] المادة 35 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 52، الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، ص.7

النمو الأعلى الممكن تحقيقها بهدف تعزيز التنمية السريعة للاقتصاد. وعلى هذا حدد بنك الجزائر هدف استقرار الأسعار والحفاظ على معدل تضخم يقارب 3%، واعتبره كهدف وحيد للسياسة النقدية وهذا من خلال تقاريره السنوية لسنة 2002-2003-2004. وبالنسبة للهدف الوسيط للسياسة النقدية فبعدما كان منذ سنة 1994 إلى غاية 1998 هو مجموع صافي الأصول لبنك الجزائر مع تحديد أهداف أخرى فصلية، فابتداء من 2001، و2002 تعتبر القاعدة النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية؛[1]

- استمر بنك الجزائر بالتصريح بنفس النسبة لمعدل التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية إلى غاية نهاية 2006، حيث بدأ بنك الجزائر منذ سنة 2007 بالتصريح بمجال لمعدل التضخم ما بين 3 و4%، واستمر في ذلك إلى غاية نهاية 2008 ليصبح يستهدف بدء من 2009 معدل 4%، وكما قد قام بنك الجزائر في 2010 الإعلان صراحة وتحديد مجال مستهدف للتضخم (4%-5%)؛[2]
- إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتبارا من نهاية 2001 وبداية سنة 2002 قد أدى بالنظام المصرفي من الانتقال من حالة عجز في السيولة إلى حالة فائض في السيولة، مما استوجب على بنك الجزائر القيام بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية ستتضح في المبحث الموالي، فبعد إصدار النظام رقم 2000-01 المؤرخ في 13 فيفري 2000 المتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض للمصارف، تم إصدار التعليمة رقم 02-2000 المؤرخة في 11 أفريل المتضمنة إدخال استرجاع السيولة في السوق النقدية، ويتعلق الأمر بعمليات استرجاع للسيولة على البياض تتم عن طريق مناقصات فورية والتي يمكن أن تكون في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، يتم مكافأتها بمعدل فائدة يحدد بالنسبة لكل عملية مناقصة؛
- إصدار النظام رقم 04-01 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس المال البنوك، يهدف هذا النظام إلى تحديد الحد الأدنى للرأسمال الذي يجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن تحرره عند تأسيسها؛

---

[1] Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, **rapport 2002**,juillet 2003, p.60

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2010**، جويلية 2011، ص ص.2011-2018

- إصدار النظام رقم 04-02 المؤرخ في 04 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإجبارية الدنيا وقد أشار هذا النظام إلى المبادئ العامة أي المؤسسات الخاضعة لتكوين الاحتياطات الإجبارية المعدل الأقصى ووعاء التكوين فترة التكوين والمكافأة المتصلة بذلك بالإضافة إلى تحديده للعقوبة المطبقة في حالة عدم القيام بتكوين الاحتياطات الإجبارية التنظيمية أو في حالة ما إذا كان تكوينها غير كاف؛
- إصدار النظام رقم 04-03 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بضمان الودائع المصرفية، يهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من مصارفهم، يودع هذا الضمان لدى بنك الجزائر؛[1]
- إصدار التعليمة رقم 04-05 المؤرخة في جوان 2005 المتعلقة بتسهيلة الودائع المغلة للفائدة ويتعلق الأمر هنا بالتسهيلة الدائمة يتم القيام بها على بياض، ويخصصها بنك الجزائر لصالح المصارف بشكل حصري؛
- إصدار النظام رقم 01-07 المؤرخ في 3 فيفري 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، حيث يضطلع بنك الجزائر بإجراء رقابة بعدية بغرض التأكد من قانونية العمليات المنجزة في إطار هذا النظام؛
- إصدار التعليمة رقم 13-07 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-04 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، وفقا للمادة 03 من هذه التعليمة حدد معدل الاحتياطات الإجبارية 8 % من الوعاء المحدد؛
- إصدار التعليمة رقم 02-08 المؤرخة في 11 مارس 2008 المعدلة للتعليمة رقم 01-05 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية حيث حددت هذه التعليمة مكافأة الاحتياطات الإجبارية بنسبة 0.75 %؛[2]
- إصدار النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، يتعلّق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العامة في الجزائر[3].

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 27، المؤرخة في 28 أفريل 2004، ص ص.38،37

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، **مرجع سابق**، ص ص.180-182

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 72، المؤرخة في 23 ديسمبر 2008، ص.34

- قصد تحسين الإطار العملياتي للسياسة النقدية، انسجاما مع التطورات الحديثة على المستوى الدولي على اثر الأزمة المالية، أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، في مجال تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية، وعملياته خارج السوق، ويتعلق الأمر بإطار تنظيمي مفصل يتضمن في نفس الوقت العمليات الخاصة بإعادة تمويل المصارف، عمليات استرجاع السيولة الفائضة في السوق النقدية والتسهيلات (القروض الودائع)، بمبادرة من المصارف، وقد تضمن هذا النظام بشكل خاص ما يلي:[1]

- ✓ مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، والعقوبات التي يمكن التعرض لها في حالة عدم احترام التزاماتها بصفتها كمقبلات؛
- ✓ الأوراق المقبولة من طرف بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة، أو النهائية وكذا طريقة تقييمها؛
- ✓ عمليات السياسة النقدية وبشكل خاص العمليات التي يكون بنك الجزائر، مدعوا للقيام بها في السوق النقدية وكانت عمليات السوق كعمليات إعادة التمويل الأساسية، عمليات إعادة التمويل لمدة أطول، عمليات التعديل الدقيق العمليات الهيكلية محل التطويرات الضرورية؛
- ✓ التسهيلات الدائمة (تسهيلة التسليفة الهامشية، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة)، بصفتها عمليات تتم بمبادرة من المصارف التي تشكل مقبلات لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، والتي شهدت تعزيزات في إرسائها التنظيمي؛
- ✓ إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تمحيصها، والتي تتمثل في إجراءات المناقصات الدورية المسماة "العادية"، وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة أو عن طريق العمليات الثنائية؛
- ✓ إجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية التي تتم حصريا عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة، والمدفوعات المستعملة قيد التشغيل منذ فيفري 2006؛

- لقد كان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية قبل إعادة صياغة الإطار القانوني في أوت 2010 يشكل الهدف النهائي للسياسة النقدية،[2] وبعدها تم اتخاذ تدابير جديدة صدرت في سنة

---

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي **2010**، **مرجع سابق**، ص ص.157،158

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2011**، أكتوبر 2012، ص .152

2010، حيث تم تعديل وإتمام القانون المصرفي لسنة 2003 (الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض)، لتوسيع مهام بنك الجزائر والتي عززت من دوره في مجال الإشراف والرقابة المصرفي، بتكليفه على وجه الخصوص بأهداف استقرار الأسعار والاستقرار المالي، فالمادة 35 من هذا القانون تنص على ما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليه لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي"،[1]. وبالتالي يتضح من هذا التعديل أنه أزال الغموض الوارد في القوانين السابقة حول تعدد أهداف السياسة النقدية، عدم تبيان الأولويات واحتمال تعارض هذه الأهداف، وجاء للتأكيد على أن مساهمة بنك الجزائر مع باقي أدوات السياسة النقدية ستكون بتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد القرض والصرف، والحفاظ عليها لتحقيق نموا منتظما ومستمرا في المدى الطويل، مع إضافة هدف الاستقرار النقدي والمالي خاصة بعد أزمة الرهن العقاري إذ أثر عدم الاستقرار المالي سلبا في مصداقية وفعالية البنوك المركزية، ما استوجب أن تتضمن أهداف البنك المركزي هدف الاستقرار المالي؛

- وكما يعتبر استقرار النظام المصرفي وصلابته من الوسائل الجديدة الموضوعة لتحقيق الأهداف النهائية إلى جانب وسيلة تنظيم السيولة المصرفية، فضمان استقرار النظام المصرفي شكل أولوية في القوانين المصرفية بإنشاء اللجنة المصرفية وهيأت دعم الشفافية في النظام المصرفي، حيث حددت الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر 10-04 وسائل تجسيد أهداف السياسة النقدية إذ نصت على: "ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته"؛
- حدد مجلس النقد والقرض، استنادا إلى أعمال لجنة بازل، وبموجب النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، الجهاز الذي تلتزم المصارف والمؤسسات المالية بوضعه، بغرض احترام معامل السيولة والحيازة على مخزون من الأصول السائلة الكافية لمواجهة استحقاقاتها على المدى القصير وتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة. وكما جاءت التعليمة

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2012**، نوفمبر 2013، ص ص.207،208

رقم 03-2011 المؤرخة في 20 سبتمبر 2011 لتحديد كيفيات تطبيق معامل السيولة المنصوص عليه في النظام المشار إليه أعلاه؛[1]

- إصدار النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك؛[2]
- إصدار النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية؛[3]
- إصدار نظام رقم 13-01 المؤرخ في 8 أفريل 2013 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية؛[4]
- إصدار النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- إصدار النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد التي يجب أن تتقيد بها البنوك والمؤسسات المالية في مجال تقسيم المخاطر وأخذ المساهمات؛[5]
- إصدار النظام رقم 14-04 المؤرخ في 29 سبتمبر 2014 يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بعنوان الاستثمار في الخارج من طرف المتعاملين لاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري، العوائد المترتبة على الاستثمار في الخارج في الآجال المنصوص عليها في الأنظمة الخاصة بالصرف السارية المفعول، وكذا محصلات بيع أو تصفية الاستثمار في الخارج؛[6]
- تحسبا لحدوث انخفاض حاد في السيولة لدى المصارف، أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 15-01 المؤرخ في 19 فيفري 2015، المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة والتسبيقات والقروض للمصارف والمؤسسات المالية، من أجل تمكين

---

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، **مرجع سابق**، ص ص.136-138

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 54، المؤرخة في 02 اكتوبر 2011، ص.26

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 47، المؤرخة في 29 أوت 2012، ص.21

[4] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 29، المؤرخة في 02 جوان 2013، ص.41

[5] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 56، المؤرخة في 25 سبتمبر 2014، ص.21

[6] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 63، المؤرخة في 23 أكتوبر 2014، ص.38

المصارف والمؤسسات المالية من اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، المقرض الأخير، وذلك قبل وضع كيفيات إعادة التمويل عن طريق عمليات السوق المفتوحة؛[1]

- وفي ظرف يتسم بتقلص في السيولة المصرفية وبغرض السماح للمصارف والمؤسسات المالية بحصولها على قدرة مالية أكبر لتمويل الاستثمار، قام مجلس النقد والقرض بتكييف التنظيم المتعلق بإعادة تمويل السندات العمومية والخاصة ولهذا الغرض وسع النظام رقم 16-03 المؤرخ في 28 جويلية 2016، المعدل والمتمم للنظام رقم01-15 المؤرخ في 19 فيفري 2015، تناغما مع مهام بنك الجزائر المتعلقة باستقرار الأسعار والاستقرار المالي، أولا: إعادة خصم السندات الخاصة إلى السندات الممثلة للقروض الطويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وثانيا إلى السندات العمومية الممثلة للقرض الوطني للنمو الاقتصادي المستلمة من طرف المصارف بموجب الأمان المالي لتغطية القروض؛
- وتطبيقا لأحكام النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، تحدد التعليمة رقم 06-16 المؤرخة في 01 سبتمبر 2016 كيفيات تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية لإعادة تمويل المصارف عن طريق الإعلان عن مناقصة، و/أو عن طريق العمليات الثنائية (عمليات السوق المفتوحة) التي دخلت قيد التنفيذ في بداية 2017.[2]

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح لبنك الجزائر صلاحيات هامة الأمر الذي من شانه أن يعطي دفعة للسياسة النقدية في استخدام الأدوات التي تراها مناسبة، باستعمال خليطا متجانسا من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في السيولة النقدية ومراقبة نمو الاقتصاد، فلقد عرفت أدوات السياسة النقدية لا سيما الأدوات غير المباشرة عدة تطورات مع مطلع الألفية الثالثة، إذ تم تعزيزها بإدخال أدوات جديدة استخدمت لضخ السيولة أو امتصاصها، وكما عرفت هذه الأدوات عدة تعديلات في معدلاتها، وذلك بما يتماشى ومتطلبات السيولة في الاقتصاد .

---

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2015**، نوفمبر 2016، ص.89

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2016**، سبتمبر 2017، ص ص.136،137

وللوقوف على ذلك سنتناول في هذا المبحث أهم التطورات التي شاهدتها أدوات السياسة النقدية خلال سنوات الألفية الثالثة لكل من معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي الإجباري، أدوات التدخل في السوق النقدية، والأدوات المستحدثة.

المطلب الأول: معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي استعملها البنك المركزي الجزائري للتأثير على قدرة البنوك في منح الائتمان، بدأ العمل بها عام 1994 من اجل ضبط مستويات الكتلة النقدية في الاقتصاد وذلك في إطار عمليات الانتقال بالاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق الحر، فعمدت سياسة بنك الجزائر إلى خفض هذا المعدل رغبة في زيادة عمليات إعادة الخصم، وتنشيط المعاملات المالية بين البنوك نتيجة لانخفاض معدلات التضخم الذي حدد كهدف نهائي للسياسة النقدية، والوضعية الجيدة للبنوك.[1]

أولا: شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي

حدد قانون النقد والقرض 10/90 شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر كما يلي[2]:

- يمكن للبنك المركزي إعادة خصم أو الأخذ تحت نظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية سندات مضمونة من قبل بنك الجزائر، أو من قبل الخارج تمثل عمليات تجارية وتلزم على الأقل ثلاثة أشخاص طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة، وكما لا يجب أن تتعدى مدة الضمان ستة أشهر؛
- يمكن للبنك الجزائري إعادة خصم، أو القبول تحت نظام الأمانة لمدة ستة أشهر على الأكثر البنوك والمؤسسات المالية مستندات تمويل تمثل قروضا موسمية، أو قروض تمويل قصيرة الأجل تحمل توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة، وكما يمكن تحديد هذه العمليات على أن لا تتعدى مجموعة مهلة المساعدة التي يسددها البنك المركزي اثنتي عشرة شهرا؛
- يمكن للبنك المركزي أن يقوم على سندات عمومية تصدرها الدولة أو تكفلها بالعمليات التالية:
  - ✓ خصم سندات البنوك والمؤسسات المالية لا تتعدى الفترة المتبقية حتى استحقاقها ثلاثة أشهر؛

---

[1] فتيحة ملياني، **مرجع سابق**، ص.150

[2] المادة 69، 70، 72، من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **مرجع سابق**، ص.528

- ✓ إعطاء قروض لمدة ثلاثين يوما وخصم لمدة محددة تعاقديا، وقبول تحت نظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية سندات لا يبقى لاستحقاقها أكثر من ثلاثة أشهر؛
- ✓ منح قروض مضمونة لغاية مبلغ يحدده المجلس ولمدة لا تتعدى سنة.

وفي ظرف يتسم بتقلص في السيولة المصرفية، نصت المواد 2،3،4،5،6،7،8 من النظام رقم 16-03 المؤرخ في 28 جويلية 2016، المعدل والمتمم للنظام رقم01-15 المؤرخ في 19 فيفري 2015، على شروط استخدام أداة معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، فيمكن توضيح ذلك في المادة 2 كما يلي: يمكن لبنك الجزائر أن يقبل خصم السندات العمومية للبنوك والمؤسسات المالية الصادرة أو المضمونة من قبل الدولة لا سيما:

- سندات الخزينة قصيرة الأجل التي تقل أو تساوي مدتها سنة واحدة؛
- سندات الخزينة متوسطة الأجل التي تتراوح مدتها ما بين سنتين وخمس سنوات؛
- السندات الممثلة للقرض الوطني؛

ولا تقبل السندات العمومية متوسطة الأجل للخصم إلا إذا كانت مدة استحقاقها المتبقية تساوي أو تقل عن ثلاثة سنوات .

ثانيا: إجراءات عملية إعادة الخصم لدى البنك الجزائري

حتى تتطابق عملية إعادة الخصم مع قانون النقد والقرض، يقوم بنك الجزائر بعدة إجراءات والتي تتمثل فيما يلي[1]:

1- تحديد الحصص

يحدد سقف كل ثلاثة أشهر لكل بنك وفقا لنشاطه ومعاملاته، وتحدد الحصة الإجمالية للقروض من خلال معطيات الاقتصاد الكلي، ومعايير يستخدمها بنك الجزائر لتحديد حصة كل بنك وهي:

- التدفق الصافي للقروض لكل الاقتصاد مقارنة مع إعادة التمويل؛
- الودائع الجارية للمؤسسات الخاصة والعائلات وكذا ودائع لأجل؛
- مستحقات مجمدة.

2- ملفات إعادة الخصم

يتكون ملف إعادة الخصم من مجموعة من الأوراق التجارية أو القروض الممثلة وهي:

- الأوراق التجارية لإعادة التمويل الممثلة لقروض الشركات أو لقروض الخزينة؛

[1] صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، **مرجع سابق**، ص ص.281،282

- الأوراق التجارية الممثلة للمعاملات التجارية بالجزائر؛
- الأوراق التجارية لتعبئة المستحقات المتعلقة بالعمليات مع الخارج؛
- الأوراق التجارية الممثلة لقروض الاستثمار أو إعادة الهيكلة؛
- الأوراق التجارية العمومية ذات اجل استحقاق من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر ومنها التي تحمل ثلاثة توقيعات: توقيع الزبون، الضامن الاحتياطي (البنك التجاري)، والتظهير لبنك الجزائر.

ويقوم البنك التجاري بإعادة خصم الأوراق التجارية الممثلة للقروض القصيرة الأجل، مع وجود توقيعين لدى بنك الجزائر: توقيع المكتتب وتوقيع بنك الجزائر.

كما يمكن أن يحل محل أحد التوقيعين ضمانات مثل:[1] سندات التخزين (أوراق ضمان لإثبات إيداع البضائع في المخازن)، واستلام البضائع.

ويمكن إعادة خصم القروض القصيرة الأجل لدى بنك الجزائر لمدة ستة أشهر ويمكن تمديدها إلى سنة، أما القروض المتوسطة والطويلة الأجل فإنها تمتد لمدة ثلاثة سنوات وتجدد كل ستة أشهر[2].

ثالثا: تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2016)

لم تستعمل أداة إعادة الخصم منذ نهاية 2001 لانتقال النظام المصرفي إلى حالة فائض السيولة المصرفية، وكما أن التعديل الذي جاء به الأمر 03-11 ألغى الجوانب التفصيلية لاستعمال أدوات السياسة النقدية والواردة في قانون النقد والقرض 90-10، سواء تعلق الأمر بأنواع السندات والقروض التي تكون محل لهذه الأدوات، أو المدة أو طبيعة الضمانات أو النسب، وترك المجال لمجلس النقد والقرض لتحديدها بنظام سيصدر عنه بنص المادة 41 من الأمر 03-11، والتي أكدت في فقرتها الأولى على "يحدد النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض كيفيات وشروط إعادة الخصم، واخذ ووضع نظام الأمانة أو التسبيقات من سندات بالعملة الوطنية من قبل بنك الجزائر" وكما نصت المادة 45 من نفس الأمر "على انه يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات

---

[1] المادة 69 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **مرجع سابق**، ص.528

[2] **نظام بنك الجزائر رقم 2000 -01** المؤرخ في 2000/01/26، والمتعلق بعمليات إعادة خصم القروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية

خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح تسبيقات....." وبقي هذا النظام وهذه الشروط غائبين إلى غاية إصدار النظام رقم 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وإجراءاتها في 26 أوت 2009.

وكما نصت الفقرة الثانية من المادة 41 من الأمر 03-11، على "وتحدد حسم العمليات المنصبة على السندات العمومية التي يقوم بها البنك المركزي والمنصوص عليها في المواد السابقة وفقا لأهداف السياسة النقدية" وبالتالي إلغاء القيد الوارد في المادة 77 من قانون النقد والقرض 90-10، ما يفتح المجال واسعا لإمكانية عودة التمويل المباشر لميزانية الدولة خاصة إذا تطورت الأوضاع الاقتصادية باتجاه قلة الموارد وهو ما نشهده حاليا. وكذلك نصت الفقرة الثالثة من المادة 46 من نفس القانون على " كما يرخص لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبيقا يوجه حصريا للتسيير النشط للمديونية الخارجية " [1]فيمكن اعتبار ذلك تعديلا عميقا لنص المادة 78 من قانون النقد والقرض 90-10، لأنه يفتح مجال واسع لعودة التأثير المباشر والسلبي لدائرة ميزانية الدولة على الدائرة النقدية عن طريق تمويل العجز بالإصدار النقدي، ويعتبر تطورا خطيرا باتجاه استقلالية السلطة النقدية القانونية الممنوحة بموجب قانون النقد والقرض.

ولتتبع التغيرات التي مست معدل إعادة الخصم منذ مطلع الألفية الثالثة سيتم إدراج الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (3-1): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة ب%

ابتداء من	إلى	المعدل%
1999/09/09	2000/01/26	%08.5
2000/01/27	2000/10/21	%07.5
2000/10/22	2002/01/19	%06
2002/01/20	2003/05/31	%05.5
2003/06/01	2004/03/06	%04.5
2004/03/07	2016/09/30	%04
2016/09/30	إلى يومنا هذا	%3.5

المصدر:

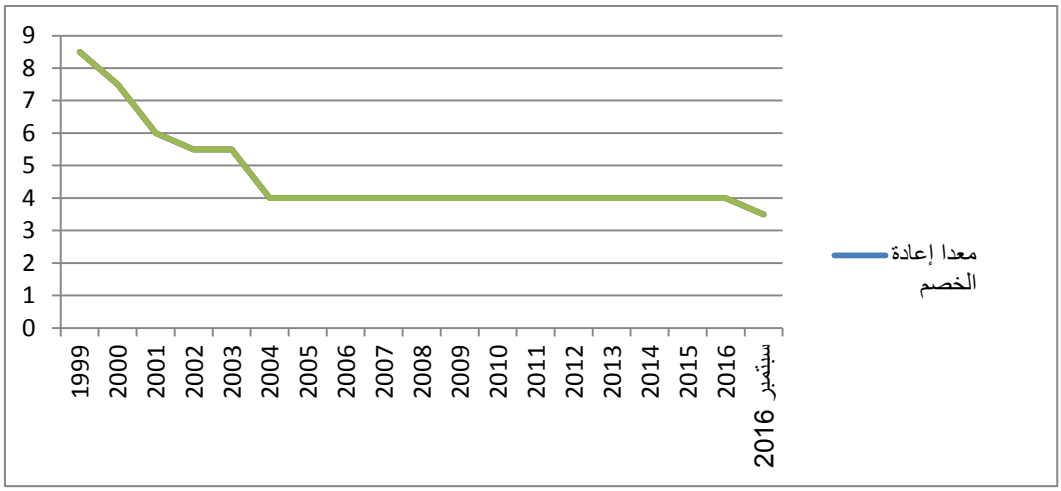
- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique trimestriel N°05**, décembre 2008, p.19

- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37**، مارس 2017، ص.19

[1] المواد 41، 45، 46 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 50، الصادر بتاريخ 01 سبتمبر 2010، ص.8

كما يمكن توضيح تطور تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2016) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2016):



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03/ 01)

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم عرف انخفاضا مستمرا، واستقر انطلاقا من سنة 2004 إلى غاية أواخر سنة 2016، حيث شهد انخفاضا كبيرا منذ بداية الألفية الثالثة أين قدر سنة 2000 ب 8.5%، لينخفض في نهاية جانفي من نفس السنة إلى 7.5%، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 6% سنة 2002 ثم إلى 5.5% سنة 2003، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي لإعادة التمويل وذلك بسبب السيولة المفرطة الموجودة لديها، حيث خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر من 170.5 مليار دج سنة 2000 إلى 104.9 مليار دج سنة 2001، الأمر الذي أدى إلى كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية الناتجة عن إطلاق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له غلاف مالي كبير. ونفس الشيء حدث في سنة 2004 أين عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا آخر وصل إلى 04.5% و4% في الثلاثي الثاني من نفس السنة، ليبقى هذا المعدل ثابتا إلى غاية سنة 2016، وابتداء من شهر سبتمبر من نفس السنة عرف هذا المعدل انخفاضا وقدر ب3.5%، وهذا يبين مدى التحكم في معدل التضخم عن طريق الحد والتضييق على حجم الائتمان، ويظهر أثر هذه الأداة من خلال السيطرة على حجم الودائع وقدرة البنوك على خلق الائتمان، ومن جهة أخرى الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل المشروعات عن طريق أداة إعادة الخصم وتمويل الجهاز المصرفي، ونظرا لكون هذه الأداة غير نشطة وفعالة منذ أواخر سنة 2001، ومن اجل تعزيز الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية

في ظل السيولة النقدية الفائضة في السوق النقدية، اضطر بنك الجزائر ابتداءا من شهر أفريل 2002 اللجوء إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية واعتبارها أدوات غير مباشرة لها لامتصاص فائض السيولة الذي أصبح هيكليا. وفي ظل انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة الذي بدأ في 2015 والذي استمر في 2016، وتقلص السيولة المصرفية، رغبت السلطات النقدية في أن تسترجع عملية إعادة الخصم أهميتها كأداة فعلية في السياسة النقدية، فاتجهت ابتداءا من أوت 2016 نحو استعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي، فقامت بإعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها من 4% إلى 3.5%، مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017.

وبالموازاة في ظرف اتسم بتقلص في السيولة المصرفية وبغرض السماح للمصارف والمؤسسات المالية بحصولها على قدرة مالية أكبر لتمويل الاستثمار، قام مجلس النقد والقرض بتكييف التنظيم المتعلق بإعادة تمويل السندات العمومية والخاصة. لهذا الغرض، وسع النظام رقم 16-03 المؤرخ في 28 جويلية 2016، المعدل والمتمم للنظام رقم 01-15 المؤرخ في 19 فيفري 2015، تناغما مع مهام بنك الجزائر المتعلقة باستقرار الأسعار والاستقرار المالي، إعادة خصم السندات الخاصة إلى السندات الممثلة للقروض طويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف والمؤسسات المالية، إلى السندات العمومية الممثلة للقرض الوطني للنمو الاقتصادي المستلمة من طرف المصارف بموجب الأمان المالي لتغطية القروض[1].

المطلب الثاني: معدل الاحتياطي الإجباري

أدرج قانون النقد والقرض 90-10 هذه الأداة في إدارة السياسة النقدية حيث انه يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها، احتياطيات يحسب على مجموع توظيفاتها حيث لا يمكن أن يتعدى هذا الاحتياطي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.

وعدم تحكم البنك المركزي في السيولة نتيجة استخدامه لأدوات السياسة النقدية المباشرة إلى غاية 1994، سواء من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل، أو من خلال سياسة إعادة الخصم أو نفقات إعادة الشراء في سوق النقد، جعل بنك الجزائر يضيف هذه الأداة للتحكم

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص ص.135-137

الأفضل في السيولة المصرفية لتجاوز التشوهات الحاصلة على مستوى تخصيص الموارد، والتي تمثلت في فرض احتياطي نقدي إلزامي على البنوك التجارية، حيث بدأ استخدامها في أكتوبر 1994 بنسبة 3% من الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية).[1]

لكن تطبيق هذا المعدل لم يتم فعليا إلى غاية سنة 2001، نظرا لنقص السيولة لدى البنوك التجارية من جهة، والوضعية السيئة التي كانت تعاني منها هذه البنوك بسبب تنفيذها لبرنامج إعادة الهيكلة الداخلية، والمالية من جهة أخرى. فكانت البداية بصدور التعليمة رقم 01-01 المؤرخة في 11 فيفري 2001، تمت من خلالها إعادة تنشيط الاحتياطي الإجباري كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية، وتغيير معدلات تكوين هذه الاحتياطات ومعدلات الفائدة المكافئة لها لمرات عديدة خلال هذه المرحلة.[2] وما هي إلا شهور حتى صدرت تعليمة جديدة رقم 06-2001 تتعلق بالاحتياطي الإجباري، تنص على نسبة الاحتياطي الإجباري حددت ب 4.25% انطلاقا من تاريخ 15 ديسمبر 2001.[3] وبعدها تم رفع الاحتياطي الإلزامي في 2002 للتقليص من الإفراط في السيولة.

ورغم ذلك فان الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض لم يشر إلى هذه الأداة بل تم إلغاء المادة 93 من قانون النقد والقرض، والتي نصت على مختلف الجوانب المتعلقة بأداة الاحتياطي الإجباري. ولأهميتها الكبيرة خلال هذه المرحلة في ظل بروز فائض السيولة المصرفية قام مجلس النقد والقرض بعد اقل من سنة من صدور الأمر 03-11 بإعادة إدراجها بإصدار النظام رقم 04-02 المؤرخ في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري.

ولم يتم تغيير نسبة الاحتياطي الإجباري إلى غاية ديسمبر 2007، وفقا للتعليمة رقم 07-13 المؤرخة في 11 مارس 2008 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري، حيث حدد معدل الاحتياطي الإجباري 8%،[4] وهو التغيير الذي أكدته التعليمة رقم 09-03 المؤرخة في 25 فيفري 2009. ليعرف بعد ذلك تعديلا أخر يرفعه إلى 12%، وذلك وفقا للتعليمة رقم 02-2013، الصادرة بتاريخ 23 أفريل

---

[1] رشيد سالمي، أسامة بوشريط، **مرجع سابق**، ص.96

[2] لطرش الطاهر، **مرجع سابق**، ص.410

[3] المادة 1، 2 من **التعليمة رقم 06-2001**، المؤرخة في 6 ديسمبر 2001 المعدلة للتعليمة رقم 01-2001 والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي

[4] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، **مرجع سابق**، ص.181

2013، المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.

ولكن تسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2015 والذي استمر في 2016، إلى الانخفاض في فائض السيولة المصرفية، مما أدى إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية حيث اتجهت ابتداء من أوت 2016 نحو استعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي ووقف عمليات استرجاع السيولة، فقامت بخفض معدل الاحتياطات الإجبارية من 12% إلى 8% في أوت 2016.[1]

ويمكن توضيح تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (3-2): تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000- 2016)

الوحدة ب %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي الإجباري	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	65	8	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	أوت 2016		
معدل الاحتياطي الإجباري	9	9	11	12	12	12	8		

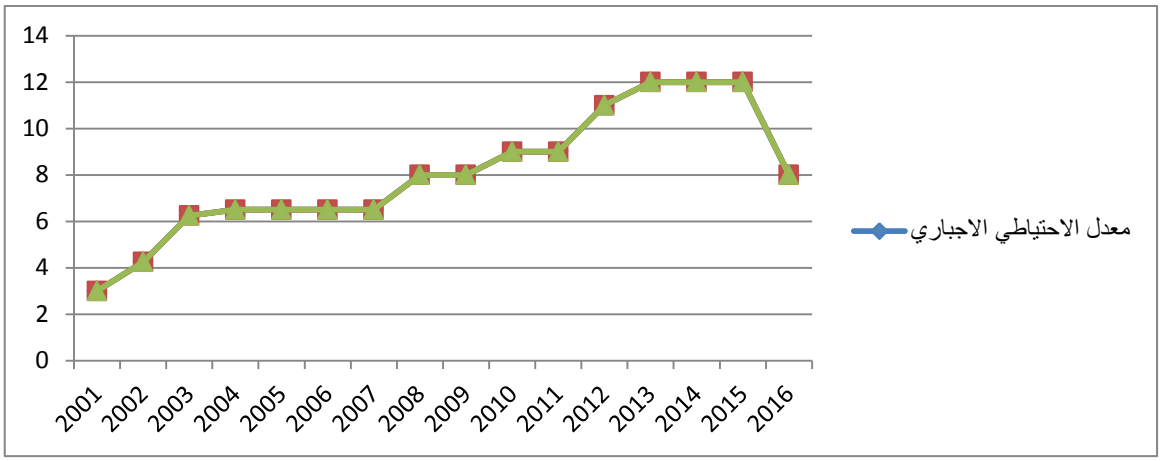
المصدر:

- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5**، ديسمبر 2008، ص.17.
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 18**، جوان 2012، ص.17.
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 38**، جوان 2017، ص.17.

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص ص.129-135

كما يمكن توضيح تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000-2016) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03/ 02)

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي الإجباري ظل يرتفع ابتداء من سنة 2001 إلى أن وصل إلى نسبة 9% سنة 2010، ويعبر هذا على تشديد السلطات النقدية على فعالية هذه الوسيلة في التأثير على سيولة البنوك من خلال الرفع التدريجي لنسبة الاحتياطي الإجباري القانوني خاصة سنتي 2007 و2008، حيث انتقل هذا المعدل من 6.5% إلى 8% وبقي في الارتفاع إلى أن وصل إلى 12%سنة 2016، ولينخفض إلى 8% في أواخر سنة 2016.

وصاحب ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري زيادة في حجم ودائع البنوك باسم الاحتياطي الإجباري لدى البنك المركزي، حيث انتقلت هذه الودائع من 43.5 مليار دج سنة 2002 إلى 122.6 مليار دج سنة 2003، لتواصل ارتفاعها إلى 157.3 مليار دج سنة 2004 ثم إلى 394.13 مليار دج، و494.13 مليار دج خلال سنتي 2009 و2010 على التوالي، لتصل سنة 2012 إلى 754.1 مليار دج ثم إلى 891.39 مليار دج سنة 2013[1] و938.4 مليار دج سنة 2014[2]، مساهمة في ذلك في التخفيف من فائض السيولة في السوق النقدية خلال سنوات الألفية الثالثة. الأمر الذي يؤكد أن السلطات النقدية تعتمد في هذه الفترة بدرجة كبيرة على معدل الاحتياطي الإجباري في امتصاص السيولة، فخلال الفترة 2001-2014 التي تميزت بالفائض الهيكلي للسيولة المصرفية بلغت السيولة

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، **مرجع سابق**، ص.182 + بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، **مرجع سابق**، ص.174.

[2] بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42**، جوان 2018، ص.6.

المصرفية 2730.9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014، ولكن تحت تأثير التقلص القوي لودائع قطاع المحروقات تقلصت السيولة المصرفية عن ما هو كان متوقعا لتبلغ 1832.6 مليار دينار في نهاية 2015 ثم 820.9 مليار دينار في نهاية 2016،[1] مما أدى بالسلطات النقدية إلى خفض معدل الاحتياطي الإجباري من 12% إلى 8%، رغبة في السماح للمصارف والمؤسسات المالية بحصولها على قدرة مالية اكبر لتمويل الاستثمار، فانخفضت بذلك ودائع البنوك باسم الاحتياطي الإجباري لدي البنك المركزي لتبلغ سنة 2016، 834.2 مليار دينار مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 1036.7 مليار دينار[2].

المطلب الثالث: أدوات التدخل في السوق النقدية

أنشأت السوق النقدية في الجزائر في جوان 1989، وعرفت اهتماما أكثر في تنظيمها وتوسيع تطورها خاصة مع ظهور قانون النقد والقرض والتنظيم رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية، وهي عبارة عن سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل أين يتم إقراض واقتراض الأموال من طرف الهيآت المالية، والسوق النقدية في الجزائر متواجدة منذ الستينات لكن لم يكن لهذه السوق قبل سنة 1989 دورا في تبادل النقد، بل كانت أداة في يد السلطات النقدية للقيام بعمليات إعادة الخصم بمعدلات فائدة محددة إداريا، كما أنها كانت عبارة عن سوق ما بين البنوك تقوم فيها هذه الأخيرة التي تعرف فائضا في سيولتها بإقراض البنوك التي تعرف عجزا أو نقصا في سيولتها وذلك بمعدل محددا سلفا.

ولقد تطورت السوق النقدية بطريقة مدعمة منذ عام 1994، سواء من جانب ابتكار الأدوات (الأمانات، المزادات، عمليات السوق المفتوحة، ...) أو من جانب عدد المتدخلين، إذ وصل عدد المتدخلين، عام 2002، 24 بنكاً ومؤسسة مالية بالإضافة إلى 14 مؤسسة مالية غير مصرفية (صناديق الضمان الاجتماعي ومؤسسات التأمين)، على أن تدخل المؤسسات المالية غير المصرفية في السوق النقدية البينية للبنوك يكون بصفتها مقرضاً حيث يلعب بنك الجزائر دور الوسيط[3].

---

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص.134

[2] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 38، **مرجع سابق**، ص.17

[3] محمد لكصاسي (محافظ بنك الجزائر)، **الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر**، (أبو ضبي: صندوق النقد العربي، 2004)، ص.8

ويشرف على تنظيم وتسيير السوق النقدية بنك الجزائر، وذلك عن طريق تدخله بواسطة أحد الأشكال التالية:[1]

- عندما تتوفر السيولة في السوق النقدية فان عملية إعادة التمويل تتم بطريقتين هما:
  - ✓ إعادة التمويل مقابل القرض بتقديم سندات مضمونة أو تحت الأمانة؛
  - ✓ إعادة التمويل مقابل القرض دون تقديم سندات، وتسمى بالعمليات على البياض.
- أما في حالة عدم كفاية الأموال المعروضة في السوق ما بين البنوك فان البنك المركزي يتدخل في السوق النقدية بعدة طرق نلخصها فيما يلي:

✓ الشراء النهائي: يتدخل البنك المركزي بموجب هذه الطريقة ليشتري بعض أنواع السندات العامة والخاصة التي يحددها بنفسه، حيث يكون التنازل عن هذه السندات من طرف البنوك التجارية بشكل نهائي، ويحصل البنك المركزي على مبلغ هذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق من الأشخاص التي سجلت عليهم مباشرة؛

✓ اتفاقية إعادة الشراء لمدة 24 ساعة: وبموجب هذه الطريقة يحدد البنك المركزي مبلغا نمطيا للتدخل اليومي حسب تطورات السوق، ويقوم البنك الذي يطلب إعادة التمويل بالتنازل عن السندات التي بحوزته لمدة معينة هي مدة القرض؛

✓ اتفاقية إعادة الشراء لمدة 7 أيام: وتجرى هذه الاتفاقية على سندات الخزينة التي يتنازل عنها البنك المقترض لمدة 07 أيام، مقابل أموال تستعمل لمواجهة الحاجات المالية غير المتوقعة لهذا البنك.

ويتدخل بنك الجزائر يوميا في السوق النقدية عن طريق منح لمدة 24 ساعة وأكثر عن فتح السوق بالمعدل المتوسط المرجح، كما يضمن الوساطة بين الطرفين (الطالب والعارض) في مفاوضتهما حول المعدل والمبلغ ومدة القرض، ويتقاضى في المقابل عملات على حساب المقترضين.

ومن أهم العمليات التي يعتمدها بنك الجزائر والتي حددتها التعليمة رقم 95-28 الصادرة في أفريل 1995 هي:

---

[1] ماجدة مادوخ، "أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض"، **مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة**، العدد 23، نوفمر 2011، ص.376-378

أولا: عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية ليبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، بهدف التأثير على حجم كتلة النقود وفقا لمتطلبات الظروف الاقتصادية، ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الآجال، وتعد عمليات السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي، لأنها تمكن السلطات النقدية من بقاء المبادرة في يدها دائما، كما تسمح لها بأن تضخ العملة الوطنية أو تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب، وفي الوقت المناسب، وبالتالي تصحيح الأخطاء من خلال الاستجابة السريعة في اتجاهات عمليات السوق.[1]

ويمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض أن يتدخل في سوق النقد، وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في أقل من ستة (6) أشهر، وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة للسندات. وكما لا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على سندات عامة 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.[2] غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض في المادة رقم (54) منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة.[3]

وتتم عملية السوق المفتوحة بطلب من بنك الجزائر عن طريق التلكس من البنوك والمؤسسات المالية أن تعطي تسعيرة قاطعة للسند، أو معدل فائدة محدد بسعر الشراء وسعر البيع، ويتحصل بنك الجزائر على العروض باستمرار ويختار أحسنها، وتتضمن عروض هذه التسعيرات المبلغ الإجمالي للسندات المباعة، وتاريخ العملية وتاريخ القيمة، وتاريخ الاستحقاق وعدد الأيام بين تاريخ القيمة، وتاريخ استحقاق السند وكذا معدل الفائدة الاسمي.[4]

---

[1] عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، "إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 12، 2014، ص.529

[2] المادة 76، 77 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **مرجع سابق**، ص.529

[3] المادة 41 من الأمر 03-11، **مرجع سابق**، ص.8

[4] المادة 6 من **التعليمة رقم 28/95** المؤرخة في 22 أفريل 1995 المتضمنة تنظيم السوق النقدية

ورغم فعالية أداء السوق المفتوحة إلا بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996، وشملت مبلغا يقدر ب 04 مليون دينار جزائري بمعدل فائدة متوسطة يقدر ب14.94%.[1] وتعتبر عمليات السوق المفتوحة أداة غير مباشرة للسياسة النقدية لضبط السيولة النقدية، ولكن بنك الجزائر لم يتمكن من استعمالها في السوق النقدية خلال عام 2002 كما هو الحال بالنسبة لعام 2001، وذلك بسبب ضعف تطور سوق السندات الحكومية. ومع ذلك، يبقى دور هذه الأداة قوياً وذو أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ البنوك بالنسبة لأصولها.[2]

ولقد أدى تراجع عائدات النفط المعتمد عليها في السنوات الأخيرة إلى الانخفاض في السيولة المصرفية، وبغرض السماح للمصارف والمؤسسات المالية بحصولها على قدرة مالية اكبر لتمويل الاستثمار، وتطبيقا لأحكام النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، تحدد التعليمة رقم 06-16 المؤرخة في 01 سبتمبر 2016 كيفيات تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية لإعادة تمويل المصارف عن طريق الإعلان عن مناقصة، و/أو عن طريق العمليات الثنائية (عمليات السوق المفتوحة) التي دخلت حيز التنفيذ في بداية سنة 2017.[3]

ثانيا: مزادات القروض

تم استخدام هذا النوع من الأدوات الغير مباشرة ولأول مرة في الجزائر في ماي 1995، بهدف توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية على الأكثر، وكانت هذه المزادات تهدف إلى تقوية دور أسعار الفائدة من خلال السماح بتطبيق ممارسات أكثر تنافسا في الأسواق.[4] وأحدثت هذه الأداة بهدف إحلال معدل إعادة الخصم باعتباره أداة رئيسية لتحصيل السيولة، وتبعا لهذا النظام يتدخل بنك الجزائر باقتراح سعر فائدة أدني قبل المزاد تاركا بعد ذلك المجال أمام البنوك لتقترح أسعار فائدة ومبالغ المزاد، في البداية كانت المزادات تعقد كل (06) أسابيع ومنذ سنة 1996 أصبحت تعقد كل (03) أسابيع

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، **تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، (واشنطن، و م أ: صندوق النقد العربي، 1998)، ص.17

[2] محمد لكصاسي، **مرجع سابق**، ص.14

[3] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص.137

[4] ماجدة مادوخ، **مرجع سابق**، ص.379

نظرا لفعاليتها في إعادة التمويل على مستوى السوق النقدية. وتنقسم السندات في شكل ضمانات إلى ثلاثة أقسام:[1]

- سندات الفئة الأولى وهي السندات المقبولة في المزايدة الممنوحة لمؤسسات القسم الأول، وتتمثل في أذونات الخزينة، سندات التجهيز سندات القروض البنكية المضمونة من طرف الدولة؛
- سندات الفئة الثانية وهي السندات التي لا تحضي بالقبول إلا إذا تم تحديدها في عملية المزايدة، وهي سندات القروض الممنوحة لمؤسسات القسم الثاني؛
- سندات الفئة الثالثة وهي السندات التي لا تحضي بالقبول في المزايدة بصفة قطعية، المتمثلة في سندات القروض الممنوحة لمؤسسات القسم الثالث.

ووفقا للتعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 02 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك، تم تصنيف المؤسسات التي تستفيد من القروض كما يلي:

- مؤسسات لها ديون جارية وبدون مشاكل؛
- مؤسسات لها ديون ذات مشاكل محتملة الوقوع؛
- مؤسسات لها ديون ومخاطر كبيرة.

وبعد ذلك تلتزم البنوك بصفة غير قابلة للإلغاء للتحكم في عروضها إلى غاية نشر نتائج المزايدة، وكما تمنح الأولوية للبنوك التجارية على المؤسسات المالية، إذ يتم تقديم القروض يوم المناقصة من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة الحادية عشرة صباحا، لتعلن بعد ذلك النتائج في نفس اليوم قبل الساعة الثالثة مساءا، ويقوم بنك الجزائر بإعلام المشاركين بترصد قيمة القروض التي اشتراها في الجانب الدائن في حسابات البنوك المفتوحة لديه، ويوم الاستحقاق تكون البنوك التجارية مدينة بالمبالغ المستحقة مضافا إليها الفوائد. وأما فيما يخص السعر المرجعي (معدل مزايدة القروض) الذي يحدده

[1] قويدر معيزي، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990-2006**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص.296

بنك الجزائر فقد عرف تراجعا من 8.25% سنة 2000 إلى 4.25% سنة 2005 بعدما كان يقدر ب19.5% سنة 1995.[1]

وكما لم يتم التمكن من استعمال الأدوات غير المباشرة الأخرى للسياسة النقدية المتمثلة في الأمانات، ومزادات القروض بالمناقصة خلال عام 2002، وذلك لكون تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية بواسطة هذه الأدوات قد توقف منذ نهاية شهر ماي 2001، وهذا بسبب عدم تعهد البنوك في مزادات القروض وعدم لجوئها إلى أخذ الأمانات (على 24 ساعة ولأجل)[2].

ثالثا: مزادات أذونات الخزينة

اتبع بنك الجزائر سنة 1995 نظاما آخر وهو نظام مزادات أذونات الخزينة حيت تقوم الخزينة العمومية بإصدار سندات عمومية تخضع لشروط السوق النقدية في شكل مناقصة سندات ذات استحقاقات موحدة، ويمكنها التدخل في السوق النقدية من خلال بنك الجزائر باعتباره وكيلها المالي، والمؤسسة التي تقوم بخدمتها بضمان تحقيق عمليات مناقصات بيع سنداتها القابلة للتداول في السوق النقدية. وقد بدأت هذه العملية لأول مرة في أكتوبر 1995، والتي بلغت فيها أسعار الفائدة 22.5%، لتنخفض في نهاية نفس السنة إلى 17.5%، وهو ما سهل من تطبيق عمليات السوق المفتوحة في نهاية 1996، ويتعلق الأمر هذا بأذونات قصيرة الأجل ل 13، 26، 52 أسبوعا وأذونات خزينة لسنة، وسنتين، وخمس سنوات، حيث بلغت معدلات الفائدة لهذه الأذونات في فيفري 2001 كما يلي: 13 أسبوعا، 5.82%، 26 أسبوعا، 5.96%، 52 أسبوعا، 7.95%، لسنتين، 6%، خمس سنوات، 8%، ويتم إصدار هذه الاذونات وفقا لاحتياجات خزينة الدولة التي تؤسس قرار إصدارها طبقا للعروض المقدمة في إطار شروط سعر السوق النقدية.[3]

المطلب الرابع: الأدوات المستحدثة

إن تحسن السيولة الذي عرفته الجزائر منذ سنة 2002، والذي نتج عنه توسع نقدي كبير تسبب في ظهور فائض في السيولة المصرفية، وضغوط تضخمية مقلقة أدى إلى إعادة النظر في السياسة

---

[1] فريد بن طالبي، **فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 19970-2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013، ص ص.256،257

[2] محمد لكصاسي، **مرجع سابق**، ص.14

[3] ماجدة مادوخ، **مرجع سابق**، ص.379

النقدية وجعلها أكثر مسايرة للوضع النقدي الحالي، عبر ابتكار أساليب خاصة تهدف إلى امتصاص السيولة والمتمثلة في أداة استرجاع السيولة بالإضافة إلى تسهيلات الوديعة المغلة بالفائدة.

أولا: أداة استرجاع السيولة

تعتبر هذه الأداة من إحدى التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أفريل من سنة 2002،[1] عن طريق نداءات العروض وفقا لتعليمة بنك الجزائر رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002، والتي تهدف إلى تعقيم وامتصاص السيولة الفائضة لدى النظام البنكي، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع، على أن تتم عملية استرجاع السيولة إما لفترة نضج سبعة (07) أيام أو لفترة نضج ثلاثة (03) أشهر، مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق(n/360)، وتجرى هذه العمليات من طرف بنك الجزائر، وبموجب هذا الأسلوب يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة من السوق النقدية نتيجة لارتفاع أسعار النفط، ولذا أصبحت آلية استرجاع السيولة عن طريق المناقصة تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2002.[2]

فمن أجل امتصاص الكمية المتزايدة من السيولة النقدية اعتمد بنك الجزائر على أداة استرجاع السيولة ل07 أيام ابتداءا من سنة 2002، حيث بلغت عمليات استرجاع السيولة 100 مليار دج سنة 2002، و250 مليار دج سنة 2003،[3] ثم إلى 400 مليار دج سنة 2004، وبالمقابل انخفضت نسبة معدل فائدة استرجاع السيولة المصرفية من 2.75% سنة 2002، إلى 1.75% سنة 2003، ثم 0.75% سنة 2004. وبعد ذلك تم إدخال أداة أخرى في أوت 2005، وهي أداة استرجاع السيولة ل3أشهر حيث بلغ المخزون الإجمالي الذي تم سحبه باسم السيولة المسترجعة 450 مليار دج سنة 2005،[4] لتستقر عند هذا المبلغ إلى نهاية سنة 2006، ومقابل هذا فان بنك الجزائر لم يحدث تغييرا

---

[1] ليلى معمري، عائشة سعدون، **مرجع سابق**، ص.124.

[2] الطيب فراج، عبد الرحمان بروكي، " دراسة قياسية حول اثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية للفترة (2000-2015)، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد3، العدد 3، سبتمبر 2017، ص.25

[3] محمد لكصاسي، **مرجع سابق**، ص.4

[4] Banque d'Algérie, "Evolution Economique et monétaire en Algérie", **rapport 2006**, juin2007, p.141

على نسبة الفائدة على السيولة المسترجعة في سنة 2005 و2006 والمقدرة ب1.25%بينما ارتفع معدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر من 1.8% إلى 2%.

وبقيت عمليات استرجاع السيولة أداة نشطة في إدارة السياسة النقدية بعدما لعبت دورا متزايدا في السداسي الثاني من سنة 2007، فمن اجل احتواء فائض السيولة والحد من أثاره التضخمية كثف بنك الجزائر من استعمال وسيلة استرجاع السيولة لفترات نضج 7 أيام و3 أشهر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المبلغ المسترجع من 450 مليار دج سنة 2006 إلى 1100 مليار دج سنة 2007، ليستقر هذا المبلغ إلى غاية 2011،[1] وذلك بفضل ارتفاع نسبة الفائدة (معدل استرجاع السيولة لمدة 07 أيام) من 1.25% سنة 2006 إلى 1.75%سنة 2007، الأمر الذي يحفز البنوك على وضع الفوائض المالية لدى بنك الجزائر، وفي سنة 2008 انخفضت نسبة استرجاع السيولة إلى 75%، أي ما يعادل 825 مليار دج من مجموع السيولة المسترجعة، ويعود ذلك إلى قيام بنك الجزائر بتخفيض معدل الفائدة من 1.75% سنة 2007 إلى 1.25% سنة 2008، واستمرت نسبة استرجاع السيولة في الانخفاض إلى نسبة 25% مجموع السيولة المسترجعة والمقدرة ب1100 مليار دج سنتي 2009 و2011،[2] وذلك لقيام بنك الجزائر بمواصلة خفض معدل الفائدة حتى بلغ نهاية سنة 2009 معدل 0.75% وبقي هذا المعدل ثابتا حتى سنة 2016.

ووفقا للإطار الجديد للسياسة النقدية الصادر في أوت 2010 والأهداف المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض لسنة 2012، قام بنك الجزائر برفع عتبة المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة اعتبارا من شهر افريل 2012 والذي قدر ب1350 مليار دج،[3] والذي عرف استقرارا إلى غاية 2014 مع استحداث ابتداءا من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.5%.[4]

وكما أدى الانخفاض القوي في سعر البترول في 2015، والمتزامن مع العجز المعتبر في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى انخفاض السيولة المصرفية من 2730.9 مليار دينار في نهاية

---

[1] Banque d'Algérie, "Evolution Economique et monétaire en Algérie", **rapport 2011**, Mai 2012, p.133

[2] Banque d'Algérie, "Evolution Economique et monétaire en Algérie", **rapport 2009**, juillet 2010, p.133

[3] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، **مرجع سابق** ، ص.198

[4] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، **مرجع سابق**، ص.167

2014 إلى 1832.6 مليار دينار في نهاية 2015، أي انخفاضا بحوالي 33%، فاحذ بنك الجزائر ذلك بعين الاعتبار، وقام بتعديل عتبات امتصاص السيولة حيث انتقلت هذه العتبة من 1350 مليار دج في نهاية 2014 إلى 800 مليار دج في افريل 2015، ثم إلى 700 مليار دينار في جوان 2015، و500 مليا دينار في أوت و300 مليار دينار في أكتوبر من نفس السنة، ولترتفع إلى 700 مليار دينار في ديسمبر 2015، هذا ويعلن النفاذ التدريجي المرتقب لفائض السيولة المصرفية بعد سنة 2015 في ظرف نمو القروض الموجهة للاقتصاد، وعن رجوع المصارف لإعادة التمويل من طرف بنك الجزائر[1]. وكما أدى استمرار انخفاض السيولة المصرفية في 2016 والتي قدرت ب820.9 مليار دج، إلى توقف بنك الجزائر عن عمليات امتصاص السيولة، وتخفيض معدلات الاحتياطات الإجبارية وإعادة تفعيل قناة إعادة الخصم، وابتداءا من سنة 2016 يكمن هدف بنك الجزائر في تفضيل عمليات السوق المفتوحة في إدارة السياسة النقدية لجعل معدل العمليات ل07 أيام، المعدل التوجيهي لبنك الجزائر.[2]

ويمكن توضيح تطور معدلات الفائدة على استرجاع السيولة حسب المدة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): تطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2000-2016):

الوحدة ب%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل استرجاع السيولة لمدة 07 أيام	–	–	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25
معدل استرجاع السيولة لمدة 03 أشهر	–	–	–	–	–	1.8	2.0	2.5	2
معدل استرجاع السيولة لمدة 06 أشهر	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل استرجاع السيولة لمدة 07 أيام	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	
معدل استرجاع السيولة لمدة 03 أشهر	1.25	1.25	1.2	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	
معدل استرجاع السيولة لمدة 06 أشهر	–	–	–	–	1.5	1.5	1.5	1.5	

المصدر:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5، **مرجع سابق** ، ص.17.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 26، جوان 2014، ص.17.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42، **مرجع سابق**، ص.17.

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، **مرجع سابق** ، ص.141.

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق** ، ص.139.

ثانيا: تسهيلات الوديعة المغلة للفائدة

استعملت هذه الأداة نظرا لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك، حيث تعبر عن إيداع البنوك التجارية لفائض السيولة المتحقق لديها لدى بنك الجزائر، ويتم ذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.[1] وتم إدخالها سنة 2005 من قبل بنك الجزائر وتتمثل العملية بإيداع في 24 سا، حيث تمكن بنك الجزائر من خلال هذه الآلية من سحب سيولة معتبرة من النظام المصرفي منذ تطبيقها سنة 2005. فبعدما كان مبلغ هذه التسهيلة يمثل 49.7 مليار دج في نهاية 2005 انتقل إلى 156.7 مليار دج في نهاية 2006، أي بمعدل نمو وصل إلى 81.03%.[2] وبالمقابل تطور معدل فائدة تسهيلات الودائع من 0.3% في 2005 إلى 1% في أكتوبر 2007، ثم انخفض إلى 0.75% في ديسمبر 2007، ولهذا انخفضت الحصة النسبية لوسيلة الوديعة المغلة للفائدة في امتصاص فائض السيولة إلى 24.14%نهاية 2007 بعدما كانت تمثل 40.94%في نهاية 2006، 41.07%في نهاية 2005، لترتفع في نهاية 2009 إلى 41.8%مقابل 49.21%في نهاية 2008. وكما بقيت هذه الأداة نشطة على مدار سنة 2012 حيث قدرت الحصة النسيبة لهذه الأداة في تخفيض فائض السيولة نسبة 38.3% في نهاية 2012، مقابل 53.3% في نهاية 2011،[3] بينما بلغت هذه النسبة 26.2% في نهاية 2013،[4] وأما بالنسبة لمعدل فائدة تسهيلات الودائع فلم يتغير منذ سنة 2009 إلى غاية سنة 2015 وبعدها أصبح معدوما سنة 2016، وهذا نتيجة لانخفاض السيولة المصرفية بسبب تراجع عائد قطاع المحروقات حيث بلعت سنة 2730.9 مليار دج سنة 2014، لتنخفض إلى 1832.6 مليار دج، 820.9 مليار دج على التوالي سنتي 2015 و2016،[5] واستغناء السلطات النقدية عن هذه الأداة واتجهت نحو استعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة

---

[1] **Instruction banque d'Algérie**, N°04-05 du 14 juin 2005, relative a la fiscalité de dépôt rémunéré

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2006**، أكتوبر 2007، ص.169

[3] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، **مرجع سابق** ، ص.182 + بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، **مرجع سابق** ص.199+ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، **مرجع سابق** ، ص.174

[4] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، **مرجع سابق**، ص.174

[5] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2016**، سبتمبر 2017، ص.134

تمويل النظام المصرفي، فقامت بإعادة تمويل المصارف بمبلغ 433 مليار دج إلى غاية 31 ديسمبر 2016.[1] وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم(3-4): تطور معدلات تسهيلات الودائع (2000-2016)

الوحدة %

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل تسهيلات الودائع	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3

السنة	2014	2015	2016
معدل تسهيلات الودائع	0.3	0.3	00

المصدر:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5، **مرجع سابق**، ص.17.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42، **مرجع سابق**، ص.17.

المبحث الرابع: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

مع مطلع التسعينات تبنت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية، وواصلت تطبيق هذه الإصلاحات طيلة فترة التسعينات وحتى خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة، حيث انتهجت السلطات النقدية سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار، وسعر الصرف وتنظيم مستويات السيولة المحلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2014)، للارتفاع الكبير في أسعار المحروقات الأمر الذي أدى إلى وفرة كبيرة في السيولة، والذي ساعد على إتباع برامج تنموية ضخمة، وعليه أصبحت السياسة النقدية تسلك سلوكا توسعا عكس الفترة (جوان 2014- 2016)، أين تراجعت أسعار المحروقات مسحوبا بتراجع كبير لفائض السيولة. وللوقوف على ذلك سنتناول في هذا المبحث تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، وكذا تطور مقابلاتها خلال نفس الفترة.

---

[1] بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، **تدخل محافظ بنك الجزائر**، فيفري 2018، ص.6

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2016)

نقصد بالكتلة النقدية أو ما يطلق عليها بعرض النقود، حجم النقد المتداول في أي اقتصاد ويتكون من المتاحات (M1) والكتلة النقدية (M2)، وسيولة الاقتصاد(M3)، حيث المتاحات النقدية(M1) تشمل العملة الورقية والمعدنية الموجودة في السوق والتي يتداولها الأفراد في معاملاتهم اليومية، مضافا إليها حجم النقود المحتفظ لدى البنوك التجارية على شكل حسابات جارية وودائع تحت الطلب، أما الكتلة النقدية(M2) تشمل(M1) مضافا لها الودائع الادخارية ولأجل، التي تستحق خلال مدة قصيرة، وبإضافة إلى (M2) الودائع لأجل التي تستحق بعد مدة طويلة، نتحصل على سيولة الاقتصاد(M3) وهي قليلة الاستعمال.

وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من ثلاثة أصناف وهي النقود القانونية، والنقود الكتابية أو الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل (أشباه النقود):

- **النقود القانونية (الائتمانية):** تتكون النقود القانونية من الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن بنك الجزائر، والنقود المساعدة الصادرة عن نفس البنك لفائدة الخزينة، وتعتبر هذه النقود أكثر سيولة في مكونات الكتلة النقدية؛
- **الودائع تحت الطلب (النقود الكتابية):** تتكون الودائع تحت الطلب من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، ودائع الأموال الخاصة في الخزينة؛
- **الودائع لأجل (أشباه النقود):** تتميز هذه الودائع بقلة سيولتها مقارنة بالنقود الائتمانية، والودائع تحت الطلب، وهي عبارة عن ودائع مجمدة لفترة محددة وتعطى مقابل هذه الودائع فوائد وتتكون من الودائع لأجل لدى البنوك، الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.[1]

[1] عبد الصمد سعودي، حسين بن لعجوز، **مرجع سابق**، ص ص.54،55

ويكننا دراسة وتوضيح تطور الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول الموالي، الذي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016:

الجدول رقم (3-5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

الوحدة مليار دج

البيان	النقود M1	النقود الورقية	ودائع تحت الطلب	أشباه النقود (ودائع لأجل)	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2%	معدل السيولة M2/PIB
2000	1048.2	484.5	563.7	974.3	2022.5	13	49.3
2001	1238.5	577.2	661.3	1235.0	2473.5	22.29	58.1
2002	1416.3	664.7	751.6	1485.2	2901.5	17.30	63.9
2003	1643.5	781.4	862.1	1656.0	3299.5	13.71	62.9
2004	2165.6	874.3	1291.3	1478.7	3644.3	10.45	59.3
2005	2437.5	921.0	1516.5	1632.9	4070.4	11.69	53.8
2006	3177.8	1081.4	2096.4	1649.8	4827.6	18.60	56.7
2007	4233.6	1284.5	2949.1	1761.0	5994.6	24.17	64.4
2008	4964.9	1540	3425	1991	6955.9	16.03	63
2009	4944.2	1829.4	3114.8	2228.9	7173.1	3.12	72
2010	5638.5	2098.6	3539.9	2524.3	8162.8	13.79	69.1
2011	7141.7	2571.5	4570.2	2787.5	9929.2	21.63	68.4
2012	7681.5	2952.3	4729.1	3333.6	11015.1	10.93	68.0
2013	8249.8	3204.0	5018.7	3691.7	11941.5	8.41	71.7
2014	9603.0	3658.9	5918.0	4083.7	13686.8	14.61	79.4
2015	9261.1	4108.1	5136.3	4443.4	13704.5	0.13	82.1
2016	9407.0	4497.2	4909.8	4409.3	13816.3	0.81	79.4

المصدر:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42، **مرجع سابق**، ص ص.11،14
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص.155
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 13**، ماي 2011، ص ص.11،14
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص.248
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 29**، مارس 2014، ص ص.11،14
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص.248
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5، **مرجع سابق**، ص ص.11،14
- معدل نمو M2% تم حسابه من قبل الباحث

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفترة (2000-2014) تميزت بارتفاع كبير ومتواصل في حجم الكتلة النقدية، بينما عرفت سنتي 2015 و2016 نمو بطيء وشبه منعدم في نمو الكتلة النقدية. حيث انتقلت M2 من2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 2473.5 سنة 2001 أي بنسبة نمو تقدر ب 22.29%، وذلك ناتج عن ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 775.9 مليار دج سنة

2000 إلى 1310.8 سنة 2001 أي بنسبة نمو تقدر ب68.92%، ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% من إجمالي الديون الداخلية سنة 2001[1]، أي بمبلغ يقدر ب1078.4 مليار دج، موزعة إلى 740.3 مليار دج قروض للقطاع العام، و337.9 مليار دج قروض للقطاع الخاص، وبالإضافة إلى انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001 والذي رصد له حوالي 520 مليار دج (07 مليار دولار) من سنة 2001 إلى سنة 2004.

وخلال سنوات 2002، 2003، 2004، 2005 عرف معدل نمو الكتلة النقدية تراجعا إذ بلغ ما يقارب 17.30%، 13.71%، 10.45%، 11.49% على التوالي، والذي يعتبر تراجعا ايجابيا في التوسع النقدي راسيا بذلك الاستقرار النقدي، حيث يلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية لسنة 2005 منخفض مقارنة بالمعدل الذي حدده مجلس النقد والقرض، والذي يتراوح بين 15.8% و16.5%.[2] وذلك راجع إلى الزيادة التي سجلتها الأرصدة الخارجية الصافية حيث بلغت 4179.7 مليار دج، أي بمعدل زيادة 34% مقارنة بسنة السابقة.

واصلت الكتلة النقدية مسارها نحو الارتفاع، حيث حققت ما يقارب 4827.6 مليار دج سنة 2006 أي بمعدل نمو سنوي 18.60% مقارنة بسنة 2005، وهو معدل أكبر من المعدل المستهدف والذي حدد بين 14.8% و15.5%،[3] وذلك راجع لزيادة موارد الجباية البترولية، والموجودات الخارجية الصافية المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات. ولتبلغ سنة 2007، 5994.6 مليار دج، حيث تميزت هاته السنة بنمو قوي في الكتلة النقدية M2، بلغ 24.17%، وهو بذلك يتجاوز المعدل المستهدف هذه السنة والذي يتراوح بين 17.5% و18.5%،[4] نتيجة تطور الموجودات الخارجية الصافية حيث قدر نموها ب34.46% سنة 2007 بمقدار 7415.5 مليار دج مقابل 5515 مليار دج سنة 2006. وفي سنة 2008 سجل معدل نمو الكتلة النقدية انخفاضا مقارنة بسنتي 2006

---

[1] عبد الله البحري، علي صاري، "تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة (2000-2014)"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد 4، العدد 4، ديسمبر 2016، ص.45

[2] Banque d'Algérie, "Evolution Economique et monétaire en Algérie", **rapport 2005**, Avril 2006, p.160

[3] Banque d'Algérie, "Evolution Economique et monétaire en Algérie", rapport 2006, **op.cit**, p.146

[4] Banque d'Algérie, "Evolution Economique et monétaire en Algérie", **rapport 2007**, juillet 2008, p.168

و2007، حيث بلغ 16.03% بالرغم من الارتفاع الذي شهدته الموجودات الخارجية الصافية حيث وصلت إلى 10247 مليار دج مقارنة ب 7415.5 دج سنة 2007 أي بنسبة نمو 38.1%، ويفسر هذا التراجع أساسا بتراجع نمو الودائع تحت الطلب لدى المصارف (-11.7%) الناتج عن تقلص قوي في ودائع قطاع المحروقات (26.63%)، ويعكس هذا الأمر اثر الصدمة الخارجية على الوضع النقدي للمؤسسات في هذا القطاع التي تعرف قدرة التمويل لديها تراجعا في ظرف تميز بتنفيذ برنامج هام للاستثمارات منذ الثلاثي الثاني من سنة 2009. والتي شهدت هي الأخرى انخفاضا في معدل نمو الكتلة النقدية إلى أدنى مستوياته، حيث وصل إلى 3.29% وهو معدل بعيد جدا عن المعدل المستهدف والذي يتراوح بين 12% و13%،[1] حيث يمثل هذا التقلص النقدي صدمة بالنسبة للوضعية النقدية، بسبب تراجع نمو الودائع تحت الطلب لدى المصارف، والذي يعود بدوره إلى التقلص القوي في قطاع المحروقات، الأمر الذي يعكس اثر الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة العالمية حيث عرفت أسعار البترول انخفاضا من 99.9 دولار سنة 2008 إلى 62.26 دولار، وكما تراجعت قيمة العملة الوطنية بنسبة 13%، والتي ترتب عنها أيضا تراجع الموجودات الخارجية الصافية بمعدل نمو 6.23%.

تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي ولكن بمعدل 13.79%، وهو أقل من المعدل الذي ميز السنوات 2007 و2008، ليرتفع سنة 2011 إلى 21.63 أي بمبلغ يقارب 9929.2 مليار دج مقابل 8162.8 مليار دج سنة 2010. ويرجع هذا التوسع إلى استرجاع الموجودات الخارجية الصافية لدورها حيث بلغ معدل نموها خلال سنتي 2010 و2011 على التوالي، 10.20%، 16.04%، والزيادة المعتبرة بشكل عام في القروض الموجهة للاقتصاد.

وفي سنة 2012 تراجع التوسع النقدي من جديد حيث انخفض معدل النمو من 21.63% سنة 2011 إلى 10.93% سنة 2012، كما انخفض التوسع النقدي لسنة 2013 ليصل إلى أدنى مستوياته في السنوات الأربع الأخيرة، وذلك بمعدل 8.41%، ومرد هذا الانخفاض هو تراجع قطاع المحروقات وأيضا الانخفاض الكبير في معدل نمو الموجودات الخارجية الصافية، حيث بلغ معدل نموها7.3% سنة 2012، وانخفض إلى أدنى مستوياته سنة 2013 وذلك ببلوغه معدل جد ضعيف

[1] Banque d'Algérie, "Evolution Economique et monétaire en Algérie", rapport 2009, **op.cit**, p.166

قدر ب1.9%، وفي سنة 2014 سجلت الكتلة النقدية ارتفاعا محسوسا قدر ب13686.8 مليار دج وبمعدل نمو سنوي 14.61 وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير، وتنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النموالاقتصادي (2010-2014).

وفي سنتي2015 و2016، وفي تعارض كلي مع الفترة (2010-2014) أين كان متوسط نمو الكتلة النقدية يقدر بنسبة 13.4% سنويا، تميزت الوضعية النقدية بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية، حيث قدر الارتفاع المنخفض جدا للكتلة النقدية سنة 2016 ب 109 مليار دج في مجمله تقريبا، أي بمعدل نمو 0.81% سنة 2016، وب0.13% سنة 2015 (مقابل 14.61% في سنة 2014، و8.41% في سنة 2013)، وهذا المعدل دون المستوى للمعدل المستهدف والذي يتراوح بين (9% و11%) سنة 2015 و بين (5% و7%) سنة 2016، ويفسر هذا النمو الضعيف في الكتلة النقدية بالانخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات (41.1-%) سنة 2015، و بالانخفاض في ودائع القطاعات خارج المحروقات (3.2-%) سنة 2016، وتقلص الموجودات الخارجية الصافية ب(2.3-%) في 2015، و(18.2-%) سنة 2016، في ظرف انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي، وانخفاض السيولة المصرفية بموجب العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات ب2741.7 مليار دينار سنة 2015.[1]

ولدراسة تطور مكونات الكتلة النقدية والتي تتمثل في النقود الورقية، النقود الكتابية، وأشباه النقود يمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (3-6): تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2016):

الوحدة%

البيان	نسبة النقود الائتمانية من M2	نسبة الودائع لأجل من M2	نسبة الودائع تحت الطلب من M2
2000	23.95	48.17	27.87
2001	23.33	49.92	26.73
2002	22.9	51.18	25.9
2003	23.68	50.18	26.12
2004	23.99	40.57	35.43

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، **مرجع سابق**، ص ص.131-141
+ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص ص.129-140

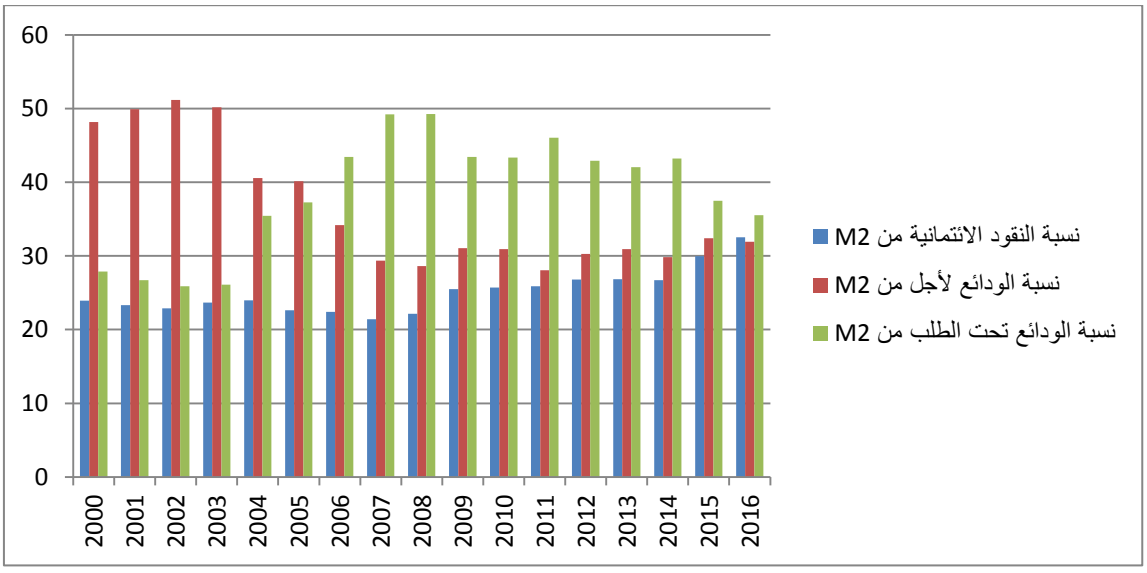
37.25	40.11	22.62	**2005**
43.42	34.17	22.4	**2006**
49.19	29.37	21.42	**2007**
49.23	28.62	22.13	**2008**
43.42	31.07	25.50	**2009**
43.36	30.92	25.70	**2010**
46.02	28.07	25.89	**2011**
42.93	30.26	26.8	**2012**
42.02	30.91	26.83	**2013**
43.23	29.83	26.73	**2014**
37.47	32.42	29.97	**2015**
35.53	31.91	32.54	**2016**

المصدر:

- من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05/03)

وكما يمكن توضيح تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2016) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): النسب المئوية لمكونات الكتلة النقدية M2 للفترة (2000-2016):



المصدر:

- من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06/03)

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أن أشباه النقود والتي تشمل ودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تشمل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، والتي تمثل ما يسمى بالسيولة الشبه النقدية أو السيولة المحلية، سجلت ارتفاعا محسوسا

خلال السنوات 2000، 2001، 2002، 2003، على التوالي حيث بلغت نسبتها من إجمالي الكتلة النقدية 48.17%، 49.92%، 51.18%، 50.18%، ويفسر هذا الارتفاع في نسبة أشباه النقود مقارنة بالنقود الورقية والكتابية، في زيادة حصة التوظيفات لأجل، والودائع بالعملة الصعبة. وابتداء من سنة 2003 عرفت نسبة نمو الودائع لأجل تراجعا إلى مستوى 50.18%، لتسجل بعد ذلك استقرار خلال سنتي 2004 و2005 حيث قدرت نسبتها على الترتيب 40.57% و40.11%، لتنخفض بعد ذلك إلى مستوى 34.17% سنة 2006 و29.37% سنة 2007 و28.62% سنة 2008، ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض معدل نمو الودائع لأجل بالدينار، أما الودائع بالعملة الصعبة فقد عرفت استقرارا في هذه الفترة، وهذا التغير في هيكل الودائع يرجع إلى تغير سلوك الأعوان الاقتصاديين ومن ثم على هيكل الادخار المالي من طرف مؤسسات قطاع المحروقات. وأما بالنسبة لسنة 2009 فنلاحظ ارتفاعا طفيفا في نسبة مساهمة أشباه النقود من الكتلة النقدية حيث وصلت النسبة إلى 31.05% مقابل 28.62% سنة 2008، وترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع في الودائع بالعملة الصعبة. وأما بعد سنة 2009 فان نسبة أشباه النقود انخفضت ولكن بقيت مستقرة عند معدل 30% في السنوات 2011، 2012، 2013. ولتسجل بعدها ارتفاع طفيف في السنوات 2014 و2015، حيث بلغت نسبة 29.61% سنة 2014، في حين ارتفعت أشباه النقود بمعدل 8.8% سنة 2015 وبنسبة 32.42%، نتيجة ارتفاع الودائع لأجل لقطاعات خارج المحروقات (10.3%)، في حين عرفت الودائع لأجل لقطاع المحروقات انخفاضا قدره (9.9%)، ونتج عن ذلك ارتفاع الودائع لأجل للقطاع الخاص بنسبة 12.3% مقابل 3.4% بالنسبة لودائع المؤسسات العمومية[1]. وأما بالنسبة لسنة 2016 فقد انخفضت الودائع لأجل ولكن بأقل حدة من انخفاض الودائع تحت الطلب أي بنسبة 0.81%، وهو راجع أيضا للمؤسسات العمومية كون الودائع لأجل للقطاع الخاص ارتفعت ب3.6%.[2]

أما بالنسبة للنقود الورقية (النقود الائتمانية) فقد عرفت نسبتها من مجموع الكتلة النقدية تراجعا حيث بلغت 22.9% سنة 2002، مقابل 23.95% سنة 2000، و23.33% سنة 2001، وهذا يعني أن هناك ضعفا في مستوى اللجوء إلى الوسائل البنكية الأخرى لإجراء المبادلات، وكما عرفت خلال سنتي 2003 و2004، ارتفاعا طفيفا حيث انتقلت من 23.68% سنة 2003 إلى

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، **مرجع سابق**، ص.132

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص.130

23.99% سنة 2004، وهذا دليل على تفضيل حيازة الأوراق والقطع النقدية في المبادلات، وغياب الثقة في وسائل الدفع. ثم نلاحظ انه عادت هذه النسبة للانخفاض واستمرت في ذلك حتى سنة 2007، حيث بلغت على التوالي 21.42% سنة 2007، 22.4% سنة 2006، 22.62% سنة 2005. ثم عاودت نسبة النقود الورقية من الكتلة النقدية الارتفاع منذ سنة 2008 حتى سنة 2011، حيث وصلت إلى نسبة 25.89% سنة 2011، الأمر الذي يبين تفضيل الأسر للأرصدة النقدية الذي أصبح فيه تحديث أنظمة الدفع فعليا منذ السداسي الأول من سنة 2006، حيث يعالج نظام المقاصة عدد متزايد من العمليات (9.32 مليون عملية في سنة 2008، مقابل 63.93 مليون عملية سنة 2007).[1]وأما خلال السنوات 2012، 2013، 2014 عرفت نوعا من الاستقرار إذ بلغت على التوالي 26.8%، 26.83%، 26.73%، لتعاود الارتفاع خلال السنوات الأخيرة إذ بلغت 32.54% سنة 2016 مقابل 29.97% سنة 2015، بسبب حدة الصدمة الخارجية وتقلص الموارد المجمعة على مستوى النظام المالي والمصرفي، نتيجة تراجع واضح في وتيرة موارد القطاعات خارج المحروقات، وبالتالي تغير في هيكل الكتلة النقدية وأصبحت نسبة النقود الورقي من الكتلة النقدية سنة 2016، أكبر من نسبة ودائع الطلب لأجل من الكتلة النقدية، بعدما كانت سابقا نسبتها ضعيفة نسبيا بمتوسط 24% إذا ما قرناها بودائع تحت الطلب.[2]

وبالنسبة للودائع تحت الطلب شهدت تطورا ملحوظا، فبعدما كانت نسبتها من إجمالي الكتلة النقدية شبه ثابتة خلال السنوات الأربع الأولى (2003،2002،2001،2000)، حيث بلغت نسبتها على التوالي 27.87%، 26.73%، 25.9%، 26.12%، بدأت في الارتفاع منذ سنة 2004 حيث بلغت نسبتها 35.43%، وتواصلت في الارتفاع حتى سنة 2011، حيث بلغت اعلي نسبة لها خلال سنتي 2008 و2007، إذ بلغت على التوالي 49.19% و49.23%، ويفسر هذا الارتفاع المتزايد في الودائع تحت الطلب، بالتراكم المتزايد للادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات، إذ يبين هيكل الودائع سنة 2007، أن الودائع تحت الطلب في البنوك والخزينة، والحسابات الجارية البريدية تمثل 62.54%من مجموع الودائع مقابل 55.84% في ديسمبر 2006، الأمر الذي يؤكد أن الاتجاه التصاعدي ذي الطابع الهيكلي للودائع تحت الطلب في هيكل وسائل عمل البنوك، مرتبطا بالارتفاع الهام في الودائع تحت الطلب الخاصة بالقطاع العمومي. وفي سنة 2009 سجلت نسبة ودائع الطلب

---

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، **مرجع سابق**، ص.187

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، **مرجع سابق**، ص.133

من الكتلة النقدية انخفاضا طفيفا حيث بلغت نسبتها 43.42%، مقابل 49.23% سنة 2008، ويرجع هذا الانخفاض إلى التقلص الكبير في ودائع قطاع المحروقات والتي انخفضت ب(26.63-%)، بسبب الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية. وبعدها بقيت هذه النسبة مستقرة نوعا ما خلال سنة 2010 إذ بلغت 43.42%، ولترتفع بعد ذلك سنة 2011 نتيجة زيادة الادخار المالي في مؤسسات قطاع المحروقات، نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولي، وخلال السنوات 2012، 2013 عرفت هذه النسبة نوعا من الاستقرار إذ بلغت على التوالي 42.02%، 42.23%. وأما في سنة 2015 عرفت هذه النسبة انخفاضا قدرت ب37.47 % مقابل 43.23% سنة 2014، ولتنخفض من جديد سنة 2016 حيت تقلصت الودائع تحت الطلب بنسبة 13.3%، و12.2% على مستوى المصارف نتيجة التقلص في ودائع تحت الطلب للمؤسسات العمومية (8.4-%)، وفي ودائع قطاع المحروقات.[1]

المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2016)

يستند المعروض النقدي في أية دولة إلى قاعدة تقابله لدى حسابات البنك المركزي وتتألف الأجزاء المقابلة من[2] الأصول الخارجية الصافية، القروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للدولة، إذ تشمل الأصول الخارجية العملة الصعبة والتي يأتي مصدرها من إيرادات صادرات من السلع والخدمات (المحروقات)، والمداخيل الصافية لرؤوس الأموال (استثمارات خارجية مباشرة وغير مباشرة)، وتحويلات الأشخاص إلى الخارج، بالإضافة إلى ما تملكه الدولة من سبائك وعملات ذهب وعملات أجنبية حرة التداول. في حين تمثل القروض المقدمة إلى الاقتصاد، مجموع القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لمواجهة احتياجاتهم. أما القروض المقدمة إلى الدولة فهي تشمل تسبيقات البنك المركزي للخزينة، الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية، وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية. ويمثل الجدول التالي تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

---

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص.130

[2] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص ص.167-169

الجدول رقم (3-7): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2016):

الوحدة مليار دينار جزائري

معدل النمو والنسب ب%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الموجودات الخارجية الصافية	775.9	1310.7	1755.7	2342.7	3119.2	4179.7	5515.0	7415.5	10247
معدل نمو الموجودات الخارجية الصافية	معدل النمو < 100	68.92	33.95	33.43	3314	34	31.94	34.46	38.18
قروض للدولة	677.5	569.7	578.7	423.4	-20.6	-933.6	-1304.1	-2193.1	-3627.3
قروض للاقتصاد	993.7	1078.4	1266.8	1380.2	1535	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5
معدل نمو قروض للاقتصاد	13.64	8.52	17.47	8.95	11.21	15.94	7.05	15.73	18.60
قروض قصيرة الأجل	467	513.3	628	773.8	828.3	923.3	915.7	1026.1	1189.4
نسبة قروض قصيرة الأجل	46.99	47.59	49.57	56.02	53.96	51.87	48.05	46.53	45.47
قروض متوسطة وطويلة الأجل	526.7	565.1	638.8	608.8	708.1	5858.4	689.7	1179.1	1426.1
نسبة قروض قصيرة وطويلة الأجل	53	52.40	50.42	44.10	46.13	48.23	36.19	53.46	54.52
قروض للقطاع العام	701.8	740.3	715.5	791.5	859.3	882.4	847	988.9	1201.9
نسبة قروض للقطاع العام	70.62	68.64	56.48	57.33	55.98	49.57	44.45	44.84	45.95
قروض للقطاع الخاص	291.7	337.9	551	588.5	675.4	897.3	1057	1216	1413.3
نسبة قروض القطاع الخاص	29.35	31.33	43.49	42.63	44	50.41	55.47	55.14	54.03

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الموجودات الخارجية الصافية	10886	11997	13922.4	14940	15225.2	15734.5	15375.4	12596
معدل نمو الموجودات الخارجية الصافية	6.23	10.20	16.04	7.30	1.90	3.34	-2.28	-18.4
قروض للدولة	-3488.9	-3510.9	-34406.6	-3334.1	-3235.4	-1992.4	567.4	2682.2
قروض للاقتصاد	3086.5	3268.5	3726.5	4287.6	5158.3	6504.6	7277.2	7909.9
معدل نمو قروض للاقتصاد	18	5.88	14.02	15.05	20.30	26.09	11.87	8.69
قروض قصيرة الأجل	1319.7	1311	1363	1361.7	1423.4	1608.7	1710.6	1914.2
نسبة قروض قصيرة الأجل	42.75	40.11	36.58	31.75	27.59	24.73	23.50	24.20
قروض متوسطة وطويلة الأجل	1766.8	1957.1	2363.5	2926	3732.9	4895.9	5566.6	5995.7
نسبة قروض قصيرة وطويلة الأجل	57.24	59.88	63.42	68.24	72.36	75.26	76.49	75.79
قروض للقطاع العام	1485.2	1460.6	1742.4	2040.2	2434	3382.3	3688.2	3952.2

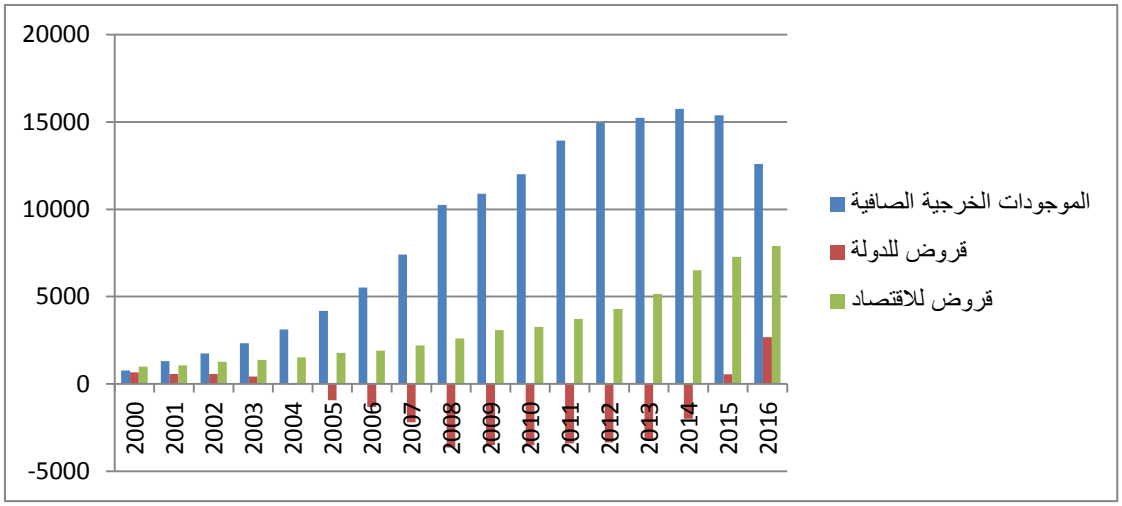
نسبة قروض للقطاع العام	48.11	44.69	46.75	47.58	47.18	51.99	50.68	49.96
قروض للقطاع الخاص	1600.6	1806.7	1983.5	2247	2722	3121.7	3588.3	3957.1
نسبة قروض القطاع الخاص	51.85	55.28	53.22	52.4	52.76	47.99	49.3	50.02

المصدر:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42، **مرجع سابق**، ص ص.14،10
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 13، **مرجع سابق**، ص ص.14،10
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 29، **مرجع سابق**، ص ص.14،10
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5، **مرجع سابق**، ص ص.14،10
- معدل النمو والنسب تم حسابها من قبل الطالب

وكما يمكن توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2016) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (2000-2016):



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07/03)

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أن الأصول الخارجية الصافية قد عرفت زيادة مستمرة خلال الفترة (2000-2014)، ولتعرف بعدها خلال السنوات الأخيرة (2015-2016)، انخفاضا معتبرا حيث بلغت 1310.7 مليار دج سنة 2001، بنسبة نمو 68.92%، مقابل 775.9 مليار دج سنة 2000، لترتفع سنة 2002 وتبلغ قيمة 1755.7 مليار دج، إلا أن معدل نموها انخفض إلى 33.95%، لتستمر في الارتفاع خلال السنوات 2004، 2005 وبمعدل نمو مستقر يتراوح بين 33% و34%، ليسجل بعد ذلك معدل النمو ارتفاعا خلال سنتي 2007 و2008 حيث بلغ على التوالي 34.46% و38.18%، وذلك ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، والتي بلغت سنة 2005 ما يعادل 54.64 دولار للبرميل، مقابل 28.59 دولار للبرميل في سنة 2000، لتسجل

ارتفاعا آخر خلال سنتي 2008 و2013 قدر على التوالي ب99.6 و109.55 دولار للبرميل. وفي سنة 2009 سجل معدل النمو السنوي للأصول الخارجية الصافية أدنى مستوى له قدر ب6.23%، مقارنة بسنة 2008 ومرد ذلك هو الصدمة المالية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، إلا أنه سرعان ما عاود معدل نمو الموجودات الخارجية الصافية الارتفاع سنتي 2010 و2011، حيث بلغ معدل النمو على التوالي 10.20%، 16.04%، وليسجل بعد ذلك مستوى منخفضا ستي 2012 و2013 بمعدل نمو 7.30%، 1.90% سنتي 2012، 2013 على التوالي، وكما عرف ارتفاعا طفيفا سنة 2014 وبمعدل 3.24، وخلال السنوات الأخيرة عرف صافي الموجودات الخارجية تقلصا بنسبة (2.28-%) في 2015، وتقلصا قويا وبنسبة (18.4-) سنة 2016، حيث انتقل مقدار الموجودات الصافية من 15375.4 مليار دج سنة 2015 إلى 12596 مليار دج سنة 2016، ويفسر هذا التقلص بتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار وانخفاض أسعار البترول. وبالتالي فالتطور المسجل في هاته المعدلات يعزز دور الموجودات الخارجية الصافية في الوضعية النقدية الإجمالية حيث أن هذا المجمع يفوق الكتلة النقدية، وذلك منذ سنة 2005 وأصبح يحتل بذلك مكانة جد معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية. وهو ما يؤكد أهميته كضمان للنقود في الاقتصاد، وكما أن هذه الموجودات تعتمد على عائدات قطاع المحروقات، مما جعلها مرتبطة بتقلبات أسعار البترول الدولية، وهو ما يؤكده الارتفاع المنخفض جدا للكتلة النقدية المقدر ب109 مليار دج في 2016، والمقرون بتقلص صافي الموجودات الخارجية نتيجة تراجع قطاع المحروقات[1].

وبالنسبة للقروض الموجهة للدولة نلاحظ أنها في انخفاض مستمر باستثناء السنوات الأولى، والسنوات الأخيرة من هاته الفترة، حيث بلغت على التوالي 677.5، 569.7، 578.7 مليار دج خلال السنوات 2000، 2001، 2002، ويفسر ذلك باعتماد الخزينة في هذه الفترة على القروض بهدف الإصدار النقدي، حيث عرفت الجزائر توسعا في برنامج الإنعاش الاقتصادي. ولكن انطلاقا من سنة 2003 أخذت القروض المقدمة للدولة في تراجع مستمر، حيث بلغت قيمتها 423.4 مليار دج أي انخفضت بمعدل 26.83%، واستمرت في الانخفاض وأصبحت ذات إشارة سالبة حيث وصلت سنة 2004، (20.6-) مليار دج أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 104.86 مليار دج، وذلك راجع إلى التحسن في الادخار المالي لدى الخزينة ومدفوعاتها لصالح البنوك العمومية. بالإضافة إلى تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية لها (حقوق) لدى النظام المصرفي، حيث انه منذ سنة

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص.132

2004 أصبحت الخزينة العمومية دائنا صافيا لدى النظام المصرفي، ونتيجة لذلك لا تساهم القروض الصافية في النظام المصرفي للدولة في خلق النقود لان ودائع الخزينة العمومية في بنك الجزائر لا تشكل جزءا من الكتلة النقدية M2. وبعد هاته السنة استمرت القروض الموجهة للدولة في التراجع وكلها بقيم سالبة إلى غاية سنة 2014 وذلك نتيجة تأثير التقليص التدريجي لمديونية الخزينة، فضلا عن تراكم الادخار المالي لديه.[1] ومنذ سنة 2015 عرفت القروض الموجهة للدولة ارتفاعا وبقيم موجبة فبلغت على التوالي 576.4، 2682.2 مليار دج سنتي 2015، 2016 مقابل (992.4-) سنة 2014، وذلك نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار البترول، وأمام تقلص فائض السيولة المصرفية وتحت تأثير العجز القوي في ميزانية الدولة في أواخر سنة 2014 وخاصة في سنة 2015، الممولة من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد، ولأول مرة منذ سنة 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي حيث أصبحت تجاهه ابتداءا من شهر ديسمبر 2015 مدينا صافيا، ففي سنة 2016 عرفت قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 372%، تحت اثر تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر التي انتقلت من 2156 مليار دينار إلى 870 مليار دينار، وكذا الارتفاع القوي لمستحقات المصارف التجارية على الدولة التي انتقلت من 1479.3 مليار دينار سنة 2015 إلى 2388 مليار دج في نهاية سنة 2016%.[2]

وأما فيما يخص القروض المقدمة للاقتصاد، عرفت ارتفاعا متزايدا طوال هاته الفترة (2000-2016)، حيث بلغت 1078.4 مليار دج سنة 2001 مقابل 993.7 مليار دج سنة 2000، أي بمعدل نمو 8.52%، ويعود هذا الارتفاع إلى الأثر الناجم عن استكمال برنامج إعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية، وانطلاقا من سنة 2002 وبسبب السيولة المفرطة لدى البنوك، عرفت القروض المقدمة للاقتصاد توسعا كبيرا إذ بلغت 1266.8، 1380.2، 1535 مليار دج على التوالي خلال السموات 2002، 2003، و2004 وبمعدل نمو 17.4%، 8.95%و11.21% على الترتيب، نتيجة زيادة حجم النشاطات الاستثمارية. وكما واصلت القروض المقدمة للاقتصاد سيرورتها في الارتفاع حيث بلغت 1779.8 مليار دج سنة 2005، وبمعدل نمو 15.94%، وهو أكبر من المعدل المحدد من قبل مجلس النقد والقرض الخاص بمعدل نمو قروض الاقتصاد، والذي يتراوح بين 13%و14 % لسنة 2005، ويعود ذلك إلى ارتفاع النسبة المخصصة لقروض القطاع الخاص من إجمالي مجموع

---

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، **مرجع سابق**، ص.189

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص ص.129-132

القروض حيث بلغت هاته السنة 50.41%، مقارنة بنسبة فروض القطاع العام والتي بلغت 49.57%. وخلال سنتي 2006 و2007 استمر أيضا ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد حيث بلغت على التوالي 1905.4، 2205.2 مليار دج وبمعدل نمو 7.05%، 15.73%، على الترتيب، وبالنسبة لمعدل النمو المسجل في القروض الموجه للاقتصاد سنة 2006 (7.05%)، فهو أقل بكثير من المعدل الذي حدده قانون النقد والقرض والذي يتراوح بين 14%، و15%،[1] وكما يتبين من الجدول أن النسبة الكبيرة في الزيادة لهاته القروض منحت للقطاع الخاص، حيث وصلت قيمة قروض القطاع الخاص خلال سنتي 2006 و2007 على الترتيب 1057، 1216 مليار دج، وبنسب 55.47%و 55.14%، وأما بالنسبة للقطاع العام فقد انخفضت نسبته والتي قدرت ب44.45% سنة 2007، مقابل 49.57% سنة 2006، وهو ما يبين التوجه الجديد للسياسة النقدية لتحفيز الاستثمارات في القطاعات الخاصة. وفيما يتعلق بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل نلاحظ أنها ابتداءا من سنة 2007 بدأت تتجاوز 50% من إجمالي القروض، ويعود السبب في التطور الهام في القروض الطويلة الآجل إلى تمويل الاستثمارات في قطاع الطاقة والمياه[2]، وأيضا شراء السكن والسلع المعمرة الأخرى من طرف الأسر، حيث انتقلت القروض الرهينة من 94 مليار دج سنة 2006، إلى 110.6 مليار دج نهاية سنة 2007. وهكذا استمرت القروض الموجهة للاقتصاد في النمو حيث بلغت معدل نموها سنة 2008، 18.60% مقابل 15.7% سنة 2007، وكما بقيت القروض الموزعة للمؤسسات الخاصة، والأسر مهيمنة بنسبة 54.05% من مجموع القروض المصرفية في سنة 2008، مقابل 55.15% في سنة 2007،[3] مع الزيادة في القروض للقطاع الخاص، وكما تزايدت بصفة قوية في سنة 2011، إذ بلغت 3726.5 مليار دج وبمعدل نمو قدر 19.98%، وهذا ما يؤكد أن متغير القروض الموجهة للاقتصاد يلعب دورا ديناميكيا أكثر فأكثر في نمو السيولة النقدية.

---

[1] Banque d'Algérie, "Evolution Economique et monétaire en Algérie", rapport 2006, **op.cit,** 2007, p.168

[2] Banque d'Algérie, "Evolution Economique et monétaire en Algérie", **rapport 2004**, juillet 2005, p.135

[3] بنك الجزائر، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ص.4

استمرت القروض الموجهة للاقتصاد في الارتفاع بوتيرة متسارعة في سنتي 2012، 2013، 2014، وبمعدل نمو 15.05%، 20.30%، 26.09%، على الترتيب وليتراجع في سنتي 2015، 2016 حيث بلغ معدل النمو 11.87%، 8.69%، على الترتيب فبلغت القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية ب3954 مليار دج في نهاية 2016 أي ارتفاع قدره 7.2 %، مقابل 3957.1 مليار دج، للقروض الممنوحة للقطاع الخاص (المؤسسات والأسر) أي توسع قدره 10.3%، أدت هذه التطورات إلى ارتفاع حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص ضمن إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد حيث انتقلت من 49.3% في 2015، إلى 50% سنة 2016، والتي كانت تقدر ب 52.8% في 2013، ثم انخفضت الى48% في 2014، لترتفع إلى 49.3% في 2015. وكما نلاحظ انخفاض طفيف في حصة القروض طويلة الأجل حيث انتقلت من 53.9% في 2015% إلى 52.9 في 2016، وانتقل حصة القروض متوسطة الأجل من 22.6% إلى 22.9%، وقصيرة الأجل من 23.5% إلى 24.2%، وأما القروض التي يمكن اعتبارها قروض استثمارية (متوسطة وطويلة الأجل) فتمثل في 2016، 75.8% مقابل 76.5% في 2015.[1]

وعلى العموم يمكن القول انه حسب تطور هيكل القروض، هناك توسع كبير في مستوى القروض الاستثمارية (قروض طويلة ومتوسطة الأجل) على حساب القروض القصيرة الأجل، وهذا يدل على سعي الدولة في مجال دعم المؤسسات على الاستثمار، والتقليل من الاعتماد على موارد قطاع المحروقات. وكذلك رغم التراجع في نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام في السنوات الأولى، إلا أنها بقيت مرتفعة في السنوات الأخيرة، وهذا ما يدل على أهمية هذا القطاع العام ولا تزال الوساطة المالية وتخصيصها للقروض تشكل عراقيل للمؤسسات، فالموارد المالية المجمعة لدى المصارف (الودائع) تعادل الضعف في أغلب السنوات، وهذا دليل على الإفراط الكبير في السيولة.

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص ص.133،134

الخلاصة

بشكل عام يمكن أن نلخص ما تطرقنا إليه في هذا الفصل من خلال الإشارة إلى أن قبل عام 1990 كانت الجزائر تعتمد على القروض المصرفية، بضخ المزيد من الإصدار النقدي عن طريق الخزينة العمومية بدلا من البنك المركزي، لإحداث تنمية اقتصادية وهذه السياسة أنتجت وضعا يتسم بالاختلال وعدم التوازن، لأن نمو الكتلة النقدية كان ينمو بنسب أعلى من نسب نمو الناتج الداخلي الخام. ولكن بعد عام 1990 تغير الوضع تماما، فأصبح التحكم في نمو الكتلة النقدية هدفا أساسيا للسياسة النقدية بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث وضع قانون النقد والقرض 90-10 القطاع المالي والبنكي وبشكل نهائي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتم تكليف البنك المركزي بتسيير السياسة النقدية، وبدأ يتضح دور السياسة النقدية في رسم أهداف السياسة الاقتصادية، والتي تتوزع بين تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم وتحقيق التشغيل الكامل في المقام الأول، إلى جانب هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة الخارجية في المقام الثاني، لكن سرعان ما تغير ترتيب هذه الأهداف مباشرة مع مطلع الألفية الثالثة بصدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ثم الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11، واللذان بموجبهما أصبح هدف استقرار الأسعار يتصدر مقدمة أهداف السياسة الاقتصادية.

وإن التوسع النقدي في الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2014)، يرجع بالدرجة الأولى إلى زيادة مقابلاتها لا سيما الأصول الخارجية الصافية التي أصبحت تفوق الكتلة النقدية M2 منذ سنة 2005، نظرا لاعتمادها على عائدات قطاع المحروقات التي عرفت انتعاشا كبيرا بسبب ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، كما ساهمت القروض المقدمة للاقتصاد بصفة معبرة في التوسع النقدي لدرجة أن معدل نموها السنوي قد فاق في بعض السنوات ذلك المسجل في الأصول الخارجية الصافية.

وأمام هذا التوسع النقدي الذي أصبح يمثل تحديا للسياسة النقدية، لجأت السلطات النقدية إلى تعزيز أدوات السياسة النقدية بأدوات أخرى، تمثلت في أداة استرجاع السيولة وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، فضلا عن إصدار تعليمات جديدة للنظام الاحتياطي الإجباري، ومعدل إعادة الخصم، والقروض المصرفية. بالإضافة إلى مراجعة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر، والذي كان بموجب النظام رقم 09-02 في ماي 2009، وهذا كله من اجل امتصاص فائض السيولة الهيكلية في السوق النقدية، وبالتالي احتواء التضخم.

وبسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدا في 2015، واستمر في 2016 عكس التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي، نمو ضعيف أو شبه منعدم للكتلة النقدية، وتقلص في صافي الموجودات الخارجية. وبينما عرفت قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة ارتفاع تحت أثر تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر، والارتفاع القوي لمستحقات المصارف التجارية على الدولة، مما أدى إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية، حيث كانت تكمن منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية، من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، ثم اتجهت ابتداء من شهر أوت 2016 نحو استعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي، حيث قامت بوقف عمليات استرجاع السيولة بالتخفيض التدريجي لعتبات الامتصاص، وألغيت تسعيرة عمليات تسهيلة الإيداع مما حفز المصارف بطرح فوائضها من الموارد لدى السوق النقدية ما بين المصارف، وكما قامت بخفض معدل الاحتياطات الإجبارية من 12% إلى 8% في 2016، بالإضافة إلى تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية، وخفض معدلها من 4% إلى 3.5% مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017.

الفصل الرابع

مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة ويتم التخطيط لها، حيث تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق أهداف اقتصادية للدولة وهي أهداف يطلق عليها الاقتصاديون اسم المربع السحري، ويتعلق الأمر برفع مستويات النمو، تحقيق التشغيل التام (محاربة البطالة)، تحقيق الاستقرار الداخلي (محاربة التضخم)، وتحقيق التوازن الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات).

ومع تطور السياسة النقدية في الجزائر، فقد تغيرت أهدافها مع صدور الأمر 10-04 الذي اعتبر أن الحد من التضخم هو الهدف النهائي والصريح للسياسة الاقتصادية، وكذا البحث عن الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة، وهذا عكس القوانين والأوامر السابقة التي تتميز بتعدد وتضارب الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيها وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية.

وعليه سوف نناقش الأفكار المطروحة مسبقا بشكل مفصل من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق تخفيض البطالة وخلق مناصب شغل خلال الفترة (2000-2016)

المبحث الثاني: مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع خلال الفترة (2000-2016)

المبحث الثالث: مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة التضخم خلال الفترة (2000-2016)

المبحث الرابع: مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي خلال الفترة (2000-2016)

المبحث الأول: مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق تخفيض البطالة وخلق مناصب شغل خلال الفترة (2000-2016)

تهدف الجزائر كباقي معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول إلى العمالة الكاملة، حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة والتي ما تزال تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، ولذلك تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة للوصول إليها لما للبطالة من مضار على الاقتصاد، فهي تعبر عن هدر في طاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج، وكلما زاد انتشارها كلما قلت فرصة تعظيم النمو الاقتصادي. ولذلك سنحاول في هذا المبحث إبراز إجراءات السياسة النقدية في الجزائر لمحاربة البطالة وتحقيق هدف العمالة الكاملة.

المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم المواد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وكما أن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من 1998، والتي تدعمت ببرامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1988 إلى 1995 ساهمت في رفع معدلات البطالة من إجراءات لتسريح العمال، فمستوى البطالة بدأ في الارتفاع من 17 %سنة 1987 إلى 28 %سنة 1995 ليصل إلى % 30 سنة1999. حيث تقف عدة أسباب وراء ظاهرة البطالة في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي:[1]

أولا: الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة

تشمل العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة وهي تلك الأسباب التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي وأدت إلى عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، ما أدى إلى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذه الصادرات التي تتميز بعدم استقرارية

[1] سليمة بوعوينة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة للحد من البطالة في الجزائر، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد 2، العدد17، 2017، ص.219

أسعارها من شأنه يؤدي إلى انكماش اقتصادي، فإيرادات الخزينة تأثرت بمتغيرات أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض الجباية البترولية إلى أكثر من النصف بين سنتي 1985 و1986، وهذا ما أدى إلى إيجاد سياسة التقشف في الاستثمار العمومي وفي القروض المقدمة للمؤسسات العمومية وبالتالي تخلي الدولة عن دورها في تمويل هذه المؤسسات وانخفاض مستويات الدخل والعمالة؛

- أدت الزيادة السكانية إلى تزايد العروض من طالبي العمل في سوق العمل الجزائرية، باعتبار هذا العنصر يؤثر مباشرة في زيادة حدة البطالة خصوصا إذا كانت الزيادة في عدد الوظائف لا تتناسب ومعدلات النمو السكانية التي تميل للارتفاع في الدول النامية[1]؛
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى نتيجة انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة من 94% في سنة 1980، إلى 5.3% في سنة 1983، ثم إلى 3.3% في سنة 1986، مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر، وبالتالي فان ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له أثر على مستوى الدخل، ومن ثم قطاع التشغيل في قطاعات التصدير وقد تكرر نفس الوضع في سنة 2009 نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية، حيث انخفضت أسعار النفط وتراجعت معها حاصلات صادرات الجزائر من العملة الصعبة بما نسبته 42.64%؛
- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي فأي انكماش في أطراف التبادل التجاري الدولي يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة، حيث أن انخفاض سعر الدولار من 124.3% في عام (1984-1985)، إلى 101.9% في عام (1986-1987) باعتبار سنة 1980 سنة الأساس أدى إلى إضعاف لقدرتها الشرائية، لان الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي، وبالتالي تأثير استيرادتها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو 30%و20% أمام كل من الين الياباني، والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات؛[2]

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص.252.

[2] فاروق كوحيل، "السياسات الجزائرية الاجتماعية الاقتصادية لمواجهة البطالة"، **حوليات جامعة الجزائر-1 الجزء الأول**، العدد 32، 2018، ص ص.161،162

- نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضآلة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.[1]

ثانيا: الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية

تشمل تلك العوامل التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها وتؤثر عليها بشكل أو بآخر، فالسياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة غير مباشرة، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

- إن انتشار البطالة يرجع إلى تتبع الدول لسياسات خاطئة في التوظيف تكون فيها الحكومات ملتزمة بسياسات التعيين والتشغيل، ولكن عندما تعجز هذه الأخيرة عن إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين، تنتشر البطالة المقنعة التي تتسم بالتوظيف والتشغيل لأعداد كبيرة من القوى العاملة التي يتم تعيينها في وظائف غير حقيقية مع تدني مستوى الإنتاجية واقترابها إلى الصفر بسبب ما تهدف إليه الدولة، وهو مجرد تقديم مداخيل ومرتبات للمواطنين وفق نظرية (ريع المواطنة)، وهذا الأمر يؤدي حتما إلى تعطيل جزء هام من عناصر الإنتاج والمتمثل في عنصر العمل والإنتاج على الصعيد الاقتصادي؛
- إن الاختلال الذي ينتج عن عدم توازن السياسة التعليمية لبلد ما مع متطلبات النمو الاقتصادي يساهم في نشوء البطالة، فالبلدان المتقدمة تعرف نوعا من التكامل مابين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية الذي يتبع دائما سياسات تخطيط محكمة لقطاعات التعليم فيها، ويعد التعليم العالي أمرا ضروريا في بناء اقتصاد المعرفة خصوصا مع ظهور العولمة حيث يعتبره المنظرون الدعامة الرئيسية للتقدم والرقي، وليست العبرة بعدد الخريجين منهم بل بنوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الأداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة التي تم تلقيها على مقاعد الدراسة، بما يتناسب وطبيعته العمل وحاجته إلى المهارات والكفاءات؛
- يلعب القطاع الخاص دورا هاما في توفير عوامل نشوء البطالة، هذا راجع إلى الطبيعة التكوينية لذلك القطاع القائم في أساسه على تحقيق الوفورات الربحية عن طريق تقليص الإنفاق، والتكاليف إلى أقصى ما يمكن، ولو تأتى ذلك على حساب الأجور المدفوعة للعمالة حيث أن القطاع الخاص يعتمد في سياساته الوظيفية على اختيار الكفاءة والأقل أجرا ليدخلها ضمن قوة العمل

---

[1] عبد الجليل هداجي، محمد بن سعيد، "تأثير تغير سعر البترول على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية" ، **مجلة الحقيقة**، العدد 32، 2018، ص.161،162

اللازمة لتحقيق الإنتاج المنشود. ولهذا فإن النهج و التصور الذي يعتمد عليه القطاع الخاص في مختلف عملياته الإنتاجية لن يجعل القطاعات التابعة له مؤهلة للاستثمار في الجوانب التي يضعف فيها الأداء الربحي للشركات الإنتاجية، وهو الأمر الذي يقلص من مساهمة هذا القطاع في سياسة التوظيف وبالتالي انتشار البطالة خاصة بين العمالة المؤهلة[1]؛

- نقص في اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها في الحرف، إذ بالرغم من توفر مناصب شغل ذات امتيازات عالية خاصة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر، إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءات المطلوبة؛
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، إذ يواجه الشباب البطال صعوبات جمة في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل، والذي من شأنه دفع عجلة التنمية؛
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور، مما أدى إلى إضعاف روح المبادرة المقاولاتية، لا سيما لدى الشباب ما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالبطالة الفكرية؛
- العامل الجغرافي فضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل لاسيما في المناطق المحرومة في الجنوب والهضاب العليا؛[2]
- ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية، تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية، تتمثل في الاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك، كما يمكن تصنيف الأسباب الهيكلية للبطالة إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي:
  - ✓ الخمول وافتقاد الدينامكية في القطاع الإنتاجي بقطبيه الصناعي أو الزراعي، وبالتالي لم يتمكن من استحداث مناصب شغل تمتص جزءا من البطالة الحالية، بل في كثير من الأحيان كان القطاع الإنتاجي بقطبيه يخسر مناصب شغل ويزيد من مشكلة البطالة كموجة التسريح الجماعي، وغلق المؤسسات التي طالت الكثير من العمال في سنوات التسعين؛

---

[1] وردة عويسي ، "البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط –حالة الجزائر"، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، العدد 39، سبتمبر 2014، ص.16.

[2] عبد الجليل هداجي، محمد بن سعيد، **مرجع سابق**، ص.6

- ✓ انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية منذ السنوات وبالتالي عدم التمكن من استحداث مناصب شغل جديدة تمكن وتساهم في التخلص من حالة البطالة الناجمة عن تسيير الموارد المالية لهذه المشاريع وقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت رؤوس الأموال أهم عقبة منعت توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح؛
- ✓ عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل حيث غلب التكوين الكمي على النوعي، وأصبح التكوين مجرد مرحلة يراد للشباب المرور عليها وتأخير التحاقهم بعالم الشغل، بالإضافة لغياب إستراتجية تكوينية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات السوق، وبالتالي عدم التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة.[1]

المطلب الثاني: خصائص البطالة وسوق العمل في الجزائر

يتميز سوق العمل في الجزائر بارتفاع وتيرة نمو العرض من العمالة نتيجة ارتفاع معدلات نمو السكان، والقوة العاملة النشطة مقارنة مع تباطئ نمو الطلب على العمالة الناتج عن عدة عوامل كضعف معدلات الاستثمار، ضعف القدرة على توليد فرص للتشغيل، تواضع مستويات الإنتاج وكفاءة الإدارة، وبالتالي استفحال مشكلة البطالة خاصة بين الشباب والمتعلمين. ومن الخصائص المعبرة عن البطالة في الجزائر ما يلي:

- لقد سجلت مناصب الشغل انخفاضا إلى 27 ألف منصب خلال الفترة (1989–2000) وهي الفترة التي تميزت بانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، إضافة إلى تراجع دور الدولة في الاقتصاد مع العلم أن غالبية المناصب مناصب حكومية، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والوضع الأمني الذي عطل حركة الاقتصاد بصفة عامة؛
- تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها وانتقلت من 24% سنة 1993 إلى 29% سنة 1999 بسبب عملية إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، حيث تشير بعض المعطيات إلى أن عدد الأجراء الذين فقدوا منصب عملهم أو الذين هم في بطالة بين سنتي 1994 و1998 على اثر غلق مؤسساتهم فاق عددهم 360 ألف، وكما صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 "أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب" مع العلم أن الاقتصاد لم يعد قادرا على خلق مناصب جديدة، نظرا لارتفاع المتزايد لطالبي العمل، حيث استقر معدل خلق مناصب العمل في معدل 40

[1] فاروق كوحيل، **مرجع سابق**، ص ص.163،164

ألف خلال الفترة (1994 –1997)، واستمر الانخفاض ليصل إلى 27 ألف منصب جديد فقط سنويا فيما بعد مع التزايد المستمر للسكان، مما أدى إلى ارتفاع عدد الأفراد الراغبين في دخول سوق العمل ويقدر العدد بين 200 إلى 800 ألف طلب جديد كل سنة[1]؛

- تمس البطالة بشكل أساسي فئة الشباب حيث تميزت خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول الذي امتد من الفترة (2001–2004) انتشارها بين الشباب، ووصل عددها في سنة 2004 إلى 49 % في صفوف الشباب الذي تقل أعمارهم عن 20 سنة، و44% للفئات مابين 20–24 سنة، كما تجدر الإشارة إلى تطور القطاع الخاص في التشغيل، مما مكن من توفير ما يعادل 5,2 مليون منصب عمل خلال الفترة (2001–2005)[2]. وكما قدرت سنتي 2015، 2016، النسبة لدى الفئة العمرية المحصورة بين (16 و24 سنة) 30%، 26.7 % على التوالي[3]؛
- نصيب البطالة أكثر فأكثر الفئة المتعلمة والحاملة للشهادات العليا فخلال سبتمبر 2014 بلغ عدد السكان البطالين 1.214.000 شخص، مسجلا بذلك معدل بطالة قدره 10.6% بارتفاع قدره 0.8% مقارنة بأفريل 2014 الذي سجل معدل بطالة قدره 9.8%، ويعود ارتفاع معدل البطالة أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا، فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة 2010–2013، حيث تراجعت نفس النسبة من 21.4% إلى 14.3% لتصل إلى عتبة 13% خلال أفريل 2014، وعادت لترتفع خلال شهر سبتمبر من نفس السنة لتصل إلى 16.4% مع تباينات معتبرة حسب الجنس، ويبلغ بذلك عدد السكان البطالين 1.272.000 شخص سنة 2016 بنسبة بطالة 17.7% لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا، من جهة أخرى كذلك ارتفعت البطالة لدى خرجي معاهد التكوين المهني بـ: 0.8 نقطة ما بين أفريل

---

[1] المصادر: الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل + صندوق البطالة + Abdelmajid Bouzidi," **Les années 90 de l'économie Algérienne: les limites des politiques conjoncturelles** ",(Alger : ENAG/Edition 1999), p.144

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الأول لسنة 2004** "، الدورة العادية العامة 25، ديسمبر 2004، ص.120.

[3] ONS, " Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2016 ", **rapport N° 763**, p.2

وسبتمبر 2014، بينما شهدت فئة البطالين غير حاملي الشهادات ارتفاعا طفيفا قدر بـ: 0.2 نقطة، وبلغ معدل البطالة لدى الشباب بين 16 و24 سنة 25.2 % أي ما يعادل الربع تقريبا؛[1]

- تفاوت نسب البطالة حسب الجنس أين ترتفع البطالة لدى الإناث بشكل معتبر مقارنة بالذكور وهذا بشكل متزايد فمثلا نسبة الارتفاع كانت 11.38 % سنة 2000 و25.75 % سنة 2008، ويمكن تفسير هذا الاختلال أولا بعادات وتقاليد المجتمع الجزائري اتجاه عمل المرأة، وكذا محدودية الوظائف التي يمكن أن تشغلها المرأة مقارنة بالرجل.[2] وكما بلغت نسبة البطالة لدى الإناث سنة 2015 نسبة 16.6% ولدى الذكور نسبة 9.9%[3]، لترتفع إلى نسبة 20% خلال سنة 2016، بينما عرفت نسبة البطالة لدى الذكور تراجعا طفيفا بلغ 0.1 نقطة (بلغت نسبة 8.1 %)؛
- الاعتماد الكلي على عوائد البترول ونظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط، وانخفاض قيمة العملة الوطنية قامت أغلب الوزارات بتجميد التوظيف مما يؤثر على معدلات البطالة، وهذا يؤكد ارتباط مستوى التشغيل والبطالة بأسعار المحروقات، حيث بلغت فئة البطالين في سبتمبر 2016 حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 1272000 شخصا، وبلغت بذلك نسبة البطالة 10.5 %على المستوى الوطني، مع تسجيل زيادة مقارنة بأفريل 2016 بلغت 0.6 نقطة و تجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع مس بصفة حصرية فئة الإناث دون الذكور، حيث ارتفعت نسبة البطالة من 16.5% إلى 20% خلال نفس الفترة . وكما تظهر النتائج أن بطلين اثنين من ضمن ثلاثة هم في بطالة طويلة المدى (منذ سنة أو أكثر)، أما فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا فقد بلغ حجمهم 472000 شخص أي ما يعادل 37.1%من إجمالي البطالين، ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة لمستوى أعلى في السنوات القادمة إذا استمرت الأوضاع على حالها[4]؛

---

[1] ONS, " Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2014 ", **rapport N° 683**, p.2 + ONS," Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2016 ", **op.cit**, p.2

[2] أمينة مزيان، إيمان خديجة عماروش، " دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز آلية للقضاء على البطالة في الجزائر"، **مجلة الرياض لاقتصاديات الأعمال**، المجلد 4، العدد 2، جوان 2018، ص.34

[3] ONS," Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2015 ", **rapport N° 726**, p.17

[4] ONS," Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2016 ", **op.cit**, p.18,19

- تعتبر البطالة من أهم مقاييس الفقر في الجزائر، فهي منتشرة لدى الفئات الاجتماعية الضعيفة، حيث تقدر البطالة لدى الفقراء ب 44% المناطق الحضرية و35% في المناطق الريفية مقابل 29% و24%بالنسبة لغير الفقراء مما يؤكد على الترابط بين ظاهرتي الفقر والبطالة[1]؛
- ثلاثة أربع العاطلين عن العمل في الجزائر لا يتمتعون بأي تأهيل[2]، حيث بلغ عددهم 2016 ب 570000 شخص، 70% من طلبات التشغيل المسجلة في السداسي الأول من سنة2011 لا تستجيب لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية وأن 320000 شاب تم تنصيبهم خلال نفس الفترة في إطار برنامج التشغيل التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل 40% منهم جامعيون، و30% لهم مستوى ثانوي أو التكوين المهني، و30% بدون أي تكوين ولا تأهيل؛
- عدم توازن التوزيع الجغرافي للبطالين حيث يمكن تقسيمهم على تجمعين رئيسيين حضري وريفي، فعادة ما تعرف المناطق الحضرية حجم بطالة اكبر من المناطق الريفية، نظرا لاختلال الكثافة السكانية من جهة، وتفاوت فرص العمل من جهة أخرى، فخلال سنة 2013 بلغت نسبة العاملين في المدن 67 %، وبلغت نسبة العاملين في الريف 33%؛
- طول عمر البطالة لدى الفرد الواحد حيث انتقلت من 24 شهرا سنة 1989، إلى 27 شهرا سنة 1996 و30 شهرا سنة 1998، وفي نفس السياق تشير إحصائيات سنة 2010 أن 6.35 %من البطالين يبحثون عن العمل لمدة تقل عن السنة، بينما الأغلبية العظمى من البطالين يبحثون عن العمل لمدة تفوق السنتين، هذه الحالة تؤثر سلبا على معارف ومؤهلات الفرد وحتى فرص إيجاد منصب شغل؛
- انتشار ظاهرة البطالة الجزئية خاصة مع تطبيق سياسة عقود ما قبل التشغيل، ومناصب العمل المؤقتة[3]؛
- نسبة العاملين غير المنخرطين في الضمان الاجتماعي لا تقل عن 40% من مجموع العاملين، وهو ما يبرز حجم قطاع الشغل غير المنظم، والذي يوضح بدوره واقع التشغيل وحقيقة معدلات

---

[1] ناجي بن حسين وآخرون، "البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية"، **مجلة الاقتصاد: مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع**، المجلد 1، العدد 1، سبتمبر2002، ص.125.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو**"، الدورة العادية العامة السادس والعشرون، جويلية 2005، ص.57.

[3] ONS," Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2016 ", **op.cit**, p.18,19 + أمينة مزيان، إيمان خديجة عماروش، **مرجع سابق**، ص ص.34،35

البطالة في الجزائر فالتطور السريع للقطاع الموازي الذي يوظف عدد غير معروف من اليد العاملة من الشباب ويعتبر مصدر دخل بالنسبة لهم، ما يجعل إحصائيات العاطلين عن العمل غير دقيقة تماماً وإذا كان حجم القطاع الموازي في الدول المتطورة يتراوح ما بين (15-20 %) من الاقتصاد الوطني فإنه بالنسبة للجزائر كبلد نامي يتعدى بكل تأكيد هذه النسبة؛

- هيمنة الإدارة ذات النمط البيروقراطي على المجتمع بمختلف مؤسساته، مما أضعف فعالية كل البرامج الموضوعة للقضاء على البطالة، مثل ما هو الحال بالنسبة لتمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة التي واجهت منذ البداية العراقيل البيروقراطية في إطار البنوك المختصة؛
- سوق العمل في الجزائر يبقى يعاني من اختلالات رغم المبالغ الضخمة التي خصصت من أجل رفع مستوى التشغيل وخفض معدل البطالة، وهو ما يؤكد ضعف سياسات التشغيل أو بالأحرى إجراءات مكافحة البطالة فأغلب السياسات التي تهدف إلى معالجة مشكلة البطالة يمكن وصفها بأنها سياسات ذات طابع اجتماعي أكثر منها ذات طابع اقتصادي، فهي تهدف إلى تشغيل العاطلين عن العمل بطريقة لا يكون مصدرها هيكل الاقتصاد، ولكن من خلال إثقال ميزانية الدولة بمصاريف يمكن و صفها بإعانات للبطالين أكثر منها أجور؛
- بالنسبة للسلطات فإن كل عارض عمل هو من يتقدم إلى مكتب العمل ليعرض خدماته وهذا خطأ، حيث يتم بعد ذلك حساب معدلات البطالة انطلاقا من هذه المعلومات سواء إذا لبي هذا العرض أم لا، وهنا تبرز إشكالية أخرى، وهي وجود مناصب عمل مؤقتة يتم اعتمادها على أساس أنها تلبية نهائية؛
- عدم التوازن بين الطلب والعرض لليد العاملة المؤهلة وهذا راجع من جهة إلى أن السياسات الاقتصادية التي تعمل السلطات على تطبيقها لم تساهم في خلق عمل مؤهل؛[1]
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل؛
- ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود إختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار؛

[1] وردة عويسي، **مرجع سابق**، ص.18،17

- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع[1].

المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على البطالة في الفترة (2000-2016)

لم يكن هدف التشغيل من أولويات الحكومة خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي، حيث أن هذا الهدف نص عليه قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 55 ولكن تم استبعاده في الأمر 03-11، كونه يتعارض بشدة مع هدف استقرار الأسعار، ولهذا لم يكن ضمن أولويات السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر، فمع مطلع التسعينات ومع إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، وبعد شروع الجزائر في تطبيق القانون ميدانيا كان من أهم انعكاسات ذلك على سوق العمل، تطور معدلات البطالة بشكل خطير مما أدى إلى اختلاله حيث انتقل معدل البطالة من 19.76% سنة 1990 إلى 23.15% سنة 1993 ثم قارب 28.1% سنة 1995[2]، وابتدءا من هذه السنة بدأ في التزايد إلى أن أن بلغ ذروته سنة 2000 حيث وصل إلى 29.5%، هي أعلى نسبة بلغتها البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

الجدول رقم (4-1): يوضح تطور مؤشر التشغيل والبطالة مع الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الكتلة النقدية بالوحدة: مليار دج

السنوات	معدل البطالة%	معدل التشغيل[3]%	الكتلة النقديةM2
2000	29.5	56.23	2022.5
2001	27.3	57.28	2473.5
2002	25.9	58.51	2901.5
2003	23.7	60.17	3299.5
2004	17.7	61.10	3644.4
2005	15.3	62.05	4070.4
2006	12.3	63.47	4827.6

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، **مرجع سابق**، ص.100

[2] Algeria, Selected Issues and Statistical Appendix, IMF, Staff, **Country Rapport, N° 98/87**,septembre 1998, p.49

[3] حساب معدل التشغيل من خلال العلاقة: معدل التشغيل=مستوى التشغيل/ القوة العاملة النشيطة

2007	11.8	64.39	5994.6
2008	11.3	64.82	6956.0
2009	10.2	89.83	7178.7
2010	10	90.04	8162.8
2011	10	90.03	9929.2
2012	11	89.03	11015.1
2013	9.8	90.17	11941.5
2014	10.6	89.40	13686.8
2015	11.2	88.78	13704.5
2016	10.5	89.50	13816.3

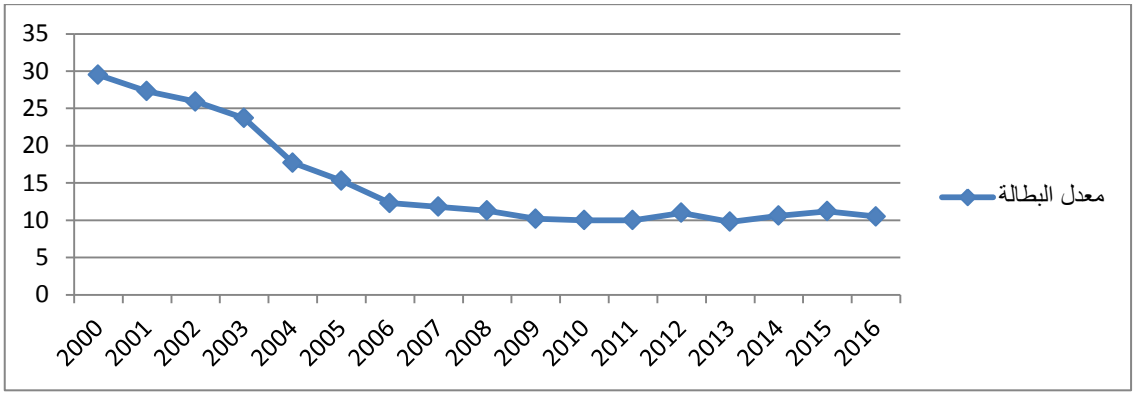
المصدر:- الديوان الوطني للإحصائيات

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي، 2015، 2016، و2018**

- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية، 2008، 2009، 2014، و2018**

كما يمكن توضيح تطور معدلات البطالة بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم: (4-1)

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أعلاه ارتفاع معدل التشغيل من 56.23 %سنة 2000 إلى 89.50% سنة 2016 وبلغ أقصاه سنة 2013 بحوالي 90.17% والذي انعكس بدوره على انخفاض معدل البطالة خلال الفترة (2000-2016)، إذ بعدما عرفت معدلات البطالة مستوى قياسي سنة 2000 بمعدل 29.5%، سرعان ما بدأت هذه المعدلات في الانخفاض، حيث انتقلت إلى 27.3 سنة 2001 ثم إلى 15.3%سنة 2005 لتصل إلى 9.8%سنة 2013، وهذا التحسن راجع إلى تبني الدولة سياسة انفاقية توسعية بسبب الرخاء المالي الناتج عن زيادة الجباية البترولية، وارتفاع أسعار

النفط حيث تم إطلاق برامج تنموية ضخمة والهدف منها امتصاص البطالة، وتوفير مناصب جديدة للشغل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت[1]، إضافة إلى تحسن الوضعية الاقتصادية بسبب ارتفاع الاستثمارات خاصة في سنة 2004، تكثيف التدابير المتعلقة بدعم التشغيل، وخاصة دعم تشغيل الشباب سواء ما تعلق الأمر بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة، أو ما تعلق بدعم العمل المأجور نتيجة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبداية تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وهذا يثبت التحليل الكينزي، إذ أن زيادة التمويل يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومنه زيادة الإنتاج، ووسط هذه الحلقة تزداد نسبة التشغيل وتنخفض معدلات البطالة.[2]

ولكن رغم هذا الانخفاض في نسبة البطالة إلا أنها تبقى مرتفعة بسبب: قلة الاستثمارات، عدم وجود تحفيز للاستثمار الخاص، عدم توفر البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، طول الفترة الانتقالية لخصخصة المؤسسات العمومية، زيادة الفئة المتعلمة والمتخرجة من الجامعة، وأيضا ما ميز سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر هو أن تخفيض معدل البطالة كان عن طريق الإنفاق العام واستعمال المشاريع ذات الكثافة العالية، وعليه بمجرد انتهاء هذه المشاريع والمرتبطة بهذه البرامج الإنعاشية التي وفرت مناصب شغل مؤقتة، وأغلبها في قطاع الخدمات خاصة التجارة والنقل والتوزيع، وبالتالي هي قطاعات لا توفر قيمة حقيقية لا يمكن للجزائر الاعتماد عليها فيما بعد، حيث ارتفعت معدلات البطالة خاصة في نهاية 2012 لتصل سنة 2014 إلى 10.6% وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة، فبلغت معدلات البطالة خلال سنتي (2015، 2016)، حوالي 11.2%، 10.5% على التوالي نتيجة تجميد الدولة للتوظيف بسبب الانهيار المفاجئ لأسعار المحروقات والاستمرار في الانخفاض (ارتفاع نسبة البطالة خلال سنة 2015، حيث مثلت هذه السنة قمة التأزم الاقتصادي الذي تعلق بأسعار البترول بشكل حصري، وهو السبب المباشر في ارتفاع نسبة البطالة وتجميد مخططات التوظيف (2015) في كل الإدارات العمومية وعودة انخفاضها في سنة 2016، حيث يفسر ذلك بفتح العديد من مسابقات التوظيف خاصة في إطار التعليم وربما أيضا

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول**، الدورة العامة العادية 12/25، 2004، ص.120

[2] حميد رسول، **مرجع سابق**، ص.154

بسبب رفع التجميد على الكثير من المشاريع ومخططات الموارد البشرية، ومع ذلك تمثل هذه النسبة الأرقام المصرح بها فقط).

أما بالنسبة للسياسة النقدية خلال هاته الفترة فرغم التسيير الجيد للكتلة النقدية والتي عرفت توسعا كبيرا حيث قدرت قيمتها 2473.5 مليار دج سنة 2001، مقابل 2022.5 مليار دج في سنة 2000، لتواصل مسارها في الارتفاع انطلاقا من سنة 2006، وحققت ما يقارب 4827.6 مليار دج، فسجلت بذلك ارتفاعا محسوسا خلال السنوات الأخيرة 2014، 2015، 2016، قدر ب 13686.8 مليار دج، 13704.5 دج، 13816.3 دج، على التوالي، وكذلك عرفت معدلات البطالة تراجعا مستمرا واستقرارها في حدود 10% في السنوات الأخيرة والذي يبقى معدلا مرتفعا إذا ما قورن مع إمكانيات وموارد الدولة، إلا أن السياسة النقدية خلال هاته الفترة لم يكن لها دورا فعالا في تخفيض معدلات البطالة وذلك بسبب توجهاتها الانكماشية حيث كانت تهدف إلى امتصاص فائض السيولة عن طريق أدواتها غير المباشرة، وهو ما يؤكد ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري الذي انتقل من 3% سنة 2000 إلى 8 % سنة 2009، وكما تم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بإدخال أداة جديدة في افريل 2002 ارتبطت بحالة فائض السيولة، حيث تم امتصاص جزء كبير من فائض السيولة بمبلغ يتراوح بين 100 و160مليار دج.[1]

ولهذا فان السياسة النقدية الانكماشية خلال الألفية الثالثة كان هدفها امتصاص فائض الطلب الناتج عن السياسة المالية التوسعية، التي انتهجتها السلطات العمومية بإطلاق برامج اقتصادية ضخمة على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، والبرنامج التكميلي للإنماء (2010-2014)، ومختلف صيغ التوظيف للتخفيف من حدة البطالة (برنامج الشبكة الاجتماعية، الأنشطة ذات المنفعة العامة، المنحة الجزافية للتضامن، برامج عقود ما قبل التشغيل، جهاز الإدماج المهني، برنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة وغيرها)، والتي كانت تعتمد في مرجعيتها على النظرية الكينزية في حل مشكلة البطالة، وهذا عن طريق تنشيط الطلب الفعال، والقيام بتنشيط الاستثمار، وذلك بتخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة.[2] والتي ترجمتها بنك الجزائر بالتخفيضات المتتالية لمعدل إعادة الخصم (الذي

---

[1] مصطفى عبد اللطيف، "الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع"، **مجلة الباحث**، العدد 6، 2008، ص.119

[2] صالح مفتاح، "أهداف السياسة النقدية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 5، ديسمبر 2003، ص.238

انتقل من 8.5% سنة 2000 إلى 5،5% سنة 2002، إلى 4.5% سنة 2003 ليضل إلى 4% في 2004 حيث استقر عند هذا المستوى الى غاية يومنا هذا)، والتي لم تكن فعالة في تنشيط الاستثمار الوطني وتحفيز الاستثمار الأجنبي لتنشيط الطلب الفعال. فكل هذا سمح للسياسة النقدية ضبط معدلات التضخم أكثر من مساهمتها في تخفيض معدلات البطالة وهو ما يؤكد عدم فعالية السياسة النقدية في تخفيض البطالة وخلق مناصب شغل.

المطلب الرابع: آليات وأجهزة مكافحة البطالة في الجزائر

اعتمدت الجزائر في إطار سياستها التي ترمي إلى الحد من البطالة على عدة برامج منها ما يتعلق مباشرة بعملية التشغيل، ومنها ما يتعلق بتشجيع الشباب على خلق المؤسسات التي توفر لهم فرص للعمل، ومنه خلق ديناميكية في سوق العمل والتخفيف ما أمكن ن الآثار السلبية للبطالة التي أصبحت تشكل تهديدا على كل المجتمع، ومن أهم البرامج والأجهزة التي اعتمدتها الدولة الجزائرية للحد من البطالة نذكر ما يلي:

أولا: برامج التشغيل الموجهة لمعالجة ظاهرة البطالة خلال الفترة (1990-2013)

شهدت معدلات البطالة في الجزائر انخفاضا مستمرا خلال السنوات الأخيرة بفضل تبني عدة سياسات واتخاذ عدة إجراءات خاصة منذ عام 1999، حيث اتجهت الدولة لصياغة برامج استثمارية لتحسين أداءها الاقتصادي بفضل ارتفاع أسعار النفط، تمثلت أساسا في برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي.

1- الأجهزة المخصصة لدعم العمل المأجور: نذكر أهمها فيما يلي

أ- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): تعتبر من أولى الهيئات العمومية لدعم التشغيل حيث أنشأت سنة 1990، لكن في سنة 2004 عرفت تعزيزا في نشاطها بفضل القانون 90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل حيث أن دورها الرئيسي هو تنظيم سوق العمل عن طريق تسيير العرض (أصحاب العمل والمؤسسات الاقتصادية) والطلب (أي فئة البطالين). وعرفت هذه الوكالة تطورا ملحوظا في استحداث مناصب شغل لدى المتعاملين الاقتصاديين حيث انتقل العدد من 64.092 سنة 2005 إلى 125.645 سنة 2007، وإلى 162.290 سنة 2008 ليصل إلى 170.858 سنة 2009، وهذا بفضل مختلف الوكالات المحلية التي تقوم باستقبال وتوجيه طلبات العمل من جهة، وتلقي عروض العمل من جهة أخرى. وكما أسندت لهذه الوكالة وظيفة تسيير برامج عقود ما قبل التشغيل منذ سنة 1998.

ب- برامج عقود ما قبل التشغيل: انطلق هذا البرنامج في 1998، ويهتم بإدماج الشباب في الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية. وتبعا لهذا البرنامج تم سنة 2008 استحداث جهاز المساعدة على الإدماج المهني موجه للشباب طالبي العمل لأول مرة، وبدون خبرة مهنية أين تساهم الدولة في تكلفة أجر المنصب لمدة ثلاث سنوات. وبلغ عدد المستفيدين من هذه العقود ما يقارب 59.781 شاب سنة 2004، حيث تضاعف عدد المستفيدين خلال الفترة 2000 -2005 ثلاث مرات، من 32.323 إلى 103.617 شاب، ليصل العدد 666.810 شاب سنة 2011.

هذا بالإضافة إلى بعض السياسات الأخرى مثل: برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (ECIL) (1990)، الذي يهدف إلى إدماج الشباب بواسطة خلق مناصب شغل مؤقتة عن طريق الجماعات المحلية، برنامج الإدماج المهني للشباب (1991)، وبرنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، والتي كانت نتائجها لا ترقى إلى المستوى المطلوب فمثلا هذا الأخير لم يستفد منه إلا 8.32% من مناصب عمل دائمة سنة 2004.[1]

ت- وكالة التنمية الاجتماعية (DAS): هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة، وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش.[2]

ث- المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات: وهو مشروع رئاسي يضم 100 محل في كل بلدية، يهدف إلى تشغيل الشباب والقضاء على البطالة من جهة، ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى، حيث خصص لهذا المشروع غلاف مالي قدر بـ 103.26 مليار دج موجهة لإنجاز 131270 محلا، وتم إنجاز 93% من هذا البرنامج منها 122996 محلا انتهت الأشغال، و108623 محلا منحت لأصحابها. إلا أنه إلى غاية سنة 2016 تم تسجيل فقط حوالي 40964 محلا مستغل من طرف المستفيدين منها، بما يعادل 38 % من المحلات الممنوحة ويرجع هذا الأمر

---

[1] أمينة مزيان، إيمان خديجة عماروش، **مرجع سابق**، ص ص.34،35

[2] أحمد سواهيلة وآخرون، "إستراتيجية الحكومة الماليزية في الحد من مشكلة البطالة وإمكانية تطبيقها في الجزائر- دراسة حالة ماليزيا"، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، العدد الثالث، جوان 2018، ص.177

إلى عدة أسباب كبعد هذه المحلات عن التجمعات السكانية في بعض الولايات، كذلك مواجهة أصحابها عدة عراقيل إدارية ساهمت في تعطليهم من إقامة الأنشطة بها.[1]

2- الأجهزة المخصصة لدعم العمل عن طريق إنشاء مؤسسة خاصة: سنخص بالذكر أهم ثلاث هيئات في هذا المجال وهي : ANSEJ، ANGEM، CNAC التي لوحدها ساهمت بـ15% من مناصب العمل الجديدة خلال الفترة 2009 -2014:

أ- الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC): انشأ في 06 جويلية 1994 حيث كان في البداية يهدف إلى حماية وتعويض العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة للتسريحات الجماعية التي عرفها القطاع الاقتصادي آنذاك، ثم ابتداء من سنة 1998 هدف الصندوق إلى إعادة إدماج البطالين ومساعدة المؤسسات التي تعاني صعوبات في ذلك، بعدها منذ سنة 2004 أصبح هذا الصندوق يهدف إلى دعم إنشاء مؤسسات من طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة[2].

وقد ساهم الصندوق منذ إنشائه إلى غاية سنة 2016 بتمويل حوالي 138716 مشروع، مما ساهم في خلق حوالي 288721 منصب عمل.

ب- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): وهي مؤسسة وآلية جديدة للتشغيل في الجزائر استحدثت سنة 1997 لتشغيل الشباب العاطل عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19-35 سنة، وبالتالي يساهم الجهاز التقليل من البطالة عن طريق استحداث نوعين من الأنشطة وهما: المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة والتكوين لتدعيم إنشاء النشاطات، وقد ساهمت الوكالة منذ إنشائها إلى غاية سنة 2016 بتمويل حوالي 367980 مشروع، مما ساهم في تشغيل 878264 شابا.[3]

ت- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: تسعى هذه الوكالة إلى توفير التمويل اللازم لأصحاب المشاريع الصغيرة، بما ساعد على توفير مناصب الشغل، والتقليل من حدة البطالة حيث أنشأت في 22 جانفي 2004، كما أن صيغة التمويل فيها عبارة عن قرض مصغر تتراوح قيمته من

---

[1] صارة شريفي، محمد حداد، "دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر الفترة (1966-2017)"، **مجلة دراسات اقتصادية**،المجلد5 ، العدد2، ديسمبر 2018، ص.204.

[2] أمينة مزيان، إيمان خديجة عماروش، **مرجع سابق**، ص.36.

[3] شريفي صارة، حداد محمد، **مرجع سابق**، ص.202.

40.000 دج إلى 100.000 دج بدون فوائد، وقروض بنكية بفوائد مخففة قد تصل إلى1000000 دج، ومساهمة مالية شخصية من قبل المبادر.[1]

وكان العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد الممنوحة من طرف جهاز تسيير القرض خلال الفترة 2005-2016 يقدر ب: 785317 سلفة، مما سمح بخلق 976 177 1 منصب عمل وبهذا يكون الجهاز قد ساهم بنسبة 10.80 % في التوظيف بشكل عام، نسبة تبقي ضعيفة ولكن ساهمت في انتقال معدل البطالة من 15.30 % سنة 2005 إلى حوالي 10.5% سنة 2016، أي بمعدل انخفاض4.8%[2].

ثانيا: الإجراءات المتخذة للحد من البطالة خلال الفترة (2014-2016)

لم يشهد للدولة الجزائرية خلال هاته الفترة في ظل تراجع أسعار البترول برامج تشغيل جديدة، حيث توجهت الحكومة إلى انتهاج سياسة التقشف في مختلف المجالات، على غرار الإجراءات الرامية لاسترجاع الأموال الموجودة في السوق الموازية والتي تقدرها الحكومة بحوالي 3700 مليار دينار، بالإضافة إلى تدابير وصفت بالتقشفية ومنها المتعلقة بتجميد بعض المشاريع وترشيد النفقات العمومية وقد عرفت سياسة التقشف بأنها السياسة التي تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات، وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وكما قامت الجزائر بخفض سعر الصرف لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض بـ25 % مقابل الدولار الأمريكي وبـ 7,6% مقابل اليورو خلال عام 2015، والغرض من ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغط على الاحتياطات الدولية.

واتخذت بذلك تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بـ عام 2015. وكما تم تفعيل الحالة على التقاعد بعد سن 60

---

[1] د.بوعوينة سليمة، **مرجع سابق**، ص.221

[2] أمينة مزيان، إيمان خديجة عماروش، **مرجع سابق**، 36

وإقرار بعض الرسوم شملت أساس الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء وإملاء وفرض حقوق جمركية على أجهزة العالم الآلي المستوردة[1].

المبحث الثاني: مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع خلال الفترة (2000-2016)

تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذا عمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بها كإحدى السياسات الفعالة لإحداث النمو الاقتصادي، فأحيانا تستخدم السلطات النقدية أهدافا وسطية كعرض النقود وأسعار الفائدة للوصول إلى تحقيق هدف نهائي تصبوا إليه كاستقرار الأسعار، والحد من التضخم والذي يعتبر من أبرز وأهم الأهداف التي تسعى إليها كافة اقتصاديات العالم، بما للتضخم من أثار سلبي تنعكس على الاقتصاد والنمو الاقتصادي. ولذلك سنحاول في هذا المبحث إبراز إجراءات السياسة النقدية في الجزائر لتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.

المطلب الأول: قياس النمو الاقتصادي

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه، يتعلق أساسا بنمو الناتج والدخل الفردي.

أولا: الناتج الوطني (PNB)

باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فإنه يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج، وبهذا الصدد فإنه يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات وهي:

1- معدل النمو السنوي

يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى.

---

[1] عمرة مهديد ،"تحليل أداء سياسة التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة 1990-2016"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد التاسع، مارس 2018، ص ص.1175،1176

2- معدل النمو الكلي

يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن تأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.

3- معدل النمو السنوي المتوسط

ويعني بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة آخذا في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية[1].

ثانيا: الناتج المحلي الخام (PIB)

وهو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة، ويسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل بلد ما بصرف النظر عن جنسياتهم. ونميز بين:

1- الناتج المحلي الاسمي PIB_n

وهو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في دولة ما مقاسة بأسعار السوق الجارية، ويساوي كمية السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال فترة زمنية معينة × الأسعار الجارية لتلك السلع خلال نفس الفترة.

ويطلق عليه الناتج المحلي بسعر السوق ويختلف من سنة إلى أخرى نظرا لاختلاف الأسعار السائدة في كل سنة واختلاف كمية الإنتاج[2].

2- الناتج المحلي الحقيقي PIB_r

وهو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في دولة ما مقاسة بأسعار قياسية نسبة إلى سنة أخرى عير هذه السنة وتدعى سنة الأساس.

الناتج المحلي= الناتج المحلي الاسمي لسنة الأساس ×(أسعار سنة الأساس/ أسعار سنة القياس)[3].

ومن خلال الناتج المحلي الحقيقي والاسمي نستطيع حساب المكمش الضمني من خلال العلاقة التالية[4]: **Déflateur de PIB=PIB Nominal/ PIB Réel**

---

[1] أ. قويدر قوشح بوجمعة، عبد القادر أبريش، "الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 15، المجلد 02، 2016، ص ص.182،181

[2] السعيد بريش، **الاقتصاد الكلي**، (الحجار، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2007)، ص.62

[3] هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، (الأردن، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص.25

[4]Gregory N, Mankiw, **Macroéconomie**,(Deboreck : Paris, 5ém édition, 2003), p.28

تالثا– الدخل الفردي

تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كمقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.[1]

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

توجد عدة عوامل أساسية تؤثر في عملية النمو وأهمها ما يلي:

أولا: التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي

تناولت البحوث التجريبية أثر التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي على النمو في الأجلين الطويل و القصير، إذ أوضحت أن التضخم يعكس فقدان الحكومة متابعة ومراقبة وضعية الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يحد من الاستثمار ويخفض من النمو الاقتصادي، لوجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي.[2]

ثانيا: التربية والتكوين

للتربية والتكوين دور مهم في التأثير على النمو الاقتصادي، من خلال إعداد الرأس المال البشري، فعائد الاستثمار من التربية والتكوين يفيد الاقتصاد الوطني ككل، وكما أن لنفقات الاستثمار آثار موجبة وأكثر ديمومة على الاقتصاد الوطني.

ثالثا: التجديد والابتكار

تأثير التجديد والابتكار على الإنتاجية يعكس الكفاءة في استعمال اليد العاملة ورأس المال والتحسن في الإنتاجية يعود إلى عوامل تكنولوجية وغير تكنولوجية، كتطبيق أحسن تقنيات التسيير، طرق جديدة في التنظيم وكذلك فعالية في الإنتاج بما تستجيب لحاجيات المستهلكين.

رابعا: المجهود الاستثماري

يعد الاستثمار المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وليس بالضرورة أن يكون الاستثمار عموميا، فالاستثمار الخاص أصبح يلعب دورا كثيرا في ظل تحول نمو اقتصاد السوق في التأثير على النمو الاقتصادي وفي خلق فرص العمل.[3]

---

[1] أ. قويدر قوشح بوجمعة، **مرجع سابق**، ص ص.181،182

[2] Ficher.S, **op.cit**, p.48

[3] عبد الله بلوناس، **مرجع سابق**، ص ص.273،274

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي وأهم عناصره

تتمثل أنواع النمو الاقتصادي وعناصره فيما يلي:

أولا: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من النمو فيما يلي:

1- النمو الطبيعي

وهو ذلك النمو الذي جرى في مسارات زمنية وتاريخية محددة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي، والذي تحقق نتيجة لجملة من الأسباب منها:

- سيادة الإنتاج السلعي أين كان الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.
- حدوث تراكم لرأس المال وتكوين السوق لكل ناتج فيها عرض وطلب

2- النمو المخطط (المسطر)

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر مصطلح التخطيط الاقتصادي وأصبحت تنتهجه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية، ويكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، إلا أن قوة وفعالية هذا النمط مرتبطة ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة[1].

3- النمو العابر

يعتبر هذا النمو الأكثر حدوثا في الدول النامية فهو لا يتميز بالثبات والاستمرارية، بل يأتي نتيجة لبروز عوامل مفاجأة لا تلبث أن تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته ، فهذا النمو يحدث استجابة لأوضاع طارئة ومفاجأة تكون عادة خارجية مثل حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار المنتجات التي تقوم بتصديرها للخارج ومنه ارتفاع أسعارها في السوق الدولي، لكن سرعان ما تضمحل هذه الزيادة بزوال مسبباتها، كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط

---

[1] كميل حسين، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**، (طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، بدون طبعة، 2000)، ص ص.23-27

عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط، إلا أنها لم تلبث أن اختفت مع انخفاض أسعاره (النفط) مرة أخرى في الثمانينات.[1]

ثانيا- أهم عناصر النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لا بد من توفر ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1- تراكم رأس المال

يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقات الإنتاجية ولمعدلات تغيرها، ويعرف تراكم رأس المال بأنه "العملية الإضافية إلى صافي احتياطي رأس المال المادي للاقتصاد لتحقيق ناتج إجمالي اكبر"، ويعتبر التراكم الرأسمالي السبب الرئيسي في ضرورة أن تخصص الموارد الاقتصادية بين جانبي الإنتاج والاستهلاك، لان توجيهها للاستهلاك بنسبة معتبرة يحد من مخزون رأس المال الذي يسمح باستمرارية النشاط الاقتصادي، وعليه فالاستثمار في التكوين الرأسمالي يعزز من الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد، وتكون بدايته اقتطاع المجتمع لجزء من دخله وادخاره، ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى استثمارات تساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

2- التقدم التقني

يسمح التقدم التقني بالاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي، ويعود إسهام العامل التكنولوجي في حجم الناتج من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهو حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال، فالابتكارات العلمية الحديثة والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، يسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى في ظل بقاء حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا.

ويعتبر التطور التقني عاملا خارجيا في نظرية الإنتاج وفق نماذج النمو التقليدية، في حين يعتبر متغيرا داخليا في نماذج النمو الداخلي، كما يعتبر من أبرز العوامل المفسرة لاختلاف معدلات النمو

---

[1] عبد الحكيم سعيج، **أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر**- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي التجارية وعلوم التسيير 2013)، ص.11

الاقتصادي بين الدول لمساهمته في الرفع من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي ترتبط عكسيا مع العمر الإنتاجي لرأس المال [1].

3- النمو السكاني (العمل)

يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.[2]

4- الموارد الطبيعية

ويعد هذا العنصر مساعدا فهناك من الدول التي لا تملك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان مازالت نامية.

المطلب الرابع: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

منذ صدور قانون النقد والقرض، أخذت السياسة النقدية دور حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك من خلال ارتباط مشاكل التضخم والنمو الاقتصادي بالحلول النقدية، حيث شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية ونقدية عميقة وفقا لسياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تعتبر ذات توجه كينزي مدعمة بذلك سياستها الاقتصادية العامة حيث تركزت على تدعيم الإنفاق الكلي وزيادة نمو الناتج المحلي.

---

[1] R. Torres et J. Martin , "Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE " , **Revue économique de l'OCDE**, N° 14, 1990 , p.5

[2] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990- 2010**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/ 2014)، ص.10

الجدول رقم(4-2): تطور المؤشرات النقدية والناتج الداخلي الخام (PIB) خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة (مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج الداخلي الخام	4123.51	4227.11	4522.77	5252.32	6149.11	7561.98
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	2.4	2.4	4.7	6.9	5.2	5.1
الكتلة النقدية(M2)	2022.5	2473.5	2901.5	3299.5	3644.4	4070.4
معدل نمو الكتلة النقدية(M2) %	38.20	22.29	17.30	13.71	10.45	11.68
معدل السيولة/ إلى إجمالي الناتج الداخلي%	49.3	58.4	65.1	65.5	59.2	53.8
قروض للاقتصاد	993.7	1078.4	1266.8	1380.2	1535	1779.8
معدل نمو قروض الاقتصاد%	-13.64	8.5	17.47	8.95	11.21	15.94
قروض للاقتصاد/ إلى إجمالي الناتج الداخلي %	24.2	25.2	28.4	26.9	25	23.5
سعر الصرف الدولار مقابل الدينار	75.26	77.68	79.68	77.39	72.61	73.37
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
الناتج الداخلي الخام	8501.63	9352.88	11043.70	9968.02	11991.56	14588.53
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	2	3	2.4	1.6	3.6	2.9
الكتلة النقدية(M2)	4827.6	5994.6	6956.0	7178.7	8162.8	9929.2
معدل نمو الكتلة النقدية(M2) %	18.60	24.17	16.03	3.20	13.93	21.63
معدل السيولة/ إلى إجمالي الناتج الداخلي%	56.7	64.4	63.3	71.5	68.7	68.1
قروض للاقتصاد	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5
معدل نمو قروض الاقتصاد%	7.05	15.73	18.60	18	5.88	14.02
قروض للاقتصاد/ إلى إجمالي الناتج الداخلي%	22.4	23.7	23.8	30.8	27.1	25.5
سعر الصرف الدولار مقابل الدينار	71.15	69.36	64.56	72.73	73.94	76.05

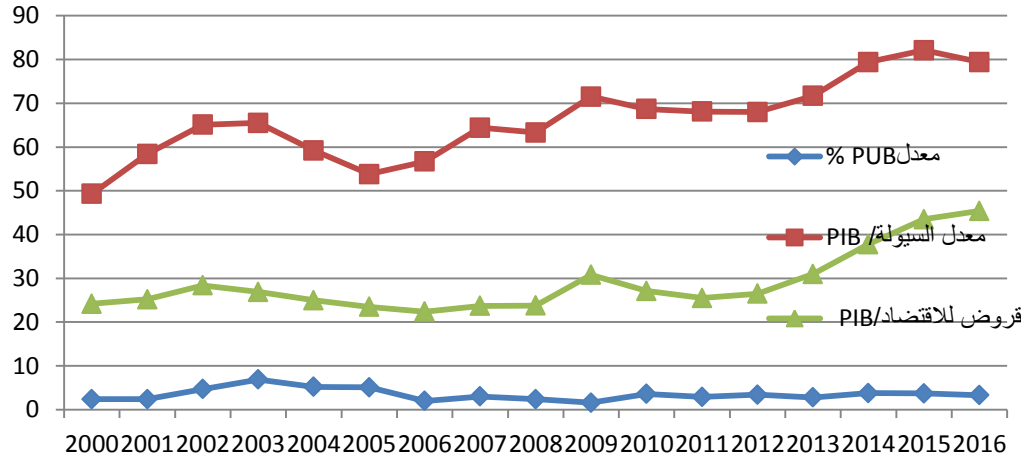
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج الداخلي الخام	16208.69	16643.83	17205.10	16702.11	17406.82
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3.4	2.8	3.8	3.7	3.3
الكتلة النقدية(M2)	11015.1	11941.5	13686.8	13704.5	13816.3
معدل نمو الكتلة النقدية(M2) %	10.93	8.41	14.61	0.12	0.81
معدل السيولة/ إلى إجمالي الناتج الداخلي%	68	71.7	79.4	82.1	79.4
قروض للاقتصاد	4287.6	5156.3	6504.6	7277.2	7909.9
معدل نمو قروض الاقتصاد%	15.05	20.26	26.14	11.88	8.69
قروض للاقتصاد/ إلى إجمالي الناتج الداخلي%	26.5	31	37.8	43.5	45.4
سعر الصرف الدولار مقابل الدينار	78.10	78.15	87.90	107.13	110.52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- ONS, les comptes économiques de 2000 à 2014, **données statistiques** N 709, p.23
- ONS, les comptes économiques de 2011 à 2016, **données statistiques** N 786, p.14
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire, **Rapport 2002, 2003, 2004, 2008, 2014, 2017**
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي، 2008، 2011، 2015، و2017**
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية، 2008، 2009، 2014، و2018**

كما يمكن توضيح تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام مع كل من **معدل السيولة** ومعدل **قروض للاقتصاد/ إلى إجمالي الناتج الداخلي** بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-2): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام مع كل من معدل السيولة ومعدل قروض للاقتصاد/ إلى إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2000-2016):



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-2)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن هناك تذبذبا واضحا بين الارتفاع والانخفاض في معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016)، وإن كان هناك تحسن فالزيادة فيه كانت بوتيرة بطيئة نسبيا، حيث يتراوح هذا المعدل بين 1.6% كأدنى مستوى له في سنة 2009 و6.9% كأعلى مستوى له في سنة 2006، ليصل سنة 2010 إلى 3.6% وينخفض إلى2.9% سنة 2011، ليعاود الارتفاع إلى 3.4% سنة 2012 وينخفض مرة أخرى إلى 2.8% سنة 2013، ويعاود الارتفاع من جديد ولكن بوتيرة بطيئة خلال السنوات الأخيرة حيث وصل إلى 3.8%سنة 2014، لينخفض إلى 3.7%سنة 2015 و3.3%سنة 2016.

ومقارنة بحجم الكتلة النقدية التي تتغير بوتيرة متزايدة خلال الفترة (2000-2016)، نلاحظ أن مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المصدرة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام كبير جدا ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة من خلال استعمال سياسة نقدية توسعية لتحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنيها لمجموعة من البرامج للإنعاش الاقتصادي التي ترتكز على تدعيم الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال، حيث ارتفع حجم الكتلة النقدية M2 سنة 2001 قيمة 2473.5 مليار دج مقابل 2022.5 مليار دج سنة 2000، أي بنسبة زيادة 22.29% ويرجع السبب في هذا التحسن إلى بداية تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001، والذي خصص له غلاف مالي قدر بـ7 مليار دولار أي ما يعادل 525 مليار دج واستمرت الكتلة النقدية في الارتفاع لتنتقل من 2901.5 مليار دج سنة 2002 إلى 4070.4 مليار دج سنة 2005 أي بنسبة زيادة 11.68% لتصل إلى 7178.7 مليار دج في

الثلاثي الأول من 2009، ويعود السبب في ذلك إلى إطلاق السلطات لبرنامج ضخم لا يقل أهمية عن البرنامج الأول وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي امتد من 2005-2009 حيث خصص له مبلغ قدر بحوالي 4203 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية[1]، وخلال فترة تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو 2010-2014 تطورت الكتلة النقدية M2 بشكل ملحوظ لتصل إلى 13686.8 مليار دج سنة 2014، وهذا في إطار مواصلة الحكومة تنفيذ برامجها التنموية والذي كلف خزينة الدولة بأكثر من 150 مليار دولار، ولكن تسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول في السنوات الأخيرة الذي بدأ في 2015 واستمر في 2016 في نمو ضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية حيث بلغت 13704.5 مليار دج سنة 2015، أي بنسبة زيادة ضعيفة 0.12% ولتصل إلى 13816.3 مليار دج سنة 2016 وبنسبة زيادة 0.81%.[2]

وفيما يتعلق بمقارنة الكتلة النقدية بالناتج الداخلي الخام، فنلاحظ ارتفاع نسبة السيولة المحلية خاصة في السنوات الأخيرة مع استمرار الحكومة في تنفيذ برامجها التنموية باستثناء بعض السنوات التي سجل فيها انخفاضا طفيفا حيث فاق هذا المعدل 50% في جميع سنوات الفترة المدروسة، وهذا ما يعني أن النمو المتزايد للكتلة النقدية يفوق تزايد الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يؤكد أن هناك سيولة واسعة في الاقتصاد تجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية.

وأما فيما يخص القروض الممنوحة للاقتصاد التي تعتبر حافزا مهما في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فالقروض الموجهة للاقتصاد تساعد على رفع مستويات الاستثمار، وعليه فمن الطبيعي أن تؤثر هذه القروض بشكل ايجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي ولكن عند مقارنة القروض الممنوحة للاقتصاد بالناتج الداخلي الخام نلاحظ أن القروض الممنوحة للاقتصاد ازدادت بشكل كبير خلال الفترة (2000-2016)، حيث استمرت القروض الموجهة للاقتصاد في الارتفاع بوتيرة متسارعة جدا في السنوات الأخيرة حيث بلغت قيمتها 7277.2 مليار دج سنة 2015 بمعدل نمو 11.88%، وكما بلغت أعلى قيمة له في سنة 2016 ب7909.9 مليار دج بمعدل نمو 8.69%، مقارنة بمعدلات النمو المنخفضة وهذا يعني أن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا تقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات، نظرا إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن تحسين إنتاجيته.

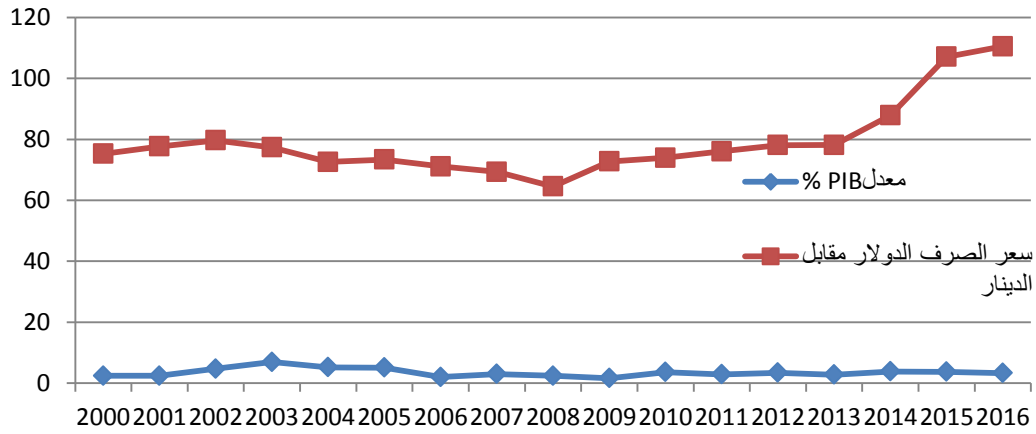
---

[1] هناء بن جميل، "تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014)" ، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد التاسع عشرة، جوان 2016، ص ص.139،138

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2016**، سبتمبر 2017، ص.129

إن استقرار أسعار الصرف خلال الفترة الممتدة بين (2000-2013) ساهم نوعا ما في تحسن معدل النمو الاقتصادي، إذ تعتبر أهم متغيرات السياسة النقدية وهذا الاستقرار يعكس التحكم الأفضل في متغيرات سعر الصرف، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن سعر الصرف قد عرف استقرارا وذلك راجع للاستقرار والتحسن الذي عرفه الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع أسعار المحروقات، حيث كان محصورا بين 69 و78 دج للدولار الواحد، إلا أنه في سنة 2008 نلاحظ ارتفاعا كبيرا في سعر صرف الدينار، ومرد ذلك هو الأزمة العالمية التي أدت إلى انخفاض سعر الصرف الدولار. ولقد أدى انخفاض أسعار البترول خلال السنوات الأخيرة إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري فبلغ 87.90 دينار للدولار سنة 2014، وليصل إلى حدود 110.520 دينار للدولار سنة 2016 وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4-3): تطور النمو الاقتصادي وسعر الصرف في الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم(4-2)

من الشكل يمكننا أن نلاحظ أن العلاقة بين نسبة نمو الناتج المحلي وبين سعر الصرف يمكن أن تتجلى من خلال الانخفاض في عائدات النفط، والتي بدورها تعرض الاقتصاد إلى موجات من عدم الاستقرار النقدي والمالي بسبب انخفاض احتياطي الصرف من النقد الأجنبي، حيث تنتهج الدولة في هذه الحالة سياسة خفض قيمة العملة لتحفيز الصادرات وبما أن صادرات الجزائر لا تستجيب لسياسة سعر صرف الدينار فان نسبة النمو لا تستجيب، وبالتالي يساهم سعر الصرف في عرقلة برامج النمو الاقتصادي.

بصفة عامة يمكن القول بان السياسة النقدية في الجزائر تلعب دور ضعيف في النمو الاقتصادي، ولا تبرز هذه النتائج أن يكون هدف النمو هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعتبر اقتصادا ريعيا معتمدا على أسعار البترول. فالسياسة النقدية كانت اقل

فعالية من خلال قناة سعر الصرف والمعروض النقدي ذو الأثر السالب بجانب التضخم، والذي يمكن أن يعود إلى ضعف الأسواق النقدية والوعي المصرفي الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاعتماد على السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة .

كما أن السياسة النقدية المنتهجة من طرف الجزائر لم تؤدي إلى رفع وتيرة النمو الاقتصادي وإنما تفسير النتائج الجيدة لمعدلات النمو الاقتصادي راجعة إلى الفترة التي تحسن فيه النمو الاقتصادي، تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية وبالتالي ارتفعت عائدات البترول بالنسبة للجزائر، وبما أنها تمثل 98% من الناتج المحلي الخام أدى إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي ولم يكن راجع للسياسة النقدية وهو ما يوضحه الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (4-3): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)

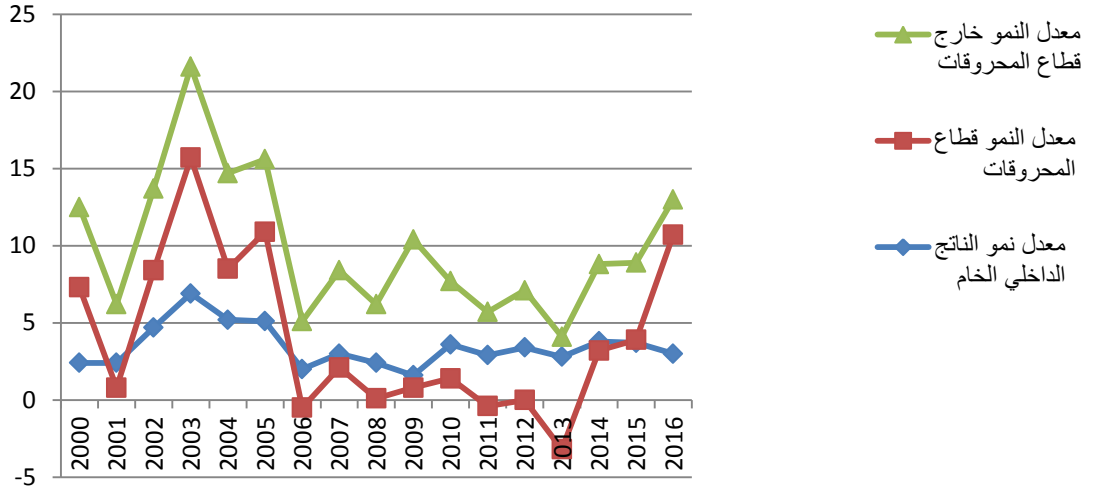
الوحدة: ب% سنويا

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	2.4	2.4	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4
معدل النمو في قطاع المحروقات	4.9	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.2	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2014	2016	
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.3	
معدل النمو في قطاع المحروقات	-0.8	-2.2	-3.3	-3.4	-6	-0.6	0.2	7.7	
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	9.6	6.3	6.1	7.1	7.3	5.6	5	2.3	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-2)

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2005، 2008، 2014، 2017**

الشكل رقم (4-4): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-3)

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أن منحنى الناتج الداخلي الخام يتخذ نفس الاتجاه مع منحنى معدل النمو في قطاع المحروقات، حيث سجل معدل النمو الناتج الداخلي الخام أعلى نسبة له سنة 2003 بقيمة 6.9 %، في حين سجل معدل النمو في قطاع المحروقات أعلى نسبة له سنة 2003 والتي قدرت بـ 8,8 %، أما عن معدل النمو خارج قطاع المحروقات فقد سجل في المتوسط حوالي 5.6 % خلال الفترة (2000-2004)، هذا ما يبين هيمنة قطاع النفط على الناتج الداخلي الإجمالي، وبالنسبة لمنحنى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خارج قطاع المحروقات فعرف تحسنا مستمرا تزامنا مع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي طبقته الحكومة خلال هاته الفترة. وبداية من 2005 إلى غاية 2009 عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام انخفاضا أين سجل في المتوسط 3 %، فقد تزامنت هذه الفترة مع الأزمة المالية العالمية أين عرفت أسعار المحروقات انخفاضا كبيرا أثر على معدلات النمو في قطاع المحروقات، التي سجلت هي الأخرى انخفاضا متتاليا، حيث سجلت قيمة سالبة قدرها -0,8% سنة 2009 إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة من مواصلة إنفاقها على المشاريع الضخمة خاصة في مجال الأشغال والهياكل القاعدية محاولة الرفع من معدل النمو الناتج الداخلي الخام، ومعدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي عرف فعلا ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة و بلغ ذروته سنة 2009 بنسبة قدرها 9.6 %، ليظهر بذلك نجاح البرنامج التكميلي لدعم النمو على النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

وتميزت المرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية 2008، بتأثر الاقتصاد الوطني بانخفاض الطلب العالمي على المحروقات، وبسبب الظروف التي عرفتها الدولة كانخفاض أسعار البترول الذي أدى

إلى التأثير على معدلات النمو الاقتصادي الوطني وتذبذبها خلال الفترة (2010-2016)، حيث بلغ متوسط معدله 3.35%، وانتقل من 3.6%سنة 2010 إلى3.3%سنة 2016 أي لم يتجاوز 3%، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات حيث شهدت تراجعا أين قدر متوسط نموه -1.14% في الفترة 2010-2016، بسبب تراجع أسعار المحروقات وبالمقابل فان معدل النمو خارج قطاع المحروقات عرف تحسنا متواصلا إذ انتقل من 6.3%سنة 2010 إلى7.3%سنة 2013، كأقصى معدل له خلال هاته الفترة وظل قويا طيلة أربع عشرة سنة بمتوسط سنوي يفوق 6%، إلا أنه شهد تراجعا واضحا وبلغ أدنى قيمة له سنة 2016 ب 2.3%.

المبحث الثالث: مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة التضخم خلال الفترة (2000-2016)

يعتبر استقرار الأسعار من بين أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقه مختلف الدول، وذلك من خلال سياستها الكلية ومن بينها السياسة النقدية، وكون أن التضخم حسب إجماع العديد من المفكرين الاقتصاديين هو ظاهرة نقدية ناتجة عن زيادة كمية النقود في الاقتصاد، فان السلطات النقدية تسعى من خلال هاته السياسة إلى التحكم في المعروض النقدي، ومعالجة هذه الظاهرة باستعمال أدوات مختلفة. ولذلك سنحاول في هذا المبحث إبراز إجراءات السياسة النقدية في الجزائر لمحاربة التضخم، وتحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار خلال الفترة (2000-2016).

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر

يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي تتوقف أغلب هياكله وأنشطته على المداخيل البترولية، التي تتميز بعدم الاستقرار خاصة في السنوات الأخيرة، وكما أن الاقتصاد الجزائري لا يشتغل بالكفاءة المطلوبة واللازمة، وهو ما يسبب اختلالات مالية ونقدية داخلية. ويمكن حصر أهم أسباب التضخم في الجزائر حسب وجهات نظر المحللين لهذه الظاهرة فيما يلي:[1]

أولا: عدم التناسب بين الإنفاق العام وأثاره الاقتصادية والاجتماعية

إن الزيادة في الإنفاق العام تقابله أثار اقتصادية واجتماعية سيئة خاصة على معدل نمو الناتج المحلي حيث قدر الإنفاق العام للفترة (2004-2009)، ب200 مليار دولار وبالنسبة لبرنامج الاستثمار العام قدر الإنفاق العام ب286 مليار دولار، مقسم إلى جزئين 130 مليار دولار مخصصة

[1] ليلى معمري، **مرجع سابق**، ص ص.126،127

لإكمال المشاريع الكبرى التي شرع فيها في الفترة (2004-2009)، أما مبلغ 156 مليار دولار فيوجه للإنفاق على المشاريع الجديدة للفترة (2010-2014)، مع ذلك فقد تحقق معدل نمو يتراوح بين 2 %و3% في الفترة (2004-2009)، وبالتالي هذا له أثار سلبية على معدلات التضخم، وارتفاع معدلات البطالة الحقيقية عن معدلات البطالة الرسمية، فقد أظهرت دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على بعض دول البحر الأبيض المتوسط، أن الجزائر تنفق مرتين أكثر من اجل نتائج اقل بمرتين، لسوء استهداف المشاريع، سوء الإدارة والفساد خاصة على المستوى الاجتماعي، وعليه تؤدي الزيادة في الإنفاق العام في حالة عدم تحقيق نتائج جيدة بالنسبة لمعدلات النمو، إلى ارتفاع معدلات التضخم.

ثانيا: الزيادة في التكاليف الإنتاجية

يعتبر انخفاض مستوى الإنتاجية من أهم أسباب ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، وهذا في ظل غياب القيود السعرية على المنتجات النهائية، حيث يقوم المنتج بنقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية، واحتكارية على الأسعار، فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يتكون من 83% من الاقتصاد من التجارة الحرة والخدمات الصغيرة، فحسب ما يشير إليه المسح الأحير الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، يتبين أن المشاريع المحلية هي التي تهيمن بنسبة 99 %من المشاريع المعلنة، وبالنسبة لتوزيع المشاريع حسب القطاعات فقطاع النقل هو الذي يشكل معظم الاستثمارات بنسبة 60%، ويليه قطاع البناء والأشغال العامة، والمياه بنسبة 16%ثم قطاع الصناعة بنسبة 10%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 2،% والاستثمارات الأجنبية المباشرة تكون فقط في قطاع المحروقات، والبنوك والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية حيث يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور أيضا من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل هذا العنصر نسبة مرتفعة من أرقام أعمال أغلى المؤسسات العمومية في الجزائر، كما أن الأجور باعتبارها جزءا من مكونات الدخل الوطني، وبالتالي الطلب الكلي فأية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة.

ثالثا: سيطرة النشاط الغير الرسمي

سيطر النشاط غير الرسمي في الجزائر على أكثر من 65% من أقسام المنتوجات الضرورية، حيث أكثر من 70% من الأسر تنفق تقريبا كامل دخلها في سوق (الخضر والفواكه، الأسماك، اللحوم الحمراء، والبيضاء،....)، وأكثر من 40% من الكتلة النقدية المتداولة من الدولار، تعرقل السياسة النقدية لبنك الجزائر من خلال الوساطة المالية غير الرسمية، وهذا المجال يؤدي إلى انتشار البيروقراطية، الخلل الوظيفي لأجهزة الدولة الذي يؤدي إلى ازدواجية الاقتصاد، ولا يمكن نزع العلاقة بين المجال الذي يحكمه قانون الدولة والمجال الغير رسمي، ووجود هذا الأخير في الجزائر يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار، والتهرب الضريبي مما يولد الضغوط التضخمية.

رابعا: التضخم المستورد

تتغير حدة التضخم المستورد بالتركيب الهيكلي للواردات،[1] وهو انعكاس للتطور الذي يحدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، مما جعل السياسة الاقتصادية الجزائرية تتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية. فالاقتصاد الجزائري يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة حيث تتمثل تقريبا 75% من الواردات في المعدات والمواد الأولية، في حين تتمثل 98% من الصادرات في المحروقات، كما أن 80% من المؤسسات الخاصة والعامة تعمل بالاعتماد على مدخلات مستوردة، والسلع النهائية المستوردة تمثل ما بين سنة 2009 و2010، ما بين 70% و75% من احتياجاتنا، وكما ارتفعت معدلات التضخم خاصة في الفترة (1990-2000).[2]

المطلب الثاني: أنواع التضخم في الجزائر

نستطيع تقسيم أنواع التضخم في الجزائر إلى أربع أنواع وهي:

أولا: التضخم الناتج عن التخلف

يعود سبب هذا التضخم في الجزائر إلى ما يعانيه الاقتصاد الوطني من اختلالات شبه آلية في البنيان الاقتصادي، لا سيما بداية من 1990 حيث دخلت الجزائر في مرحلة جديدة أي الانتقال إلى الاقتصاد الموجه الذي يعتمد على قوى السوق (اقتصاد السوق)، فتناول التضخم من هذه الناحية

---

[1] نوة بن يوسف، "أثر التضخم على سعر الصرف الدينار الجزائري -دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015)"، **مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 16، 2016، ص.90

[2] ليلى معمري، **مرجع سابق**، ص.127

يتطلب معرفة العناصر الضرورية التي تؤدي إلى معالجة ومواجهة عوامل التخلف، ومن هذه العوامل: زيادة عدد السكان، زيادة الطلب على السلع والخدمات مع وجود عرض محدود في الإنتاج، مما يزيد في حدة التضخم، تمركز المشاريع الاستثمارية في مناطق محدودة وغيابها في معظم مناطق الوطن، مما يؤدي إلى تمركز السكان في المناطق المحدودة كالجزائر العاصمة، وهذا ما يتطلب نقل البضائع من المناطق التي فيها استثمارات إلى المناطق النائية، وذلك يتطلب تكاليف أخرى تزيد في ارتفاع الأسعار وبالتالي يؤدي إلى التضخم.

ثانيا: تضخم التنمية

عرفت الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية توسعا ملحوظا بداية من التسعينات من القرن الماضي، مما أدى بالدولة إلى التخلي عن امتلاك الاستثمارات العمومية لصالح الخواص باستثناء المؤسسات الإستراتجية للدولة، مما أدى إلى تصفية عدد كبير من المؤسسات ونتيجة هذه التصفية تسريح مئات الآلاف من العمال، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل فزادت نسبة البطالة حيث وصلت إلى 29.77% في سنة 2000، وكان عدد طالبي العمل 2.5 مليون نسمة. وما يمكن قوله في هذه المرحلة أنها تميزت بنوع من النشاط التي توجهت فيه نحو التجارة ذات الربح السريع كالنقل وكالات الاستيراد، ولكن هذه النشاطات لم تقلل من مشكلة البطالة، وبالتالي أدت إلى ارتفاع الأسعار وخاصة مع تخلي الدولة عن دعم الأسعار، وعدم وجود استثمارات حقيقية التي تؤدي إلى خلق ثروة حقيقية.[1]

ثالثا: التضخم الانتقالي

يحدث التضخم في إطار ميكانيزم تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب، الذي يظهر على المستوى الوطني. فالجزائر عاشت مرحلة انتقالية مع بداية التسعينات والمتمثلة في التوجه الاقتصادي، حيث انتهجت طريق جديد له أبعاد ايجابية وأخرى سلبية، فانتهاج نظام اقتصاد السوق في الواقع كان لا بد له من طرق جديدة تتماشى والسياسة المنتهجة التي يتطلبها هذا التوجه، فالاختلاف الكبير هو ارتفاع الأسعار الذي أصبح يتخوف منه جميع أفراد المجتمع، بحجة أن يكون السعر يعبر حقيقة عن قيمة السلع والخدمات على اختلاف أنواعها وهذا نتيجة رفع الدولة الدعم عنها، وهو ما يعرف بتحرير الأسعار، مما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقض في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليها.

---

[1] عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، **مرجع سابق**، ص ص.49،50

رابعا: التضخم المستورد

ينظر هذا النوع إلى مصدر التضخم إن كان ناتج عن ضغوط خارجية فإنه تضخم بالتكاليف، بحيث أن سعر السلع المستوردة يكون مرتفعا، ويحمل سعر السلع حركة بعد تحريرها وتشجيع الخواص على المبادلات التجارية، وتسعى الجزائر لتحقيق نتيجة مرضية في هذا المجال، غير أن الواقع اثبت أن صادرات الجزائر تعتمد أساسا على المحروقات، والتي تعتبر أهم مصدر لإيرادات الدولة تفتقر للصادرات خارج مجال المحروقات، التي تحاول ولا تزال تحاول أن تبحث عن منفذ لها.[1]

المطلب الثالث: سياسة استهداف التضخم في الجزائر

لقد تبين منذ نهاية الثمانينات لواضعي السياسة النقدية أن التأثير في التضخم بشكل غير مباشر بالتحكم في المتغيرات الوسطية (الاستهدافات الوسطية التقليدية)، كمعدلات الفائدة، سعر الصرف، والمجمعات النقدية لم تكن فعالة، الأمر الذي أدى إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية من قبل بعض الدول المتقدمة أو النامية مع بداية التسعينات، وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول، والذي عرف بسياسة استهداف التضخم.[2]

أولا: مفهوم سياسة استهداف التضخم

استمر الغموض والجدل في كيفية اختيار الطريقة التي يمكن بها تعريف مصطلح "استهداف التضخم"، وفي كيفية تصنيف البلدان المستهدفة له، وما المدة الزمنية التي يمكن أن تستغرقها البلدان في تطبيق هاته السياسة، بحيث خلص كينث كوتنر (Kenneth.Kuttner) إلى وجود جانبين في النظر بتعريف استهداف التضخم:

بالنسبة للجانب الأول، فان الإعلان الذاتي أي إعلان البنك المركزي عن أهداف سياسته لتخفيض التضخم، هو أسهل الطرق لتمييز استهداف التضخم، بشرط أن يكون الإعلان الذاتي نقطة بداية

---

[1] يحي حولية، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في الحد من ظاهرة التضخم"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، العدد 1، مارس 2014، ص ص.114،115

[2] بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2002)"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 41، 2008، ص.212

للاستهداف دون الجزم بذلك، ويسمى هذا التعريف بالتعريف العملي لاستهداف التضخم. أما الجانب الأخر، فيعرف سياسة استهداف التضخم على أنها " قاعدة مثالية لسياسة نقدية ".[1]

كما يعرف إيزر توتار (Eser Tutar)، استهداف التضخم بأنه " نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن هدف رسمي لمجلات، أو فترات، أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم، لمدة زمنية واحدة أو أكثر، مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل، هو الهدف الأولي للسياسة النقدية."[2]

ويعرف أيضا بأنه "سياسة كلية تهدف إلى تحقيق مستوى منخفض من التضخم، مع المحافظة على تحقيق مستوى مرتفع للنمو الحقيقي، وبطالة منخفضة، واستقرار مالي، والمحافظة على نسبة عجز معقولة، وليست مفرطة ".

انطلاقا من هذه التعاريف نخلص إلى أن استهداف التضخم، هو أسلوب حديث لإدارة البنوك المركزية لسياستها النقدية، من خلال وضع إستراتيجية تستهدف معدل محدد للتضخم، كاستهداف مباشر، والوصول لاستقرار الأسعار في الأجل الطويل كاستهداف نهائي لها.

ثانيا: متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر[3]

إن الحكم على مدى فعالية سياسة استهداف التضخم مرتبطة أولا بمدى توفر شروط تطبيق هذه السياسة، ثم تتعلق بمدى إمكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل أو المدى المستهدف، ويوجد نوعين من الشروط التي يجب على السلطة النقدية في الجزائر توفيرها لتبني هذه السياسة، منها الشروط العامة والشروط الأولية.

1- الشروط العامة

إن تحديد السلطات لهدف رقمي أو مدى محدد لمعدل التضخم لفترة زمنية محددة في المستقبل يعتبر الشرط الأول، لإمكانية تطبيق هذه السياسة التي تركز بوضوح على معدل أو مدى مستهدف من التضخم، من خلال إعلان السلطة النقدية أو الحكومة، أو الاثنين معا، أو هيئة أخرى عن هدف رقمي أو مدى محدد لمعدل التضخم في فترة زمنية معينة في المستقبل. ويعد هذا الشرط كافيا للحكم على أن

---

[1] أحمد سماحي، "دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر: دراسة قياسية 2002-2016"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 18، المجلد 14، 2018، ص.161

[2] الويزة العيفة، صالح تومي، "واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 24، ديسمبر 2018، ص.233

[3] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص.43

السلطة النقدية في الجزائر، لا تستهدف التضخم كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل.

أما الشرط الثاني، يتمثل في الالتزام المؤسساتي باستقرار الأسعار، وهو الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، حيث حصر قانون النقد والقرض عدة أهداف للسياسة النقدية من بينها هدف استقرار الأسعار، أي انه لم يجعل التحكم في التضخم هو الهدف الأول، والأساسي له على رغم تعهد السلطة النقدية من تحقيقه. ويعد هذا الشرط غير قائم في الاقتصاد الجزائري حتى تتمكن السلطة النقدية من تطبيق سياسة استهداف التضخم.

وكما تتطلب سياسة استهداف التضخم توفير بنك للمعلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، واستعمال التنبؤات ومتابعة كل المتغيرات ذات الصلة بالتضخم، مع التحلي بالشفافية وإخضاع البنك المركزي للمساءلة، وتواصل هذا الأخير مع كل الأعوان الاقتصاديين لشرح أهدافه خاصة، وأنه السلطة الأولى المخولة بتطبيق سياسة الاستهداف. إذ لا توجد في الجزائر هذه الهيئة كي تسأل البنك المركزي عم مدى تحقيقه للأهداف.

وتعتبر أغلب هذه الشروط العامة لاستهداف التضخم في الجزائر غير محققة، مما يجعلنا نستنتج أنه لا يمكن أن تعتمد السلطة النقدية على سياسة استهداف التضخم في المدى القريب، رغم أن معدلات التضخم المحققة في الجزائر تتراوح بين 0 –5 %، تعتبر هذه الحدود مناسبة جدا لتطبيق هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية، إذا اقترنت بإرادة قوية من قبل السلطة النقدية في تبني سياسة استهداف التضخم في المستقبل.

2– الشروط الأولية

توجد ثلاثة شروط أولية لفاعلية استهداف التضخم وهي:

أ– **استقلالية البنك المركزي:** استقلالية البنك المركزي من المتطلبات الأساسية لاستهداف معدل التضخم، من خلال إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى معدل تضخم منخفض، دون ضغوط أو تأثيرات السياسة المالية، التي قد تؤدي إلى تضارب في الأهداف مع التضخم، أي تكون له استقلالية في الأهداف والأدوات، إضافة إلى عدم وجود أي

ضغوط سياسية على البنك المركزي لرفع النمو الاقتصادي،[1] بطريقة تتعارض مع استقرار الأسعار في الأجل الطويل.

ب- امتلاك استهداف وحيد: يتمثل الشرط الثاني لتبني استهداف التضخم انعدام استهدافات اسمية أخرى، مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي، تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، يعني هذا الشرط توفر هدف واحد لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية، يتمثل في معدل أو مدى مستهدف محدد لفترة زمنية محددة .

ت- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم: تمثل أدوات السياسة النقدية هنا الأهداف الوسيطة، ويمثل معدل التضخم الهدف النهائي، حيث أن اختلال هذه العلاقة من أهم أسباب فشل إستراتيجية استهداف المجاميع النقدية كنظام لإدارة السياسة النقدية. أي يجب أن تكون السلطة النقدية قادرة على توفير نماذج تنبؤ جيدة، كما يجب أن تكون هناك أسواق مالية متطورة للاستخدام الأمثل لأدوات السياسة النقدية. فإذا استوفت أية دولة للشروط العامة بصفة كاملة والشروط الأولية بصفة جزئية أو كاملة، يمكنها تطبيق سياسة استهداف التضخم[2].

ثالثا: الاستهداف النقدي للتضخم في الجزائر

بموجب تنفيذ أهداف السياسة النقدية المحددة من طرف مجلس النقد والقرض، تمت في سنة 2009 مراجعة وتكملة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر، وتماشيا مع التطورات على المستوى العالمي في مجال السياسة النقدية عقب الأزمة المالية الدولية، أصدر مجلس النقد والقرض النظام 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، وسائلها، وإجراءاتها، إضافة إلى ذلك تعطي الأحكام التشريعية الجديدة المدعمة بالأمر وقم 04-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11 إرساءا قانونيا لاستقرار الأسعار، كهدف صريح للسياسة النقدية، مبررا ضرورة استهداف التضخم.[3] ولذلك تعتبر سنة 2010 نقطة تحول في مجال استهداف التضخم في الجزائر، وأصبح هدف التضخم الكامن في الإطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية هدفا أساسيا، مقارنة بالأهداف الكمية النقدية للفترة الممتدة من (2000-2009)، والتي يمكن اعتبارها أهدافا وسطية قصيرة الأجل

---

[1] وليد بشيشي، سليم مجلخ، " تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة المالية"، **حوليات جامعة الجزائر 1**، العدد 30، الجزء الثاني، ديسمبر 2016، ص ص.55،56

[2] بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، **مرجع سابق**، ص ص.45،46

[3] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، **مرجع سابق**، ص .150

(التأثير على المجاميع النقدية وسعر الصرف). ويمكن من خلال الجدول الموالي عرض معدلات التضخم المستهدفة ضمنيا، ومقارنة معدلات التضخم المستهدفة، والفعلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

الجدول رقم(4-4): معدلات التضخم المستهدفة والفعلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة ب%

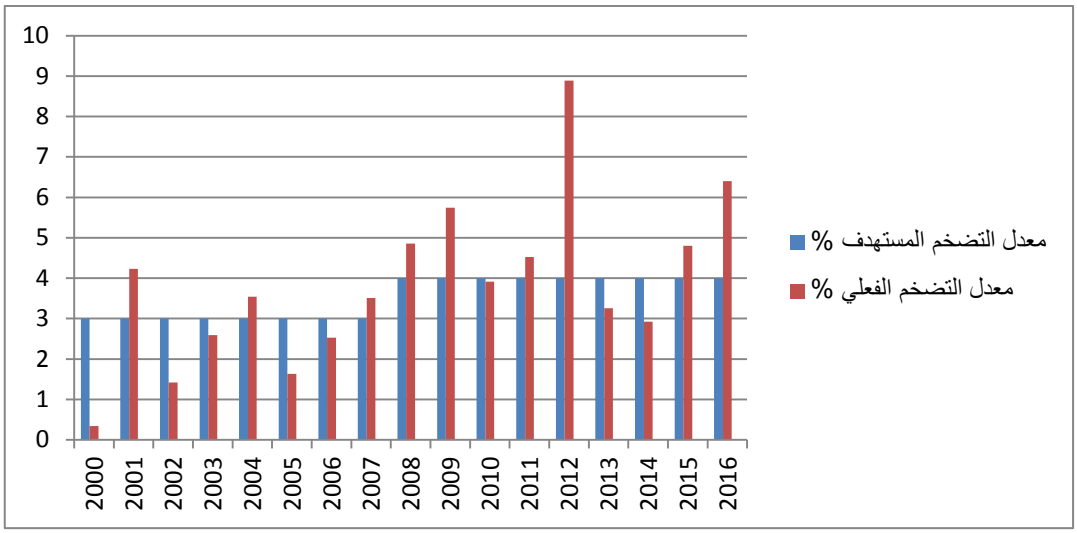
السنة	المعدل المستهدف	المعدل الفعلي	نسبة الانحراف
2000	3	0.34	-2.66
2001	3	4.23	1.23
2002	3	1.42	-1.58
2003	3	2.59	-0.41
2004	3	3.54	0.54
2005	3	1.63	-1.37
2006	4-3	2.53	-0.47
2007	4-3	3.51	0.51
2008	4	4.86	0.86
2009	4	5.74	1.74
2010	4	3.91	-0.09
2011	4	4.52	0.52
2012	4	8.89	4.89
2013	4	3.26	-0.74
2014	4	2.92	-1.08
2015	4	4.8	0.8
2016	4	6.4	2.4

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **مرجع سابق** ، ص.139

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, **rapport, 2004, 2008, 2012, 2013**

وكما يمكن توضيح تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-5): تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-4)

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أن عقب الإصلاحات النقدية التي أجريت سنة 2010، والتي تمثلت في صدور الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، والذي صدر بهدف التركيز على استقرار الأسعار كهدف أولي وصريح، حققت السلطة النقدية في الجزائر أفضل أداء من حيث استهداف التضخم خلال الفترات 2010، 2011، 2013 وخفضت الانحراف في حدود نطاق التغير المسموح ±(1%) إلى 0.09، 0.52، 0.74% على التوالي، أما الانحراف 1.74 خلال سنة 2009، راجع إلى ما فرضته الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) من تباطئ في معدلات النمو وتزايد جموح التضخم المستورد.

وفي سنة 2012 تجاوز معدل التضخم المعدل المستهدف على المدى المتوسط، وبلغ ذروته نسبة 8.89%، ولكن المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم ابتداءا من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض، حيث قدر ب 3.26% وفي سنة 2014 بمعدل 2.92% فقط، وأصبح بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في إرساء أقوى للاستقرار النقدي والمالي.[1]

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، **مرجع سابق**، ص .154

أما خلال سنة 2015 قد كان معدل التضخم الذي تم توقعه في سبتمبر 2015 هو 4.96%، حيث كان هذا المعدل قريبا من معدل التضخم الفعلي مقاسا بمؤشر أسعار الاستهلاك الذي بلغ 4.8%، وبنسبة انحراف في حدود نطاق التغير المسموح به ±(1%)، بينما في سنة 2016 فقد شهد ارتفاعا خارج حدود المجال والذي قدر ب6.4%، وبنسبة انحراف2.4%، مما يعني تراجع في مستوى الأهداف المبتغاة، حيث كانت أسعار المنتجات المستوردة شبه مستقرة، وكان هناك تراجع في حجم السيولة التي يتم استردادها بفعل أداة فائض السيولة، وبالتالي فان ارتفاع معدل التضخم يكتسي طابعا هيكليا في ظرف يتميز بأسواق تنافسية سيئة التنظيم.

فيمكننا القول أن الجزائر حققت نتائج مرضية فيما يخص تحقيق معدل التضخم المستهدف ما عدا السنوات 2009، 2012، 2016 حيث بلغ انحراف معدل التضخم الفعلي عن الهدف بـ 1.74، 4.89، 2.4% على الترتيب، ففي سنة 2003، نلاحظ أن السياسة النقدية حققت معدل تضخم أقل من المعدل المستهدف قدرب2.59%، وبالنسبة لسنة 2005 أيضا انخفض معدل التضخم الفعلي إلى 1.63%، أين بقي المعدل المستهدف 3%، ثم انتقل معدل التضخم من 2.53% سنة 2006 إلى 3.51%، 4.86%، 5.74%، في السنوات 2007، 2008، 2009 على الترتيب، حيث كان معدل التضخم أكبر من المعدل المستهدف في السنتين 2008 و2009 ، ففي سنة 2009 كان معدل التضخم المستهدف 4% وذلك راجع إلى أثار الأزمة المالية لسنة 2008، حيث تباطأ معدل النمو وزيادة التضخم المستورد، مما دفع السلطات النقدية إلى الإعلان الصريح عن معدل التضخم المستهدف لتلافي التأثر بتلك الأوضاع.

إلا أن نجاح هذه السياسة في الجزائر لا يزال ناقص، لعدم استيفاء الشروط العامة وحتى الشروط الأولية، وأيضا لعدم الالتزام التام بتطبيق بعض شروط الاستهداف (كعدم وجود علاقة مستقرة بين معدل التضخم وأدوات السياسة النقدية، عدم تبني سعر صرف مرن، وغياب الهيئة المكلفة بمساءلة البنك المركزي عن عدم تحقيق الهدف النهائي في الأجل الطويل).

المطلب الرابع: أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

لقد سطر كل من قانوني 90-10، 03-11، الأهداف النهائية للسياسة النقدية فضلا عن تحديد مهام بنك الجزائر، حيث نجد أن أهداف السياسة النقدية لا تقتصر فقط على هدف التحكم في التضخم، إذ أن المادة 35 من الأمر 03-11 قد أبقت على نفس أهداف السياسة النقدية التي نصت

عليه المادة 55 من القانون 90-10، حيث تنص على ما يلي " تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط، والحفاظ عليها لضمان نمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد". وبالتالي تحصي هاته المادة إلى جانب هدف الاستقرار الذي جاء ثانيا، كلا من النمو ومراقبة توزيع القرض، وسعر الصرف، في حين تم تعديل هذه الأهداف بموجب الأمر 10-04 في مادته الثانية، حيث أصبحت المهمة الرئيسية لبنك الجزائر هي الحرص على استقرار الأسعار بالدرجة الأولى، كهدف صريح مبرزا ضرورة استهداف التضخم، إلى جانب بقية الأهداف الأخرى.

ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية M2، ومعدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (4-5): تطور الكتلة النقدية M2 ومعدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الكتلة النقديةM2 بمليار دج

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل نمو الكتلة النقدية%	معدل السيولة % M2/PIB	معدل التضخم الفعلي%	معدل التضخم المستهدف%
2000	2022.5	13	49.3	0.34	3
2001	2473.5	22.29	58.1	4.23	3
2002	2901.5	17.30	63.9	1.42	3
2003	3299.5	13.71	62.9	2.59	3
2004	3644.3	10.45	59.3	3.54	3
2005	4070.4	11.69	53.8	1.63	3
2006	4827.6	18.60	56.7	2.53	4-3
2007	5994.6	24.17	64.4	3.51	4-3
2008	6955.9	16.03	63	4.86	4
2009	7173.1	3.12	72	5.74	4
2010	8162.8	13.79	69.1	3.91	4
2011	9929.2	21.63	68.4	4.52	4
2012	11015.1	10.93	68	8.89	4
2013	11941.5	8.41	71.7	3.26	4
2014	13686.8	14.61	79.4	2.92	4
2015	13704.5	0.12	82.1	4.8	4
2016	13816.3	0.81	79.4	6.4	4

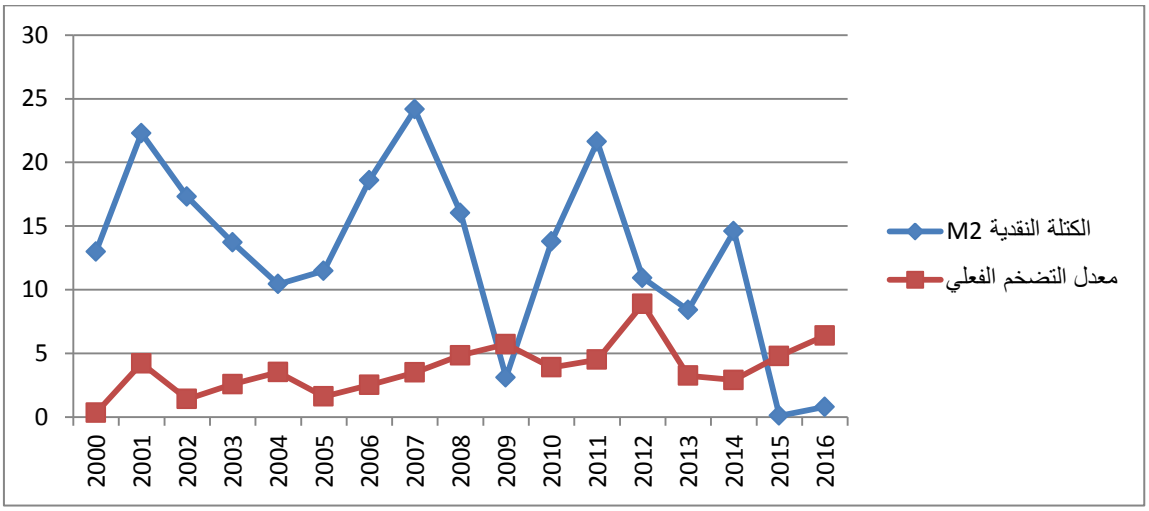
المصدر: - الجدول رقم (3-5)

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص.139

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, **rapport, 2004, 2008, 2012, 2013**

وكما يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية ومعدل التضخم الفعلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-6): تطور الكتلة النقدية ومعدل التضخم الفعلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-5)

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم سجل أدنى مستوى له سنة 2000، حيث وصل إلى 0.34% كأدنى حد له خلال فترة الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى تطبيق الدولة برامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية، التي استدعت قيام السلطات بتحرير الأسعار، رفع أسعار الفائدة، التخلي عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة، تجميد الأجور. وبفضل هذه الإجراءات تمكن بنك الجزائر من التحكم في الكتلة النقدية M2 التي بلغت قيمتها مع مطلع الألفية الثالثة 2022.5 مليار دج، بمعدل نمو 13%، وبمعدل نمو للسيولة في الاقتصاد .%49.3

وفي سنة 2001 سجل معدل التضخم ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ 4.23% مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد ب3%، ويعود ذلك إلى نمو الكتلة النقدية M2 والتي بلغت 2473.5 مليار دج، وبمعدل نمو 22.29%، جراء نمو قيمة الموجودات الصافية حيث تم ضخ كتلة نقدية إضافية لتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأته الدولة، وكذا ارتفاع الأجور وقيام الخزينة بعمليات الدفع لفائدة البنوك في إطار تطهيرها المالي وإعادة رسملتها. ثم ينخفض معدل التضخم إلى 1.42% سنة 2002، بسبب انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية الذي بلغ 17.3% بعدما كان 22.99% سنة 2001، حيث أدى مضمون الإفراط في السيولة خلال سنة 2002 إلى ممارسة

السياسة النقدية على وجه الخصوص أداة جديدة وهي استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض، والتي سمحت بامتصاص جزء كبير من فائض السيولة بين 100 و160 مليار دج، وانخفضت بذلك الاحتياطات الحرة للبنوك إلى 46 مليار دج في نهاية سنة 2002، مقابل 145.7 مليار في بداية نفس السنة وبالتالي تحقيق معدل تضخم أقل من المعدل المستهدف(3%)[1].

وفي سنة 2003 ارتفع معدل التضخم حيث وصل إلى 2.58%، ومرد ذلك الارتفاع في فائض السيولة المصرفية حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية 13.71%، إلا أن الأهم في هاته السنة أن معدل التضخم لم يتجاوز المعدل المستهدف خاصة وأنه تم اعتماد مبدأ استقرار الأسعار، والتحكم في التضخم، ويرجع ذلك إلى الإصلاحات التي تم بموجبها إعادة النظر في الأهداف الأولية والنهائية للسياسة النقدية، وتم تحديد هدف التضخم بنسبة 3%، بالإضافة إلى استعمال أداة استرجاع السيولة التي تم بفضلها امتصاص ما يقارب 250 مليار دج في سنة 2003.

وفي سنة 2004 بلغ معدل التضخم 3.54%، وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف 3%، ويفسر ذلك بالزيادة الهائلة في السيولة النقدية المتواجدة لدى البنوك ويعود في الأساس هذا الارتفاع إلى انخفاض سعر الصرف مقابل الأورو، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في تكاليف الواردات وبالتالي ارتفاع نفقات الدولة (تضخم مستورد)، وأيضا إلى زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري، وزيادة مداخيل الأسر في إطار الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي. لينخفض بعد ذلك معدل التضخم إلى 1.63% سنة 2005 وهي السنة التي تم بها إدخال أداة استرجاع السيولة، وتسهيلة الوديعة المغلة بالفائدة، الأمر الذي ساهم في الانخفاض المستمر لمعدل نمو الكتلة النقدية، إلا انه ما لبث وأن ارتفع معدل التضخم من جديد نتيجة نمو معدل الكتلة النقدية والتي بلغت 18.6%، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على العرض وارتفاع الأسعار المستوردة والمضاربة، التي تميز السوق الجزائرية غير المنظمة وغير المقننة، حيث ارتفعت أسعار الاستهلاك وأسعار الإنتاج الصناعي بشكل طفيف.[2]

---

[1] محمد لكصاسي، **مرجع سابق**، ص ص.13،14

[2] محمد لكصاسي (محافظ بنك الجزائر)، **جريدة الخبر اليومية**، 05 مارس 2008، ص.11

وواصل معدل التضخم في الارتفاع في سنة 2007 حيث سجل معدل التضخم 3.5%، بسبب التوسع في الإنفاق وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، وكذلك ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغ 24.17%، وكما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموها إلى 64.4%، إلا أن رغم هذا الارتفاع في معدل التضخم إلا انه تم تحقيق المعدل المستهدف للسياسة النقدية ما بين 3 و4%.[1]

وكما استمر معدل التضخم في الارتفاع خلال سنتي 2008، 2009، حيث بلغ معدل التضخم 4.86% سنة 2008، ليرتفع إلى 5.74% سنة 2009، وفي كلتا السنتين فاق معدل التضخم المعدل المستهدف (4%)، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة التي عرفتها أسعار المواد الأولية، والغذائية المستوردة بنسبة 6.8%، منها 14.3% منتجات غذائية طازجة، جراء الأزمة العالمية التي كان من نتائجها ارتفاع معدل التضخم العالمي، حيث احتل التضخم المستورد جزءا هاما في تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك على المستوى المحلي، مع العلم أن 60% من واردات الجزائر متأتية من الاتحاد الأوروبي، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار سبب في ارتفاع السلع المستوردة.[2] ولمحاربة ذلك واصل البنك المركزي تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي مع إدارة صارمة في تدخل السياسة النقدية، ففي إطار احترام الإطار العملياتي لإدارة السياسة النقدية قام بنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند 1100 مليار دج في 2008، حيث قدر قائم استرجاع السيولة لسبعة أيام 825 مليار دج، بينما قدر قائم الاسترجاع لمدة ثلاثة أشهر 275 مليار دج، وكما تم تدعيم دور استعمال تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة في إدارة السياسة النقدية بشكل جوهري في سنة 2008، إذ قدرت حصتها النسبية في امتصاص فائض السيولة ب49.21% مقابل 41.8% سنة 2009، و24.14 سنة 2007.[3] وكما قام بنك الجزائر أيضا برفع معدل الاحتياطي الإجباري ابتداءا من منتصف جانفي 2008 من 6.5% إلى 8% حيث بلغت قيمة الاحتياطات الإجبارية للبنوك لدى البنك المركزي ب349.7 مليار دج في نهاية 2008 مقابل 272.1 مليار دج سنة 2007.[4]

---

[1] Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007,**op.cit**, p.168

[2] فضيل رايس،" تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011 "، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 61-62، 2013، ص.205

[3] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، **مرجع سابق**، ص.191

[4] نفس المرجع السابق، ص.216

وفي سنة 2010 انخفض معدل التضخم حيث وصل إلى 3.91%، وهو ضمن الهدف المستهدف وعكس السنوات السابقة فقد تولد التضخم أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، حتى وإن تأثرت السلع الغذائية بالزيادة الهامة والتي تبقى ضعيفة بوضوح مما كانت عليه في السابق[1]، ويعود ذلك في الأساس إلى بداية تحسن الوضع الاقتصادي العالمي، والإصلاح النقدي الذي جاء به القانون 04/10، وتكثيف بنك الجزائر من تدخلاته في السوق النقدية باستعمال خليط متجانس من الأدوات غير المباشرة، فقدرت الحصة النسبية لأداة الوديعة المغلة للفائدة في تخفيض فائض السيولة ب39.9%، وكما قام برفع قائم الاحتياطات الإجبارية إلى 494.13 مليار دج، في 2010 مقابل 394.13 مليار دج في 2009، في حين بقيت استرجاعات السيولة لمدة 07 أيام و03 أشهر أداة نشطة في إدارة السياسة النقدية.

وفي سنتي 2011 و2012 على التوالي، ارتفع معدل التضخم مجددا ليبلغ رقم قياسي سنة 2012، حيث بلغ 4.52% سنة 2011 و8.89% سنة 2012، نتيجة للتوسع في الكتلة النقدية حيث بلغ معدل نموها 21.63%، و10.93% سنتي 2011، 2012 على التوالي، وكذلك نتيجة إلى حسب ما ورد على لسان وزير المالية إلى عدم التوازن بين العرض والطلب، رفع أجور العمال ورواتب العاملين في كل القطاعات وبأثر رجعي من سنة 2008، وزيادة الأجر الوطني المضمون من 15000 إلى 18000دج، خلل في تنظيم السوق نتيجة لارتفاع هامش ربح الوسطاء بسبب المضاربة، وارتفاع الأسعار الداخلية التي لا تعكس التراجع في الأسعار الخاصة بالمنتجات الأساسية المستوردة، بل تتطور في الاتجاه المعاكس وارتفاع أسعار المنتجات والمواد الغذائية في الأسواق المالية العالمية، نتيجة للازمة المالية والاقتصادية العالمية خاصة بعض المنتجات الطازجة كاللحوم، والأغنام.[2]

وبعد الذروة المسجلة في 2012 (8.89%)، تراجع معدل التضخم خلال السداسي الأول من سنة 2013 كمتوسط سنوي (6.59%)، واستمر اتجاه التضخم في التراجع، والذي بدأ في الظهور في أوت 2012 (5.93%)، بصفة منتظمة ليبلغ 4.5% في جوان 2013. فنظرا للمستوى المرتفع للتضخم المسجل في 2012، أي المعدل الأكثر ارتفاعا خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة، أدخل بنك

---

[1] محمد لكصاسي (محافظ بنك الجزائر)، التطورات الاقتصادية النقدية في 2010، **عرض التقرير السنوي 2010**، 25 أوت 2010، ص.3

[2] وليد بشيشي، سليمان مجلخ، **مرجع سابق**، ص.52

الجزائر ابتداءا من منتصف جانفي 2013، أداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.50%، يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية، امتصاص أكبر للسيولة المستقرة للمصارف، ومن ثم تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية واحتواء أثرها التضخمي، فبعدما كانت مستقرة في الثلاثي الأول من سنة 2013، تقلصت السيولة المصرفية في الثلاثي الثاني إلى 2542.49 مليار دينار في نهاية جوان 2013، مقابل 2865.94 مليار دينار في نهاية مارس 2013، و2876.26 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012. وبالتالي فإنّه في ظرف يتميز بتقليص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية، سمحت أدوات استرجاع السيولة بامتصاص حصة معتبرة منه (1350 مليار دينار). ونتيجة لذلك فقد انخفض لجوء المصارف إلى تسهيلة الودائع لمدة 24 ساعة، أي بواقع 163.98 مليار دينار في نهاية جوان 2013، مقابل 838.08 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012[1]، من جهة أخرى وفي إطار الاحتياطيات الإجبارية، زادت المصارف من موجوداتها في حساباتها لدى بنك الجزائر.

وإذا كانت فعالية السياسة النقدية في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية تشكل مكسبا، معززة في 2014 بأثر الصدمة الخارجية على السيولة، فاستمرار استهداف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية للسنة الرابعة على التوالي قد أدى ببنك الجزائر إلى وضع وسائل أكثر تلائما لتوقع التضخم على المدى القصير، فبعدما تجاوز معدل التضخم المسجل في 2012 المعدل المستهدف على المدى المتوسط، فإن المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم ابتداء من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض. فتميزت سنة 2014 باستمرار مسار تخفيض التضخم، والذي استقر عند معدل 2.92%، مقابل نسبة 3.26% أي بانخفاض طفيف قدره 0.34%، والمهم هنا هو أن معدل التضخم المسجل لسنة 2014 اقل من الهدف المسطر والذي قدر ب4%[2].

وعلى الرغم من الطابع الداخلي للظاهرة التضخمية في الجزائر منذ سنة 2009، لعبت السياسة النقدية دورا نشطا في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، علما أن هدف التضخم كهدف صريح

---

[1] بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية النقدية لسنة 2012، **تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني**، ديسمبر 2012، ص ص.23،24

[2] بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية النقدية لسنة 2014، **تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني**، ديسمبر 2015، ص .13

للسياسة النقدية، وبالتالي فان دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم يتولاه بنك الجزائر من خلال الأدوات الملائمة المدعومة بإدارة مرنة للسياسة الاقتصادية. ففي ظرف فائض السيولة في السوق النقدية السائد منذ سنة 2002 أدار بنك الجزائر السياسة النقدية بمرونة مستعملا الأدوات الجديدة المخصصة للامتصاص للتحكم في التضخم في وقت تزايدت فيه الموارد في الاقتصاد الكلي رغم تزايده خاصة بين 2004 و2008 سمحت إدارة السياسة النقدية بالامتصاص الفعلي لهذا الفائض في السيولة في السوق النقدية ومن ثم باحتواء التضخم بقرب المستوى المستهدف إذ بلغ نسبة 4%.

وفي سنة 2015 تحددت الأهداف النقدية والقرضية، وكذا هدف التضخم على أساس فرضية سعر متوسط للبترول يقدر ب 59.7 دولار للبرميل. وفي الواقع بلغ متوسط سعر البترول 53.1 دولار للبرميل في 2015، بانخفاض قوي بمستواه في سنة 2014 واقل بقليل من متوسط سعر البترول المعتمد في البرمجة المالية، وتسببت الصدمة الخارجية في توسع نقدي ضعيفا جدا في 2015 (0.13% مقابل 14.5% في 2014 و8.41% في 2013) يفسر شبه استقرار في M2 دون المستوى للهدف الكمي في هذا المجال (بين 9% و11%) المعتمد من طرف مجلس النقد والقرض، بالعجز المرتفع في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، بالرغم من الضخ المعتبر للسيولة المرتبط بتمويل العجز الإجمالي لعمليات الخزينة.

فبعد سنتين متتاليتين لتراجع قوي للتضخم (2013 و2014) تسارعت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع الأسعار في سنة 2015 بواقع 4.8% لتتواصل وتبلغ 6.4% في سنة 2016 (مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للجزائر).

ولا يبدو أن لاستمرار التضخم في 2016 صلة بالتضخم المستورد، كون مؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير، لم يعرف إلا ارتفاعا بسيطا (6.8%) ولم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي إلا 21.8% اقل من وزنه في المؤشر الكلي 23.1%.

وبالتالي في سنتي 2015 و2016 تشير معاينة تطور التضخم خارج المنتجات الزراعية الطازجة (متقلبة الأسعار)، أن التضخم يكتسي طابع هيكلي في ظرف يتميز بأسواق تنافسية بشكل غير كاف، وسيئة التنظيم، والتي يتميز بعضها بتواجد وضعيات مهيمنة، يفسر التضخم الضمني بتوقعات لا

أساس لها للمتعاملين الاقتصاديين (صناع السعر)، وهذا بالنظر إلى التغيرات الفعلية أو المتوقعة لتطور محددات التضخم (سعر الصرف الكتلة النقدية، الجباية، تكاليف العمل....)[1].

المبحث الرابع: مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي خلال الفترة (2000-2016)

من الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها هي تأمين أو ضمان توازنها الاقتصادي الخارجي الذي يتحقق بتوازن ميزان المدفوعات بشقيه المحاسبي والاقتصادي، وتؤدي السياسة النقدية دورا مهما في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان، وبذلك تستطيع السلطات النقدية تحقيق أهداف نهائية كاستقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات، والذي يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إليها وذلك لان الاختلال في ميزان المدفوعات ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي كونه يعتبر مؤشرا هاما عن قوة وضعف الاقتصاد الوطني اتجاه الخارج. ولذلك سنحاول في هذا المبحث إبراز إجراءات السياسة النقدية في الجزائر لتحقيق توازن ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016).

المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)

تهدف السياسة النقدية بالأساس إلى تحقيق الاستقرار النقدي وهذا الاستقرار مرتبط أساسا بالتوازن الخارجي، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى استقرار ميزان المدفوعات باعتباره يمثل التوازن الخارجي، ويمكن إظهار أثر السياسة النقدية عل التوازن الخارجي من أثر كل من سعر الفائدة، الكتلة النقدية M2، وسعر الصرف.

أولا: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

يعتبر ميزان المدفوعات من بين مؤشرات التوازن الخارجي المهمة، فهو يتشكل من الرصيد التجاري، وهو الفرق بين صادرات الدولة وواردتها، رصيد العمليات الجارية وهو مؤشر على قدرة أو حاجة الاقتصاد المعني على التمويل، والرصيد الإجمالي وهو مجموع رصيد العمليات الجارية، وتدفقات رؤوس الأموال، والجدول الموالي يوضح تطور أهم مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة:

---

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص ص. 140،141

الجدول رقم (4-6): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة (مليار دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الحساب الجاري	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.72	28.95	30.6	34.45
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.81	34.06	34.24	40.59
الصادرات (fob)	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.38	54.74	60.59	78.58
المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19
أخرى	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13	0.98	1.39
الواردات (fob)	9.35-	9.48-	12.01-	13.32-	17.95-	19.5-	20.68-	26.35-	37.39-
ميزان حساب رأس المال	1.36-	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-	4.78-	11.22-	1.05-	2.54
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الحساب الجاري	0.40	12.14	17.76	12.41	1.15	9.27-	27.28-	26.21-
الميزان التجاري	7.78	18.20	25.96	20.16	9.88	0.45	18.08-	20.12-
الصادرات (fob)	45.18	57.09	72.88	71.73	64.86	60.12	34.56	29.30
المحروقات	44.41	56.12	71.66	70.58	63.81	58.46	33.08	27.91
أخرى	0.77	0.96	1.22	1.15	1.05	1.66	1.48	1.39
الواردات (fob)	37.40-	38.88-	46.92-	51.56-	59.98-	59.67-	52.64-	49.43-
ميزان حساب رأس المال	3.45	3.17	0.37	0.36-	1.02-	3.39	0.24-	0.18
ميزان المدفوعات	3.86	15.32	20.14	12.05	0.13	5.88-	27.53-	26.03-

المصدر:

- Banque d'Algérie, **Billetin statistiques trimestriel N° 07**, juin 2009,p.15
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, **Rapport 2012, 2013**
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، **مرجع سابق**، ص.168
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2017**، جويلية 2018، ص.153

من خلال الجدول رقم (4-5)، والذي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات حقق فائضا خلال سنة 2000، قدر ب7.57 مليار دولار ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات في الأسواق الدولية والتي بلغ فيها سعر البترول 27.6 دولار. غير أنه خلال سنتي 2001 و2002، تراجع رصيد ميزان المدفوعات ليصل إلى 6.19 مليار دولار و3.66 مليار دولار على الترتيب، ومرد ذلك هو الانخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية بنسبة 16% ليبلغ سعر البترول 23.1 دولار سنة 2001، مقارنة على ما كان عليه سنة 2000[1]، وكذا زيادة حجم الواردات والتي بلغت 12.01 مليار دولار سنة 2002 مقابل 9.35 مليار دولار سنة 2000، سببه برنامج الإنعاش الاقتصادي (تحسن نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني، وبالتالي التوسع في واردات مواد التجهيز)، بالإضافة إلى تراجع حجم الصادرات إلى مستوى 18.71 مليار دولار مقابل 21.65 مليار دولار سنة 2000، الأمر الذي أدى إلى تراجع رصيد ميزان الحساب التجاري حيث سجل 6.7 مليار دولار مقابل 12.3 مليار دولار سنة 2000، وكما أن حساب رأس المال سجل عجز كبير خلال هذه السنوات، وذلك نتيجة زيادة التدفقات باتجاه الخارج، وبالتالي تفاقم المديونية الخارجية.

وبداية من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008، عرف رصيد ميزان المدفوعات فائضا مستمرا ومتزايدا طول هذه الفترة، إذ سجل فائض قدر ب7.47 مليار دولار سنة 2003، لينتقل إلى 9.25 و16.94 مليار دولار خلال سنتي 2004 و2005 على الترتيب، ثم إلى 17.73 و29.55 مليار دولار خلال سنتي 2006، 2007 على التوالي ، ليسجل أكبر قيمة له والتي بلغت 36.99 مليار دولار سنة 2008. ويعتبر أثر سعر برميل البترول وارتفاعه الكبير والمستمر في الأسواق الدولية المحدد الرئيسي لهذا الارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات، حيث ارتفع سعر برميل البترول سنة 2008 إلى 99.86 دولارا مقابل 38.66 دولار سنة 2004، أي بنسبة زيادة قدرت ب158.3%، مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الصادرات إلى مستوى 78.63 مليار دولار سنة 2008، بعدما كانت 32.22 مليار دولار سنة 2004، مقابل ارتفاع حجم الواردات التي بلغت هي الأخرى سنة 2008 ما يقارب 37.39 مليار دولار مقابل 17.95 مليار دولار في 2004، وذلك بسبب التوسع في واردات سلع التجهيز والمنتجات نصف المصنعة التي كانت موجهة لبرامج الاستثمارات العمومية التي شرعت فيها الحكومة منذ مطلع الألفية الثالثة. مما انعكس بالإيجاب على رصيد الميزان التجاري الذي حقق

[1] منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)، **تقرير الأمين العام**، 2001

فائضا سنة 2008 قدر ب41.24 مليار دولار مقابل 14.27 مليار دولار سنة 2004. وبالتالي فالتعزيز المتواصل لسلامة ميزان المدفوعات خلال السنوات 2001 إلى 2008، قد تدعم بواسطة المحيط الدولي المواتي في مجال تطور أسعار المحرقات[1].

وبالنظر إلى ظهور المؤشرات الأولى منذ أوت 2007 للازمة المالية الدولية، وتزايد حدتها اعتبارا من سبتمبر 2008، والانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في السوق الدولي، انخفض رصيد ميزان المدفوعات من 37.04 مليار دولار سنة 2008 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009، مما ترتب عنه انخفاض رصيد الميزان التجاري ليبلغ سنة 2009، 7.78 مليار دولار مقابل 41.24 مليار دولار سنة 2008.

وفي سنة 2010 عرفت وضعية ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر تحسن متواصل لأسعار برميل البترول حيث قدر متوسط سعر البترول 82.87 دولار في السداسي الثاني من سنة 2010، مقابل 62.26 دولار في سنة. وكما انتقلت صادرات المحروقات من 44.41 مليار دولار سنة 2009 إلى 56.12 مليار دولار في 2010، الأمر الذي أدى إلى تسجيل تحسن في الميزان التجاري الذي بلغ 18.2 مليار دولار سنة 2010 مقابل 7.78 سنة 2009، فاسترجع بذلك ميزان المدفوعات وتيرته التصاعدية فانتقل من 3.86 مليار دولار سنة 2009، إلى 15.32 مليار دولار سنة 2010. وكما سمح هيكل الواردات بتفسير الأداء الجيد للواردات من السلع التي بلغت 38.88 مليار دولار، مقابل 37.4 مليار دولار سنة 2009، على أساس أن واردات سلع التجهيز ونصف المصنعة تمثل أكثر من 60 بالمائة من الواردات.[2] واستمر تحسن رصيد ميزان المدفوعات ليسجل سنة 2011، 20.14 مليار دولار مقابل 15.32 مليار دولار سنة 2010. وذلك نتيجة لزيادة الصادرات والتي بلغت 72.88 مليار دولار سنة 2011، مقابل 71.73 مليار دولار سنة 2010، خاصة منها صادرات المحروقات (71.66 مليار دولار، مقابل 56.12 مليار دولار سنة 2010)، وكذا زيادة الواردات والتي بلغت 46.92 مليار دولار سنة 2011 مقابل 38.88 مليار دولار سنة 2010.

وابتداءا من سنة 2012 عرف من جديد رصيد ميزان المدفوعات تراجعا حيث بلغ 12.05 مليار دولار بعدما كان 20.14 مليار دولار سنة 2011، ليسجل بعد ذلك انخفاضا كبيرا خلال سنتي 2013، 2014، قدر ب0.13 مليار دولار، و5.88- مليار دولار على الترتيب، وليستمر هذا

---

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، **مرجع سابق**، ص.78

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، **مرجع سابق**، ص ص.56،57

الانخفاض خلال سنتي 2015 و2016 حيث بلغ رصيد ميزان المدفوعات 27.53- مليار دولار و26.03- مليار دولار، على الترتيب. ويعود ذلك لانخفاض سعر برميل البترول في السوق الدولي والذي بلغ 111.5 دولار، 109.55 دولار على الترتيب خلال سنتي 2012، 2013، وكما أن طوال سنة 2015، استمر انخفاض سعر البترول في السوق الدولية الذي انطلق في النصف الثاني من 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من 100.3 دولار للبرميل في 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 47.1%، وليستمر هذا الاتجاه التنازلي لأسعار البترول ويبلغ المتوسط السنوي 45 مليار دولار سنة 2016.[1] وهو ما أدى إلى تسجيل انخفاض في الصادرات (34.56 مليار دولار، 29.30 مليار دولار خلال سنتي 2015، 2016 مقابل 71.73 مليار دولار سنة 2012)، لا سيما صادرات المحروقات (27.91 مليار دولار، 33.08 مليار دولار خلال سنتي 2015، 2016 على الترتيب، مقابل 70.58 مليار دولار سنة 2012). الأمر الذي ترتب عليه تراجع رصيد الميزان التجاري (0.45 مليار دولار، 18.08- مليار دولار، 20.12-مليار دولار، خلال السنوات 2014، 2015، 2016، مقابل 20.16 مليار دولار سنة 2012).

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن ميزان المدفوعات مرتبط بأسعار النفط والصرف، وذلك باعتبار الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادرتها، وكلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكثر لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات، فخلال العشرية الأخيرة شهدت أسعار البترول ارتفاع محسوس انعكس بالإيجاب على وضعية ميزان المدفوعات، غير انه في سنة 2014 وبداية سنة 2015، والى غاية سنة 2016 ومع انخفاض أسعار البترول وتراجع الصادرات البترولية، سجل ميزان المدفوعات عجزا وصل إلى 26.03 مليار دولار، وعليه لا يزال ميزان المدفوعات يخضع إلى التغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي، وتتحكم فيه عوامل خارجية أكثر منها داخلية، الأمر الذي يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على الاستمرار في استقراره.

---

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، **مرجع سابق** ، ص ص.59،60 + بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، **مرجع سابق**، ص.49

ثانيا: أثر سعر الفائدة على ميزان المدفوعات

سعر الفائدة هو الأداة التقليدية لتوجيه سعر الصرف، حيث تستطيع السلطة النقدية التأثير على عرض النقود والطلب عليها، من خلال تحديد سعر الفائدة بكيفية تساهم في تحقيق التوازن في سوق الصرف عند سعر الصرف المرغوب للعملة المحلية، فانخفاض سعر الصرف يسمح بدخول رؤوس الأموال بدرجة كافية تضمن للدولة أن تعوض الاختلال المحتمل في ميزان المدفوعات، والناتج عن المعاملات الجارية، وهذا ما يؤدي إلى توازن سوق الصرف عند سعر الصرف المرغوب[1]. وعليه في حالة العجز يتم الرفع من سعر الفائدة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، ويحدث بذلك التوازن تلقائيا والعكس في حالة الفائض.

والجدول الموالي يوضح تطورات أسعار الفائدة وتطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

الجدول رقم (4-7): تغير رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بمعدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	ميزان تجاري	ميزان حساب رأس المال	ميزان المدفوعات	معدل الفائدة الحقيقي%
2000	12.3	-1.36	7.57	-10.32
2001	9.61	-0.87	6.19	10.03
2002	6.7	-0.71	3.66	7.18
2003	11.14	-1.37	7.47	-0.19
2004	14.27	-1.87	9.25	-3.78
2005	26.81	-4.78	16.94	-6.99
2006	34.06	-11.22	17.73	-2.32
2007	34.24	-1.05	29.55	1.48
2008	40.59	2.54	36.99	-6.38
2009	7.78	3.45	3.86	21.61
2010	18.20	3.17	15.32	-6.96
2011	25.96	0.37	20.14	-8.66

[1] سي بول هالوود، ورنالد ماكونالد، ترجمة محمود حسن حسني، **النقود والتمويل الدولي**، (الرياض، المملكة العربية السعودية: دار مريخ للنشر، 2007)، ص.161

0.48	12.05	−0.36	20.16	**2012**
8.07	0.13	−1.02	9.88	**2013**
8.31	−5.88	3.39	0.45	**2014**
15.52	−27.53	−0.24	−18.08	**2015**
6.39	−26.03	0.18	−20.12	**2016**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4−6)

− صندوق النقد الدولي، الإحصائيات المالية الدولية وملفات البيانات، باستخدام معامل انكماش الناتج المحلي الخاص بالبنك الدولي، على الموقع : http: // data.Albank alduali.org/indication/FR.TNR.RINR.VienInt −

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن لسعر الفائدة أثر ضعيف للتذبذب الذي عرفه بين الارتفاع والانخفاض، فخلال الفترة (2000−2007) عرف رصيد ميزان المدفوعات فائض متزايد باستثناء سنة 2002 والتي تراجع فيها، وبلغ 3.66 مليار دولار على ما كان عليه سنة 2001، نتيجة للانخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية. وأما رصيد حساب رأس المال ظل يعاني عجزا طوال هاته الفترة، وهو ما يدل على أن الجزائر كانت دولة مستوردة لرؤوس الأموال، في ظل اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل سياستها الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي سجلت مستويات ضعيفة، والذي انعكس سلبا على استقرار الالتزامات المتعلقة أساسا بالمديونية الخارجية.

وكما عرف رصيد ميزان المدفوعات رصيدا موجبا خلال الفترة (2008−2011)، ولكن مع التراجع في نسب نموه من سنة لأخرى، للانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في السوق الدولي جراء الأزمة المالية الدولية. وبالمقابل عرف رصيد ميزان رأس المال فائض، والذي يعتبر أداءا استثنائيا يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية بالنظر إلى خطورة الأزمة، حيث بلغ أعلى رصيد 3.45 مليار دولار سنة 2009، وهذا لارتفاع سعر الفائدة حيث بلغ 21.61%.

وأما خلال السنوات الأخيرة لم يظهر أي أثر لأسعار الفائدة، فعرف رصيد ميزان المدفوعات تراجعا محققا رصيد سالب طوال الفترة 2014−2016 حيث سجل على التوالي 5.88−، 27.53−، 26.03− مليار دولار، وكذا رصيد حساب رأس المال حيث قدر ب 0.36−مليار دولار سنة 2012، 0.24− مليار دولار سنة 2015، حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عجز لأول مرة سنة 2015 ب0.68 مليار دولار، نتيجة انخفاض أسعار البترول لان جل الاستثمارات هي في مجال قطاع المحروقات، وشهد رصيد موجب خلال سنة 2014 قدر ب3.39 مليار دولار، وسنة 2016

قدر ب 0.18 مليار دولار نتيجة عدم اللجوء إلى المديونية وتحسن الاستثمارات المباشرة بين هاتين السنتين أين بلغت 1.52، و1.58 مليار دولار على التوالي، وارتفاع قروض قصيرة الأجل إلى 1.35 مليار دولار سنة 2014، ثم 0.89 مليار دولار سنة 2015.

وعليه يمكن القول على أن حتى ولو كان لسعر الفائدة أثر على رصيد ميزان المدفوعات، فانه أثر ضعيف، لوجود متغير آخر له التأثير الأكبر على ميزان المدفوعات، وهو سعر البترول لكون الجزائر بلد يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات قي تجارته الخارجية.

ثالثا: أثر الكتلة النقدية على ميزان المدفوعات

عندما تعجز السياسة النقدية عن تحقيق أهدافها باستخدام سعر الفائدة تتجه إلى التحكم في وسائل الدفع المتاح أي التحكم في المعروض النقدي، من خلال التحكم في الكتلة النقدية والتحكم في الائتمان، حيث انه في حالة العجز فانه يجب اتخاذ سياسة نقدية انكماشية، وذلك بتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي تنخفض مستوى الأسعار، تنخفض القدرة الشرائية والسيولة، فتنخفض الواردات وترتفع الصادرات، وكما أن رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل، ويحدث العكس في حالة فائض

والجدول الموالي يوضح تطورات المعروض النقدي وتطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

الجدول رقم (4-8): تغير رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في المعروض النقدي خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	ميزان تجاري	ميزان حساب رأس المال	ميزان المدفوعات	المعروض النقدي	نسبة التغير%
2000	12.3	-1.36	7.57	2022.5	13
2001	9.61	-0.87	6.19	2473.5	22.29
2002	6.7	-0.71	3.66	2901.5	17.30
2003	11.14	-1.37	7.47	3299.5	13.71
2004	14.27	-1.87	9.25	3644.3	10.45
2005	26.81	-4.78	16.94	4070.4	11.69
2006	34.06	-11.22	17.73	4827.6	18.60
2007	34.24	-1.05	29.55	5994.6	24.17

16.03	6955.9	36.99	2.54	40.59	**2008**
3.12	7173.1	3.86	3.45	7.78	**2009**
13.79	8162.8	15.32	3.17	18.20	**2010**
21.63	9929.2	20.14	0.37	25.96	**2011**
10.93	11015.1	12.05	−0.36	20.16	**2012**
8.41	11941.5	0.13	−1.02	9.88	**2013**
14.61	13686.8	−5.88	3.39	0.45	**2014**
0.13	13704.5	−27.53	−0.24	−18.08	**2015**
0.81	13816.3	−26.03	0.18	−20.12	**2016**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4−5)، والجدول رقم (3−5)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المعروض النقدي عرف ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (2000−2016)، حيث بلغ سنة 2001 حوالي 2022.5 مليار دج أي بمعدل نمو بلغ 22،%، كأعلى معدل نمو خلال هذه الفترة ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى بداية تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001، وفي المقابل سجل رصيد ميزان المدفوعات فائض قدر ب7.57 مليار دولار، ليتراجع ويبلغ 3.61 مليار دولار سنة 2002، وكما سجلت الصادرات انخفاضا خلال الفترة 2000−2002.

استمر المعروض النقدي في الارتفاع المستمر خاصة ما بين 2004 و2008، لتنفيذ الحكومة لبرنامج ضخم لا يقل أهمية عن البرنامج الأول، وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو، خصص له مبلغ مالي حوالي 100 مليار دولار، وليعرف بعد ذلك المعروض النقدي انخفاضا محسوسا سنة 2009 بلغ حوالي 7173.1 مليار دج بمعدل نمو 3.12%، مقارنة بسنة 2008 أين بلغ حوالي 6955.9 مليار دج، ويمكن تفسير ذلك بالانخفاض في أسعار المحروقات دوليا نتيجة الأزمة المالية العالمية. وفي المقابل عرف رصيد ميزان المدفوعات فائض كبير حيث انتقل من 7.47 مليار دولار سنة 2003 إلى 36.99 سنة 2008، وكما عرفت الصادرات ارتفاعا كبيرا من 24.47 مليار دولار سنة 2003 إلى 78.58 مليار دولار سنة 2008، في حين عرفت الواردات عجزا متزايدا من 13.32 مليار دولار سنة 2003، إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008، وأما بالنسبة لرصيد حساب رأس المال عرف عجزا طوال هاته الفترة.

ومع بداية سنة 2010 عاد الارتفاع في نمو المعروض النقدي من جديد ليبلغ حوالي 8162.8 مليار دج، واستمر هذا التزايد للمعروض النقدي إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت 13686.8 مليار دج، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير، والشروع في تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو (2010-2014). وفي المقابل عرف رصيد ميزان المدفوعات تراجع كبير قدر ب 3.86 مليار دولار سنة 2009، ليعود للارتفاع من جديد محققا فائضا خلال الفترة (2010-2012)، نتيجة ارتفاع الصادرات التي تعتمد على المحروقات، إلا أن خلال الفترة الأخيرة (2014-2016)، عرف رصيد ميزان المدفوعات تراجعا محققا رصيد سالب، وذلك نتيجة الصدمة الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار المحروقات، والذي سبب في تراجع معدل النمو للعرض النقدي من 14.61% سنة 2014، إلى 0.81% سنة 2016.

وعليه يمكن القول أنه لم يكن للمعروض النقدي أثرا ظاهرا على رصيد ميزان المدفوعات، ولا على الصادرات التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات من المنتجات البترولية، والتي تتأثر بأسعار البترول في الأسواق العالمية، وكما يتميز الاقتصاد الجزائري يتميز بالتداول النقدي خارج الدائرة المصرفية، وهذا ما يعيق ويضعف سيولة الجهاز المصرفي وعمل السياسة النقدية.

رابعا: أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

إن التدهور في قيمة العملة المحلية الناتج عن السياسة النقدية التوسعية (الزيادة في عرض النقود)، يزيد من الطلب الأجنبي على السلع المحلية، نتيجة لانخفاض أسعارها المقاسة بواسطة سعر الصرف، كما أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى رفع أسعار الواردات عند تقييمها بالعملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها وزيادة الاعتماد على المنتوج الوطني، وبالتالي التخفيض من عجز ميزان المدفوعات.

والجدول الموالي يوضح تطورات سعر الصرف وتطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

الجدول رقم (4-9): تغير رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في سعر الصرف الدينار (2000-2016)

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	ميزان تجاري	ميزان حساب رأس المال	ميزان المدفوعات	سعر الصرف الدينار /الدولار	نسبة التغير%
2000	12.3	-1.36	7.57	75.26	25.43
2001	9.61	-0.87	6.19	77.68	3.21
2002	6.7	-0.71	3.66	79.68	2.57
2003	11.14	-1.37	7.47	77.39	-2.91
2004	14.27	-1.87	9.25	72.61	-6.17
2005	26.81	-4.78	16.94	73.37	1.04
2006	34.06	-11.22	17.73	71.15	-3.02
2007	34.24	-1.05	29.55	69.36	-2.51
2008	40.59	2.54	36.99	64.56	-6.92
2009	7.78	3.45	3.86	72.73	12.65
2010	18.20	3.17	15.32	73.94	1.66
2011	25.96	0.37	20.14	76.05	2.85
2012	20.16	-0.36	12.05	78.10	2.69
2013	9.88	-1.02	0.13	78.15	0.064
2014	0.45	3.39	-5.88	87.90	12.47
2015	-18.08	-0.24	-27.53	107.13	21.87
2016	-20.12	0.18	-26.03	110.52	3.16

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-5)، والجدول رقم (4-2)

نلاحظ من خلال الجدول أن سعر الصرف الدينار قد عرف انخفاضا خلال الفترة (2000-2002)، من 75.25 دينار للدولار إلى 79.68 دينار للدولار، وفي المقابل عرف ميزان رأس المال رصيد سالب، وانخفاض رصيد الميزان التجاري من 12.30 مليار دولار سنة 2000، إلى 6.7 مليار دولار سنة 2002، وذلك بسبب الانخفاض في الصادرات، حيث انخفضت أسعار البترول وارتفعت الواردات.

وكما نلاحظ أنه خلال الفترة (2003-2008)، ارتفع سعر الصرف الدينار من 77.39 دينار للدولار إلى 64.56 دينار للدولار، وفي المقابل عرف ميزان رأس المال رصيد سالب، وارتفاع رصيد

الميزان التجاري من 11.14 مليار دولار سنة 2003 إلى 40.59 مليار دولار سنة 2008، ويرجع ذلك أساسا للارتفاع الذي عرفته الصادرات والذي وصل إلى 78.58 مليار دولار سنة 2008، عاكسة ارتفاع الطلب على واردات سلع التجهيز في إطار الإنعاش الاقتصادي، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وزيادة حصة إنتاج الجزائر في منظمة الأوبيك.

وأما بالنسبة للفترة (2009-2016) عرف سعر الصرف الدينار انخفاض مستمر لينتقل من 72.73 دينار للدولار سنة 2009 إلى دينار للدولار 110.52 سنة 2016، وفي المقابل عرف رصيد الميزان التجاري انخفاضا وقدر ب7.78 مليار دولار، على ما كان عليه سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاد للارتفاع خلال الفترة 2010-2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول، وهذا راجع للارتفاع الحاد في أسعار الواردات، وفي المقابل عرف ميزان رأس المال رصيد موجب خلال الفترة 2009-2011، وليبدأ رصيد الميزان التجاري بالتدهور تدريجيا خلال الفترة (2012-2014) إلى أن حقق اقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.45 مليار دولار، وهدا راجع لانخفاض إيرادات البترول، وليسجل عجزا بقيمة 18.08 مليار دولار سنة 2015، ويستمر العجز إلى سنة 2016 حيث سجل رصيدا سالبا أيضا قدر 20.12 مليار دولار، حيث تراجعت صادرات المحروقات ويرجع السبب إلى تراجع أسعار البترول، وليسجل بذلك رصيد ميزان رأس المال رصيد سالب رغم تخفيض قيمة العملة.

وعليه يمكن القول أن درجة ارتباط رصيد ميزان المدفوعات بأسعار النفط جد معتبرة، بالمقارنة بعلاقته بتغيرات سعر الصرف، والتي كان أثرها ضعيف نسبيا على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري، حيث كان لتخفيض قيمة العملة أثرا إيجابيا على الواردات من خلال تقليصها، في حين لم يظهر هذا الأثر على الصادرات، لتركيز هذه الأخيرة على المحروقات التي تحدد أسعارها في السوق الدولية، فبمجرد انخفاض أسعار البترول فان الاقتصاد الجزائري يشهد عجزا في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: المربع السحري للاقتصاد الجزائري على المدى (2000-2016)

إن تتبع تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، والوقوف على وضعية معدل مستوى التشغيل، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، وتوازن ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016) يمكننا من إعطاء نظرة تحليلية عن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، ورسم مسار السياسة النقدية ومدى تحقيق أهدف السياسة الاقتصادية.

أولا: تحليل أداء السياسة النقدية من خلال مربع كالدور السحري للفترة (2001-2004)

تزامنت هاته الفترة ببرنامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي الذي اعتمدته الجزائر من اجل إرجاع التوازنات الكبرى، وقد رصد له 7 مليار دولار ما يعادل 525 مليار دج[1]، ولتقييم أداء السياسة النقدية خلال هذه الفترة نقوم بحساب متوسط كل مؤشر أو متغير من متغيرات مربع كالدور.

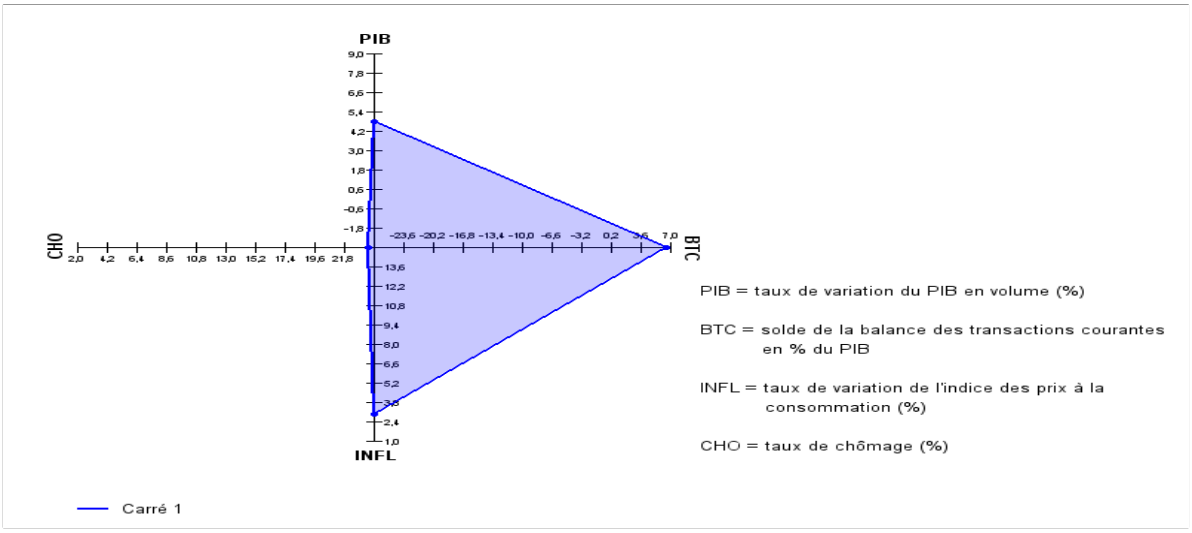
الجدول رقم (4-10): متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2001-2004)

الوحدة(ب%، مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المتوسط
معدل التضخم	4.23	1.42	2.59	3.54	11.78	2.94
معدل البطالة	27.3	25.9	23.7	17.7	94.6	23.65
معدل النمو الاقتصادي	2.4	4.7	6.9	5.2	19.2	4.8
رصيد ميزان المدفوعات	6.19	3.66	7.47	9.25	26.57	6.64

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول رقم (4-1)، (4-2)، (4-5)، (4-6)

الشكل رقم (4-7): مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-10)، وتطبيقها في برنامج:

- Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

على الموقع: http://www.ses.ac_versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html -

[1] هناء بن جميل، "تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 19، جوان 2016، ص.138.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في معدل التضخم في سنة 2001 حيث بلغ 4.23%، نتيجة الزيادة في الكتلة النقدية الناتجة عن السياسة النقدية التوسعية، لتنخفض في سنة 2002 وتبلغ معدل 1.42% نتيجة إدخال السلطات النقدية أدوات جديدة لامتصاص فائض السيولة، ولتعاود الارتفاع وتصل إلى 2.59% سنة 2003، و3.54% سنة ،2004 ومرد ذلك ارتفاع في نفقات الدولة على البرامج الاستثمارية، ولكنا الأهم في ذلك أنه رغم ارتفاع معدل التضخم خلال هذه السنوات، ولكن لم يتجاوز المعدل المستهدف للسياسة النقدية دليل على نوع من القدرة عل التحكم في معدلات التضخم خلال هذه الفترة للسياسة النقدية.

ومن خلال ملاحظة شكل مربع كالدور، يتضح أنه خلال هذه الفترة عرف ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا من خلال اتساع المربع من جهة اليمين، حيث وصل إلى حدود 6.64% في المتوسط، كنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكما حقق الميزان التجاري فائضا بقيمة 41.72 مليار دولار، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 38.7 دولار. وكما نلاحظ التحسن في كل من مؤشري النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي فبلغ 6.9 و5.2% حلال سنتي 2003، و2004 على التوالي، مقابل 2.4% سنة 2001. وانخفضت معدلات البطالة من 27.3% إلى 17.7% خلال هذه الفترة، وهذا راجع بالدرجة الأولى للزيادة في الفوائض المالية جراء التحسن في عائدات قطاع المحروقات، وأيضا إلى مناصب الشغل المستحدثة اثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوسع في الاستثمارات العمومية.

ثانيا: تحليل أداء السياسة النقدية من خلال مربع كالدور السحري للفترة (2005-2009)

تزامنت هذه الفترة مع برنامج دعم النمو، مكملا لجهود التنمية الشاملة التي بذلت من خلال مخطط الإنعاش لاقتصادي، حيث خصص له مبلغ قدر بجوالي 4203 مليار دينار، من النفقات العمومية التنموية[1]، ولتقييم أداء السياسة النقدية خلال هذه الفترة نقوم بحساب متوسط كل مؤشر أو متغير من متغيرات مربع كالدور.

[1] هناء بن جميل، **مرجع سابق**، ص.139

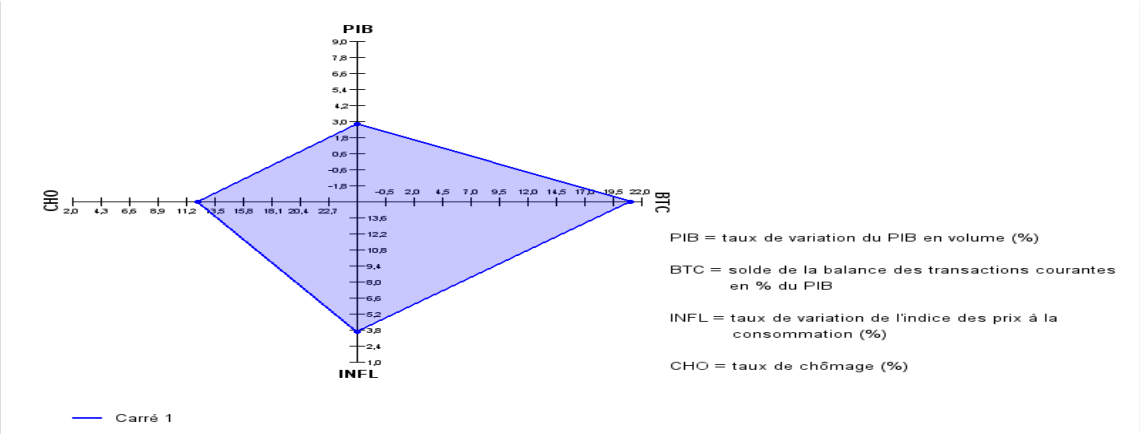
الجدول رقم (4-11): متغيرات مربع كالدرو بالجزائر للفترة (2005-2009)

الوحدة(ب%، مليار دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	المتوسط
معدل التضخم	1.63	2.53	3.51	4.86	5.74	18.27	3.65
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	60.9	12.18
معدل النمو الاقتصادي	5.1	2	3	2.4	1.6	14.1	2.82
رصيد ميزان المدفوعات	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	105.07	21.01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول رقم (4-1)، (4-2)، (4-5)، (4-6)

الشكل رقم (4-8): مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-11)، وتطبيقها في برنامج:

- Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

على الموقع: http://www.ses.ac_versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html -

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم خلال السنوات 2005 و2006 منخفضا، بالمقارنة بالسنوات الموالية حيث بلغ معدل التضخم 1.63% و2.53% على التوالي، وهي السنوات التي تم فيه من قبل البنك المركزي إدخال وتطبيق أداة استرجاع السيولة والوديعة المغلة بالفائدة في امتصاص فائض السيولة المصرفية واحتواء التضخم، وليرتفع بعدها معدل التضخم ويبلغ 3.51% ،4.86% ،5.74% على التوالي خلال السنوات 2007، 2008، 2009 نتيجة الزيادة في الكتلة

النقدية، والتوسع في الإنفاق وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي وكذا الأزمة المالية العالمية، حيث احتل التضخم المستورد جزءا هاما في مؤشر الأسعار، وعند الاستهلاك على المستوى المحلي.

ومن خلال ملاحظة شكل مربع كالدور الذي زاد اتساعه مما يعني الاقتراب من مثولية مربع كالدور، وهذا يعني تحسن في الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة حيث نلاحظ تحسن في مؤشر البطالة من خلال اتساع المربع جهة اليسار، فانخفض معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009، وهذا راجع لمواصلة الدولة في الإنفاق على هذه البرامج الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات العمومية، وتوفير المزيد من مناصب شغل. وكما نلاحظ كذلك التحسن في ميزان المدفوعات نتيجة التحسن في أسعار البترول حيث انتقلت قيمة الصادرات من 45.59 مليار دولار إلى 78.63 مليار دولار سنة 2008، ونتيجة للازمة المالية العالمية لسنة 2008 وانخفاض أسعار البترول من 99.9 دولار سنة 2008، إلى 62.2 دولار انخفضت قيمة الصادرات بحوالي 33.41% بين سنتي 2008 و2009، بينما كانت الواردات مستقرة إذ بلغت سنة 2008، 37.39%، فتأثر بذلك ميزان المدفوعات لسنة 2009 وسجل نسبة ضعيفة حيث قدر رصيده 3.86 مليار دولار، وانعكس كل ذلك على تراجع معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ 1.6% سنة 2009 مقابل 5.1% سنة 2005.

ثانيا: تحليل أداء السياسة النقدية من خلال مربع كالدور السحري للفترة (2010-2014)

تزامنت هذه الفترة ببرنامج التنمية الخماسي، الذي يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، وقد قدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بحوالي 21.214 مليار دينار جزائري (286 مليار دولار)[1]، ولتقييم أداء السياسة النقدية خلال هاته الفترة نقوم بحساب متوسط كل مؤشر أو متغير من متغيرات مربع كالدور.

[1] هناء بن جميل، **مرجع سابق**، ص.140

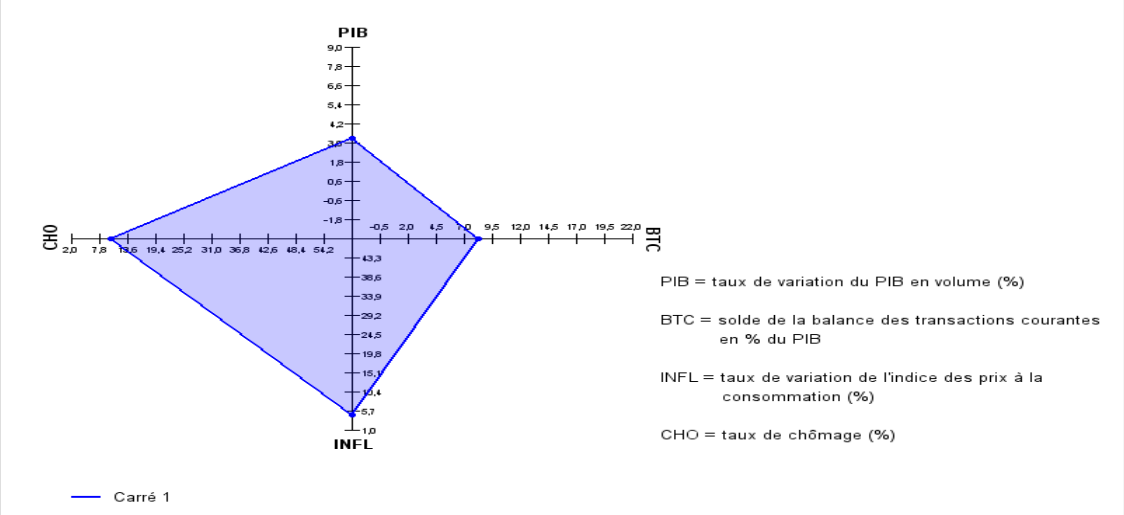
الجدول رقم (4-12): متغيرات مربع كالدرو بالجزائر للفترة (2010-2014)

الوحدة(ب%، مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع	المتوسط
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	23.5	4.7
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6	51.4	10.28
معدل النمو الاقتصادي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	16.5	3.3
رصيد ميزان المدفوعات	15.32	20.14	12.05	0.13	5.88-	41.76	8.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول رقم (4-1)، (4-2)، (4-5)، (4-6

الشكل رقم (4-9): مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-11)، وتطبيقها في برنامج:

- Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

على الموقع: http://www.ses.ac_versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html -

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب واضح بين الارتفاع والانخفاض لمعدل النمو الاقتصادي، فالزيادة كانت بطيئة نسبيا حيث بلغ معدل نمو 3.6% سنة 2010، لينخفض إلى 2.9%، سنة 2011، ويعاود الارتفاع ويبلغ 3.4% سنة 2012، وينخفض مرة أخرى إلى 2.8%، سنة 2013 وليرتفع من جديد إلى 3.8% سنة 2014، وبالتالي نلاحظ أن هناك شبه استقرار لمعدل النمو وذلك بسبب التراجع الكبير في قطاع المحروقات باعتباره محرك النمو الاقتصادي. وأما بالنسبة للتضخم فقد سجل 3.91%، سنة 2010 وهو ضمن الهدف المستهدف للسياسة النقدية، وليرتفع

سنتي 2011 و2012، ويبلغ الرقم القياسي نتيجة التوسع في الكتلة النقدية، ولينخفض سنة 2013 نتيجة التسيير الحسن لفائض السيولة في السوق النقدية، واحتواء الأثر التضخمي، ولينخفض ويبلغ 2.92% سنة 2014، نتيجة استمرار السياسة النقدية في استهداف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية .

وفي المقابل نلاحظ شكل مربع كالدور السحري يوضح تحسن في مؤشر البطالة من خلال اتساع المربع جهة اليسار، مما يدل على استقرار وانخفاض هذا المؤشر لزيادة عدد المناصب الموفرة خلال هذا البرنامج (برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو). وكما نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سجل تحسنا خلال هذه السنوات، ولكن تراجع في سنة 2014 حيث سجل رصيدا سالبا وتراجعت قيمة الصادرات، نتيجة انخفاض أسعار البترول وزيادة الواردات.

فيمكن القول أن برامج الإنعاش الاقتصادي أعطت أولية لجانب الطلب الكلي من خلال اعتماد سياسة نقدية صارمة لتحقيق أهدافها النهائية المتمثلة في التحكم في التضخم، وتخفيض عجز ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تخفيض معدل البطالة إلى مستويات منخفضة، ولكن ارتباط معدل النمو الاقتصادي، وتوازن ميزان المدفوعات، وتخفيض معدلات البطالة بالعوامل الخارجية وليس بعوامل الإنتاج، يجعل المؤشرات الاقتصادية هشة وغير مستقرة على المدى البعيد.

فلقد أدى الانفراج المالي مع مطلع الألفية الثالثة والذي بدأ بتحسن إيرادات الدولة من صادرات المحروقات، واستقرار المؤشرات الكلية خاصة النقدية منها، إلى انتهاج الحكومة منحنى مغاير في السياسة الاقتصادية الكلية حيث أصبحت تعتمد على سياسة اقتصادية جديدة ذات توجه كينزي، تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري وتشجيع الاستثمار الإنتاجي لتوفير المواد الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم النمو الاقتصادي، مما جعل السياسة النقدية كأداة ثانوية مساعدة للسياسة المالية على طول الفترة (2000–2014) مع منح صلاحيات أوسع لوزارة المالية لجعل السياسة النقدية تتماشى ومتطلبات هذه البرامج التنموية.

ثانيا: تحليل أداء السياسة النقدية من خلال مربع كالدور السحري للفترة (2015–2016)

تزامنت هذه الفترة مع برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019)، وهو برنامج مكمل للبرامج السابقة، وقد بدأ تنفيذه في بداية 2015 (مخطط عمل الحكومة، ماي 2014 ص.10–16)، وتتمحور أهم أهدافه في منح الأولوية للمنتوج الوطني، من أجل التخلص تدريجيا من التبعية لقطاع

المحروقات، ترقية وعصرنة الاستثمار والفلاحة، والسياحة والإنتاج الصناعي، وترقية النمو، والتشغيل وتعزيز النشاطات المالية وعصرنتها. ولتقييم أداء السياسة النقدية خلال هذه الفترة نقوم بحساب متوسط كل مؤشر أو متغير من متغيرات مربع كالدور كما يلي:

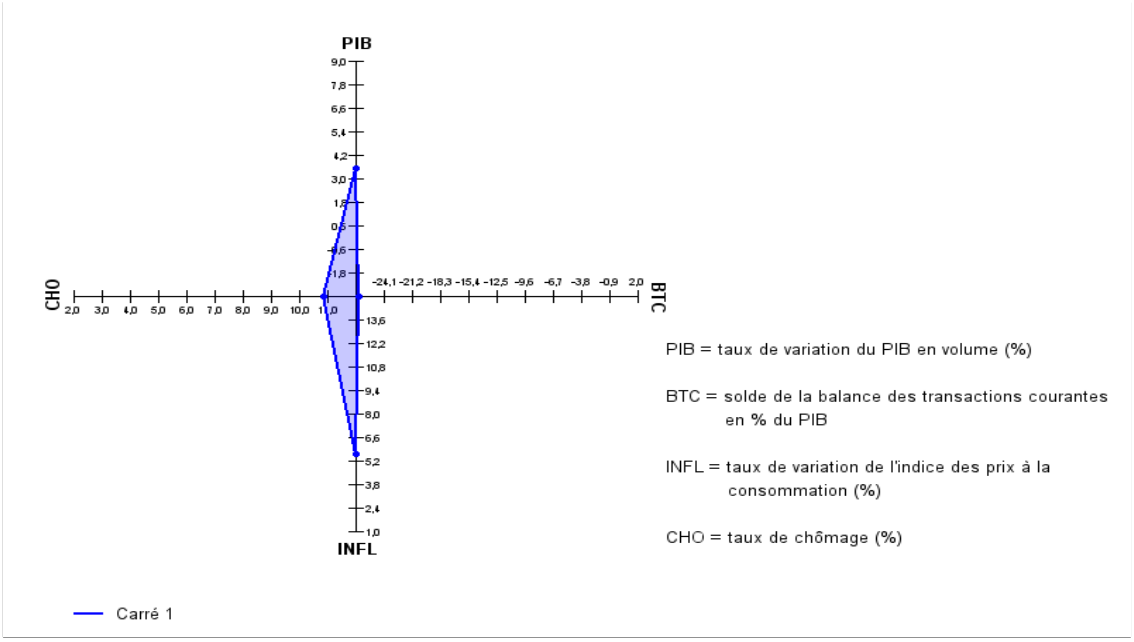
الجدول رقم (4-13): متغيرات مربع كالدرو بالجزائر للفترة (2015-2016)

الوحدة(ب%، مليار دولار)

السنوات	2015	2016	المجموع	المتوسط
معدل التضخم	4.8	6.4	11.2	5.6
معدل البطالة	11.2	10.5	21.7	10.85
معدل النمو الاقتصادي	3.7	3.3	7	3.5
رصيد ميزان المدفوعات	27.53-	26.03-	53.56-	26.78-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول رقم (4-1)، (4-2)، (4-5)، (4-6)

الشكل رقم (4-10): مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-12)، وتطبيقها في برنامج:

- Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

على الموقع: http://www.ses.ac_versailles.fr/extras/bd/carre/carre.htm -

من خلال الجدول وشكل مربع كالدور نلاحظ تراجع في معدل النمو الاقتصادي، الذي انخفض إلى 3.3% سنة 2016 مقابل 3.7% في 2015، وأيضا ارتفاع معدل التضخم من 4.8% إلى 6.4%، وكما نلاحظ انكماش شكل المربع في جهة اليمين، مما يتضح تراجع الأداء الاقتصادي ومؤشر رصيد

ميزان المدفوعات، وكل ذلك بسبب تواصل انخفاض أسعار المحروقات، وتزايد قيمة الواردات، وهذا ما اثر على ارتفاع معدل التضخم بالرغم من شبه استقرار في نمو الكتلة النقدية خلال سنتي 2015 و2016، حيث بلغت على التوالي 13704.5 و13816.3 مليار دج وبمعدل نمو 0.81%، وهذا ما يفسر أن سبب التضخم في الجزائر خلال هذه السنوات هو سبب هيكلي راجع بالأساس إلى الاعتماد الكلي على عائدات قطاع المحروقات.

ومنه فالسياسة النقدية خلال طيلة فترة البرامج الاقتصادية، حيث تم اعتبار هدف التضخم هدفا محددا للسياسة النقدية، وذلك منذ صدور الأحكام التشريعية الجديدة التي جاء بها الأمر 10-04 الصادر في أوت 2010، والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، واعتماد نموذج التنبؤ بالتضخم في المدى القصير، وبالإضافة إلى الوسائل المختلفة والمستحدثة من طرف بنك الجزائر، كانت لها الدور في تخفيض معدل التضخم أكثر من مساهمتها في تحقيق الأهداف الثلاثة الأخرى التي تخضع بالأساس إلى تقلبات أسعار المحروقات في السواق الدولية. وكما أن فعاليته السياسة النقدية تتقلص كلما تعدت هدفها إلى تحقيق أهداف أخرى، غير هدف التضخم (تضارب أهداف المربع السحري لكالدور).

الخلاصة

بشكل عام يمكن أن نلخص ما تطرقنا إليه في هذا الفصل من خلال الإشارة إلى أن السياسة النقدية خلال الفترة المدروسة، لا تعد فعالة على مستوى أهدافها الأربعة المتعددة، والمتضاربة، والمطلق عليه أهداف المربع السحري لكالدو في الاقتصاد الجزائري، ما عدا في حالة تحقيق الاستقرار في الأسعار.

فهي لم تتمكن من الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري، والذي يعتبر اقتصادا ريعيا معتمدا على إنتاج الثروات الباطنية التي تشكل جل صادراته، الأمر الذي يجعل الإنتاج الإجمالي المحلي يخضع لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، إذ أن جهاز الإنتاج خارج قطاع المحروقات غير مرن، وهو لا يستطيع استيعاب الصدمات الخارجية مما يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، ويجعلها مرتبطة بعائدات هذا القطاع.

فالنتائج الجيدة لمعدلات النمو الاقتصادي راجعة إلى الفترة التي تحسن فيه النمو الاقتصادي، تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، وبالتالي ارتفعت عائدات البترول بالنسبة للجزائر.

وكما لم تتمكن كذلك من تحقيق هدف التشغيل الذي يمثل الهدف الثاني للسياسة النقدية، والمرتبط بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فان عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل. ففي الفترة محل الدراسة رغم الانخفاض المهم في البطالة، إلا أنها الفترة التي تزامنت مع البرامج التنموية للإنعاش الاقتصادي حيث تعتمد في مرجعيتها على النظرية الكينزية في حل مشكلة البطالة، وهذا عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال، والقيام بتنشيط الاستثمار وذلك بتخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة.

وأيضا لم تستطع المحافظة على الاستمرار في استقرار ميزان المدفوعات، الذي يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي نتيجة للصدمات الخارجية، التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني من جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، وتقلبات أسعار الصرف.

في حين تمكنت من امتصاص فائض السيولة باستحداث أدوات جديدة كان لها الفضل الكبير في التحكم في معدلات التضخم، ولذلك يمكننا القول أن السياسة النقدية تمكنت من المحافظة نوعا ما على استقرار الأسعار غير الأهداف الثلاثة الأخرى.

ولكن لا يمكن اعتبار التوجه الحديث للسياسة النقدية في الجزائر توجها كاملا نحو سياسة استهداف التضخم، والتي تعتبر بديلا حديثا من بدائل إدارة السياسة النقدية يسعى البنك المركزي من خلالها إلى تحقيق استقرار الأسعار كهدف أولي ووحيد للسياسة النقدية على المدى الطويل. ويرجع ذلك إلى عدم التزام السلطات النقدية بالأدوات اللازمة لنجاح تلك السياسة، ومنها الالتزام بالإقرار الصريح بان استقرار الأسعار يمثل هدفا وحيدا وأوليا للسياسة النقدية، فهناك بعض الأهداف الأخرى والتي تودي إلى التوسع النقدي ومنها إدراج هدف معدل النمو الاقتصادي ضمن أهداف السياسة النقدية، فإستراتجية استهداف التضخم يجب أن تتسم بالإعلان الصريح والعام عن استهدافات كمية لمعدل التضخم خلال فترات محددة أو أكثر.

الخاتمة

بعد تناولنا لهذا الموضوع المعنون ب "فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية –حالة الجزائر 2000–2016"، والذي أحطنا بكل جوانبه من خلال الفصول الأربعة السالفة الذكر توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي بواسطتها يمكننا الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، الأسئلة الفرعية، واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

– **بخصوص الفرضية الأولى:** تتمثل السياسة الاقتصادية في مجموعة من القرارات والخطوات التي تتخذها الدولة في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، من خلال اعتماد مجموعة من الأدوات والوسائل، والإجراءات من شأنها تحقيق الأهداف المرغوبة. وتعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا انه يمكن تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور، وما هو سوى وسيلة بيداغوجية هدف بها صاحبها إلى تحديد مثولية الاقتصاد، أي مستويات المتغيرات الأربعة التي يجب أن يصلها ليكون الاقتصاد في وضع أمثل، وتتمثل هذه المتغيرات في معدل نمو اقتصادي مرتفع، تشغيل كامل (محاربة البطالة)، استقرار مستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)، توازن خارجي (توازن ميزان المدفوعات).

– **بخصوص الفرضية الثانية:** السياسة النقدية هي إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية، المتمثلة في مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي، للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الأسعار، والعمالة)، للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والحفاظ على المستوى العام للأسعار، فهي تمتد لخلق تدابير متوازنة ومتناسقة، ومتكاملة تسعى في محصلتها النهائية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العليا. وبمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على النشاط الاقتصادي عن طريق أدواتها المباشرة (سياسة تأطير القروض، السياسة الانتقائية للقروض، النسبة الدنيا للسيولة...)، وغير المباشرة (معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، معدل الاحتياطي الإجباري)، والتي بواسطتها يتم التأثير على المعروض النقدي، ومعدلات الفائدة من خلال التأثير على نشاط البنوك التجارية بزيادة أو تخفيض مقدرتها الاقراضية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، معدل التضخم، التشغيل الكامل، وميزان المدفوعات، المعروفة بأهداف المربع السحري لكالدور. والتي تتميز بتضاربها وعدم انسجامها، فمثلا لتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع عن طريق

تخفيض معدل إعادة الخصم، الذي يترتب عنه زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان لتشجيع الطلب الكلي الذي يدفع بالاقتصاد إلى الاتجاه نحو مستويات التشغيل الكامل، والرفع من معل النمو الاقتصادي، فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

- **بخصوص الفرضية الثالثة:** يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلقة بالنقد والقرض، الأرضية القانونية لعمليات بنك الجزائر، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هناك سياسة نقدية لها أهدافها وأداوتها، فلقد حددت المادة ة 55 منه الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث تتعدد هذه الأهداف بحسب المادة نفسها، لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول، إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار، والحفاظ على استقرار العملة خارجيا، فقد جعل في المقام الثاني، وتتميز أهداف السياسة النقدية حسب هذه المادة بتعددها وتضاربها، كهدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع استقرار الأسعار، وكذا عدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية. وبعدها جاء الأمر رقم 03-11 بتاريخ 26 أوت 2003 لتشكل بذلك الإطار الحالي للسياسة النقدية في الجزائر، حيث تنص المادة 35 منه على أن تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف، في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي، فبعد هذا الأمر أصبح من الممكن تحديد معدلات التضخم المستهدفة حيث حدد ب3%، وتضمن الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-10 في مادته الثانية المعدلة للمادة 35 من الأمر 03-11، استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية.

- **بخصوص الفرضية الرابعة:** إن تراكم فائض السيولة الهيكلي في القطاع المصرفي خلال الفترة (2000-2014) ساهم في ارتفاع معدلات التضخم، مما أدى ببنك الجزائر استحداث أداتين رئيسيتين للسياسة النقدية، تمثلت في أداة استرجاع السيولة على بياض (2002)، وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة (2005)، وأداة جديدة تتمثل في استرجاعات السيولة لمدة 6 أشهر ابتداءا من جانفي (2013)، حيث تعمل هذه الأدوات على استرجاع فائض السيولة من النظام المصرفي بمبادرة من البنوك التجارية المؤهلة، بالإضافة إلى إعادة تفعيل أداة الاحتياطي الإجباري الذي وصل سنة 2012 إلى 12% مقابل 3% سنة 2001، ولقد أثبتت هذه الأدوات المستحدثة فعاليتها في امتصاص فائض السيولة، وبالتالي احتواء التضخم (4%). ولم يتم استخدام أداة معدل إعادة الخصم نظرا لفائض السيولة الكبير المسجل لدى البنوك التجارية العاملة خلال الفترة (2000-2015)، وبالتالي لم تكن

لديها ضرورة إعادة الخصم، باستثناء سنة 2016 حيث تم تفعيل هذه الأداة نظرا للنقص المسجل في السيولة، حيث اتجهت ابتداء من شهر أوت 2016 نحو استعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

- **بخصوص الفرضية الخامسة** كانت السياسة النقدية فعالة في تحقيق هدف استقرار الأسعار خلال الفترة (2000-2014)، وهي الفترة التي تميزت بفائض في السيولة المصرفية على عكس الأهداف الأخرى، فالبرغم من تعدد أسباب التضخم في الجزائر إلى أسباب مؤسساتية وهيكلية ونقدية، هذا لا يعني ارتفاع معدلاتها أحيانا عن المعدل المستهدف، بسبب التضخم المستورد الأمر الذي أدى إلى ارتفاعات في أسعار الغذاء والمواد المصنعة، وساهم في زيادة معدلات التضخم، إلا أن السياسة النقدية من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد، والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازني، وفي إطار سياسة نقدية انكماشية مستحدثة أدوات غير مباشرة جديدة (أداة استرجاع السيولة، والوديعة المغلة بالفائدة) للتحكم في التضخم، قامت بالامتصاص الفعلي لفائض السيولة ومن ثم احتواء التضخم بالقرب من الهدف المستهدف (4%) ولكن في الآونة الأخيرة والتي تميزت بالانخفاض في أسعار البترول، ارتفع معدل التضخم من جديد سنتي 2015 و2016، وتجاوز المعدل المستهدف، ولا يبدو أن للتضخم المستورد صلة نظرا لأن أسعار المنتجات المستوردة لم تعرف إلا ارتفاعا بسيطا، كما انه ليس له صلة بفائض السيولة نظرا للنمو الشبه المنعدم لها خلال سنة 2016، وبالتالي فان ارتفاع معدل التضخم خلال هاته السنتين يكتسي طابعا هيكليا في ظرف تتميز بأسواق تنافسية سيئة التنظيم، والتي تتميز بعضها بوضعيات مهيمنة تستطيع من خلالها فرض أسعار مناسبة لها.

- **بخصوص الفرضية السادسة:** لم تتمكن السياسة النقدية من تحقيق هدف التشغيل في الفترة محل الدراسة، فرغم الانخفاض المهم لمعدل البطالة الذي بلغ 10.5% سنة 2016، مقابل 29.5% سنة 2000، إلا أن المناصب الوفرة أو المستحدثة هي مناصب مؤقتة وظرفية وذلك راجع لارتباط توفير هذه المناصب بتطور إنفاق الدولة من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة، كما أن هذه المناصب جاءت في إطار العقود وبرامج الإدماج المؤقتة، والتي تزامنت مع تطبيق السلطات لبرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، والتي تعتمد في مرجعيتها على النظرية الكينزية في حل مشكلة البطالة، وهذا عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال والقيام بتنشيط الاستثمار وذلك بتخفيض معدلات الفائدة، للاقتراب من حالة العمالة الكاملة في ظل الوفرة المالية من عوائد قطاع المحروقات، فبمجرد الانهيار

المفاجئ لأسعار المحروقات في أواخر سنة 2014، ارتفعت نسبة البطالة خلال سنة 2015 وبلغت 11.2%، مقابل 10.6%سنة 2014 ونتيجة لذلك تجميد مخططات التوظيف. وبالنسبة للنمو الاقتصادي لم تتمكن أيضا السياسة النقدية من الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، فما ميز هذا الهدف أن تطوره كان ظرفي وغير مستديم، وذلك راجع لارتباطه بسعر البترول في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي، وهذا ما يبرز أن هدف النمو النهائي للسياسة النقدية يتحدد بصفة أساسية بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية، حيث تراجعت نسبته سنة 2016 وبلغ 3.3% مقابل 3.7% سنة 2015، جراء الصدمة الخارجية لأسعار البترول، ويضل قطاع المحروقات مهيمنا على النشاط الاقتصادي. وكما أن تأثير الكتلة النقدية وسعر الصرف ضعيف جدا على النمو الاقتصادي، فالبنسبة للقروض القصيرة الأجل فرغم أنها لقيت دعما كبيرا من طرف الدولة إلا أنها لم تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي يدل على أن هذه القروض لا تخضع لدراسات فعلية، فأكثر من 40% من المشاريع تم تمويلها عن طريق القروض قصيرة الأجل لم تنجح.

– **بخصوص الفرضية السابعة:** السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة لم تستطع المحافظة على الاستمرار في استقرار ميزان المدفوعات، الذي يخضع بالأساس إلى تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فصافي الموجودات الخارجية هي مصدر الإصدار النقدي في الجزائر، وليست السياسة النقدية التي كانت وراء التحسن في وضعية هذا الميزان، حيث تطور مؤشر ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001–2004)، وتميز بالارتفاع وهذا دليل على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ثم انخفض في البرنامج التكميلي (2005–2009)، الذي تزامن مع الأزمة المالية العالمية نتيجة لانخفاض أسعار البترول ليعاود الارتفاع خلال البرنامج الأخير (2010–2014)، ثم ينخفض من جديد خلال سنتي 2015، 2016 نتيجة تراجع أسعار البترول، فحالة الميزان المدفوعات الجزائري يتوقف على ميزان العمليات الجارية، والذي بدوره يعتمد على التغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات، حيث أن أسعار هذه الموارد متغيرات خارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري نتيجة عدم التحكم فيه محليا.

نتائج الدراسة

توصلنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

– لم تستطع السياسة النقدية تحقيق مثولية أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية خلال فترة الدراسة. ففعاليتها تتقلص كلما تعدت هدفها إلى تحقيق أهداف أخرى، غير هدف التضخم (تضارب أهداف المربع السحري لكالدور).

– تمكنت السياسة النقدية خلال الفترة المدروسة من تحقيق هدف الاستقرار فقط دون أن تتمكن من تحقيق هدف التشغيل الكامل، تشجيع معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتي تبقى مرتبطة بشكل أساسي بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولي.

– السياسة النقدية ليست وحدها المسؤولة عن تحقيق مثولية المربع السحري لكالدور، بل يتطلب ذلك تظافر كل السياسات الاقتصادية، ومعالجة كل التشوهات والاختلالات الاقتصادية، وخاصة في تحديد الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى رفع معدلات التضخم.

– بالنظر إلى دور السياسات النقدية من التخفيض من معدلات التضخم، إلا أن الاقتصاد في الجزائر يبقى رهينة تقلبات الوضع الدولي وخاصة تقلبات سعر برميل البترول، مما يؤكد الطابع ألريعي للاقتصاد الجزائري.

– إن تطبيق السياسة النقدية لأدواتها كان لها اثر واضح على حركة النقود، غير أن التحكم في الكتلة النقدية بواسطة هذه الأدوات شابه نوع من الغموض في ظل البرامج الانفاقية الضخمة، التي اتبعتها الحكومة والتي تؤدي حتما إلى بوادر تضخمية، لكن السياسة النقدية كانت فعالة في تحقيق هدف استقرار الأسعار، غير أن الاختلالات الأخرى كالبطالة لا يمكن التحكم فيها عن طريق السياسة النقدية، ما لم يتم التنسيق مع السياسة المالية جنبا الى جنب لان تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي يتطلب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.

– سعت السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها تصبو إلى ضمان الاستقرار النقدي، وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما.

– تعتبر السياسة النقدية أداه هامة من أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها، إلا أن مع مطلع الألفية الثالثة والذي بدأ بتحسن إيرادات الدولة من صادرات المحروقات، انتهجت الحكومة منحنى مغاير في السياسة الاقتصادية الكلية حيث أصبحت تعتمد على سياسة اقتصادية جديدة ذات توجه

كينزي، مما جعل السياسة النقدية كأداة ثانوية مساعدة للسياسة المالية على طول الفترة (2000-2016)، مع منح صلاحيات أوسع لوزارة المالية لجعل السياسة النقدية تتماشى ومتطلبات هذه البرامج التنموية.

- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية أمام التأثيرات الداخلية والخارجية، والتي أدت إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في ظل التوسع النقدي، واتضح ذلك جليا خلال سنة 2012 والسنوات الأخيرة 2015 و2016.

- عملت الجزائر جاهدة على تطوير أدوات السياسة النقدية من خلال الإصلاحات التي مست قانون النقد والقرض منذ نشأته، وبرز الدور الكبير للسياسة النقدية من خلال تمكن البنك المركزي من السيطرة على المستويات المرتفعة للتضخم في ظل الوفرة المالية، وفائض السيولة المصرفية.

- إن التوسع الكبير في الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة، يرجع أساسا إلى الزيادة الكبيرة في الأصول الخارجية الصافية التي أصبحت تفوق الكتلة النقدية M2 منذ سنة 2005.

- من أجل امتصاص فائض السيولة الهيكلية في السوق النقدية واحتواء التضخم، انتهجت السلطات النقدية خلال الفترة المدروسة سياسة نقدية حذرة تمثلت في تعزيز أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، بأدوات جديدة وهي أداة استرجاع السيولة، وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة فضلا عن تعديل معدل الاحتياطي الإجباري نجو الارتفاع، ومراجعة الإطار التنظيمي المتعلق ببنك الجزائر.

- أثبتت أدوات السياسة النقدية المستحدثة فعاليتها في التحكم بالكتلة النقدية، وبالتالي التحكم في معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة المذكورة، باستثناء بعض السنوات وذلك راجع لأسباب هيكلية وكذلك التضخم المستورد.

- لم يتم استخدام أداة معدل إعادة الخصم نظرا لفائض السيولة الكبير المسجل لدى البنوك التجارية العاملة خلال الفترة (2000-2015)، وبالتالي لم تكن لديها ضرورة إعادة الخصم، باستثناء سنة 2016 حيث تم تفعيل هذه الأداة نظرا للنقص المسجل في السيولة.

- على الرغم من أهمية حصة القروض الموزعة على القطاع الخاص، تبقى القروض الممنوحة للمؤسسات دون الهدف المطلوب، وهذا ما يعبر عن ضعف السياسة النقدية في الجزائر، وعدم قدرتها على ابتكار قنوات الموارد المتاحة على كل القطاعات الاقتصادية وبطريقة منتجة.

- الاعتماد على الإيرادات البترولية جعل مصير الإيرادات العامة رهينة تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي، باعتبار رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر مرتبطا بسعر برميل البترول، فانه لا يوجد

أي أثر لتقلبات سعر الصرف الدينار على ميزان المدفوعات، نظرا لانعدام مرونة العرض المحلي للصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات.

– التضخم ظاهرة نقدية تنشأ عن اختلالات نقدية ولا يمكن معالجتها إلا بالاعتماد على سياسة هادفة، وصلبة تتماشى مع الظروف الاقتصادية بطريقة مرنة، ويمكن أن تنجح الجزائر في تطبيق سياسة استهداف التضخم إذا طورت نظامها المالي وأسواقها المالية وقلصت من نسبة التبعية للخارج.

التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا اقتراح التوصيات التالية:

– إن تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شأنه أن يزيد في فعاليتها، وهو هدف استقرار الأسعار، وبالتالي ففاعلية السياسة النقدية تتقلص كلما تعدت هذا الأمر إلى تحقيق أهداف أخرى غير هدف التحكم في التضخم. وللتمكين من التحكم فيه أكثر (استهدافه)، ضرورة توفير الظروف الاقتصادية المطلوبة بزيادة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى وكذلك منح استقلالية حقيقية للبنك المركزي.

– تعزيز العمل بالأدوات الغير المباشرة وتوفير التعديل المناسب لظروف السيولة المتغيرة من خلال عودة العمل بأدوات إعادة التمويل مع عمليات السوق المفتوحة كأداة رئيسية، وعمليات إعادة الخصم للسيطرة على ظروف السيولة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل، ولتحقيق ذلك يحتاج بنك الجزائر إلى تعزيز قدراته على التنبؤ بالسيولة وأدارتها بالتنسيق مع الخزينة.

– ضرورة إحداث إصلاحات وتعديلات على أدوات السياسة النقدية خاصة إن لم تتمكن الأدوات المستحدثة من تحقيق أهدافها، وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد، فالجزائر تعتمد على الدخول الريعية وهذا ما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.

– ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة سعر الصرف)، للتخفيض من معدلات البطالة وتشجيع معدلات النمو الاقتصادي.

– ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي وذلك من خلال تنشيط القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي، واستدامته وبصفة خاصة القطاع الصناعي، والقطاع الفلاحي وذلك لفك الارتباط مع أسعار المادة النفطية، ويكون ذلك من خلال توجيه البرامج الاستثمارية نحو هذه القطاعات.

– لا يجب حصر الاختلال في ميزان المدفوعات بصفة كلية في عدم التوازن بين العرض والطلب، والتصحيح لا يقع على عاتق الجانب النقدي وحده كشرط للتوازن الداخلي والخارجي، وإنما للسياسة المالية دور مساعد في المعالجة.

– يجب إنعاش صادرات الجزائر لكونها تعتمد كليا على الصادرات النفطية فقط، وأيضا إنعاش قطاع الخدمات لأنها تؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات الجزائري.

– ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية، وإتباع سياسة نقدية كفيلة للتقليل من التأثيرات الخارجية والداخلية على الاقتصاد الجزائري.

– يجب إحداث إصلاحات هيكلية في أجهزة السلطة النقدية، مع منح استقلالية اكبر للسلطة النقدية والممثلة في البنك المركزي.

– التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، لتدعيم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المخططة.

– ينبغي توجيه السياسة النقدية إلى قطاعات إنتاجية بعيدة عن الريع البترولي لتنويع الصادرات، وتحقيق كفاءة القطاعات الأخرى، والتخلص من البطالة وذلك باللجوء إلى القطاع الزراعي والصناعي باعتبار أن الجزائر تمتلك كل الطاقات التي تمكنها من ذلك.

– القضاء على التبعية الغذائية للخارج والتي تعتبر مصدرا لعدم تحقيق الاستقرار النقدي، وذلك من خلال التنسيق الجيد بين السياسة النقدية والسياسة المالية، من اجل تنويع الاقتصاد وتحقيق تنمية زراعية واكتفاء ذاتي.

– إعادة تفعيل بعض أدوات السياسة النقدية كأسلوب الإقناع الأدبي، وهذا من اجل التأثير على البنوك التجارية لتحويل مواردها النقدية الفائضة نحو قطاعات إنتاجية وفلاحية معينة.

– توفير بعض الشروط المساعدة على تحسين أداء وكفاءة السياسة النقدية، كتطوير السوق المالية البنية التحتية التقنية المتطورة وتطور النظام المالي.

– عزل السياسة النقدية عن الضغوطات الناتجة، وعن الاحتياطات المالية للدولة وذلك بتجنب لجوء هذه الأخيرة إلى التمويل النقدي لعجز الميزانية، والعمل على دعم استقلالية البنك المركزي خاصة في الآونة الأخيرة ،مع تراجع أسعار البترول، ونقص السيولة وتوجه بنك الجزائر إلى إعادة تمويل البنوك، حيث أصبحت الدولة في مركز مدين.

– دراسة القروض الممنوحة ومتابعتها مع تحديد إجراءات صارمة بحق القروض ،التي لا تأخذ مسارها ولا يتم تحديد أقساطها في الوقت المحدد.

آفاق الدراسة

رغم أننا سعينا للإلمام بكل جوانب هذا الموضوع إلا أننا ندرك بان هناك بعض النقاط لم ندرسها، وأخرى لم نوفها حقها من الدراسة، والتي يمكن أن تكون انطلاقا لبحوث قادمة وهي:

– مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية في ظل ازدياد تبعية الجزائر للصادرات من المحروقات.

– دور التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر.

– أثر السياسة النقدية والمالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر– دراسة قياسية.

– دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر.

– التفاعل بين أدوات السياسة النقدية والمالية ودورها في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر.

المراجع والمصادر

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. أحمد عبد الرحمان يسرى، **الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق**، المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، 2000.

2. أيدمجان مايكل، **الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ترجمة محمد إبراهيم**، الرياض المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1989.

3. البخاري لحلو موسى، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، لبنان: مكتبة حسين المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

4. بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، الحجار، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2007.

5. البكري أنس، الصافي وليد، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009.

6. بن دعاس جمال، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، الجزائر: دار خلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2007.

7. بن سالم حسين، الزبيدي جابر، **التضخم والكساد**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

8. بن شهرة مدني، **الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل- التجربة الجزائرية**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009.

9. بن عباس جمال، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي-دراسة مقارنة-**، الجزائر: منشورات المحلية الأعلى للغة العربية، 2008.

10. بن علي بلعزرز، **انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، مصر: مطبعة معهد التخطيط القومي، 2003.

11. بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008.

12. بن هاني حسين، **اقتصاديات النقود والبنوك-المبادئ والأساسيات-**، عمان: دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، 2014.

13. بوخاري محمد، **الاقتصاد الكلي المعمق**، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2014.

14. بوزعرور عمار، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر-**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

15. تقي الحسين عرفان، **التمويل الدولي**، عمان: دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1999.

16. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي - مع تمارين ومسائل محلولة -**، الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

17. جالبريت جون كينث، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.

18. حروش رفيقة، **الاقتصاد السياسي**، الجزائر: دار الأمة، 2011.

19. حسين رحيم، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

20. حسين كميل، البني حازم، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، بدون طبعة، 2000.

21. حسين عوض الله زينب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية: الفتح للطباعة والنشر، 2003.

22. حسين عوض الله زينب، **الاقتصاد الدولي**، مصر: دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2004.

23. حشيش عادل أحمد، زينب عوض الله، **مبادئ الاقتصاد**، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1999.

24. الحلاق سعيد سامي، العجلوني محمد محمود، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010.

25. حمود مزيان، فهد ناصر، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

26. حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

27. حميدات محمود، **النظريات والسياسات النقدية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.

28. خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

29. خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي –البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية–**، عمان: مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة نشر.

30. دادي عدون ناصر، العايب عبد الرحمان، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي من خلال حالة الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

31. الدباغ أسامة بشير، **البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

32. الدعمي عباس كاظم، **السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.

33. دويدار محمد حامد وآخرون، **الاقتصاد السياسي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997.

34. الربيعي رجاء، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2012.

35. رشدي شيحة مصطفى، **اقتصاديات النقود والمصارف والمال**، بيروت: دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة، 1996.

36. رمزي زكي، **أزمة القروض الدولية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.

37. رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**، القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.

38. الروبي نبيل، **نظرية التضخم**، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، 1984.

39. الزغبي هيثم، أبو الزيت حسن، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 2000.

40. ساكر محمد العربي، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

41. ساموبلسون بول، **الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله**، عمان، الأردن: الدار الأهلية، الطبعة الأولى، 2001.

42. سحنون محمود، **الاقتصاد الإسلامي –الوقائع والأفكار الاقتصادية–**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

43. سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التجارية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر**، الجزائر: مكتبة الريام، الطبعة الأولى، 2006.

44. السوداني عبد العزيز، **أسس السياسة المالية، مدخل تحليل قرارات المالية العامة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1996.

45. سي بول هالوود، ورنالد ماكونالد، ترجمة محمود حسن حسني، **النقود والتمويل الدولي**، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار مريخ للنشر، 2007.

46. السيد علي عبد المنعم، سعد الدين العيسي نزار، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، عمان، الأردن: دار الحامد، الطبعة الأولى، 2004.

47. شعبان محمد علي أحمد، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، مصر: الدار الجامعية، 2007.

48. الشمري ناظم محمد، الشريف محمد موسى، **مدخل في علم الاقتصاد**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

49. شهاب مجدي محمود، سوزي علي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، 2003.

50. صلاح الأشوح زينب، **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة**، القاهرة: الدار غريب للنشر والتوزيع، 2013.

51. صلاح الأشوح زينب، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي–نظرة تاريخية مقارنة–**، جامعة الأزهر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، 1997.

52. ضيف الله القطابري محمد، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

53. الطريقي عبد الله بن عبد المحسن، **أسس ومبادئ وأهداف الاقتصاد الإسلامي**، بريدة: مؤسسة الجريبي للنشر والتوزيع، الطبعة الحادي عشر، 2009.

54. عايب وليد عبد الحميد، **الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي–دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية–**، بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، 2010 .

55. عبد الرحمان يسرى، **تطور الفكر الاقتصادي**، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1997.

56. عبد السلام رضا، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، مصر: المكتبة العصرية، 2007.

57. عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الأردن: مركز يزيد للنشر، الطبعة الأولى، 2004.

58. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوي الاقتصاد القومي –تحليل كلي–**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003.

59. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية–تحليل جزئي وكلي للمبادئ–**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.

60. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997.

61. عجمية محمد عبد العزيز، السيلي محمد على، **التنمية الاقتصادية– مفهومها ونظرياتها وسياستها–** ، مصر: الدار الجامعية، 2004.

62. عريقات حربي محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان: دار زهران، 1997.

63. عزلان محمد عزت، **اقتصاديات النقود والمصارف**، بيروت: دار النهضة العربية، 2002.

64. العصفور صالح، **الأرقام القياسية، سلسلة دورية رقم 19**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2003.

65. عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر**، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1992.

66. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، الإسكندرية: الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، 1994.

67. علي خليل سليمان، اللوزي أحمد، **المالية العامة**، عمان: دار زهراء للنشر والتوزيع، 2000.

68. عوض الله زينب، عدلي ناشد سوزي، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004.

69. عوض طالب محمد، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، عمان: معهد الدراسات المصرفية، 2006.

70. عويس منى، الأفندي عبلة، **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، القاهرة: دار النهضة المصرية، 1997.

71. الفتوح علي الناقة أحمد، **نظرية الاقتصاد الكلي–مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية–**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2001.

72. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006.

73. القريشي مدحت، **تطور الفكر الاقتصادي**، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2008.

74. القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات–**، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

75. الكفراني عوف محمد، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997.

76. لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2003.

77. لعمارة جمال، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

78. لعويسات جمال الدين، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

79. مبارك عبد المنعم وأخرون، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية** الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، 2007.

80. متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2010.

81. مجيد الموسوي ضياء، **الإصلاح النقدي**، الجزائر: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1993.

82. مجيد الموسوي ضياء، **النظرية الاقتصادية–التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ، 2009.

83. محمد هاشم إسماعيل، **النقود والبنوك**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2005.

84. مصطفى الجمل هشام، **دور السياسة المالية في تطبيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر–دراسة مقارنة–**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

85. معهد صندوق النقد الدولي، **إطار السياسة النقدية**، واشنطن: الدورة الدراسية عن سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، 2005.

86. مفتاح صالح، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم– الأهداف– الأدوات)**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.

87. مهدي عامر وحيد ، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي–النظرية والتطبيق–**، الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2010.

88. ناجي حسن خليفة محمد، **النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم**، مصر: دار القاهرة للنشر، 2001.

89. نايهنز جورج، **النظرية الاقتصادية: الإسهامات الكلاسيكية 1720– 1980**، جامعة المنوفية: المكتبة الأكاديمية، 1997.

90. النبهاني تقي الدين، **النظام الاقتصادي في الإسلام**، بيروت، لبنان: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، 2004.

91. النجفي سالم توفيق، عبد المجي أحمد فتحي، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008.

92. نودارو ميشل، **التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن ومحمود حامد محمود**، الرياض، السعودية: دار المريخ، 2006.

93. نووي الشمري ناظم محمد، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2006.

94. الوادي محمود حسين، زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007.

95. واصف خالد، حسني أحمد، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999.

ب- الرسائل والأطروحات الجامعية

96. إكن يونس، **تقييم فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.

97. بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005.

98. بلوناس عبد الله، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2004.

99. بوشنب موسى، **نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي**، أطروحة الدكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015.

100. تومي سلامي ، **ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية، دراسة حالة الجزائر 1933- 2000**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002.

101. دردوري لحسن، **سياسة الميزانية لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة مقارنة الجزائر وتونس-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2014/2013.

102. سعيج عبد الحكيم، **أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي التجارية وعلوم التسيير 2013.

103. شيباني سليمان، **فعالية السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر وفرنسا (1980-2015)**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.

104. صرارمة عبد الوحيد، **تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق -مداه وحدوده-**، أطروحة دكتوراه ، جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، 2007/2006.

105. ضيف أحمد، **أثر السياسة النقدية على النمو المستديم بالجزائر(1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2014.

106. طالبي فريد، **فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي –حالة الاقتصاد الجزائري 1970-2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013.

107. غريسي عابد عبد الكريم، **دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية)، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مدرسة دكتوراه، قسم المالية العامة، تلمسان، 2011/2010.

108. قوري يحي عبد الله، **الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات السياسة المالية في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية 1970-2012**، أطروحة دكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2016/2015.

109. محمود مناع عبد الرحمان، **الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية في ظل إتباع برامج التكييف وعلاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة حلوان: قسم العلوم التجارية، القاهرة، مصر، 2004.

110. مسعود دواوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر1990-2004**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزار: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

111. معيزي قويدر، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990-2006**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

112. ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990- 2010**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/ 2014.

113. نزالي سامية، **أثر أنظمة الصرف الأجنبي على فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.

ت– المقالات والملتقيات

114. أجري خيرة، بابا عبد القادر، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة:1970–2014، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد 3، العدد 6، مارس 2017.

115. ألغابي عبد الحسي جليل، الجبوري سوسن كريم، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 10، 2008.

116. البحري عبد الله، صاري علي، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة (2000–2014)، **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد 4، العدد 4، ديسمبر 2016.

117. بحوصي مجدوب ، استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والأمر 10/01، **ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، المنعقد يوم 24–25 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار الجزائر.

118. بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، **مجلة المالية والأسواق**، العدد 03، 2016.

119. بقبق ليلى أسمهان، دراسة قياسية لقنوات تاثير السياسة النقدية في الجزائر(1964–2012)، **مجلة دفاتر اقتصادية**، العدد 2، سبتمبر 2014.

120. بقبق ليلى أسمهان، سنوسي بورقعة، دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة– حالة الجزائر–، دراسة قياسية (1990–2014) ، **مجلة الاقتصاد والمالية**، العدد 01، جانفي 2016.

121. بلخريصات رشيد، بن محمد سعيد، **مداخلة بعنوان: فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، التشغيل الكامل** ، الملتقي العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات

والحكومات، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، (يومي 08، 09 مارس 2005).

122. بنابي فتيحة، علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية، **مجلة معارف**، العدد22، جوان 2017.

123. بن البار أمحمد، بن السيلت أحمد، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد رقم 2، العدد 1، ديسمبر 2016.

124. بن جميل هناء، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990- 2014، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 19، جوان 016[2].

125. بن حسين ناجي، مباركي محمد الهادي وأخرون، البطالة في الجزائر-دراسة تحليلية-، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، العدد الأول، 2002

126. بن حسين ناجي وآخرون، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، **مجلة الاقتصاد: مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع**، المجلد 1، العدد 1، سبتمبر2002.

127. بن شيني عبد القادر، اثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر، **مجلة المالية والأسواق**، العدد الثالث، سبتمبر 2015.

128. بن طالبي فريد، أثر السياسة النقدية على المتغيرات الكلية مع الإشارة لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1990 و2009، **مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي**، العدد10، 2011.

129. بن علي حكيمة، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد 13، ديسمبر 2017

130. بن نافلة نصيرة، استهداف السياسة النقدية للتضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2014)، **مجلة البشائر الاقتصادية**، العدد7، ديسمبر 2016.

131. بن يوسف نوة، أثر التضخم على سعر الصرف الدينار الجزائري-دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، **مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 16، 2016.

132. بوالكور نورالدين، تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970–2015) في إطار منحنى فيليبس، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، العدد7، جوان2017.

133. بوالكور نورالدين، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970–2014) في إطار نموذج ARDL ، **حوليات جامعة الجزائر1**، العدد 32، الجزء الثاني، جوان 2018.

134. بوجمعة قويدر قوشح، أبريش عبد القادر، الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 15، المجلد 02، 2016

135. بوعوينة سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة للحد من البطالة في الجزائر، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد 2، العدد17، 2017.

136. بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذجM.F، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد11، جوان 2012.

137. توفيق كمال، منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي، **مجلة جامعة ملك عبد العزيز**، مجلد16، عدد2، 2003.

138. تومي عبد الرحمان، إشكالية التوازن الاقتصادي بين السياسة النقدية والسياسة المالية، النموذج الجزائري 1990–2009، **دراسات اقتصادية**، العدد 17، 2014.

139. جليط الطاهر، دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر، **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، العدد 6، سبتمبر 2018.

140. حاجي سمية، مفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990–2014، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول، أفريل 2016.

141. حدادي عبد اللطيف، صالح إلياس، السياسة النقدية كآلية لمكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)، **مجلة دراسات**، العدد 27، سبتمبر 2016.

142. حسانين محمد حازم، نسمن فطيمة، قياس و تحليل سياسة التشغيل بماليزيا وتجربتها في الحد من البطالة، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، العدد الأول، مارس 2018.

143. حوحو فطوم، عيساوي سهام، تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، **مجلة الباحث الاقتصادي**، العدد 5، جوان 2016.

144. حوحو فطوم، عيساوي سهام،، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية، سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر، **مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية**، العدد 04، مارس 2018.

145. حولية يحي، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في الحد من ظاهرة التضخم، **مجلة دفاتر اقتصادية**، العدد 1، مارس 2014.

146. حيمور مصطفى، محمد محمود محمد عيسى، دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2003-2015، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، العدد 1، 2018.

147. ذهب علي، آليات انتقال اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد 02، جوان 2017.

148. رمزي زكي، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملائمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة، التضخم في العالم العربي، **بحوث ومناقشات**، اجتماع عقد في الكويت، 16- 18 مارس 1985.

149. رسول حميد، الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية في الجزائر، **مجلة معارف**، العدد 21، ديسمبر 2016.

150. رايس فضيل ، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 62، 2013.

151. زروخي صباح، برحومة عبد الحميد، دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 15، جوان 2014.

152. سالمي رشيد، أسامة بوشريط، أثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد15، المجلد2، 2016.

153. سبع أحمد، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد 07، جويلية 2016.

154. سعودي عبد الصمد، بلعجوز حسين، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 12، 2014.

155. سيد أعمر زهرة ، بن عبد الفتاح دحمان، اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر– دراسة تطبيقية للفترة 2001–2014–، **مجلة الحقيقة**، العدد 41، 2017.

156. السيد إمامة مكي محمد، الرشيد طارق محمد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 16، 2015.

157. سواهيلة أحمد وآخرون، إستراتيجية الحكومة الماليزية في الحد من مشكلة البطالة وإمكانية تطبيقها في الجزائر– دراسة حالة ماليزيا–، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، العدد الثالث، جوان 2018.

158. شريفي صارة، حداد محمد، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر الفترة 1966–2017، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد5 ، العدد2، ديسمبر 2018.

159. شعباني عبد الحميد، **فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتوج الفلسطيني**، المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، رايم الله فلسطين، (أيام 16–17/ 10/2012).

160. شيعان خسر جليل، عبد محمد الحمدي عقيل، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي)، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد السابع، العدد 27، ديسمبر 2011.

161. صاري علي، السياسة النقدية الغير تقليدية: الأدوات والأهداف، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد4، 2013.

162. صالحي صالح، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي، بين النظرية الكينزية، وإستراتيجية النمو غير المتوازن، الفترة 2001–2014**، الملتقي الدولي الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001–2014، جامعة سطيف01، (يومي 11، 12 مارس 2013).

163. طالب سومية شهيناز، البشي لبيق محمد، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990–2012)، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية** ، العدد6، ديسمبر2016.

164. طويل حدة، سلطاني فيروز، تقييم فعالية سياسات التشغيل والبرامج الحكومية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، العدد الأول، 2018.

165. عبادي بتول سطر، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970-2004)، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 02، 2007.

166. عبد القادر عبد الرحمان، بن عودة حساني، دور تدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في القضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، العدد الأول، مارس 2008.

167. عبد اللطيف مصطفي ، بن سانية عبد الرحمان، انطلاق التنمية بين النظريات ومنهج الاقتصاد الإسلامي، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 12، 2011.

168. العبيدي سمير عبد الرسول، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي : نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 4، أوت 2013.

169. عتروس عبد الحق، دهان محمد، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد الخامس، جوان 2009.

170. عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 4، 2013.

171. عزاوي أعمر، عدائكية أسماء، تقييم السياسة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، جامعة الوادي الجزائر، العدد الرابع، 2013.

172. عصمت بكر أحمد، تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 05، العدد 14، 2009.

173. عويسي وردة، البطالة و اتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط -حالة الجزائر، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، العدد 39، سبتمبر 2014.

174. غزازي عماد، بولصنام محمد، السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة-تجارب بعض الدول النامية، **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد 2، العدد1، جوان 2016.

175. فتان الطيب، بوشنتوف نوال، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، **مجلة المغرب للاقتصاد والتسيير**، المجلد 4، العدد 2، سبتمبر 2017.

176. فراج الطيب، عبد الرحمان بروكي، دراسة قياسية حول اثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية للفترة (2000-2015)، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد3، العدد 3، سبتمبر 2017.

177. فرحي محمد، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام-الإطار العام والمقومات-، **مجلة الباحث**، العدد 02، جوان 2003.

178. قادة قاسم، عبان شهرزاد، الآثار الطويلة للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد 7، 2016.

179. قوشح بوجمعة قويدر، أبريش عبد القادر، الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 15، المجلد 02، 2016.

180. كبير مولود، دور البرامج التنموية في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1995-2011)، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد الرابع، جوان 2014.

181. كوحيل فاروق، السياسات الجزائرية الاجتماعية الاقتصادية لمواجهة البطالة، **حوليات جامعة الجزائر-1 الجزء الأول**، العدد 32، 2018.

182. لحيلح الطيب، فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي، **مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية** ، العدد الأول، 2014.

183. مادوخ ماجدة، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض، **مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة**، العدد 23، نوفمر 2011.

184. محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد 2، جوان 2012.

185. محمود مراد، جاري عبد اللطيف، تأثير البطالة على السياسات التنموية للدول العربية، دراسة في الأساليب والنتائج، **مجلة المفكر**، العدد 17، 2018.

186. المدهون حسين، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية (1980-2014)، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، العدد 6، ديسمبر 2015.

187. مرغاد لحضر، حوحو فطوم، فعالية السياسة النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية الجزائر، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، العدد 03، جانفي 2015.

188. مزيان أمينة، إيمان خديجة عماروش، دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز آلية للقضاء على البطالة في الجزائر، **مجلة الرياض لاقتصاديات الأعمال**، المجلد 4، العدد 2، جوان 2018.

189. مزيان عبد العفور، سلامي أحمد، فعالية السياسة الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية، دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة (2000، 2022)، **مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية**، العدد 3، 2017.

190. مساهل سامية، **المراجحات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، (أيام 20، 21، أكتوبر)، 2009.

191. مسعي محمود، سياسة الإنعاش في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث**، العدد 10، 2012.

192. مطاي عبد القادر، بن شنانة كريمة، فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم، دراسة تجارب دولية، **مجلة الاقتصاد المالية**، العدد رقم 3، ديسمبر 2016.

193. معمري ليلى، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، **مجلة الاقتصاد والتنمية**– مخبر التنمية المحلية المستدامة– جامعة يحي فارس المدية، العدد 6، جوان 2016.

194. مفتاح صالح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 5، ديسمبر 2003.

195. مقدم عبيرات، زيد الخير ميلود، **مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح**، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، أيام 26–28 أفريل 2006.

196. ملياني فتيحة، السياسة النقدية في الجزائر في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد1، المجلد1، 2018.

197. مناقر نور الدين، جمعي سميرة وآخرون، محددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات الإبطاء الموزعة ARDL، دراسة قياسية، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، العدد 8، أفريل 2016.

198. مهديد عمرة، تحليل أداء سياسة التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة 1990-2016، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد التاسع، مارس 2018.

199. نذير عبد الرزاق، داودي الطيب، السياسة النقدية بين المرونة ومنهج القواعد في ميزان الاقتصاد الإسلامي، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 15، جوان 2014.

200. نزالي سامية، فعالية السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف المختلفة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد6، العدد2، جوان 2015.

201. نصير أحمد، غريس عبد النور، فعالية السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد الأول، العدد السادس، 2013.

202. هداجي عبد الجليل، بن سعيد محمد، تأثير تغير سعر البترول على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية، **مجلة الحقيقة**، العدد 32، 2018.

203. هشام ليزة، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-2010) ، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد 7، ديسمبر2014.

204. هناء بن جميل، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014)، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد التاسع عشرة، جوان 2016.

205. الهيتي أحمد حسين، أوس فخر الدين أيوب، دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 4، العدد 8، 2012.

ث- المطبوعات والمحاضرات

206. بشيشي وليد، مجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة المالية، **حوليات جامعة الجزائر1**، العدد 30، الجزء الثاني، ديسمبر 2016.

207. بن علي بلعزوز، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2002) ، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 41، 2008.

208. سماحي أحمد، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر: دراسة قياسية 2002-2016، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 18، المجلد 14، 2018.

209. سنوسي علي، **مطبوعة بعنوان محاضرات في النقود والسياسة النقدية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015/2014.

210. شاكر حسين، **السياسة النقدية**، محاضرة مقدمة إلى الدكتور عباس كاضم الدعمي، جامعة كربلاء: كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية المصرفية، 2003.

211. العيفة الويزة، تومي صالح، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 24، ديسمبر 2018.

ج- التقارير

212. كريم النشاشيبي وآخرون، **تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، واشنطن، و م أ: صندوق النقد العربي، 1998.

213. منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)، **تقرير الأمين العام**، 2001.

214. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001**، الدورة العامة الواحد والعشرون، ديسمبر 2002.

215. محمد لكصاسي (محافظ بنك الجزائر)، **الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر**، أبو ضبي: صندوق النقد العربي، 2004.

216. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الأول لسنة 2004**، الدورة العادية العامة 25، ديسمبر 2004.

217. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو**، الدورة العادية العامة السادس والعشرون، جويلية 2005.

218. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2006**، أكتوبر 2007.

219. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2008**، سبتمبر 2009.

220. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2001، **تدخل محافظ البنك المركزي**.

221. محمد لكصاسي (محافظ بنك الجزائر)، التطورات الاقتصادية النقدية في 2010، **عرض التقرير السنوي 2010**، 25 أوت 2010.

222. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2010**، جويلية 2011.

223. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2011**، أكتوبر 2012.

224. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2012**، نوفمبر 2013.

225. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية النقدية لسنة 2012، **تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني**، ديسمبر 2012.

226. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2013**، نوفمبر 2014.

227. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2015**، نوفمبر 2016.

228. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2016**، سبتمبر 2017.

229. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، **تدخل محافظ بنك الجزائر**، فيفري 2018.

230. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2017**، جويلية 2018

231. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5**، ديسمبر 2008.

232. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 13**، ماي 2011.

233. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 18**، جوان 2012.

234. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 29**، مارس 2014.

235. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 26**، جوان 2014.

236. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37**، مارس 2017.

237. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 38**، جوان 2017.

238. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42**، جوان 2018.

ح- النصوص القانونية (الأوامر، القوانين، الأنظمة، التعليمات والجرائد)

239. الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 14 الصادر بتاريخ 28 فيفري 2001.

240. الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 52 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003.

241. الأمر10-04 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 50، الصادر بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

242. القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في14 افريل 1990، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 16 بتاريخ 18 افريل 1990.

243. النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم وسير مركزية عوارض الدفع.

244. نظام بنك الجزائر رقم 2000 -01 المؤرخ في 2000/01/26، والمتعلق بعمليات إعادة خصم القروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية.

245. التعليمة رقم 28/95 المؤرخة في 22 أفريل 1995 المتضمنة تنظيم السوق النقدية.

246. التعليمة رقم 06-2001، المؤرخة في 6 ديسمبر 2001 المعدلة للتعليمة رقم 01-2001 والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي.

247. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المؤرخة في 18أفريل 1990.

248. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المؤرخة في 28 أفريل 2004.

249. محمد لكصاسي (محافظ بنك الجزائر)، **جريدة الخبر اليومية**، 05 مارس 2008.

250. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، المؤرخة في 23 ديسمبر 2008.

251. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، المؤرخة في 02 اكتوبر 2011.

252. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 29 أوت 2012.

253. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، المؤرخة في 02 جوان 2013.

254. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، المؤرخة في 25 سبتمبر 2014.

255. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، المؤرخة في 23 أكتوبر 2014.

ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية

A- Livres et Thèses :

256. Abdelmadjid Bouzidi, **les années 90 de l'économie algérienne**, Alger: édition ENAG, 1999.

257. Achour Tani Yamna, **Analyse de la politique économique Algérienne**, Thèse de doctorat en sciences économiques, université Paris 01. Parathéon Sorbonne, 2013.

258. Baslé.M et Gélédon.A, **histoire des pensés économiques**, **les fondateurs,** Paris: Edition Dalloz, 1993.

259. Bye Maurice, **Relation économique international**, Paris: Dalloz, 1971.

260. Chislain Deleplace, Christophe Lavialle, **histoire de la pensée économique**, paris: Dunod, 2emedition, 2008.

261. De Boissieux Christian, **Principes de la politique économique**, Paris: Economica, 1980.

262 Diaktine Sylvie, **Institutions et mécanismes monétaires**, paris: édition Armand Colin, 1996.

263. Delaplace Marie, **Monnaie et Financement de l'économie,** Paris: Dunod, 4em édition, 2013.

264. de mourgue Michelle, **la monnaie-système financière et théorie monétaire,** France: Economica, 3em édition, 1993.

265. Edwin Mansfield, **Economies**, New York : Norton company,1989.

266. Einzig Paul, **Contre les changes flottants**, Paris: édition maison mame, 1971.

267. François Goux Jean, **économie monétaire et financière- théories-institutions politiques**, Paris: Economica, 3em édition, 1998.

268. Frèderic Mishkin, **Monnaie banque et marchè financiers**, France: Pearson Education, France, 2010.

269. Gregory N, Mankiw, **Macroéconomie**, Deboreck : Paris, 5ém édition, 2003 .

270. Jacquemin Alexis et l'autre, **fondement de l'économie, analyse macro-économique et analyse économique internationale,** paris: édition payés bleues internationales, 2001.

271. Jaque Muller, **Economie manuel d'application,** Paris: Dound, 2002.

272. Jacques Bichot, **La monnaie et les systèmes financiers**, France: Ellipses/ édition Marketing S.A, 1997.

273. Jaffré Philipe , **Monnaie et politiques monétaires**, Paris: Economica, 4em édition, 1996.

274. Mans field Edwin , **economics**, Norton company: Newyork, 1989.

275. Milton Fridmen, **The Optimum Quantity of Mony and Other Essay**, London: Macmillan, 1973.

276. patat Jean pierre, **monnaie institutions financières et politiques monétaires,** Paris: économica, 4em édition, 1987.

277. Sergio Rossi, **Macroéconomie monétaire-théories et politiques-**, Zurich: Schulthess Verlag, 2008.

278. Simon Vant et al, **Economie et Démocratie Sociale**, Académie politique: Edition Almande, 3em édition, 2009.

279. Tatin Christian, **Les grands textes de la pensée monétaires**, Espagne : champs classiques, 2014.

B- Articles, interventions et séminaires

280. Boutaleb Kouider, **Efficacité des politiques économiques et croissance : le cas de l'Algérie**, Communication aux séminaire internationale sur la problématique de la croissance économique dans les pays de moyen et Nord d'Algérie, Alger, (novembre, 2005).

281. Dostalor Grilles , le retour de kynes, **revue économique**, volume 01, N°1, 2009.

282. D.RODRIK, comment les Economies ouverte sont une taille plus grande pour l'Etat, **journal de la politique économique,** volume 106, N° 5,1998.

283. Jacquemont Pierre, Rôle de taux de change dans l'ajustement d'une économie à faible revenu, **revus tiers monde Txxx,** n118, avril/juin 1989.

284. R. Torres et J. Martin , Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE, **revue économique de l'OCDE**, N° 14, 1990.

285. S.Ficher, The rôle of macroeconomic factors in growth, **journal of monetary economics,** N°32, 1993.

286. Tonil ahmed, Bouchaour radia, Choix de la politique économique et cohérence de la décision publique: Comprendre le retard économique, **revue cahiers de cread**, volume 32, N115, 2016.

C- Les Rapports

287. Algeria, Selected Issues and Statistical Appendix, IMF, Staff, **Country Rapport**, N° 98/87,septembre 1998.

288. Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, **rapport 2002** ,juillet 2003.

289. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, **rapport 2004**, juillet 2005.

290. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, **rapport 2005**, Avril 2006.

291. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, **rapport 2006**, juin2007.

292. Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique trimestriel N 05**, décembre 2008.

293. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, **rapport 2009**, juillet 2010

294. Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, **rapport 2010**, Juillet 2011.

295. Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, **rapport 2011**, Mai 2012.

296. ONS, Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2014, **rapport N° 683.**

297. ONS, les comptes économiques de 2000 à 2014, **donnees statistiques N° 709.**

298. ONS, Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2015, **rapport N° 726.**

299. ONS, Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2016, **rapport N° 763.**

300. ONS, les comptes économiques de 2011 à 2016, **données statistiques N° 786.**

D- Instruction

301. Instruction banque d'Algérie, N°04-05 du 14 juin 2005, relative a la fiscalité de dépôt rémunéré

E- Sites sur internet

302. http://www.ses.ac_versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

303. «Les politiques économiques», Sky Minds (7 avril 2009), http://www. Sky Minds.net/économie-et-sociologie/la régulation -des- activités- sociales les- politiques-économiques/>

304. http: // data.Albank alduali.org/indication/FR.TNR.RINR.VienInt